

كتاب

تكملة التحقيق في التقليد والتلفيق
وهو فريدة وجيزة للمبني غنيرة الماني تتضمن ما قاله علماء الاسلام
في هذين الموضوعين مع اضافة مقدمات سامية وتدقيق بديع
يهم الاطلاع عليها كل من يهمه امر دينه من المسلمين

اثر

المصنف

غفر له

وقد ذيلت بمواشيف مفيدة بقلم المؤلف

طبع في مطبعة حكومة دمشق سنة ١٣٤١ هـ و ١٩٢٣ م

كتاب

مقدمة التحقيق في التعليل والتطبيق
وهو فريدة وجيزة للمبني غنيرة المبنى تتضمن ما قاله علماء الاسلام
في هذين الموضوعين مع اضافة مقدمات سامية وتطبيق بديع
يهم الاطلاع عليها كل من يهمه امر دينه من المسلمين

ار



غفر له

وقد ذيلت بتمواش مفيدة بقلم المؤلف

طبع في مطبعة حكومة دمشق سنة ١٣٤١ هـ و ١٩٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اراد بنا اليسر ولم يرد بنا العسر ، فلم يجعل علينا في الدين من حرج ،
والصلاة والسلام على المهدى بالارواح والمهيج ، المبعوث بالخليفة السمحة^(١) سيدنا (محمد
بن عبدالله) الرؤف الرحيم بالمؤمنين الذي ماخير بين امرين الا اختار اليسرهما^(٢) وعنى
عثرته الطاهرة السادة الاخيار ، الذين تركهم فينا خليفة^(٣) واجتباهم الله تعالى خياراً
من خيار ، وعلى اصحابه اعلام الهداية ونجوم الاقتداء^(٤) حماة الدين الابرار الذين بلغوا
الشريعة كما تبلغوها بيضاء نقية^(٥) بدون تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان ،

(١) روى الخطيب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال :
(بعثت بالخليفة السمحة ومن خلف مني فليس مني) واقتصر البخاري على درجته في
احدى التراجم لتقاصر صنده عن شرطه ولكن مضمونه صحيح بشهادة الكتاب والسنة
ان هذه الشريعة سمحة سهلة خالية من التنطع والحرج (٢) كما روي البخاري عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت (ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الا اختار
يسرهما الحديث) (٣) ايما الى ما رواه الامام احمد في مسنده والطبراني في الكبير
وصحيح عن زيد بن ثابت رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال (اني تارك فيكم
خليفين كتاب الله جبل ممدود ما بين السماء والارض وعترتي اهل بيتي وانما لن
يفترقا حتى يردا على الحوض) (٤) اقتباس مما رواه البيهقي في السنن عنه صلى الله عليه
وسلم انه قال (احتماني كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم) (٥) تعرض بما رواه ابو داود
البرازيل باسناديهما عن جابر عن صلى الله عليه وسلم حين اتاه عمر بن الخطاب فقال : انا
اسمع احاديث عن يهود تعجبنا أقترى ان نكتب بعضها ، فقال (امتموكون انتم كما
تموكت اليهود والنصارى . لقد جئتمكم بها بيضاء نقية ولو كان موسى حياً لما وسعه الا
اتباعي) وهذا دليل عظيم على خزي الذين يسودون بياض هذه الشريعة النقية بحشوم
ماليس منها من البدع والخرافات التي تنبؤ عنها العقول السليمة وينقضها العلم والزبادات
التي اخرجت هذه الامة فاخرجتها عن دائرة الشريعة الواسعة ، لهذا ترى اتباع هؤلاء

وعلى الرايين عنهم من خيرة التابعين الكرام ، الذين احسنوا التلقي والتحديث بالضبط والافتان ، فأدرا الامانة ^(١) برعاية شروط الرواية على احسن ما يرام ، وكانوا الصيادلة الامناء لمن اخذ عنهم من اطباء الثقة ^(٢) وهم الأئمة المجتهدون العلماء الاعلام ، الذين ادركو ، بتأنيب فقههم اسرار الشريعة وحكمة التشريع ، ومسالك العلي ومناط الاحكام ، فكان اختلافهم ببعض الفروع والجزئيات ، بعد انفاقهم على الاصول والكليات من واسع رحمة الله بعباده ^(٣) التي وسعت كرثي . وكانوا جميعاً على هدى من ربهم ليندم

— الحشوية الرضاعين حيارى متهورين كما شهت المحرفون واتباعهم من قبل وهذا مصداق قوله صلى الله عليه وسلم (لتبين سنن من قبلكم الحديث) وروى المنذري عن العرياض بن سارية انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك) . (١) روي عن الامام الشافعي انه قال (لولا اهل الحماير خطب الزنادقة على المنابر) يريد باهل الحماير المحدثين الذين ضبطوا السنة وروعوا حتى رعايتها (٢) اشير بذلك الى ما رأيته في الجواهر المنيقة لاز يدي ويخصه ان رجلاً سأل الاعمش مسألة في مجلسه فلم يجبه ونظر فاذا ابو حنيفة فقال يايمان قل فيها فقال ابو حنيفة القول فيها كذا قال الاعمش من اين قال ابو حنيفة من حديث كذا انت حدثنا يوم فقال الاعمش نحن الصيادلة وانتم الاطباء . وقد جرى له ايضاً مثل ذلك مرة أخرى مع ابي حنيفة وغيره فقال انتم الاطباء ونحن الصيادلة . ومن ثمة قال البريدي ان من يحمل الحديث ولا يعرف فيه التأويل كالصيدلاني . قلت ونظائر ذلك كثيرة وبعبارة مروي في الصحاح عنه صلى الله عليه وسلم (قرب مبلغ اوعى من سامع) وكذا (قرب حامل قته الى من هو اقرب منه) قلت وهذا لا يدل على تناقص فضل السامعين عن المبلغين لانه يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل وكل مبسر لما خلق له على ان تلقى الحديث وحفظه وضبطه وتلقينه رعاية شروط الرواية ليس مما يستبان به لاحتياجه الى التفرغ لحفظه والتخصص لضبطه كما يعلم من العلوم المتعلقة برواية الحديث واصولها ولا هذا التخصص اضبطت الشريعة هذا الضبط الباهر الذي صانها عن التحريف والفتياح (٣) تلويح الى ما دار على الالسن من حديث (اختلاف امتي رحمة) قال الشيباني في كتابه التمييز : زعم كثير من الأئمة انه لا اصل له لكن ذكره الخطاي في —

فصارى الجهد في تحري الحق واتباعه مع توفر أهلية كل منهم للاجتهاد حتى لم يبق متسع لاحد بتفضيل بعضهم على بعض تفضيلاً يقتضيه معيار العلم^(١) لان نسبة التفاضل بينهم من بين انواع النسب هي نسبة العموم والخصوص من وجه لاشتراكهم جميعاً بالفضيلة العامة وانفراد كل واحد منهم بفضيلة يفرق غيره بها كما يفرق غيره بغيرها لهذا يحار المفضل بينهم كما قال ابن المنير بهذا الصدد . واضح ما يقال في ذلك ما فالتة ام الكلة عن بنينا = تكلمتهم ان كنت اعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها = رضي الله عنهم اجمعين . وعن نهج نهجهم السوي الى يوم الدين . ونضرع اليه تعالى ان يصلح سرائرنا ، وينير بصائرنا ، ويصون ادلتنا من الغلطات ، والسنتنا من التلذذات ، واقللنا من الشلحات ، واقدامنا من الزلات ، ويظهر قلوبنا من آفات التعصب ومهوم الشهوات ، ويبعدنا عن ظلمات الشكوك ومضايق الشهوات انه على ما يشاء قدير . وبالاجابة جدير .

المدخل

لا جرم ان من المسائل الجديرة بالبحث والتحقيق مسألتين فقهيتين اشتد فيها الخلاف وتشتعت منه كثرة الاقوال احدهما مسألة التقليد لاسيما تقليد غير الأئمة الاربعة من بقية المجتهدين . والثانية مسألة التلقيق . ولم يخل عصر بعد عصر السلف من الخوض في هاتين المسألتين واتساع مجال البحث عنهما والاخذ والرد فيها حتى يومنا هذا فقد ورد حديثاً من مصر على صاحب الفضيلة الاستاذ العلامة سليم افندي البخاري رئيس العلماء

غريب الحديث مستطرداً واشعر بان له اصلاً عنده . قلت قال شيخنا الجلال الاسيوطي رحمه الله تعالى . اخرج نصر المقدسي في الحجة والبيهي في الرسالة الاشعرية بغير سند واورده الحلبي والقاضي حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في كتب الحفاظ التي لم تصل اليها والله تعالى اعلم : اهاقول ومعناه صحيح لان اختلاف الأئمة فيه توسيع على الامة كما هو المشاهد وهو من واسع رحمة الله بعباده (١) بخلاف التفضيل الذي يقتضيه عاطفة التشيع والتعصب المنبعثة عن التقليد الموروث فانه لاعبرة به .

في دمشق عاصمة قطر الشام ، وباب بيت الله الحرام ، كتاب يتضمن طلب بيان الحكم الشرعي فيها . ولدى اطلاعه عليه ادعز اليّ بغوص بجرهذه الموضوع الطامي التيار المتلاطم العباب لاستخراج لآلي الشريعة ودرها المنضود ، من بين شعاب التعصب وصخور الجور . فلم يسعني الا نلبية ايماءه وان لم اكن من ادلك الابطال . لكنني استخرت الله تعالى راجياً ان يخار لي من فضله انتهاج اقوم السبل واوضحها بصونني من الزلل واخطل . وقد تجربت صحة العقل ، وعمدت الي الاستنباط منه بتحكيم قواعد العلم واعمال روية العقل . واشرف انواع العلم — كما قال الغزالي — ما ازدوج فيه العقل والسمع . واصحطب فيه الرأي والشرع . ومن الله الهداية والتوفيق .

ولما كان الخوض في مسائل التقليد والتلفيق يستلزم بالضرورة تمهيد مقدمات عديدة وجب طبعاً ان يكون الكتاب ذا شطرين وسائل ومقاصد فالوسائل لتنظيم سلمكم من خمس مقدمات لتنتج كل مقدمة لاحقة عن سابقتها (١) الاسلام دين الفطرة (٢) يسر الشريعة (٣) اتساعها وشموها (٤) الامة المجتهدون على هدى من ربهم (٥) اخذ الانهم رحمة وبعدها باقي الكلام على نتائجها .

اما المقاصد فتقسم الى ثلاث المقصد الاول في التقليد وهو ذو بابين الاول في مطلق التقليد والثاني في تقليد غير الامة الاربعة . والمقصد الثاني في التلفيق . وهذان المقصدان يستلزمان مقصداً ثالثاً وان كان سؤال السائل دأراً على محورهما وهو اخذ العياء والفقهاء ضعفاء الامة وجهلاءها بالرفق واليسر تأخياً به صلى الله عليه وسلم وهذا يسلمندي خاتمة لتعلقى بادب المفتي نسال الله حسنهما . ويتخلل ذلك فصول ومباحث وفروق ومساائل شتى مما يجعل هذا الكتاب مجوعة غزيرة التوائد على تباين ضروبها نادرة امثال في بابها ولا يتجلى نفوقها على ما يرام الا بتتبعها بالحرف الواحد من البدي الى الختام .

محمد سعيد البانبي
غفر له ولوالديه

دمشق : اواخر سنة ١٣٤٠ هـ

الشرط الاول في المواضع وهو المقدمات الخمسة ونتائجها

المقدمة الاولى

الاسلام دين الفطرة

قال تعالى (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل خلق الله ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون) لامراء ان كل مؤمن سمع هذه الآية الشريفة لا يرتاب ان دين الاسلام الحنيف هو دين الفطرة ايماناً بخبر الله تعالى لكن اكثر الناس لا يعلمون ذلك تصوراً بالقول الشارح وتصديقاً بالحجة والميزان بخلاف العلماء الذين منحهم الله منزلة الجمع بين مخة نور الايمان ونعمة موازين البرهان فانهم يبرهنون بعميار العلم على انه لا يوجد بين تكاليف دين الله تعالى ما يباين ما فطر عليه الناس . بيان ذلك ان الفطرة في لغة العرب الخلقة والطبيعة جاء في لسان العرب . وطبعه الله على الامر بطبعه طبعاً فطره يطبعهم طبعاً خلقهم . وقد شاع في لسان العصر استعمال لفظ الطبيعة اكثر من الفطرة وان كانت الطبيعة في اللغة اكثر استعمالاً في الحقيقة والسجية فلفظة الدين الطبيعي في مصطلح العصر يراد بها الدين الفطري فاذا قال علماء الخلف ان الدين الاسلامي لا يكلف الانسان الا بما يناسب طبيعته وبلائم جبلته كان مثل قول علماء السلف ان هذا الدين لا يكلف الانسان بما تنبو عنه فطرته ولا رب ان فاطر العقول والقلوب والاجسام لا يكلفها بما تنبو عنه فطرتها ولا يلائم طبيعتها فلم يكلف العقل بعبادة ينفر منها كالاعتقاد بما لا يعقل من الادهام والخيالات ، ولم يكلف القلب بالتخلق بما تنفر منه العواطف البشرية والمشاعر الانسانية ، ولم يحمل الجسم ما تنوء عن تحمله الطافة البشرية ، ولم ينزل للهيئة الاجتماعية شريعة لا تنطبق على مدنية البشر الطبيعية .

وصفة القول ان الديانة الاسلامية والفطرة البشرية على وفاق تام بمعنى ان الطبيعة تقبل التوحيد وجميع ما جاء به الاسلام لان التوحيد يشهد به العقل السليم ويحكم به النظر القويم . والتخلق بما تواردت العقول السليمة على ادراك حسنه من انواع الفضائل

المستلزم اجتناب ما انتفت على ادراك فحجه من ضروب الرذائل تميل اليه الفطر النقية من
تايد كشاف الشهوات ، والتكاليف البدنية تطبيقها الاجساد سهولتها وتزاح لمنافعها .
والشرائع الاجتماعية تنطبق على المدنية والعمران ومتافع الانسان في كل زمان ومكان .
لهذا كان ذلك الدين مجاوباً بالعقول مساوفاً للطبائع البشرية حتى لو ترك الناس وشأنهم
لما اختاروا غيره عليه ومن غوى فباغوا المضلين كما ورد في الحديث الشريف (كل
مولود يولد على الفطرة) ^(١)

ولما كانت انظار العقول السليمة مظرودة في ادراك المعقولات سواء كانت من
البدهييات او الوجدانيات او القضايا النظرية المكتسبة بالبراهين الفكرية التي لا يمكن
تخلفها في شرائع العقول وقوانين المنطق . كان دين الله واحداً من وجهة الاصول وهي
تكاليف العقول والقلوب فما من شريعة من شرائع الرسل عليهم الصلاة والسلام تباين
غيرها في العقائد والاخلاق والقواعد العامة كالخضوع لله تعالى والاخذ بالاحسن
واتباع النظام واردة الخير العام والاصلاح واقامة العدل ومنع الظلم والتهارج رقطع
داب الشر والفساد ونحو ذلك مما ندرك حسنه العقول وتميل اليه المشاعر ونقتضيه
الانسانية ولم تختلف به شريعة .

لكن الشرائع اختلفت في الفروع باختلاف زمان الامم ويشتبه وتباين مقدار
تحمل ابدانهم قوة وضعفاً ، واستعداد امزجة نفوسهم قبولاً ورفضاً . فكانت من
رحمة الله بعباده ان يبعث لكل قوم رسولاً من انفسهم بلسانهم بشريعة تلائم تكاليفها
البدنية مقدرة ابدانهم ، وناسب احكامها الشخصية احوال امزجتهم النفسية كما تنطبق
احكامها المدنية والقضائية على روح زمنهم وطبيعة اقلبيهم وعرفهم وجميع شؤونهم

(١) وثمة فباواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه : رواه ابو يعلى في مسنده والطبراني
في الكبير والبيهقي في السنن عن الاسود بن سريع ورواية البخاري في صحيحه عن ابي
هريرة (ما من مولود يولد الا يولد على الفطرة الخ) ثم يقول ابو هريرة (فطرة الله التي
فطر الناس عليها الآية) والمعنى ان محيط المولود كآبويه او غيرهما يتغلب على
فطرته فتحول كشافه دون اطاعتها وتجب عليه منافع البصيرة عن الاشراف على انوار
الحقائق فيضل ويغوى .

الاجتماعية ، ولا نقص عليهم فوق ما تحمله ملكاتهم العلمية الراسخة في اذهانهم . وهذا حكمة نسخ الشرائع بعضها ببعض بل هو حكمة النسخ ايضاً في الشريعة الواحدة كما قال تعالى (ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها الآية) لان المصلحة تختلف باختلاف الاحوال والازمان وهو تعالى حكيم يشرع لعباده في كل عصر ما يعلم في سابق عله ان به صلاحهم في ذلك الوقت . وانما كانت النسخة على الاغلب خيراً من المنسوخة لان الانتقال من خير الى خير منه آية الترقى الى ما هو ارقى واكمل كما هي سنة الله في خلقه باخذهم بالتدريج والارتقاء .

ولما كانت الشريعة المحمدية لا مجال للنسخ بعدها لكونها خاتمة الشرائع جاءت مميحة شاملة مطردة واسعة تسع الضعيف اخذاً بالرخص والقوي تحملاً للعزائم . وهذا من واسع رحمة الرحمن بعباده .

اذ لا يوجد البتة في تكاليف دين الفطرة ما يباين طبيعة الناس بان يكفوا فوق طاقتهم الفطرية وطبيعتهم البشرية كما قال تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) والوسع ما يسع الانسان ولا يضيق عليه ولا يخرج فيه فلا يتعبده الله النفس الا بقدر وسعها فلا يجهدوها ولا يكلفها الا ما يتسع فيه طوقها ويتيسر عليها الايتان به دون مدى الطاقة والجهد فان في امكان الانسان مع الجهد ان يصلي اكثر من خمس ويصوم اكثر من شهر ويحج اكثر من مرة ولكن الله تعالى شمول رأفته واتساع رحمته لم يخرج عباده بما تتحمل منه طبيعتهم بل وضع عليهم روى ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنها انه قال : هم المسلمون وسع الله عليهم امر دينهم : كما ان المفسرين قالوا في قوله تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفساً الا وسعها اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون) ان اعتراض جملة لا تكلف بين المبتدأ والخبر يفيد تعظيم العمل بما في الوسع وهو الامكان الواسع غير الضيق من الايمان والعمل الصالح . قلت و يدل ايضاً على ان المؤمن الذي يعمل الصالحات بمقدار وسعه هو من عباد الله الصالحين الخالدين في الجنان .

هذا واذا كان دين الفطرة يقتضي عدم تكليف النفس الا بما يلائم فطرتها ولا يجهدوها فوق طاقتها تكون النتيجة بالضرورة انه دين يسر وهو

افقرمتم الثانية

ان هذا الدين يسر

لا يخفى ما ورد في الكتاب والسنة من الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة الدالة على ان هذا الدين دين تسامح ويسر لا دين ننطع وعسر قال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) اي يريد ان يسهل عليكم وليست هذه الارادة مختصة باباحة الفطر للمسافر والمريض بل شاملة لجميع التكليف الشرعية لان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص الدب ، ولا يريد سبحانه ان يشدد عليكم فيحملكم العبء الثقيل الذي كان بأمر الامم السالفة اذ كانوا يعملون التكليف الشاق بكل جهد وعناء كقتل النفس في الذوبة وقطع الاعضاء الخاطئة وعدم التطهير الا بالماء وتقييد التراقي بالاعلال ونحو ذلك من المشاق التي رفعها الله تعالى عن هذه الامة الموسومة في الكتاب المقدمة انها مرحومة واختارها اليسر اكراماً وحكمة ورحمة منه عم نواله فالأحكام خاتم الرسل صلى الله وسلم عليه وعليهم والحكمة تقتضي ان تكون خاتمة الشرائع صحيحة واسعة تسع ارباب الرخص والعزائم كما اسلفنا آنفاً . وليس المراد بالعزائم في شريعتنا البسطة التكليف الشاقة التي حملها الله الأم قبلنا لأننا امة وسط ضعاف والوسط مركز الاعتدال وعلى قدرتنا قوى اجسادنا بالنسبة للاجيال البائدة كان حظنا من تزايد قوى عقولنا^(١) بالنسبة لمن قالوا لبيهم . ارنا الله جبهة . بل تكاليف ارباب العزائم في هذه الامة نسبية يشق الاثيان بها على ارباب الرخص والاعذار من الضعفاء . ولا يخفى ان ارادة اليسر تستلزم طبعاً ارادة رفع الحرج كما قال تعالى (ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج) فلم يضيق على عباده بتكليفهم العمل الثقيل في وقت اجمع حال يقتضيان التخفيف فشرع اتم بدله الوضوء عند فقد الماء او ضرر استعماله ، والجمع بين وفني الصلاة وقصرها في السفر ، وادائها بالقعود عند المرض والايام حين انقائه . وابعاد الفطر للصحيح في السفر والمريض في الحضر . وابعاد اكل الميتة عند الحمصة

(١) لهذا كانت بعثته صلى الله عليه وسلم في دور التمهض لسيطرة سلطان العقل وثوقه ففضت شريعته على خرافات الجاهلية التي يرفضها العقل السليم والعلم الصحيح .

ونحو ذلك من الرخص سواء كانت من حقوقه تعالى او من حقوق عباده كالديات والاراش وقال تعالى ايضا (وما جعل عليكم في الدين من حرج) بل وسع عليكم بالرخص في عبادته وشرع الكفارات وفتح باب التوبة للذنبين حتى ان المؤمن لا يبتلي بشيء من الذنوب الا جعل الله له مخرجاً منها بعضها بالتوبة وحدها وبعضها بالتوبة مع القضاء فقط او القضاء والكفارة او مع رد الحقوق الى ذويها ونحو ذلك من الخارج فليس شيء دين الاسلام ما لا يجد العبد سبيلاً الى الخلاص به من طائفة الذنوب فليربأ أئمة الحرج الذين يريدون العسر على خلاف ما اراد تعالى من اليسر كما قال صلى الله عليه وسلم للرجل الذي بلغه عنه انه يطيل الصلاة في المسجد بعد ان اخذ بنكيبه = ان الله رضي لهذه الامة اليسر وكره لها العسر = قالها ثلاثاً الحديث^(١) وروي عن قتادة : اريدوا لانفسكم الذي اراد الله لكم . وروي عن الشعبي : اذا اختلف عليك امراء فان ايسرهما اقرب الى الحق . وروى ابن جرير عن بعض السلف انه قال لاحد الفقهاء السبعة الاعلام القاسم بن محمد بن ابي بكر : انا نساغر في الشتاء في رمضان فان صمت فيه كان أهون عليّ من ان اقصيه في الحر . فقال قال الله تعالى (يريد الله بكم اليسر .) ما كان ايسر عليكم فافعل . فينبغي ان تختار اليسر ونعلم ان كل ما أدى اليه فهو اقرب الى دين الله تعالى واحب اليه كما روي عن الشعبي ايضا : ما خير رجل بين امرين فاختر ايسرهما الا كان ذلك احبها الى الله تعالى . فما بال المتنتطين يشددون على هذه الامة المرحومة التي اراد الله لها التخفيف كما قال تعالى (يريد الله ان يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا) فبعث عمّ فضله رسوله بالحنيفية السمحة التي تقتضي التوسيع في المضايق والتيسير في جميع تكاليف الشرع فلم لنقل علينا كما نقلت غيرها على غيرنا لخلوها من الاصر الذي وضعه الله على الاقوام السالفة ووضعه عن هذه الامة الضعيفة بدنا كما قال تعالى : (ويضع عنهم اصرهم) وليس التخفيف مقصوداً على اباحة نكاح الامة بل يشمل جميع الرخص كما قال المفسرون فقد روى ابن جرير عن مجاهد . يريد الله ان يخفف عنكم في نكاح الامة وكل شيء فيه يسر . وما احسن قول بعضهم . يعني يسهل عليكم احكام الشرائع فهو عام في كل احكام الشرع وجميع ما يسره علينا احساناً منه

(١) ولتمتته . وان هذا اخذ بالعسر وترك اليسر كما في الحديث للامامنا ابي

الينا ونفضلاً علينا . ومعنى ضعف الانسان سواء كان ذكراً او انثى هو كونه لا يصبر عن الشهوات ولا يتحمل مشاق العبادات واضعفه خف تكليفه وكانت ثنواه قدر استطاعته كما قال تعالى : (واتقوا الله ما استطعتم واسمعوا واطيعوا) روى ابن جرير عن قتادة ان هذه رخصة من الله والله رحيم بعباده . وقال النيسابوري : وحين بين ان الأزواج والاولاد لا ينبغي ان يمنوا المكلف عن طاعة الله تعالى انج من ذلك الامر بتقوى الله بمقدار الواسع والطاقة . قلت ومن مقتضى العمل بقدر الطاقة عدم التعرض بالامثلة لما سكت عنه الشرع ولم يكلفنا به كما قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا لا تسألوا عن الاشياء ان تبدلكم تسؤلهم) والمعنى كما قال ابن محشرى . لا تكثروا مسألة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تسألوه عن تكاليف شاقة عليكم ان افناكم بها وكلفكم اياها تغمكم وتشق عليكم وتندموا على السؤال عنها . روى ابن جرير عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم = ان الله كتب عليكم الحج = فقال رجل افي كل عام يا رسول الله ؟ فاعرض عنه حتى عاد مرتين اثلاثاً فقال . من السائل ؟ فقال فلان . فقال = والذي نفسي بيده لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت عليكم ما طقموه ولو تركتموه لكفرتهم = وفي رواية : ولو وجبت ثم تركتم اضللتهم اسكتوا عني ما سكت عنكم فانما هلك من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على انبيائهم : وفي رواية ابي امامة الباهلي . الا نما اهلك الذين قبلكم ائمة الخرج والله لو اني احللت لكم جميع ما في الارض وحرمت عليكم منها موضع خف لوقعت فيه . فانزل الله هذه الآية . والذي عليه رواية اكثر كتب السنن ان السائل هو الاقرع بن حابس وثمة الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال (فاذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فذعوه) . فهذا بعض ما ورد في كتاب الله تعالى بشأن يسر الدين ومثله في السنة كثير وسأقي عليه في المناصد على حدة . ولا ريب ان يسر الشريعة يستلزم اتساعها لتشمل التوي والضعيف واليك البيان

المقدمة الثالثة

في بيان اتساع الشريعة

لا يخفى انه كما ثبت ان هذه الشريعة سمحة لا عسر فيها ولا حرج وان من زعم خلاف ذلك فهو واهم مكذب بغباؤه من حيث يدري او لا يدري للرسول والقرآن . كذلك ثبت انها شريعة واسعة جامعة لمراتب اهل الاسلام والايمان والاحسان^(١) وانها

(١) مأخذ هذا التقسيم حديث جبريل عليه الصلاة والسلام الثابت في الصحاح ونص صحيح مسلم عن عمر رضي الله عنه انه قال (بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه اثر السفر ولا يعرفه منا احد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستند ركبته الى ركبته ووضع كفيه على ثغذه وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً . قال صدقت — ففجئنا له يسأله ويصدفه — قال فاخبرني عن الايمان قال . ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره . قال صدقت قال فاخبرني عن الاحسان قال . ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك . قال فاخبرني عن الساعة قال . ما المسؤول عنها يعلم من السائل . قال فاخبرني عن اماراتها قال . ان تله الأمة ربها وان ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان . ثم انطلق فلبث ملياً ثم قال . يا عمر اتدري من السائل ؟ قلت الله ورسوله اعلم قال . فانه جبريل اناكم يعلمكم دينكم) دل قوله عليه الصلاة والسلام يعلمكم دينكم على ان الدين الاسلامي جامع للاسلام والايمان والاحسان وهو انه من نطق بالشهادتين واقام الصلاة وآتى الزكاة وصام رمضان وحج البيت ان استطاع اليه سبيلاً فهو مسلم شرعاً تجري عليه احكام الاسلام ويعامل معاملة المسلمين وان لم يحتلف الايمان قلبه لاننا لم نكلف بشئ القلوب والاطلاع على بواطنها بل أمرنا ان نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وان كان حاله لا يخفى على ارباب البصائر . ومن اضاف الى هذا الانقياد الايمان بالله تعالى .

جاءت من حيث التكليف انبياءاً وكفأ بمقتضى الامر والنهي على مرتبتين مختلفتين مابين تخفيف وتشديد حسب اختلاف امزجة المسكفين قوة وضعف عقلاً وبلاغة لطافة وكثافة ، واهليتهم علماً وجهلاً ، لان جميع المسكفين لا يخرجون عن احدى هاتين

وملائكته وكتبه ورسله اليوم الآخر والقدر خيره وشره فهو مسلم مؤمن ومن اضاف الى الاسلام والايمان مراقبة الله تعالى بان يعبدہ كأنه يراه سبحانه وتعالى أو كأنه عز وجل يراه فهو مسلم مؤمن محسن واحسانه يختلف باختلاف الرتبين لان عبادتك الله مع مراقبتك اياه كأنك تراه تعالى ارقى من عبادتك مع مراقبتك اياه كأنه يراك لهذا اعتبر علماء القلوب الرتبة الاولى من مقام المكاشفة والثانية من مقام المراقبة وشتان ما بين المكاشفة والمراقبة . ولا ريب ان من بلغ مرتبة الاحسان يكون على جانب عظيم من التقوى والتحلي بمكارم الاخلاق اذ لا تصدر رذيلة عن يراغب الله تعالى كأنه يراه أو كأن الله يراه . بل هو الانسان الكامل وقطب دائرة الانسانية لتقاطر منه الفواضل التي تعود بالسعادين واخير العالم على المجتمع الانساني . فنلخص من هذا ان الملة المحمدية اسلام وهو من اعمال الجوارح وايمان واحسان وهما من افعال العقول والقلوب . وقد دل هذا الحديث الشريف ايضاً على ان الكلام على الامور الغيبية كرفت الساعة خارج عن دائرة الدين لان ذلك من امر الله تعالى التي استأثر بها الا ما سمح تعالى بالاخبار عنه كبيان اشراطها لما فيه من الحكم السامية لان تناول الحفاة العراة العانة بالبنيان هو كناية عن التحاق الاسافل بالاعالي وهم العاطلون من جميع انواع الجند الخفيقي سوى التمجيد بانال فدل ان من امارات الساعة تصدر امثال هؤلاء الرعاة من الثمولين ومزاحمتهم في المجالس والمحافل ارباب الفضيلة والنبوغ والجهد والحسب او تغليبهم عليهم في الحل والعقد ونفوذ الكلمة وهذا مثل ماورد في صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال (اذا وسد الامر الى غير اهله فتتظر الساعة) . فلا غنياء اذا لم يقترن غناهم بمجد السمحة والكرم الذي هو احط انواع الجهد مع وقوفهم عند حدهم لا ريب انهم في نظر حكماء الشرائع وفلاسفة العمران احط طبقات الهيئة البشرية . ذلك فيما اذا كانت ثروتهم مستفادة من الحلال بوسائل الكسب الشرعية فكيف بها اذا كانت مكتسبة من السلب والنهب والرشى والربا والاحتكار والغش واختلاس الاوقاف .

الدائرتين وهما القوة والضعف فالقوي يخاطب بالزائم والضعيف بالمرخص فالمرتبان
مبنيان على الترتيب الوجودي لا على التخيير الا ما ثبت عن الشارع التخييرية كتنخير
لابس الخفين على وضوء بين نزعهما وغسل الرجلين وبين المسح عليهما بلا نزاع في المدة المعلومة .
وباعتبار لنوع القوة والضعف انواعاً متفاوتة تفاوت التكليف فليس خطاب قوي
الجسد كضعيفه ، ولا مؤاخذه وافر العقل كناقصه ، ولا لطيف المزاج ككثيفه ، ولا
غزير العلم كقليله او فاقده . بل التكليف متفاوتة والمؤاخذه متباينة تشديداً او تخفيفاً
بمقتضى لنوع قابلية المكلفين واستعدادهم . والاصل في ذلك سيرة الرسول صلى الله
عليه وسلم في فتاواه وارشاده وتعليمه فقد كان يفتي اصحاب الرخص بما لا يفني به
ارباب الزائم ويرشدهم بمقتضى ما يلائم امزجتهم ^(١) فكان الرجل يأتيه فيسأله عن افضل

- وتطويق الاراضي واكل اموال اليتامى ونحو ذلك من طرق الكسب الخبيث وانواع
السحت . وكما دل هذا الحديث بدلالة النض على هذا المعنى دل باشارته على ان الامم
اذا سادها امثال هؤلاء السواسية الذين لا قيمة لهم الا بالمال فلبشر بقيام قيامتها ودنو
ساعة سقوطها . وقد شاهدنا ان هذه الطغمة لم تكن في جميع ادوارنا السياسية
وتطوراتها الاجتماعية الامعاول دمار لتقويض صرح مجدنا والعبث بمصالحنا العامة في سبيل
منافعها الخاصة . ثم ان في هذا الحديث زجراً عظيماً للخراصين الذين يهرفون بما سكنت عنه
الشرع لان الاخبار عن الساعة لو لم يكن مما استأثر الله تعالى به لما وسع رسوله صلى الله
عليه وسلم كتمانها وهو في معرض التعليم والتبليغ . قتل الخراصون بما يفرون ويخترون
عليه تعالى بالاخبار عما استأثر به ولم يأذن لني مرسل او ملك مقرب بالاخبار عنه .
(١) وهو موقف دقيق جداً نزل به اقدام الكثيرين واعرق الناس به خيرة سياسة الارشاد
وهم حكاء الشريعة وعلماء النفس الذين فهموا حقيقة الشريعة وادرکوا مقاصدها
واسرارها وسياسيتها كالأئمة المجتهدين ومن نهج نهجهم من حذاق الفقهاء كالغزالي
وابن تيمية وابن القيم والابجدرفقهاء السادة الصوفية ارباب الجناحين الذين جمعوا
بين الشريعة والحقيقة كأبي القاسم الجنيد والحارث بن اسد المحاسبي وابي محمد رويم
واضرابهم رضي الله عنهم اجمعين .

الاعمال فيجيبه الجهاد ويأتيه الآخر راجباً في الجهاد فيقول له ارجع فحج مع امرأتك ويأمر الآخر ببر والديه . وتري انه صلى الله عليه نهي عبد الله بن عمرو عن سرد الصوم وافرّ عليه حمزة بن عمر الاسدي . وقال في ابن عمر نعم الرجل لو كان يقوم الليل . واوصى ابا هريرة ان لا ينام الا على وتر . ولقد علياً وفاطمة لصلاتها من الليل وعائشة تعترض بين يديه اعتراض الجنابة فلم يوفقها . واعلم معاذاً شيئاً وامره باخفائه وخص حذيفة بالسراسر لبعض اصحابه اذكاراً مع ترغيبه في عموم العبادة . واختار الامارة لبعض اصحابه ولم يخترها للبعض الآخر . وافرّ ابا بكر على اتفاق جميع ماله في مرضاة الله تعالى^(١) وقال لكعب بن مالك حين اراد التصديق بجميع ماله (امسك عليك بعض مالك فهو خير لك) لعلمه صلى الله عليه وسلم عدم الصبر منه لهذا قال خير لك ولو قال خير بدون تخصيص لكان شاملاً له ولغيره وليس كذلك لوجود من هو افوى منه سماعة على اتفاق جميع ماله كأبي بكر^(٢) وقال لسعد بن ابي وقاص (الثلث والثلث كبير او كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس) . وامر ابا بكر برفع صوته وعمر بخفضه . وقال للذي خلق قبل ان يذبح اذبح ولا حرج وقال للذي فخر قبل ان يرمي ارم ولا حرج . واجاز المختلفين بفهم اطلاق النصوص فيما يتعلق باعمالهم الشخصية . ومن تتبع السنة السنية يجد الشيء الكثير من هذا القليل . وليس صدور ذلك عنه صلى الله عليه وسلم من قبيل التناقض — معاذ الله —

(١) ذكر بعض العلماء ان من اتفق جميع امواله فهو مؤتم بأبي بكر ومن اتفق بعضه وترك بعضه فهو مؤتم بعمر ومن اخذ الله واعطى الله وجمع لله فهو مؤتم بعثان ومن ترك الدنيا لاعمالها فهو مؤتم بعلي رضي الله عنهم اجمعين . وقد علم كل اناس مشربهم . (٢) قال ابن عربي الطائفي بهذا الصدد . ان النبي صلى الله عليه وسلم سكت عن ابي بكر رضي الله عنه لما اتاه بماله كله اعرفته بحاله ومقامه وما قال له هلا تركت لاهلاك شيئاً من مالك واثني على عمر رضي الله عنه بتركه نصف ماله وابقاء النصف الآخر وكان كعب بن مالك رضي الله عنه الخلع من ماله كله صدقة لخطر خطره فلم يعامله رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاطره وعامله بما يقتضيه حاله فقال امسك عليك بعض مالك فهو خير لك . اهـ

لأنه متناه جرمًا لأن التناقض يبعث عن كذب أو نسيان والكذب من الصفات التي تنزه عنها الأنبياء مطلقًا كما أنهم منزهون عن الذنوب في مواطن التشريع وتبليغ الأحكام والأرشاد . بل يجعل ذلك على تكليف الناس على قدر طاقتهم حسب تحمل قدرتهم واستعداد امزجتهم وقابلية عقولهم ببناء على قاعدة مرتبتي التخفيف والتشديد اللتين اتخذهما الشيخ الشعراوي كفتي ، بمرآته فقد قال رحمه الله ما خلاصته : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والايان والاحسان وأين خطابه لا كبر الصحابة من خطابه لاجلاف العرب وأين مقام من يابعه على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والميسر والميسر من طلب ان يابعه على صلاتي الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة والحج والجهاد وغيرها . وقد اتبع الأئمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فما وجدوه شدد فيه شددوا امرًا كان أو نهيًا وما وجدوه خفف فيه خففوا . قلت وقد اذن الله للنبيه صلى الله عليه وسلم بهذا التسامح في صدر الاسلام حكمة منه تأليفاً لم ينالها الايمان في قلوبهم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام حينما يابعه ثقيف على ان لا صدقة عاها ولا جهاد (سينصدقون ويجهادون)^(١) ومراد الشعراوي بذلك التظهير فقط .

نعم قد نهج هذا المنهج القويم الصحابة في فتاويهم ومن تبعهم باحسان من أئمة المسلمين وحكام الاسلام وساسة الارشاد رضي الله عنهم اجمعين^(٢) اذ كانوا ينزلون

(١) رواه أبو داود عن وهب قال سألت جابرًا عن ثقيف اذ بايعت فقال اشترطت على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا صدقة عليها ولا جهاد وانه سمع النبي بعد ذلك يقول: سينصدقون ويجهادون . وسكت أبو داود والمنذري عن حديث وهب - وهو وهب بن منبه - وسكوتهما دليل على انه لا بأس باسناده . وقلت ونظيره ما رواه الامام احمد عن نصر بن عاصم الليثي عن رجل منهم انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم على ان يصلي صلاتين فقبل منه وفي لفظ آخر له على ان لا يصلي الا صلاة فقبل منه . وفي هذا من سياسته صلى الله عليه وسلم وحكمته وحسن تصرفه وتيسيره على امته اكبر عبرة لمن اعتبر . (٢) وبهذه المناسبة يروى انه قيل للجنيد بسألك الرجلان عن المسألة الواحدة فجبب هذا بخلاف ما يجيب ذلك فقال الجواب على قدر المسائل أمروا ان تخاطب الناس -

أهل كل مرتبة من مرتبات التشديد والتخفيف منازلهم . فأنعماء العالمون والعباد والزهاد
وارباب القوة والتحمل يخاطبون بالعزائم . ومن كان مخطئاً عن هؤلاء يخاطب بما يناسبه
لا سيما الضعفاء والعملة والزراع وأهل البوادي فانهم يخاطبون بالرخص حسب مقدرتهم
واستعدادهم . أدراكهم لان الحكم — كما قال ابن عربي — يتبع الاحوال فبراعى المضطر
وغير المضطر والمرضى وغير المرضى . بأن يفني كل بما يلائمه وقال = على ان الحكم
عند المجتهد قد يتغير في كل وقت في النازلة الواحدة = ومن ثمة استنبط العلماء قواعد
بهذا الشأن كقولهم (ان اعتبار النسب في الموانع يقتضي تخصيص الحكم عن عمومه)
وقولهم (ان كل علم فيه ما يخص وما يعم) وذكر ابن عربي = ان الاحكام تتبع الاعتبارات

— على قدر عقولهم . وهنا دقيقة ينبغي التنبيه عليها والتنبه لها وهي ان اختلاف مخاطبة
الخاصة ليس على عمومه محمولاً على الترخيص والتشديد . بل قد يكون من دقائق سياسة
الارشاد فيخاطب المرشد بنوع من زوائد التكاليف يكون ذلك النوع ملائماً لسير هذا
المرشد ومشربه . ويخاطب المرشد الآخر بنوع آخر من التكاليف كذلك . فحمل النبي
صلى الله عليه وسلم — وهو المرشد الاعظم — علياً وفاطمة وابن عمر على قيام الليل
وتركة عائشة وابا هريرة من هذا القبيل لا من قبيل الترخيص والتشديد لان جميعهم
رضي الله عنهم من ارباب العزائم بل لان لكل منهمجاً خاصاً في عالم السير والسيرات حسب
ملائته ومشربه . فطيب الارواح وبتعبير ثان المرشد الكامل من كان سائر أمور يديه
في عالم الارشاد والتسليك على غده صلى الله عليه وسلم بان يصف لكل سالك ما يناسبه
كما يصف الطبيب الخاذاق الدواء المناسب للمريض الناجع به لهذا كان المرشد الكامل
اندر من الكبريت الاحمر وكاد يكون في زماننا كعقلاء مغرب وصار الارشاد شرك
تصيد واحبولة تديش واستهدف اربابه لسهام النقد والسخرية بما افتقره الدجالون من
التدليس والتلبيس والخلف والخطب وحيث لا ارشاد لا اخلاق وحيث لا اخلاق لا سعادة
ولا حياة ولا ارتقاء ولا حول ولا . وكيف يتسنى الارشاد لقوم الهمهم هوام — كما
قال الغزالي — ومعبودهم سلاطينهم . وقبلتهم دراهمهم ودنانيرهم . وشريعتهم رعونتهم .
وارادتهم جاههم وشهواتهم . وعبادتهم خدمتهم اغنياءهم . وذكرهم وسواسهم . وكثرهم
سواسهم الخ نشأله تعالى الانتاذ .

والنسب . وبعد ان وقع الحكم من الشارع في امر ما بما حكم به فلا بد ان ننظر ما اعتبر فيه . حتى حكم عليه بذلك الحكم وبهذا ينفصل العالم على الجاهل = وقد نقل الشيخ الشيرازي عن كثير من اعظم العلماء كآبي محمد الجويني وعن الدين بن جماعة المقدسي وعبد العزيز الديري وشهاب الدين بن الاقطيع وغيرهم انهم كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعة بما يناسب حال المستفتي لا سيما اذا كان من العوام الذين لم يلتزموا مذهباً معيناً لعدم معرفتهم بنصوصه وفوائده ونقل عن ابن عبد البر انه كان يقول = لم يأتنا عن احد من الأئمة انه امر اصحابه بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه = وعن الزناتي من أئمة المالكية انه كان يقول = يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في التوازل = ونقل الجلال السيوطي عن كثير من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة . والخلاصة : انهم كانوا يفتون كل مستفتي بما يلائم حاله اخذاً من احكام الشريعة الواسعة ، ومن اقوال أئمة المذاهب المستنبطة منها لا انهم يفتون برأيهم لان ذلك تشرع في دين الله وهو شرك بربوبيته تعالى . والانباء مبلغون لانهم لا ينطقون بحكم شرعي الا بوحى يوحى فوظيفة المجتهد استنباط الاحكام الفرعية من الاصول الكلية وقياس غير المنصوص على المنصوص عند انشراح العلة وتفسير الجمل وتقييد المطلق وتخصيص العام ونحو ذلك لا أنه يشرع حكماً زائداً من عنده . والذي يفهم مجالاً اتوسع المجتهدين والمفتين هو اتساع الشريعة وفقاً لمقتضى ما بنيت عليه من الحكمة والسر ومراعاة مصالح الخلائق في الدنيا والآخرة لكونها خاتمة الشرائع .

لهذا كانت اللغة التي وردت بها اوسع اللغات واجمعها للعالم^(١) فما من مجتهد

(١) قال الامام الشافعي في الرسالة ما معناه : ان لغة العرب اوسع اللغات مذهباً واكثرها الفاظاً ولا نعلم ان انساناً يحيط بها بان لا يخفى عليه شيء منها غير نبي الله صلى الله عليه وسلم لكن لا يضيع شيء منها عند جميع الناس وذلك كالعلم بالسنة فاننا لا نعلم ان رجلاً احاط بالسنن فلم يخف عليه شيء منها لكن ما خفي عليه محفوظ عند غيره وغيره كذلك — بمعنى انها موزعة عند المحدثين والفقهاء على اختلاف درجاتهم ما بين مقل ومكثر — لكن جميعها غير مفقود عند مجموع الناس فمن فاته شيء فليطلبه من نظرائه . وهكذا لسان العرب الخ : فليراجعه من شاء .

يستنبط من الشريعة حكماً الا وله في اللغة لفظ يشمله او يحتمله . من اجل ذلك لا يسوغ التسرع بخطئة احد من المجتهدين الا بعد الاحاطة بجميع ما جاءت به الشريعة وجميع لغات العرب التي احتوت عليها الشريعة ومنازعها وحيث لا احاطة فلا تحطئة واختلاف العلماء المنبعث عن وسعها واتساع لغتها هو سر كونها خاتمة الشرائع لتشمل عامة الناس من كل قبيل في كل جيل ما بين تخفيف وتشديد قال الشعراي (وكل من امعن النظر في كلام الأئمة المجتهدين وجد كل مجتهد يشدد تارة ويخفف تارة اخرى جرياً على قواعد كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فان رأى بقاء شعار الدين في أمر من الامور شدد على الناس في فعله وحرّم عليهم تركه وان رأى ذهابه بفعل شدد في تركه لانهم رضي الله عنهم حكماء الزمان . وكل من زعم من المقلدين ان امامه كان ملازماً قولاً واحداً يطرده في حق كل احد من قوي وضعيف وانه لو عرض عليه حال من يحجز عن فعل العزيمة لافتاه بهسا ولم يرخص له في فعل الرخصة فكأنه يشهد على امامه بأنه كان مخالفاً لقواعد الشريعة المطهرة من آيات واخبار وكفى بذلك قدحاً في امامه — وذكر — ان الحق الذي يعتقد في سائر الأئمة انهم كانوا يفتون كل واحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر ابواب العبادات والمعاملات ^(١) — قال — ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا عنهم بنقل صحيح متصل الاستناد انهم كانوا يعيرون الحكم بالقول الواحد في حق كل ضعيف وقوي ونحن نوافقه على ذلك ولعله لا يجد عنهم نقلاً صحيحاً متصل السند على هذا الوجه فان من المعلوم ان جميع اقوال الأئمة ومقلديهم تابعة لآيات الشريعة واخبارها بحكم المطابقة فما صرحت الشريعة فيه بالتشديد شددوا في فعله وتركه وما صرحت فيه بالتخفيف خففوا فيه وما اجمعت الحكم فيه كان المجتهدون فيه على قسمين مخفف ومشدّد بنحسب ما ظهر لهم من المدارك واسان العرب — الى ان يقول ما محصله — وايضاح ما تقدم ان ينظر المرء الى كل حديث وارد أو قول استنبط

(١) قال ابن الهيثم في فتح القدير (والحق ان على المفتي ان ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة يحجز هذه الخليفة عن المباشرة ان لم يخرج افتائها بالحل وان علم قدرتها افتائها بالحرمة) قال ابن عابدين واقره في التبر والشرعية لآية . ليت شعري لما ذا يشق اليوم على البعض اختلاف الفتوى باختلاف الوقائع .

والى مقابله فلا بد ان نجد احدهما مخففاً والاخر مشدداً ولا يكون غير ذلك . ثم ان
المخفف من احد القولين مثلاً قد يكون هو الاجم من مذهب المكلف وقد يكون
المرجوح ولا يخلو حاله حين العمل من ان يكون من اهل التحمل يخاطب بالغرمة وان
كان عاجزاً عن شحها يخاطب بالرخصة وهو على هدى من ربه في الحالتين — ثم ذكر —
انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر من قولين فالخاذق من يرد ما قارب التشديد الى
التشديد وما قارب التخفيف الى التخفيف — الى ان يقول — وقد علمت مما قرناه
في مرتبتي التشديد والتخفيف كمال شريعتنا فانها لو كانت آتية على مرتبة واحدة لكانت
نداباً على الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعاره في قسم التخفيف وكان كل من
قلد اماماً في مسألة قال فيها بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مضايق الاحوال
فكانت المشقة تعظم على الامة ولكن بحمد الله تعالى جاءت بحكم الاعتدال وعلى اكمل
حال . ولا يوجد شيء فيه مشقة الا وقد ورد فيه تخفيف او قول آخر فيه تخفيف
على الناس في مذهب ذلك المجتهد او في مذهب غيره او لاصحابها فالحمد لله رب العالمين
اه . وفي جميع ما ذكرناه دلالة كافية وافية على اتساع الشريعة وشمولها لمرتبتي
التشديد والتخفيف .

(ثمة) عقد ابن القيم في اعلام الموقعين فصلاً متمماً واسعاً في تغير الفتوي واختلافها
بسبب تغير الازمنة والامكنة واختلاف الاحوال والنيات والعادات فقال رحمه الله
(هذا فصل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة اوجب من
الخرج والمشتهة وتكليف ما لا سبيل اليه ما يعلم ان الشريعة الباهرة التي في اعلى رتب
المصالح لا تأتي به فان الشريعة مبناها واساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش
والمعاد وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن
العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث
فليست من الشريعة وان ادخلت فيها بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته
بين خلقه وظل في ارضه وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رساله صلى الله عليه وآله وسلم
اتم دلالة واصدقها وهي نوره الذي ابصر به المبصرون وهداه الذي به اهتدى
المهتدون وشفائه النام الذي به دواء كل غليل وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه

فقد استقام على صوره السبيل في قرة العيون وحياة القلوب ولذة الارواح فهي بها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة . وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد منها وحاصل بها . وكل نقص في الوجود فسببه اضرارها ولولا رسوم قد بقيت لخربت الدنيا وطوي العالم . وهي العصمة للناس وقوام العالم وبها يسكن الله السموات والارض ان تزولا فاذا اراد الله سبحانه وتعالى خراب الدنيا وطى العالم رفع اليه ما بقي من رسومها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عمود العالم وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة . ثم ساقى - احسن الله مثواه - لاختلاف التقوى باختلاف مقتضى الحال امثلة كثيرة وفقى بها الموضوع حقه تؤيد ما اسلفناه . ومن اراد ان يدرك لياك الشريعة وما انطوت عليه من الحكم والنصائح والتسامح فليبه بالاطلاع على هذا الفصل لان به العجب العجيب . وحيث كانت اقوال الأئمة المجتهدين تابعة لآيات الشعرية واخبارها فانهم بالضرورة على هدى من ربهم وهو .

المقدمة الرابعة

جميع الأئمة المجتهدين على هدى من ربهم

انفقت كلمة المسلمين من اهل السنة والجماعة على ان الأئمة المجتهدين على هدى من ربهم لانهم بذلوا اخصى الجهد في سبيل تحري الصواب واصابة الحق واتباعه مع توفر الادلة عملاً وعدالة فلم يؤثر عن احد منهم الجهل او التسق وسقوط العدالة . بل تواتر عنهم عكس ذلك فقد ثبت بحمدته تعالى انهم كانوا يحور علم زاخرة ، وبدور هداية سافرة ، وآيات باصرة في الورع والتقوى والعبادات الوافرة فهم حملة العلم والعدول من كل خلف التافون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين^(١) لا سيما

(١) اقتباس مما رواه البيهقي في كتاب المدخل مرسلًا عن ابراهيم بن عبد الرحمن العذري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين) ولا يخفى ان كلاً من تحمل علم الشريعة من السلف وتحميله للخلف وتخصيصه من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين هو من وظائف المجتهدين . والخلف بفتح اللام الرجل الصالح

واكثرهم من اهل القرون المشهود لها^(١) واعلم الناس بمدارك الشريعة ولغتها القرب عندهم من عهد الشارع واهل اللسان الاصيل فيل يصدر عنهم فرع الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة اجزل الله ثوابهم . قال الشعراي (سمعت شيخنا شيخ الاسلام ذكرها رحمه الله بقول مراراً . ما ثم قول من اقوال الأئمة الا وهو مستند الى اصول الشريعة لمن تأمله اما الى آية او حديث او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من صريح السنة والاثر مثلاً ومنها ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم ، اه . وارفه الشعراي بقوله : فمن اقوالهم قريب واقرب وبعيد وابعد ومرجع الاقوال كلها الى الشريعة لانها مقتبسة من شعاع نورها وما ثم فرع يتفرع من غيرها اصل : وشبه الشريعة بالشجرة العظيمة المنتشرة واقوال علمائها بالفروع والاعضاء . وان مذاهبهم كلها كأنها منسوجة من الشريعة المطهرة سداها ولحمها من آياتها واخبارها . وان كلّا منهم فبا هو عليه في نفسه على بصيرة من امره وعلى صراط مستقيم . وانهم جميعاً دائرون مع ادلة الشريعة حيث دارت . وانهم كلهم منزهون عن القول بالرأي في دين الله تعالى — والمراد به الرأي المذموم كما ستقف عليه قريباً في فصل على حدة — الى آخر ما ذكره رحمه الله واجاد . وقال التاج السبكي في جمع الجوامع وشارحه الجلال الحلبي ما نصه بمنزجاً = (و) نرى (ان الشافعي) امامنا (ومالكاً) شيخه (ابا حنيفة والسفيانين) الثوري وابن عينة و(احمد) بن حنبل و(الاوزاعي واسحق) بن راهويه

الذي يأتي بعد واحد ويقوم مقامه ويستوي فيه الواحد والثنية والجمع . والسلف بفتح اللام الجماعة الماضية يتخلّفهم من بعدهم . وعدوله ثقاته . وجملة بنفون عنه حاله اي يطردون عن هذا العلم تحريف الغالين وهم المبتدعة الذين يتجاوزون في الكتاب والسنة المعنى المراد وينحرفون عن جهته . والانحمال ادعاء قول الى نفسه ويكون قائله غيره والمراد بالمبطلين هنا الذين يعزّون الى الدين ما ليس منه يستدلوا به على بطلهم . وتأويل الجاهلين هو تأويل المعنى من الكتاب والسنة والآثار على خلاف الصواب بسبب الجهل . (١) كما روى الترمذي والحاكم وصحح عن عمران بن الحصين رضي الله عنه انه صلى لله عليه وسلم قال (خير الناس قرني تم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم يوم يستسمنون ويحبون السمن يعطون الشهادة قبل ان يسئلوها) .

(وداود) الظاهري (وسائر أئمة المسلمين) أي باقيهم (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها = قال أرباب الخواشي (أي ما هم عليه دين الله تعالى في حقهم وحق تابعيهم) . ولا ريب أن قوله وسائر أئمة المسلمين، يشمل كل إمام مجتهد من التابعين ومن بعدهم أمثال سادتنا وكواكب هدايتنا وقرّة أعيننا الإمام زين العابدين وابنيه الإمامين زيد والباقر وابنه الإمام جعفر الصادق عليهم الرضوان والتمجيد جميعاً^(١) وكذلك أمثال القاسم^(٢) بن محمد وسلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعروة بن الزبير ونافع مولى بن عمر وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وطاوس بن كيسان وعكرمة مولى بن عباس وعلمة ابن قيس وعبد الرحمن الأعرج وعبد الرحمن بن أبي ليلى وقتادة الدوسي وابن المنذر وابن المنكدر والسعيد بن جبير وابن المسيب والحسن البصري ومحمد بن سيرين والشعبي والاعمش والزهرري والليث بن سعد ويزيد بن هرون ويحيى بن معين ويحيى القطان وعبد الله بن المبارك وحامد بن أبي سليمان وداود الطائي وغيرهم من الأئمة المجتهدين الذين هم على هدى من ربهم وهداة الأمة كما قال اللقاني في إرجوزته:

(ومالك وسائر الأئمة كذا أبو القاسم هداة الأمة)

(١) زين العابدين هو علي بن الحسين رضي الله عنهما قال الشافعي بشأنه في الرسالة . وجدت علي بن الحسين ألقه أهل المدينة . وقال ابن نجيبة في المنهاج . هو من كبار التابعين وسادتهم علماً وديناً . أما ابنه الإمام زيد فإنه كان من عظماء العلماء وقال ابن أخيه جعفر الصادق لما سئل عنه كان والله أقرأنا لكتاب الله وافقهنا في دين الله . وقال الشعبي : ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي ولا ألقه ولا أشجع ولا أزهده . وسئل عنه أخوه الباقر فقال : إن زيد أعطي من العلم بسطة . وقال أبو حنيفة : ما رأيت مثل زيد ولا ألقه منه ولا أعلم منه . وأما أخوه الباقر فقد كان أعلم أهل زمانه لقب بالباقر لأنه بقر العلم أي ثبته فعرف أصله وخفيه . وأما جعفر الصادق فقد ملأ الدنيا علمه وفقهه ويقال إن أبا حنيفة وسفيان الثوري من تلامذته وحسبك بهما . رضي الله عنهم ونفعنا بهمهم . اهـ (٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم أحد فقهاء المدينة السبعة الأعلام . قال عمر بن عبد العزيز : لو كان لي من الأمر شيء لوليت القاسم الخلافة : وذلك لغزارة علمه وسمو أخلاقه ومداركه .

والمراد بابي التاسع الجنيد بن محمد^(١) ذو الجناحين وامام الطائفتين - الفقهاء والصوفية -

(١) كان فريدا زمانه من اعظم فقهاء الشريعة واكابر اقطاب الحقيقة لفقه على ابي ثور . وتصوف على خاله الصري السقطي . ومن كان كذلك فلا بدع ان يكون من خيار الورثة المحمديين . ومن كلامه رحمه الله . مذهبا هذا مقيد باصول الكتاب والسنة . وقوله علما هذا مشيد بخديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابو علي الروزباري سمعت الجنيد يقول لرجل ذكر المعرفة وقال : اهل المعرفة بالله يصلون الى ترك الحركات من باب البر والتقوى الى الله عز وجل : فقال الجنيد . هذا قول قوم تكلموا باسقاط الاعمال وهو عندي عظيمة والذي يسرق ويزني احسن حالا من الذي يقول هذا فان العارفين بالله تعالى اخذوا الاعمال عن الله تعالى واليه رجعوا فيها ولو بقيت الف عام لم انقص من اعمال البرذرة الا ان يحال بي دونها . ولهذا وصل رحمه الله الى حالة الاحتضار ولم يترك عبادة ربه فقد نفل القشيري عن ابي بكر العطوي انه قال : كنت عند الجنيد حين مات ختم القرآن ثم ابتدأ من البقرة وقرأ سبعين آية ثم مات رحمه الله . فلما ولا يعني ان هذا ثقتة من مسموم الاباحيين ولا نزال نرى اثر ذلك عند اقوام بين ظهرانينا يرون اسقاط التكليف واستباحة المحرمات بدعوى انهم وصلوا الى الله تعالى ومن يتحكك بهم يرى منهم المعجائب والغرائب وهذا منتهى انواع الضلال - اعاذنا الله من شرهم - وقد سئل ابو علي الروزباري عن يسمع الملاهي ويقول هي لي حلال لاني وصلت الى درجة لا تؤثر في اختلاف الاحوال فاجاب من باب القول بالموجب . نعم قد وصل ولكن الى سقر . وقال ابو الحسين النوري . من رآيته يدعي مع الله حالة يخرجه عن حد العلم الشرعي فلا تقرب منه . وقال الجنيد : الطرق كلها مسدودة الا على من اقتفى اثر الرسول عليه الصلاة والسلام . وقال الصري السقطي : التصوف اسم لثلاثة معان وهو الذي لا يعطى نور معرفته نور وده ولا يحكم بباطن في علم ينقضه عليه ظاهره الكتاب والسنة ولا تجعله الكرامات على هتك استار محارم الله تعالى . وقال ابو يزيد البسطامي . لو نظرت الى رجل اعطى من الكرامات حتى يرتقي في الهواء فلا تغفروا به حتى تنظروا كيف يجردونه عند الامر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة . وقال ذو النون المصري : من علامات الحب لله عز وجل متابعة حبيبه صلى الله عليه وسلم .

وانما خصه الزاجز بالذكر مع كونه من سائر الأئمة لينبه على ان من اقتنى طريقة التصوف التي هي كطريقة الجنييد فهو على هدى من ربه لجمعه بين فقه الجوارح وفقه القلوب .
وفد انفتحت كلمة علماء الاسلام على انها طريقة مستقيمة كما قال السبكي في جمع الجوامع (و - نرى - ان طريقة الشيخ الجنييد وصحبه طريق مقوم) . ومعنى مقوم مستقيم لا اعوجاج فيه لكونه جامعاً بين الاحكام الشرعية والاخلاق المصفية للقلوب من سموم امراض النفوس الامارة بالسوء . وحيث لا جمع لا اتباع . من بحث معناه لاحكام الشريعة ومتمماً لمكارم الاخلاق ^(١) صلى الله عليه وسلم .

— في اخلاقه وافعاله واوامره وسننه - وقال ابو سليمان الاداري . ربما يقع في قبلي النكتة من نكت القوم اياماً فلا اقبل منه الا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة . وقال ابو سعيد الخراز . كل باطن يخالفه ظاهره فهو باطل . وقال محمد بن الفضل البلخي : ذهاب الاسلام من اربعة لا يعملون بما يعلمون . ويعلمون بما لا يعلمون ولا يتعلمون ما لا يعلمون ويتمنعون الناس من التعلم . ولا يسعنا هنا استقصاء ما ذلله أئمة التصوف بهذا الصددرحمهم الله ونفعنا بهديهم اجمعين . ونعذرنا القاري " السكر من اجل هذا التوسع الذي لا يخفى حكمته على اوتي الالباب . (١) يروى عن الامام مالك انه قال (من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ومن افقه ولم يتصوف فقد نفسق ومن جمع بينهما فقد تحقق) اي يحقق باتباعه الرسول صلى الله عليه وسلم بالاقتوال والافعال والاحوال . وقال الجنييد : (من لم يسمع الحديث ويخالس الفقهاء يأخذ ادبه من المتأدبين افسد من اتبعه - و يروى - من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الامر لأن علما هذا مقيد بالكتاب والسنة) قال ابن عربي = انه نتيجة عن العمل بها وهما الشاهدان العدلان = وقال الجنييد ايضاً = قال لي المصري . اذا قت من عندي فن تجالس ؟ قلت الخاسبي . قال : نعم خذ من علمه وادبه ودع اتقفيه للكلام وردّه على المتكلمين . ثم لما وليت سمعته يقول : جعلك الله صاحب حديث صوفيا ولا جعلك صوفيا صاحب حديث = قال الغزالي : اشار الى انه من حصل الحديث والعلم ثم تصوف افلج ومن تصوف قبل العلم خاطر بنفسه = فات وقد نهج رحمه الله هذا النهج فانه بعد تضلعه بالنقل والمقول جنح الى التصوف ولذلك كان حجة الاسلام . وروى القشيري في الرسالة عن عبد الله بن -

هذا ولتعد الى ما نحن بصدده وهو ان الأئمة المجتهدين اذا كانوا على هدى من ربهم لبذلهم الجهد في تحري الصواب واتباع الحق مع توفر اهليتهم علمًا وعدالة فلا يسوغ تقويق سهام الملام عليهم من جراء اختلافهم لكونه طبيعيًا لا محيص عنه لأن اتفاقهم من جميع الوجوه في الفروع وما لم يعلم من الدين بالضرورة متعسر بل يكاد يكون متعذرًا لأن اغلب الأدلة الشرعية من صنف الاقوال وهي واردة بلسان العرب وطرق دلالة الالفاظ على المعاني ذات مجال واسع لتزاحم الخلاف بين الناظرين في علوم العربية وامرارها وذلك يقتضي الاختلاف في الاحكام المستنبطة منها . ثم ان اغلب الاحاديث من صنف اخبار الآحاد فقد يبلغ المجتهد حديث يصح عنده فيبني عليه مذهبه في قضية ولا يصل هذا الحديث الى مجتهد آخر او يبلغه ولكن لا تثبت عنده صحته او يثبت عنده نسخة فيؤديه اجتهاده الى خلاف ما تضمنه ذلك الحديث قال ابن عربي في فتوحاته ماحصله : (ان الفقهاء والمحدثين يأخذ المتأخر منهم عن قبله على غلبة الظن اذ كان النقل شهادة والتواتر عز يزفأخذون من ذلك اللفظ بقدر قوة فهمهم فيه ولهذا اختلفوا وقد يمكن ان يكون لتلك اللفظ في ذلك الامر نص آخر يعارضه ولم يصل اليهم وما لم يصل اليهم ما تعبدوا به ولا يعرفون بأي وجه من وجوه الاحتمالات التي هي في قوة هذا اللفظ كان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم المشرع) اه .

ثم ان بعض الاحكام قد يبنى على علل مبنية على مصالح غير مصرح بها بل مرموز

— خفيف انه قال = اقتدوا بخمسة من شيوخنا والباقون سئلوا لم حاكم الخرش بن اسد المحاسبي والجنيد بن محمد وابو محمد روم وابو العباس بن عطاء وعمرو بن عثمان المكي لأنهم جمعوا بين العلم والحقائق = قال شيخ الاسلام زكريا في شرحه = اي بين الشرعية والحقيقة ومن جمع بينهما كلم الناس بما تقتضيه احوالهم وغيره وهو من غلب عليه حاله انما يكلمهم بما غلب عليه فلا يصلح ان يقتدى به — الى ان يقول — فالشيخ المقتدى به ينبغي ان يكون طبيبًا عارفًا بآثار الادوية والامراض فيداوي كل عليل بالدواء اللائق بمرضه = قلنا ومن لم يكن جامعًا بين مقايي التعليم الشرعي والارشاد الخلقي فلا يسوغ تصدره لارشاد النفوس ومعالجة امراض القلوب لأنه طبيب بدائي وهو عليل لكن حالتنا اليوم دجل بدجل في اغلب المسالك وهذا من اكبر عوامل الخطا طناؤا بالاصف .

اليها وربما كان غير مرموز اليها بل هي موكولة الى انقذاح في قلوب المجتهدين واجتهاد بعقولهم فتذهب العقول في التنقيب عنها مذاهب مختلفة فيرى هذا امة لا يراها الاخر بل يرى غيرها واذا اختلفت العلل اختلف ما يبنى عليها من الاحكام . وقد نشأ الاختلاف فيما بينهم من اختلاف العرف والتعامل لتبدل الازمنة وتباين الامكنة .

كل ذلك مما يستوجب حزن الثناء عليهم لانهم لم يعطوا اهلتيهم ومواهب عقولهم فلم يحمدوا بقرائتهم ويستنبطوا لاجتهاد غيرهم . كما انهم تذرعوا بالاحتياط فاستوصوا من بعدهم اذا صح الحديث عندهم فهو مذهبيهم ، ولم يحاولوا حمل الناس على التزام اقوالهم بل نبهوا عن ذلك . وانما مهدوا باجتهادهم سبل الاستدلال ، وفتحوا بمفاتيح قواعدهم ان بعدهم من ارباب الاهلية ابواب الاستنباط . وقد بين اسباب اختلاف الائمة كثير من العلماء كالسيد الزبيدي فانه عقد فصلاً في بيان الاسباب الموجبة للاختلاف في شرحه على الاحياء ، والدهلوي في كتابه الحجة البالغة ، والشعراني في موازينه ، وكذلك الانصاف في اسباب الاختلاف لابن مبيد ، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة يشفيان العلة ويبلان الغلة . ومن افضل ما كتب بهذا الموضوع فيما علمت كتاب رفع اللام عن الائمة الاعلام للامام ابن تيمية وقد جاء في صدره ما نصه : (وبعد فيجب على المسلمين بعد موالاته الله ورسوله موالاته المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الانبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات الليل والبحر وقد اجمع المسلمون على هداهتهم ودايتهم اذ كل امة قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فلماؤها شرارها الا المسلمين فان علماءهم خيارهم ^(١) فانهم خلفاء الرسول في امته والنجيون لما مات من سنته ، بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا ، وليعلم انه ليس احد من الائمة المقبولين عند الامة قبولاً عاماً يتمعد مختلفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته دقيق ولا جليل فانهم متفقون اتفاقاً يقينياً على

(١) ومراده امثال الائمة المجتهدين ومن نحا نحوهم الى يوم الدين من العلماء العاملين الكاملين بدليل ما وصفهم به من كونهم خلفاء الرسول في امته الى آخر ما ذكره اما العلماء الناقصون او الدجالون الذين يتسربلون بلباس الحملان وهم ذئاب يوهون على العامة فليسوا بمن يعينهم ابن تيمية لانهم شرار الامة .

وجوب اتباع الرسول وعلى ان كل واحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه وجميع الاعذار ثلاثة اصناف الخ (ثم شرع في تقسيم هذه الاصناف وبيانها وعلى من اراد تمام الوقوف على ذلك فليرجع الى هذا الكتاب ونحوه من الكتب التي اشرفنا اليها وغيرها . ثم اننا قد رأينا ان نردف هذه المقدمة بفصلين لها ارتباط بها احدهما في تقسيم الرأي . والثاني في اصابة الحق .

الفصل الاول

الرأي ينقسم الى محمود ومذموم

لا مرأى ان الرأي ينقسم الى محمود ومذموم وكل ما ورد في ذم الرأي فهو محمول على الثاني لان الاول غير خارج عن دائرة الشريعة . واليك البيان :

لا يخفى ان الشريعة لم تنص على كل شيء مفردة نصاً صريحاً قطعي الدلالة بل يوجد بها ما نصت عليه كذلك . ويوجد ما يؤخذ بالاشارة او الدلالة او الاقتضاء او المفهوم سواء كان مفهوم موافقة او مخالفة بانواعها . كما يوجد ما اجملته في موضع وقيدته في موضع آخر . او ما بنته على علة . او اناطته بمصلحة ونحو ذلك من اسباب وسع الشريعة باتساع لغتها الذي فسح المجال لتزاحم افهام المجتهدين . على ان النصوص محدودة والحوادث ممدودة كما قال عمر بن عبد العزيز = تحدث للناس احكام بقدر ما يتحدثون من التجور = وقال العز بن عبد السلام = تحدث للناس احكام بقدر ما يتحدثون من السياسات والمعاملات والاحتياطات = فلا يمكن والحال هذه الحكم على كل حكم غير مصرح به في الشريعة بأنه من قبيل الرأي المذموم في دين الله تعالى . بل هناك فرق بينه وبين الرأي المحمود .

وضابطه ان كل ما ليس بنصوص استنبط من النصوص استنباطاً صحيحاً فهو من الشرع وليس من التشريع لانه اظهر لاثبات كما قالوا ان القياس مظهر للحكم الشرعي لا مثبت . والمراد بصحة الاستنباط كونه جارياً على التواعد المنفردة عند علماء هذا الشأن باعمال الفكر مع النزاهة عن التشهي والاهواء . فاستنباط الحكم بالتأمل من الاشارة او الدلالة او المفهوم وغيرها من الانواع عائد الى قواعد اللغة العربية واسرارها ومثله

تفسير المجمل وتخصيص العام ودلالة الافتران والسياق والسباق وتقييد المطلق وحمل أحدهما على الآخر أو تركه على إطلاقه ونحو ذلك كما هو مسطر في أصول الفقه .

أما ما بني في الشريعة على علة فعائد الى القياس . وهو الحاق غير المنصوص بالمتنصوص في الحكم عند اتحاد العلة الجامعة . فتتج أن أركانه أربعة أصل وفرع وعلة وحكم . ثم إن العلة إما أن تكون جلية أو دقيقة فما كانت علته جلية فهو القياس الجلي وما كانت دقيقة فهو القياس الخفي وذلك فيما إذا تغلبت العلة المنتدحة في قلب المجتهد المفهومة من حكمة التشريع على العلة الجلية وهو ما يدعونه بالاستحسان . وحاصله يرجع الى تخصيص الدليل بدليل أقوى منه في نظر المجتهد على اختلاف تقاسيمه وهذا من جملة ما وعلى هذا التفسير يؤول الى ما اناطته الشريعة بالمصلحة . ولا يخفى أن الشرع تنزيل آهي لمصلحة العباد في العاجل والآجل كما قيل :

(والشرع وضع الله للعباد للنفعة في المعاش والمعاد)

قال الشاطبي = ان الشارع قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية = فلما وجب جميع الأحكام التي شرعها الله معللة بالمصالح لانه تعالى تفضل على عباده بعبادة المرسل بالشرائع لسعادتهم في الدارين لكن من العال ما يمكن الوصول اليه وهو الاغلب ومنها ما لا يمكن كالأحكام التعبدية . فاذا ورد حكم شرعي في فعل أو كف قد بين الشارع علته تصريحاً أو إيماءً فما على المجتهد إلا تعميم الحكم في جميع محال العلة . اما اذا لم يبين الشارع العلة فعلى المجتهد بذل الجهد لاستخراجها ليتحقق بالأصل ما يماثله في الوصف إلا ما امرنا الشارع بالسكوت عنه كما قال صلى الله عليه وسلم (استكثروا عني ما سكنت عنكم) وموضع السكوت لا تخفى على خذاق الفقهاء . ثم إن للاحقاق النوع بالأصل عند الماثلة بالوصف اقساماً عديدة لكل قسم شأن خاص به كما في كتب الأصول . والدليل على أن ليس كل رأي مذموم كما روي عنه صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذاً الى اليمن انه قال (سم نقضي ؟ قال بكتاب الله . قال فان لم تجد . قال بسنة رسول الله . قال فان لم تجد . قال اجتهد برأيي . فقال الحمد لله الذي وفقى رسول رسوله بما يرضي به رسوله) . وقد استدل العلماء بهذا الحديث على شجاعة القياس والاخذ بالمصالح وما الحق بهما من استحسان أو استحسان ونحوهما كما استدلووا بقوله تعالى

(فاعتبروا يا اولي الابصار) لان الاعتبار رد الشيء الى نظيره وقال الامام الشافعي في الرسالة . واما القياس فانما اخذناه استدلالاً بانكتاب والسنة والآثار . قلت وكذلك القول بالاستحسان ما دام المراد به الدليل المستند الى اصول الشرع المعارض للقياس الجلي بعلته اقوى . واما قوله = من استحسن فقد شرع = فمحمول على الرأي في مورد النص . والخلاصة ان كل ما شهدت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو معتبر من الشريعة وان لم يصرح به الشارع لان كل ما يمكن تعليله من الاحكام الشرعية فالقياس يجري فيه .

أما الرأي المذموم فهو ما كان في مورد النص وقد اجمع العلماء على انه لا اجتهاد في مورد النص لمعارضته اياه . وذلك كمعارضة ابليس في قوله تعالى (استجدوا لآدم) بقوله خلقتني من نار وخلقته من طين . فمن قاس او ابتدع معارضاً النصوص التي لا مسامح للاجتهاد بها استرسالاً مع اهوائه وتأييداً لابتداعه فهو من اتباع ابليس . وعلى هذا يحمل طعن السلف بالرأي وقولهم ان أول من قاس ابليس كما قال سيدنا عمر رضي الله عنه (والذي نفس عمر بيده ما قبض نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحي عنه حتى أغنى الله كهم عن الرأي) وكما قال السليل النكريم جعفر الصادق رضي الله عنه (اعظم فتنة على الامة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما احل الله ويحلون ما حرم الله) . وكل ما ورد في ذم الرأي فالمراد به القياس الابليسي والرأي الشيطاني . وكل قياس فاسد او ناقص كالقياس مع الفارق واضرابه فهو من هذا القبيل وصاحبه مؤاخذ لعدم تحريه صحة المقابلة بخلاف القياس الصحيح المتدرج تحت اصل شرعي او الرأي المبني على مصلحة شرعية كأقضية الأئمة المجتهدين وآرائهم التي لا تخرج عن الشريعة كالاستحسان عند الامام ابي حنيفة والمصالح المرسلة عند الامام مالك فان ذلك ليس من الرأي المذموم . وقد ذكر الشيخ الشعراي ان حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله هو ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف ما شهدت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو من الشريعة وان لم يصرح به الشارع . ونقل عن البيهقي ان الرأي المذموم هو كل ما لا يكون مشبهاً باصل — قال — وعلى ذلك يحمل كل ما جاء في ذم الرأي .

قلنا اما ما يروى عن الامام جعفر الصادق أنه حينما اجتمع بالامام ابي حنيفة قال له بشدة . بلغنا انك تقيس في دين الله تعالى فلا تقس فان اول من قاس ابليس . فهو منبعث عما انتراه اعداء الامام وحسادهم فانهم سعوا به الى السليل الكريم وصوروا له ان هذا الفارسي من اصحاب البدع والاهواء والرأي المذموم بلليل انه لما عرض عليه مذهبه واصوله وطرق استنباطه واخبره انه يأخذ اولاً بكتاب الله تعالى ثم بسنة رسوله ثم ينظر في افضية الصحابة فاذا اختلفوا فانه حينئذ يقيس اعتذر اليه السليل واحترمه وقدره حق قدره . اعادنا الله من آراء ارباب الاهواء وبدع اصحاب الابتداع وتعطيل اهل الجود الذين يغربون بحكمة الشريعة ومجالها عرض الحائط . والهمنا اقتفاء جادة الاعتدال .

الفصل الثاني

في اصابة الحق

بعد ان انتقت الكلمة على ان الائمة المجتهدين على هدى من ربهم اختلف العلماء في اصابة الحق . فمن قائل ان كل مجتهد في الظنيات مصيب ويدعى اصحاب هذا القول بالمصوبة . ومن قائل ان المصيب واحد لا بعينه ويدعى هؤلاء بالخطئة . ثم اختلف المصوبة فقال القاضي ابو بكر والغزالي : انه ليس في الواقعة التي لم يرد بها نص حكم معين يطلب بالظن بل يكون الحكم تابعاً للظن وحكم الله على كل مجتهد ما غلب على ظنه . وقال غيرهما ان في الواقعة التي تكون كذلك حكماً معيناً يتوجه اليه الطلب اذ لا بدّ للطلب من مطلوب لكن المجتهد غير مكلف باصابته فلذلك كان مصيباً وان اخطأ ذلك الحكم المعين الذي لم يؤمر باصابته . ونقل الشعراي عن الامام ابن عبد البر ان كل مجتهد مصيب لكنه نقل يحمل لم يعلم منه أن قوله من قبيل الاول ام الثاني .

وأما الخطئة فانهم بعد اتفاقهم على ان الله تعالى سيف الواقعة حكماً معيناً اختلفوا في انه هل له عليه دليل ام لا فقال بعضهم لا دليل عليه وانما هو مثل دفين بعثر عليه الطالب اتفاقاً فمن اصابه فله اجران ومن انحرف عنه فله اجر واحد لبذله الجهد في تحريه . وقال آخرون عليه دليل فاطع لكن الاثم مرفوع عن الخطي لغموض الدليل وخفائه عليه . وقال قوم منهم عليه دليل ظني لكن المجتهد لم يكلف باصابته لخفاؤه وغموضه

فلذلك كان معذوراً مأجوراً الى غير ذلك من الاقوال . وبني اقوال المخطئة والمصوبة
 ما عدا القاضي والنزائي ومن يقول بقولها هو أن الحق عند الله تعالى في الظنيات واحد
 لا يتعدد . مثل وحدته في القطعيات اجاعاً . ومن ثمة تكلف بعض مقلدي المذاهب
 تصحيحاً لتقليدهم المشروط له عدم صحة تقليد المفضل مع وجود الفاضل اتخاذ هذه
 القاعدة وهي انه (اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب غنا : قلنا وجوباً مذهبنا صواب
 يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب ^(١)) .

وأنت ترى ان هذه القاعدة رسمية لفظية . غير منطقية عقلية بمعنى أنها ترسم
 في الكتب وتدور على الاسن بدون أن يخالط ظمعمها القلوب اذ لا طعم لها خلوها
 من الفائدة لانهم قالوا بالاحتمال ولم يجزموا بأن مذهبهم في الفروع صواب ألبتة ولا
 بأن مذهب مخالفهم خطأ ألبتة . قلنا فاذا كنتم لا تجزمون فما فائدتها اذن ! وكيف
 تقولون . قلنا وجوباً مذهبنا صواب وانتم غير جازمين وكيف يتأتى الوجوب مع تطرق
 الاحتمال وعدم الجزم ! ثم من اين صاغ لكم ان تقولوا وجوباً مذهبنا صواب يحتمل
 الخطأ ومذهب غيرنا بالعكس بدون استناد الى دليل شرعي يستوجب هذا القول ! فان
 اجبتم أن الذي استوجب ذلك وقوفنا على ادلة امامنا فنحن نحييكم انكم اذا كنتم كذلك
 أصحيتم مجتهدين لا يسوغ حينئذ تقليدكم ما دهم عارفين الحق والصواب بالدليل .
 واذا لجأتم الى التنهل من ذلك لأنكم لستم من أهل الاستدلال والترجيح بالدليل قلنا
 فاذا كنتم كذلك فأنتم عوام وكيف يمكن للعالمي أن يقول ذلك وهو لا يعلم بالدليل
 على ان العالمي لا مذهب له بل مذهبه مذهب مفتيه كما شاع وذاع ومن لا مذهب له
 لا يسوغ له ان يقول وجوباً مذهبنا صواب الخ بل حسب العالمي ان يأخذ بما يقع
 في قلبه أنه أصوب كما قال ابن الهمام (ان اخذ العالمي بما يقع في قلبه أنه أصوب أولى .
 وعلى هذا اذا استفتى مجتهدين فاختلفا عليه الاولى ان يأخذ بما يميل اليه قلبه منها .

(١) وثبتها (واذا سئلنا عن معتقدا ومعتقدا خصوصاً قلنا وجوباً الحق مانحن عليه
 والباطل ما عليه خصوصاً) قلت وهذا لا صراء به لان الحق في القطعيات لا يتعدد .
 والاعتقاد لا يجوز ان يتطرق اليه الاحتمال اذ لا يكون حينئذ اعتقاداً بل هو ظن
 او شك .

وعندي أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل إليه جاز لأن ميله وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد (وقد فعل) اهـ قلت وهكذا يكون كلام العلماء اذ بهذه الصورة يتسنى للصامعي ان يتبع في قلبه ان ما أفتاه به هذا المجتهد أصوب مما أفتاه به ذاك لكن يتعذر عليه ان يقع في قلبه ان جميع المذاهب المخالفة لمذهب مفتيه أو امامه خطأ لأن ذلك منافض لبداية دليل 'ب' اعظم متشيع لمذهب احد الأئمة لا يخلل قلبه الاعتقاد بخطأ بقية الأئمة بجميع اقوالهم المخالفة لقول امامه بل هو على شك في رجحان بعضهم على بعض في العلم فضلاً عن موافقة الصواب كما قال السيد عبد الرحمن الكواكبي (ولا أظن أن فينا من ليس في نفسه اشكال عظيم في تحري من هو الاعلم من بين الأئمة والعلماء) .

فمن ثمة لا تسوغ الجراءة لحنفي أن يصرح أن اقوال مالك والشافعي وابن حنبل وغيرهم جميعها خطأ لمجرد مخالفتها الامام الاعظم . وكذلك كل واحد من اتباع الأئمة لا تسوغ له الجراءة على هذا التعميم اذ لا يتصور العقل ان جميع ما خالفوا به امامه خطأ وهو المصيب وحده على حين ان اجتماع مشركون بعدم العصمة . ولا يخفى ما في ذلك من الهجوم على الأئمة واساءة الادب معهم قال الامام محيي الدين بن عربي ما خلاصته : (ان الشارع قرر حكم المجتهد أنه حكم مشروع فاثبات المجتهد القياس أصلاً في الشرع بما اعطاه دليله ونظيره واجتهاده حكم شرعي لا ينبغي ان يرد عليه من ليس القياس من مذهبه وان كان لا يقول به فان الشارع قد قرره حكماً في حق من اعطاه اجتهاده ذلك فمن تعرض للرد عليه فقد تعرض للرد على حكم قد اثبتته الشارع . وكذلك صاحب القياس ان رد على حكم الظاهري في استمساكه بالظاهر الذي اعطاه اجتهاده فقد رد ايضاً حكماً قرره الشارع فليزيم كل مجتهد ما أداه اليه اجتهاده ولا يتعرض الى تحطئة من خالفه فان ذلك سوء ادب مع الشارع ولا ينبغي لعلماء الشريعة ان يسئوا الادب مع الشارع فيما قرره) اهـ . فاذا كان هذا الامام الجليل الذي فهم الشريعة وامرارها وحكمة اختلاف علمائها يرى تحطئة المجتهد نظيره اساءة ادب مع الشارع فما بالك باتباع المجتهدين وغيرهم من العوام اذا خطأوا المجتهدين . ولكن حاشا احد الأئمة العظام ان يخطأ نظيره من المجتهدين بل ذلك ناشئ عن تعصب المتأخرين بالمنتمين اليهم .

والأغرب من ذلك أن المعتنقين لهذه القاعدة يقلدون غير امامهم حين الاقتضاء

فكيف يجوز وأحال هذه تقليد من يعتقدون فيه أن مذهبه خطأ قال الشيرازي (ثم إنه يقال إن يعتقد أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي ما عليه إمامه فقط ويزى فساد قول غير إمامه ثم أنه يقلد غير إمامه في ضرورة من الضرورات هل صار مذهب ذلك الغير صحيحاً حين علمت به ومذهب إمامك فاسداً أم مذهب إمامك هو الصحيح ومذهب غيره فاسد عندك حال عمالك به ولعله لا يجد لك جواباً صديداً يجيبك به على وجد الحق عنده^(١)) اهـ ويكفي ذلك دحضاً لهذه القاعدة .

(١) لهذا يرتبك التعصب لهذه القاعدة حيناً تناقشها بنقضها وتضييق عليه السبل بالمعارضة فيضطرب فكره ويتعائم لسانه فإذا لا ينته يقول لك كلهم من رسول الله ﷺ وكلهم على هدى واختلافهم رحمة رضي الله عنهم أجمعين . ولكن هكذا صرح فقهاؤنا بأن نقول وجوباً مذهبنا صواب الخ . ونحن امراء النقول وليس للتأخر إلا الأخذ بما قاله المتقدم لأنهم أعلم منا ونحن عيال عليهم ونحو ذلك من الكلمات التي لا نفيد اقتناعاً فضلاً عن الإلزام . وإذا خاضت به بعد هذا الكلام . وقات له أن يحجز كلامك بما فاض صدره ، وكأن فيك يا هذا تكلف نفسك وغيرك ففهم مالا يفهم والأخذ بما لا يعقل تراه يرغى ويريد وينظر اليك نظرة المتبع الى المبتدع وينفض من حولك منتفضاً كالعصفور باله القطر مديماً بين المملأ في طول الطريق وعرضه ان فلاناً ضال مضل مارق من الدين ، زائف عن سنن المتهدين ، يطعن بالعلماء المتقدمين ، والأئمة المجتهدين . وجديرين كان علمه عامياً ان يسيطر على جماعة العامة والأمة في وسط قائم بظلمات الجهالة . ومن مقتضاه ان لا يكون للكلام خاصة العلماء وقع الا عندما ظلم من الخاصة وقليل ما هم في مكان وزمان تغلب فيهما الابتداع على الاتباع لتغلب الجهل على العلم . وانقلب الوضع بتسمية المبتدع متبعاً (متديناً) والمتبع مبتدعاً (زائغاً) والجاهل عالماً والعالم جاهلاً كما روي عن عامر بن قيس رحمه الله انه قال (لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلاً والجهل علماً) . ومراده والله اعلم علم الشريعة . وأرى أن طعن علماء العامة الذين يزعمون انحصار الدين بأقوال متوهمهم خصوصاً المتأخرين منهم على علماء الخاصة الذين يحرصون على صيانة كيان الدين بتجريبه من البدع والخرافات وجميع ما ألقى به مما لم ينزل في كتاب ولم ترد به سنة صحيحة ولم يقل به احد من -

نرجع الى ما كننا بصددده وهو ان اكثر العلماء جنحوا الى عدم تعدد الحق عند الله تعالى مستبدلين بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وهو أن الحاكم اذا اجتهد فأصاب فله اجران وان اجتهد فأخطأ فله اجر . فهذا الحديث الشريف يدل على أن الحق واحد وأن الموافق له يوصف بأنه مصيب وأنذروا أجرين . أجر بذل الجهد وأجر اصابة الحق . وأن المجتهد الذي لم يصب الحق ينعت بأنه مخطئ وأنه ذو أجر واحد وهو أجر بذل الجهد في تحري الحق وفاته اجر اصابته التي فاته بفواتها الحكمة المقصودة من انواع التكليف الشرعية اذ ما من تكليف الا وله حكمة سواء ظهرت أو لم تظهر . والذين قالوا بتعدد الحق تأولوا هذا الحديث . وعلى كل حال لا أرى هذا الخلاف كبير فائدة ما دام القائلون بالتعدد متفقين على ان الخطي مأجور غير مأزور وان قوله يعتبر حكماً شرعياً في حق نفسه وفي حق من يأخذ به ، وما دام الاكثرون لا يسمعون انكار التفرقة بين من اصاب المرمى فاحرز باصابته حكمة التكليف وبين من أخطأ ففاته الحكمة المذكورة والله اعلم .

هذا واذا كان الأئمة المجتهدون على هدى من ربهم لان جميع أقوالهم مستنبطة من الشريعة السمحة الواسعة وأنهم منزّهون عن الرأي المذموم في دين الله تعالى فلا ريب أن اختلافهم من رحمة الرحمن بعباده وذلك .

...

سلف الامة الصالحين ففتح مجالاً رحباً للنهضة الدجالين فطفقوا يفتنون الناس بكل حجة فانابن بما تصف السنتهم بالكذب . هذا حلال وهذا حرام وهذا كفر وهذا اسلام ، بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، وهذا مصداق ما رواه البخاري عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال (ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا) . والعلماء المغلوبون بأغلبية الجهلاء كالمفقودين لأنهم غرباء حتى باتت الامة ضائعة بين خشونة اغلب علماء الخاصة ورعونة علماء العامة وتسلسل الدجالين ونضالهم تحسبنا الله من شر كل من ينجم عنه شر للاسلام والمسلمين .

المقدمة الخامسة

اختلاف الأئمة رحمة بالامة

لا مرأى أن الشريعة المحمدية شريعة مسحة واسعة تسع جميع المكلفين على اختلاف أحوالهم وحوائجهم في كل زمان ومكان ، ولا يمكن أن يحيط بها مجتهد وحده ، بل كل واحد يتعرف من بحر ما المحيط ما اتصل به علمه ووصل اليه فهمه . فلو لم يكن ثمة اختلاف بين المجتهدين وسلك الجميع مذهباً واحداً لاضاق الامر على المسلمين لعدم احاطة المذهب الواحد بجميع ما جاءت به الشريعة قال الشيخ الشيرازي : ان الحق الذي لا ريب فيه ان مجموع المقاصب هو الشريعة بعينها وانه لا يكمل العمل بالشريعة لمن يتقيد بمذهب واحد . فلما كذلك لا يخلو من الخرج من يتقيد بمذهب واحد . لهذا كان اختلافهم بالفروع بعد اتفاقهم على الاصول من واسع رحمة الله ورأفته بمبادء حتى كان بعض السلف كسفيان الثوري وغيره يسمون اختلاف العلماء بالفروع توسعاً فيقولون توسع العلماء لما فيه من التوسعة على الناس . قال ابو يزيد البسطامي (علقت في المجاهدة ثلاثين سنة فما وجدت شيئاً اشد عليّ من العلم ومتابعته ولولا اختلاف العلماء لبقيت واختلاف العلماء رحمة الا في بحر التوحيد) ويروى الا في تجريد التوحيد . اي لولا اختلاف العلماء في المسائل الفرعية لبقيت على اجتهاد واحد وهو المنفق عليه واصابني مشقة عظيمة . ويروى بدلالة لقيت لثعبت وهو ظاهر وفي رواية غير القشيري لثقت وربما كان لثعبت والمؤدى واحد على كل حال وهو أنه لولا توسع العلماء باختلافهم لثاله حرج عظيم ومشقة شديدة وجميع ما ذكر يقوي صحة حديث (اختلاف امي رحمة) وان كان ضعيف السند^(١) . ويؤيده ما رواه البيهقي في المنخل بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال (مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به ولا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية فان لم تكن سنة مني فما قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيا اخذتم به اهتدتم واختلاف اصحابي لكم رحمة) وروي عن القاسم بن محمد أنه قال (كان اختلاف اصحاب

(١) سبق في محو الكلام على سنده مفصلاً في حواشي ديباجة الكتاب فليرجع اليه .

محمد (رحمة الناس) وعن عمر بن عبد العزيز أيضاً أنه قال (ما سرفي لو أن أصحاب محمد لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة) . وقد سبق في المقدمة السابقة أن هذا الاختلاف طبعي لا محيص عنه وقد نجم عنه التوسيع على الأمة . ولولا أنه تعالى رضي لعباده التوسيع لأنزل الشريعة كلها بالنصوص الصريحة القاطعة التي لا مجال للاختلاف بها لكن جاءت حكمته وعظمته ورحمته جعلها ذات اتساع لتكونها خاتمة الشرائع فله الحمد على ما انعم وأجمل وأفضل .

قال الشيخ صري في تنوير بصائر المقلدين ما نصه : (اعلم ان اختلاف المذاهب في هذه الملة رحمة كبيرة وفضيلة عظيمة وله سر لطيف ادركه العالمون وعيني عنه الجاهلون فاختلف فيها خصيصه لهذه الأمة وتوسيع في هذه الشريعة السمحة السهلة . وكانت الانبياء قبل نبينا صلى الله عليه وسلم يبعث احدهم بشرع واحد وحكم واحد حتى انه من ضيق شريعتهم لم يكن بها تخيير في كثير من الفروع التي شرع فيها التخيير في شريعتنا كتختيم القصص في شريعة اليهود وتحنن المديّة في شريعة النصارى . ومنه ضيقها أيضاً أنه لم يجمع فيها الناسخ والمنسوخ كما وقع في شريعتنا . ولهذا انكر اليهود النسخ واستعظموا نسخ القبلة . ومن ضيقها أيضاً ان كتابهم لم يقرأ الا على حرف واحد كما وردت الاحاديث بذلك كله . وهذه شريعة سمحة سهلة لا حرج فيها كما قال تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقال تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال صلى الله عليه وسلم « بعثت بالحنيفية السميلة » ومن سمعتها أن كتابها نزل على سبعة احرف يقرأ بأوجه متعددة والكل كلام الله .^(١) ووقع فيها الناسخ والمنسوخ ليعمل بها معاً

(١) روى الامام الشافعي في الرسالة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري^٢ (القاري بدل من عبد اذ صفة وليس مضافاً اليه) قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة القرآن على غير ما قرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم اقرأها فكذلك ان انجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبسته بردائه فجئت به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرأتها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ اقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله -

في هذه الملة^(١) فكانت عمل بالشرعين معاً . ووقع فيها التحبير بين امرين شرع كل منهما في ملة كالتصامس والدية فكانها جمعت الشرعين معاً وزادت حسناً بشرع ثالث وهو التحبير الذي لم يكن في احد الشرعين فكانت المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة فصارت هذه الشريعة كأنها عدة شرائع بعث النبي صلى الله عليه وسلم بجميعها . وفي ذلك توسعة زائدة ونخامة عظيمة لقدر النبي صلى الله عليه وسلم وخصوصية له على سائر الانبياء حيث بعث كل منهم بحكم واحد وبعث نبينا صلى الله عليه وسلم في الامر الواحد باحكام متعددة يحكم بكل منها وينفذ ويصوب قائله ويؤجر عليه والله سبحانه وتعالى اعلم . اهـ

فلنا وهذا حكمة منع الامام مالك حمل الناس على اتباع مذهبه . وجلية الخبر ما اخرجه الخطيب البغدادي في كتاب الرواة من طريق اسماعيل بن ابي الجبال قال :

قال هرون الرشيد للمالك بن انس يا ابا عبد الله نكتب هذه الكتب ونقرها في آفاق

— عليه وسلم هكذا انزلت ثم قال اقرأ فقرأت فقال هكذا انزلت ان هذا القرآن نزل على سبعة احرف فاقرأوا ما تيسر منه . — قال الشافعي — فاذا كان الله جل ثناؤه لرأفته بخلفه انزل كتابه على سبعة احرف معرفة (?) منه بان الحفظ منه قد يزول لئيل لم يعني قراءته وان اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم احوالة معنى . كان ماموسى كتاب الله اولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلف اللفظ لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين رأيت اناساً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوا لي في المعنى واختلفوا في اللفظ فقلت لبعضهم ذاك فقال لا بأس ما لم يخل بالمعنى اهـ . والخلاصة ان هذه المسألة ذات اختلاف بين العلماء واما نقل القرآن الكريم بالمعنى فلا يجوز اجماعاً بل يختلف اللفظ باختلاف الاحرف السبعة التي نزل بها رافة بعباده تعالى كما قال الامام . (١) صورة العمل بالناسخ والمنسوخ معاً بالشرعية ان يأخذ المجتهد بالناسخ ويأخذ المجتهد الآخر بالمنسوخ لعدم اطلاع على الناسخ او لعدم ثبوت صحته عنده فيأتي كل منهما بعكس قول الآخر وكلاهما مأجور بعد بذل الجهد . وصورة الجمع بينهما معاً ان يقلد المرء مجتهداً أخذاً بالناسخ في مسألة ويقلد مجتهداً آخر أخذاً بالمنسوخ في مسألة اخرى .

الامام فحمل عليها الامة : قال يا امير المؤمنين . ان اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الامة كل يتبع ما صح عنده وكل على هدى وكل يريد الله . واخرج ابو نعيم في الحلية عن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت مالك بن انس يقول شاورني هرون الرشيد في أن يعاقب لوطاً في المكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب فقال وفكك الله يا ابا عبد الله واخرج ابن سعد في الطبقات عن الواقدي قال : سمعت مالك بن انس يقول . لما حج المنصور قال لي . اني قد عزمت أن آمر بكاتبك هذه التي وضعتها فتمسح ثم أبعث الى كل مصر من امصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الي غيره . فقلت يا امير المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم أقاريل وسمعو احاديث ورووا زوايات واخذ كل قوم بما سيق اليهم ودانوا به من اختلاف الناس فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم اه . وهذا يرهان ناصع على ورع الامام مالك وانصافه واخلاصه وحكمته واحترامه مذهبه غيره من أئمة العلم الذين لم يحاولوا باجتهادهم الاحتكار بحمل الناس على التزام افواههم بل نبهوا عن ذلك فقد ذكر الشعراني في ميزانه . ان الامام ابا حنيفة كان يقول : حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي . وكان اذا افتى يقول . هذا رأي ابي حنيفة وهو احسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب . وعن الامام مالك أنه كان يقول لاصحابه اذا استنبط حكماً . انظروا فيه فانه دين وما من أحد الا وما أخذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة . — يريد به الرسول صلى الله عليه وسلم — وعن الامام الشافعي انه قال مرة للربيع . يا ابا اسحق لا تقلدني في كل ما أقول وانظر في ذلك الى نفسك فانه دين . وعن الامام احمد بن حنبل انه كان يقول . خذوا العلم من حيث اخذه الأئمة ولا تقنعوا بالتقليد فان ذلك عسى في البصيرة . وفي رواية . انظروا في أمر دينكم فان التقليد لغير المعصوم مذموم وفيه عسى للبصيرة . وكان يقول : قبح على من أعطي شعبة يستضي بها ان يطمئنها ويمشي متمداً على غيره — قال الشعراني — يشير والله اعلم الي انه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم منها والله اعلم .

— قال — وبأننا ان شخصاً استشاره في تقليد احد من علماء عصره فقال : لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الاوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث أخذوا — يقول الشيرازي — وهو محمول على من له غيرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والا فقد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العاقل لئلا يضل في دينه والله اعلم اده . قلت وهذا بالنسبة الى العاقل لا لرب فيه وسيجي عليه الكلام مفصلاً في المقاصد . فهكذا كان شأن الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم لكن المتأخرين من اتباعهم شددوا تشديداً غريباً حتى بلغ القلوب باكثرهم ان يحضروا الشريعة بما قاله امامهم مكابرة وعناداً بدفع التمسك بالحقوق الذي اقتضي لفريق كية المسلمين فانقلاب الاعتصام بحبل الله تعالى الى تحاذل وخصام بين المتطرفين المخرفين في تفضيل امامهم على غيره من الأئمة افضيلاً يؤدي الى الخط من كرامة المفضل عليه وتخطئته بسائق العصية وحمية الجاهلية الاولى . وقد قال كل العلماء . ان من كمل الرجل بحثه عن منازع العلماء من أين اخذوا أقوالهم ليفوز بالاطلاع على علمهم وادلتهم . وأما رد أقوالهم فليس من شأن العلماء المدققين . ولم يطمع أحد بمذهب امام الجليلة به وخفائه عليه ودقة مدارك ذلك الامام . وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة رضي الله عنهم فما خصم احد منهم غيره ولا طعن به ولا عاده ولا نسب الى خطأ او نقصير وكذلك من تبعهم باحسان .

ثم ان هؤلاء الانباع المتأخرين قد اتبعوا انفسهم وغيرهم بتصحيح الدين حتى جاوره متسراً على العامة والحكام فاضطروا الاولون الى التهاون بتكليفه ولجأ الآخرون الى الاخذ بالقوانين الموضوعية ونحو الاحكام الشرعية . ولا شك ان وزر الجميع ناجم عن تشديد هؤلاء المتنطعين المؤاخذين على ذلك لا خدمهم بالعسر وترك اليسر وقلبيهم رحمة اختلاف الأئمة نقمة على الامة . فضيقوا على العباد وخرجوهم حتى اخرجوهم قال ابن عربي في فتوحاته بعد ان قرر حكم مسألة شرعية ما نصه : (فينبغي في هذه المسألة وامثالها ان لا يتصور خلاف ولكن الله جعل هذا الخلاف رحمة لعباده واتساعاً فيما كلفهم به من عبادته لكن فقهاء زماننا حجروا وضيقوا على الناس المقادير للعلماء ما وسع الشرع عليهم فقالوا للتقليد اذا كان حنفي المذهب لا تطأ ربه رخصة الشافعي فيما

نزل بك وكذلك لكل واحد منهم وهذا من اعظم الرزايا في الدين والخرج والله يقول « وما جعل عليكم في الدين من حرج » والشرح قد قرر حكم المجتهد له في نفسه وان قلده فأبى فتهاه زماناً ذلك وزعموا ان ذلك يؤدي الى التلاعب بالدين وهذا غاية الجهل منهم فليس الامر والله كما زعموا مع اقوالهم على أنفسهم انهم ليسوا بمجتهدين ولا حصوا على رتبة الاجتهاد ولا نقلوا عن أئمتهم انهم سلكوا هذا المسلك فأكذبوا أنفسهم في قولهم انهم ما عندهم استعداد الاجتهاد والذي حجروه على المقلدين ما يكون الا بالاجتهاد نعوذ بالله من المعنى والخذلان فما ارسل الله رسوله الا رحمة للعالمين واي رحمة اعظم من نفيس هذا الكرب المهم والخطب المدلل الخ) .

والأغرب ان كثيراً من المسائل التي يتمسكون بها ليست مأثورة عن امامهم بل ابتدعوا متخولو المذهب من المتأخرين وحشوها في المذهب . ولا يخفى ان مذهب المجتهد ما قاله واعتمده ولم يرجع عنه لا ما قاله اتباعه خصوصاً اذا كانوا متأخرين عنه بعدة اجيال حتى ان ما خرج على قواعده او قيس على أقواله لا يعتبر صريح مذهبه بل هو لازم مذهبه قال الشيخ الشيرازي في احدى موازينه (ان مذهب الانسان ما قاله ولم يرجع عنه الى أن مات لا ما فهم من كلامه وهذا الجهل يقع به كثير من طلبة العلم فضلاً عن غيرهم فيقولون مذهب اصحاب الامام مذهب له مع انك الامام ليس له في تلك المسألة كلام قط وكل هذا من سوء التصرف وقلة الورع في الدين) اهـ . فاذا كان ما فهم من كلامه ليس مذهباً له كما قال فكيف القول بما حشاه المتأخرون بما لا يتطبق على اصوله وقواعده ومسائله واشباهها ونظائرها خصوصاً المسائل التي بنوا احكامها على فرض الوقوع وأغلبها من قبيل السجود عادة كقولهم مثلاً : رجل مات وترك مائة جدة . وامثالها مما لا يسعنا عددها . ولهم نوادر أغرب من ذلك مبسولة في الكتب .

الذبح عن السؤال عما لم يقع

وقد كره النبي صلى الله عليه وسلم كثرة المسائل وعابها خشية وقوع أمتة في الحرج الذي أوقعها به المتنطعون لا سيما متأخريهم فنبت عنه (اسكنوا عني ما سكنت عنكم فانما هالك من قبلكم بسؤالهم الحديث) وفي رواية (انما هالك الذين قبلكم أئمة الحرج

— ونفتمه - فإذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه) وثبت أيضاً (أن الله فرض فرائض فلا تهنوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها) . وكان مسروق من علماء السلف إذا سئل عن مسألة يقول للسائل هل وقعت فإن قال لا . قال اعطني منها حتى تكون . قال الامام ابن عربي (وقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها وقال = اتركوني ما ترككم = . = رذكر = أن الامام مالكاً كان يقول إذا سئل عن نازلة هل وقعت فإن قيل لا يقول لا افني وإن قيل نعم افني في ذلك الوقت بما اعطاه دليله) . وذكر الامام ابو شامة في كتابه المؤمل - ان السلف كانوا اذا نزات بهم النازلة بحثوا عن حكم الله تعالى فيها من كتاب الله وسنة نبيه وكانوا يتدافعون الفتوى ويود كل منهم لو كفاها ايها غيره وكان جماعة منهم يكرهون الكلام في مسألة لم تقع ويقولون للسائل عنها أكان ذلك ؟ فإن قال لا . قالوا دعه حتى يقع ثم نجتهد فيه . كل ذلك يفعلونه خوفاً من المحجوم على ما لا علم لهم به واشتدلاً بما هو الاهم من العبادة والجهاد فإذا وقعت الواقعة لم يكن بد من النظر فيها - ونقل عن الحافظ البيهقي - كراهة بعض السلف للعوام المسألة عما لم يكن ولم يرض به كتاب ولا سنة . وكرهوا للسؤال الاجتهاد فيه قبل ان يقع لان الاجتهاد انما ينجح للضرورة ولا ضرورة قبل الواقعة - وروي - عن طاوس قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر (اخرج الله على كل امرء مسلم سؤال عن شيء لم يكن فانه قد بين ما هو كائن) وفي رواية . انه لا يحل لكم أن تسألوا عما لم يكن فانه قد قضى فيما هو كائن - يقول ابو شامة - وهذا معنى قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء) . - وروي - عن عبد الرحمن بن شريح ان عمر بن الخطاب كان يقول (ايكم وهذه الفضل فانها اذا نزات بعث الله لها من يقيمها ويفسرهما) . وروي . عن الصلت بن رشد . انه قال سألت طاووساً عن شيء فقال أكان هذا ؟ قالت نعم . قال ان اصحابنا حدثونا عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال (ايها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم ههنا وههنا وان لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من اذا سئل سدد) - وروي - عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (لا تستعجلوا بالبلية قبل نزولها فانكم اذا فعلتم ذلك لا يزال منكم من يوفق

ويسدد وانك ان استعملنا بها قبل نزولها نفرقتهم) - وروي - عن مسروق أنه قال سألت ابي بن كعب عن شيء قال أكن بعد ؟ قلت لا قال فاصبر حتى يكون فإذا كان اجتمعنا لك رأيانا بالتخصيص . قلت فأين هذا مما افهمتم به كتب الخلف من فرض المسائل قبل وقوعها .

وحقوة القول ان اختلاف الأئمة رحمة وان جميع اقوالهم مستندة الى الشريعة النقية السليمة . وانما جاء الحشو والتشديد في الدين من قبل متخلي مذاهيم الذين حالوا بين ضياء الدين وبين المتدينين فشتوا بينهم السبل . فلا عبرة وأخال هذه بثرة ارباب التهور وتحامهم على مذاهب الأئمة المجتهدين ردعوة مطلق انسان بدون قيد ولا شرط الى الاجتهاد المطلق ، وقولهم انه حلى الله عليه وسلم جاء بشرع واحد فمن أين هذه المذاهب المتعددة . لا أننا نقول ان هذه المذاهب العديدة مقتبسة من اشعة هذا الشرع الواحد كما تستمد الكواكب من نور الشمس فهي اشبه بجداول متفرعة عن البحر المحيط .

أما قول النجم الطوفي ان مصلحة اختلاف بالتوسعة على المكائين معارضة بمفسدة تعرض منه وهو أن الآراء اذا اختلفت وتعددت اتبع بعض الناس رخص المذاهب فيفضي الى الانحلال والفجور فاني أعارضة بأنه لا يلزم من التوسعة اتباع جميع الرخص مطلقاً حتي تنفضي الى الانحلال من التكليف لان الرخص مشروعة بشروط مخصوصة وقد حظر العلماء الرخص المفضية الى الانحلال والفجور . كما ان قوله ان بعض اهل الذمة اذا اراد الاسلام تمنعه كثرة الاختلاف وتعدد الآراء مردود ايضاً لأن من يريد الدخول في الاسلام لا تعرض عليه جميع اقوال أئمة المذاهب حتي تمنعه كثرة الاختلاف بل يرض عليه شروط الاسلام واركانه الاصلية واحكامه الضرورية على ان السواد الاعظم من المسلمين العريتين بالاسلامية لا وقوف لهم على مسائل الخلاف فضلاً عن كل حديث عهد بالاسلام او من يحاول اعتناقه . على أننا نعارضه بقباب الدليل وهو ان توسعة المذاهب أقرب سهولة الى اسلام مرید اعتناق الاسلام بارشاده الى رخص العلماء ترغيباً له في الدخول رابتهاداً به عن ثقل التكليف مباشرة خشية نقوره كما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من التيسير على ثقيف حينما بآيموه على ان

لا مدئة عليهم ولا جهاد وكذلك على غيرهم كما سبق .
وقد ساق الطوفي هاتين المعارضتين في معرض محاولته تحويل الاختلاف الى
الاتفاق عام برعاية المصالح المستفادة من حديث (لا ضرر ولا ضرار) . وهنا لابد من
جواب ايراد صائل افرده في فصل على حديثه .

فصل

في بيان المراد من الدعوة الى وحدة المذاهب

قال فائل اذا كان اختلاف الائمة المجتهدين من واسع رحمة الله وان اتحادهم غير
ممکن ما دامت الافهام مختلفة الى آخر ما هنالك فما بال علماء العصر وحكامه المجتهدين
يدعون في كتبهم ومقالاتهم الى وحدة المذاهب ويطعنون على صحائف المجلات وبين
اعمة الصحف السيرة في الدعاية الى الاتفاق والائتلاف . ويحملون حملات شديدة
الوطأة على التفرق والاختلاف ؟

نقول في الجواب . اننا مازلنا وان نزال نعمل بكل قوانا على تفرق كلمة المسلمين
وانقسامهم الى فرق مختلفة في الاصول لان الله تعالى نهى عنه بقوله جل شأنه (ان
أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه) ومقته بقوله (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست
منهم في شيء) وكذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحاديث
الشريفة الثابتة .

أما الاختلاف في الفروع مما لا يمكن اتفاق العلماء عليه فلا تسوخ مباغتته بالهجوم
عليه بدون تبصر وتأمل لعدم امكان الاتفاق من جميع الوجوه كما اسلفنا ولكن اختلاف
الائمة رحمة نالمة كما مر آنفاً . ولكن مراد الدعاة الى وحدة المذاهب هو التوفيق
بينها فيما يمكن التوفيق به فصرأ للطريق على طالب التفقه في دينه ، وخرجاً من خلاف
العلماء حسب الامكان أخذاً بالورع^(١) ، وتخلصاً من التعصب الممقوت وحمية الجاهلية

(١) قال القراني في فروقه بعد ان عرف الورع بأنه ترك ما لا بأس به حذراً مما
به البأس . (وهو مندوب اليه ومنه الخروج عن خلاف العلماء بحسب الامكان فان
اختلف العلماء في فعل هل هو مباح او حرام فالورع التارك او هو مباح او واجب فالورع -

الاولى التي اشأت بين متأخري اتباع المذاهب ففهم عنها بفرق كتبهم وتخاذلهم في وقت هم أشد الناس احتياجاً فيه الى اتحاد الكلم والنضامين . ويريد دعاة الوحدة ايضاً الاخذ من كل مذهب بما كان دليله اقوى من كتاب وسنة ثابتة مراعاة للاحتياط بالنسبة لاهل المزائم كما يريدون الاخذ بالايسر من كل مذهب رفقا بضعف ارباب الرخص بالشروط المخصوصة وفقاً لمقتضى يسر الدين وتسامحه خشية ثبوتهم بالتكاليف اذا شدد عليهم . وكذلك يريدون الاخذ من كل مذهب في المعاملات والعقوبات والقضاء بما هو اقرب ملائمة لروح الزمان ومقتضيات العمران وادفوق للمصلحة تخلصاً من وعيد الحكم بغير ما أنزل الله تعالى من القوانين الموضوعة المناهضة لنصوص الشريعة القطعية . ومثل هذا أحكام الاحوال الشخصية فانهم يريدون الاخذ بما هو اقرب للسعادة البشرية ومصلحة الشؤون العائلية صيانة للفروج والانساب وفراراً من حدوث ما لا تحمد مغيبته في قضايا الزوجية .

أما الشؤون الحيوية المحضة فقد منح الرسول صلى الله عليه وسلم امته سعة التصرف بها والاصل فيه واقعة تلقيح النخل فانه نهى اصحابه عن تأبيره ثم أباحه لظهور أثره بقوله كما رواه مسلم عن انس وعائشة (انتم اعلم بامر ديناكم) أراد عليه الصلاة والسلام بالنهي اولاً وبالاباحة ثانياً منع امته اختيار ما يلائم مصالحهم الحيوية وارشادهم الى ان ما يتذرعون به من وسائل الكسب وطرق الصناعة والتجارة والزراعة والادارة والسياسة ونحو ذلك من مقتضيات العمران ومقومات الحياة الدنيوية هو موكول الى علومهم وعقولهم وتبحرهم ما دامت الشرائع مرعية والفضائل تحمية . وهذا المنع سهم نافذ في احشاء اعداء الدين الذين يحاولون طمسه بحجة انه عقبة في سبيل الاصلاح والترقي

الفعل مع اعتقاد الوجوب حتى يجرى عن الواجب على المذهب وان اختلفوا فيه هل هو مندوب او حرام فالورع التترك او مكروه او واجب فالورع الفعل حذراً من العقاب في ترك الواجب . وفعل المكروه لا يضره . وان اختلفوا هل هو مشروع ام لا فالورع الفعل لان القائل بالمشروعية مثبت لامر لم يطلع عليه النافي والمثبت مقدم على النافي كتعارض البينات الخ) قلت وكلامه له وجه من حيث الاجمال وان تعقبه بحشية الانصاري لان الخروج عن الخلاف ان لم يكن له وجود الا حراز حكمة الامر النهي لكنني فراجعته وتدبر .

والمدينة . كما انه صاعقة منقضة على ادمغة ارباب الجلود الذين يدخلون فروع الدين في كل جزئي . من جزئيات الاعمال البشرية .

هذا مراد دعاة الوحدة . لا أنهم يريدون حمل الناس على اتباع مذهب واحد لانهم غير متيسر بل يكاد يكون من قبيل المتعذر . واذا كان نفس اصحاب المذاهب لم يريدوا حمل الناس على اتباعهم فيما استنبطوه فما بالك بغيرهم اب يتطفل على حمل الناس على اتباع مذهب واحد . كما أنهم لا يريدون - معاذ الله - درس المذاهب او يجرها كما يفتريه عليهم خصومهم اذ لا يتبادر الى الذهن أن عاقلاً يحاول تبديد رأس ماله . ومذاهب الأئمة المجتهدين رأس مال كبير للفقهاء في دين الله تعالى واليهما مرجع الفقهاء في كل عصر وقطر .

نعم يريدون رد اهل الملة الاسلامية الى الانساق مما يمكن ، ونجنب كثير من زيادات متأخري اتباع المذاهب التي ليست من الدين سواء كانت تشديداً او تساهلاً فانهم قد تشددوا تشديداً تأباه الحنيفية السمحة كتشديدهم في مسائل الطهارة والعبادات وغيرها مما نجم عنه تهاون الضعفاء والجهلاء في تكاليف الدين . وتصوير المذاهبهم تعصباً أفضى الى تغافل المسلمين وتفرق كلمتهم ^(١) . كما أنهم قد ادخلوا في بعض المسائل تساهلاً ذهب بحكمة الدين كالحيل الفاسدة التي افقوها فتري ان كلا من التشديد والتساهل في غير محله ^(٢) هذان الله نهج الصواب .

(١) من ذلك تصريح بعضهم مثلاً انه لا يجوز ان يتزوج الرجل الحنفي بامرأة شافعية لانها تعتقد ولفعل وتقول بما لا يعتقد ويفعل ويقول زوجها - قالوا - وقال بعضهم الاظهر الجواز حملاً على الكتابية . فانظروا الى هذه التفرقة بين المسلمين . ولهم تصريحات كثيرة من مسائل التشديد والتعصب التي لم تهجد في اصل الشرع ولم تؤثر عن السلف الصالح . (٢) كتساهلهم في مسائل حقوق العباد ومداداة النفوس وفقه القلوب الذي يسميه امثال ابي طالب المكي والغزالي بعلم الآخرة . وهذا الذي عليه مدار السعادات في الدارين لان من نورع في مسائل حقوق العباد وطهر قلبه من سفايف الاخلاق لا يصدر عنه شر في الحياة الاجتماعية وذلك منتهى العادة جمعنا الله من السعادات .

نتيجة المقدمات السابقة

إذا كان الاسلام دين الفطرة لا يكلف الانسان فوق طاقته الفطرية، وأنه دين يسر، وأن هذه الشريعة شاملة واسعة اتسع جميع المكلفين على اختلاف امزجتهم قوة وضعفها، وأن الأئمة المجتهدين جميعهم على هدى من ربهم. وأن اختلافهم من واسع رحمة الله تعالى بعباده. ينتج بالضرورة وجوب عدم تكليف الناس بما يذو عنه دين الفطرة، وعدم التشديد عليهم، وأن يفتى الاقوياء بما يناسبهم من العزائم وأن يفتى الضعفاء بما يلائمهم من الرخص بالشروط المعتدلة، وأنه لا ثريب على من لم يبلغ رتبة الأئمة المجتهدين قدس الله ارواحهم اجمعين ان يتبع واحداً منهم ويقتدي بهلجهم بالتفصيل المقرر والشروط المعتبرة الراجعة.

وما احسن ارباب الحشية والورع الآخذين بالعزائم من الخاصة اذا جنحوا الى مراعاة مذاهب الجميع خروجاً من الخلاف فيما اذا امكن الجمع والتوفيق. والى اخذهم بقول الارجح دليلاً اخذاً بالاحتياط واتباعاً للاحسن المطلوب شرعاً المحمود عقلاً المحبوب طبعاً فيما اذا لم يمكن الجمع والتوفيق وكانوا من اهل النظر والترجيح. ولا ريب ان من نهج هذا المنهج فقد تمذهب بالضرورة بمذهب الجميع وهو تحري مائت عن الشارع واتباعه لما ثبت عن جميعهم من الابعاز الى اصحابهم بطرح اقوالهم فيما اذا صح الحديث على نقيضها، وان مذهبهم ما وافق الحديث الذي صح بعدهم. وهذا ما يجب ان نعتقده بهم لغرض ورعهم ونفاد انهم في اتباع الشارع فيما ثبت عنه رغم ان المتعصبين المتبين اليهم في آخر الزمان.

وما اجدر ارباب الرخص من عامة عيال الله الضعفاء والجهلاء الذين مذهبهم مذهب مفتيهم اشمول سعة الشريعة اياهم كأهل البوادي والزارع والعمال والجنود ونحوهم من اخلاط الزمر الذين يخلق بهم ان يفتوا بما يلائم احوالهم على قدر استعدادهم علماً وجمالاً وعلى قدر طاقتهم قوة وضعفاً يسيراً عليهم ولو أدى ذلك بعض الاحيان الى تدخل المذاهب (وهو ما بدعونه بالتفريق) خشية تهاونهم بالدين وتركهم التكليف الشرعية فراراً من العسر والحرج.

وما اكمل حكماء الشريعة الذين ادركوا البابها ووقفوا على ما ترمي اليه روحها ومقاصدها فيها اذا اخذوا بالعزيمة في مواطن العزائم وبالرخصة في مواطن الرخص لان الله تعالى حكيم يحب ان تؤتى رخصة كما يحب ان تؤتى عزائمه جلت حكمته وعمت رحمته . وفيما اذا وجها وجهتهم نحو السياسة الشرعية في المعاملات والعقوبات والفضاء والاحوال الشخصية معيها وراء التوفيق بين الشريعة التي مناطها السعادة وبين مقتضيات الزمان والمدنية والعمران وجميع المصالح البشرية . لكن بشرط ان تتفق عليه كلة اهل الحل والعقد من علماء الشريعة الذي بعهد اليهم ائمة المسلمين بالنظر في ذلك ويقترن بموافقتهم ليكون مرعي العمل به لا مجرد قول الفرد لان هذا مدعاة الى الفوضى . وذلك ما يدعى بالجنة الشورى الشرعية التي يقترحها من حين الى آخر طلاب الاصلاح ودعاة التجدد على اولياء الامور وسيأتي الكلام عليها في الخاتمة ان شاء الله وهناتمت مباحث الوسائل واجبا قراء كتابي عدم المال منها لما خوته من الاطناب اذ لا يتسنى الخوض في مسائل التقليد والتلفيق الا بالتعرض لهذا التمهيد الذي لا يحصى عنه التجلي بديسر الشريعة واتساعها وحكمتها . وما عليهم ان يفرضوا هذه الوسائل كتاباً مستقلاً منتزعا من هذا المجموع الحاوي والله الهادي الى سواء السبيل .



السطر الثاني في المقاصد

المقصد الاول في التقليد

بنقسم هذا المقصد الي نوعين : احدهما التقليد المطلق من حيث هو ، والثاني تقليد غير الأئمة الاربعة . وهذا يقتضي طبعاً ان يكون المقصد ذا بابين ، ولا يمكن وتوجيهها الا بتمهيد فصل وجيز وهو .

فصل

في بيان ما فيه مسأغ الاجتهاد والتقليد

وما لا مسأغ فيه لما

لا يخفى أن الشريعة الاسلامية جاءت بالفقه الاكبر وهو معرفة النفس ما عليها من العقائد على سبيل الوجوب سواء كانت عقلية أو سمعية ، وبفقه القلوب وهو مداواة النفوس بالاخلاق الفاضلة وتطهير القلوب من جميع الرذائل والفساد ، وبالفقه المتعارف وهو الاحكام الشرعية الفرعية سواء كانت عبادات او احوالاً شخصية ، او معاملات مدنية ، او عقوبات كالحدود ونحوها . او احكاماً قضائية من حقوق وجزاء وكل ما يتعلق بصيانة الدماء ولاعراض والاموال . وقد كل تبليغ الجميع في عهده صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم الآية) .

اما العقائد الاصلية والاخلاق فلا مسأغ فيها للاجتهاد والتقليد لان العقائد هي الايمان بالله تعالى ورسوله وجميع ما قطع به العقل او ثبت بالنقل . والاخلاق من المعلومات البدئية لان حسن الفضيلة ونجس الرذيلة معلومان شرعاً وعقلاً وطبعاً لكن العالم يبلغ الجاهل على سبيل التعليم والرواية والتذكير والارشاد . وكذلك كل ما علم من الدين بالضرورة من جميع التكليف الشرعية عبادات كانت او معاملات او عقوبات او محرمات كوجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وعدد فرائض الصلاة والركعات وحرمة الربا والزنا وحل النبيع والشكاح ونحو ذلك مما هو ثابت بالنصوص القطعية المتواترة التي يكفر بجاهدها .

أما الذي لم يثبت على هذا الوجه بل كان ظني الدلالة والثبوت او ظني الدلالة

قطعي الثبوت أو بالعكس فهو الذي فيه مساح فلاحتهاد والتقليد ككثير من الواجبات المندوعة بالفرائض المعالية التي لا يكفر جاحدها من شروط وأركان لكونها مجتهداً بها ونحوها كثير من السنن والآداب والمكروهات والمحظورات وكذلك الصحيح والفساد فالتقليد في هذه المسائل هو مدار بحثنا في هذا المقصد .

أبواب الأول في الكلام على التقليد المطلق

تعريفه . انفق كلمة علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومنازعاتهم على ان التقليد هو أخذ القول من غير معرفة دليله كما في جميع الجوامع وغيره من عامة كتب الأصول . وقد فصل ابن زروق في قواعد تفصيلاً بديعاً نهج به نهجاً مخترعاً لم أر غيره تسج على منواله فقال (التقليد أخذ القول من غير استناد لعلامة في القائل ولا وجه في المقول وهو مذموم مطلقاً لاستهزاء صاحبه بدينه . والاقتداء الاستناد في أخذ القواسم لديانة صاحبه وعلمه وهذه رتبة اصحاب المذاهب مع أئمتها فاطلاق التقليد عليها مجاز . والتبصر أخذ القول بدليله الخاص به من غير استناد بالنظر ولا احمال للقول وهي رتبة مشايخ المذهب وأجارب طلبة العلم . والاجتهاد اقتراح الاحكام من أدلتها دون مبالاة بقائل . ثم ان لم يعتبر اصل متقدم فمطلق والافقيد . والمذهب ما فوي في النفس حتى اعتمده صاحبه) اه . فدل كلامه وكلام غيره من عامة علماء الأصول ان القول مع معرفة الدليل اجتهاد لا تقليد . وقد جنح الأكثرون كما جنح هو ايضاً الى ان العالم اذا علم بعض ادلة الاحكام وجهل البعض الآخر فهو مجتهد فيما عرف دليله ومقلد فيما لم يعرفه وذلك يعني على صحة شجري الاجتهاد وهو الراجح المتقدم كما صيأتي .

فصل في حكم التقليد

اختلف العلماء في حكم التقليد فبعضهم شدد في منعة مطلقاً وبعضهم أوجب مطلقاً وبعضهم فصل . فمن جنح الى المنع مطلقاً الامام ابن عربي الطائفي فقد قال (التقليد في دين الله لا يجوز عندنا لا تقليد حي ولا ميت ويتعين على السائل اذا سأل العالم ان يقول له اريد حكم الله او حكم رسوله في هذه المسألة فان قال له المسؤول هذا حكم الله في المسألة او حكم رسوله آتينا عليه الاخذ فان المسؤول هنا ناقل حكم الله وحكم

رسوله الذي امرنا بالآخذ به فإن قال هذا رأيي أو هذا حكم رأيه أو ما عندي في هذه المسألة حكم منطوق به ولكن القياس يعطي أن يكون الحكم فيه مثل الحكم في المسألة العقلانية المنطوق بحكمها لم يجوز للسائل أن يأخذ بقوله . ويبحث عن أهل الذكر فيسألهم عن صفة ما قلناه (اهـ) . ونقل القول أيضاً بمنع التقليد مطلقاً عن معتزلة بغداد وجاعة من الإمامية . وفي إرشاد النحول ما نصه : (اختلفوا في المسائل الشرعية الفرعية هل يجوز التقليد فيها أم لا فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يجوز مطلقاً قال القرافي مذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد وإبطال التقليد وادعى ابن حزم الاجماع على النهي عن التقليد = يقول = وبهذا تعد انت المنع ان لم يكن اجماً فهو مذهب الجمهور . ويؤيد هذا ما سيأتي من حكاية الاجماع على عدم جواز تقليد الاموات وكذلك ما سيأتي من ان عمل المجتهد برأيه انما هو رخصة له عند عدم الدليل ولا يجوز لغيره ان يعمل به بالاجماع فهذان الاجماعان يجتشان التقليد من اصله (اهـ) قلت لكن هذا محمول عند الأكثرين على تقليد من كان اهلاً للاجتهاد . وأما العامي فمذور بتقليده . والاجماعان اللذان نقلهما غير مجمع على كونهما اجاعين كما سيأتي .

وأما الذي اوجب التقليد مطلقاً فهم الحشوية والتعالية^(١) كما في المستصفي للغزالي

(١) الحشوية — كما في كشف مصطلحات الفنون — يسكون الشين وفهمها قواً تمسكوا بالظواهر فذهبوا الى التبحر وغيره وهم من الفرق الضالة . قال السبكي في شرح اصول ابن الحاجب الحشوية طائفة ضلوا عن سواء السبيل يحرون آيات الله على ظاهرها ويعتقدون أنه المراد . سمو بذلك لانهم كانوا في حلقة الحسن البصري فرجدهم تسكون كلاماً فقال ردوا هؤلاء الى حشاه الحلقة فنسبوا الى حشاه فهم حشوية بفتح الشين . وقيل سمو بذلك لانهم من المجسمة او هم هم والجسم حشو فعلى هذا القياس فيه الحشوية يسكون الشين نسبة الى الحشو . وقيل المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي يتعذر اجرائها على ظاهرها بل يؤمنون بما اراده الله مع جزمهم بأن الظاهر غير مراد وبفوضون التأويل الى الله وعلى هذا اطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن لانه مذهب السلف انتهى . وقيل طائفة يجوزون ان يخاطبنا الله بالمهل ويطلقون الحشو على الدين فإن الدين يتلوه من الكتاب والسنة وهما حشو اي واسطة بين الله ورسوله .

وغيره وقولهم هذا لا يقام له وزن لمخالفته للنقول والمعقول . والمعتمد الذي عليه أكثر العلماء هو التفصيل وهو أنه يحرم على المجتهد ويجب على العامي^(١) كما صرح بذلك علماء مذاهب الأئمة في كتب الأصول فقد قالوا في شأن العامي أنه يجب عليه الاستفتاء والرجوع إلى العلماء واتباعهم لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) والذي يسأل إنما هو من لا يعلم عما لا يعلم لأن الأمر معلق بعلّة عدم العلم ، ولا جماع الصحابة رضي الله عنهم على هذا فإنهم كانوا يفتون العوام ولا يأمرهم بنيل رتبة الاجتهاد وذلك معلوم بالضرورة والتواتر ، ولأن الاجماع منعقد على أن العامي مكلف بالاحكام الشرعية وتكليفه السعي وراء رتبة الاجتهاد ضرب من المحال لأنه يؤدي إلى انقطاع الحرث والنسل وتعطيل الحرف والصنائع وجميع انواع الكسب وهذا يؤدي بالضرورة إلى خراب المجتمع البشري فيما إذا تصدى جميع الناس إلى احراز هذه الرتبة وإذا استحال هذا لم يبق الا سؤال العلماء واستفتائهم . وقد نازع في هذا التعليل ابن القيم

• وبين الناس كذا ذكره الخفاجي في سورة البقرة في حاشية البيضاوي في تفسير قوله تعالى (فاما يأتينكم مني هدى الآيات) اه . كلام الكشاف بالحرف . أما الحشوية في مصطلح هذا العصر فهم الذين يحشون في الدين ما ليس منه من البدع والخرافات واقوال الرجال التي تنبؤ عنها الشريعة الغراء واول من سمعناه اطلق عليهم هذا الاسم في عهدنا الاستاذان الجليلان الشيخ محمد عبده في مصر والشيخ طاهر الجزائري في الشام واصحابهما . ولم نعلم أي فرقة من فرق الحشوية التي عددها صاحب الكشاف نقول بوجوب التقليد مطلقاً لكن الذي نعلمه ان الحشوية في مصطلحنا اليوم فانلون بوجوب التقليد واقفال باب الاجتهاد منذ أمد بعيد . واما التعليمية فهي كما جاء في انساب السمعاني ما نصه : (التعليمي بصفة مصدر علم إلى التعليمية قوم من الباطنية قالوا في كل عصر امام معصوم يعلم غيره ما بلغه من العلم) اه قلت ولذلك اوجبوا التقليد . (١) وليس معناه ان الله اوجب على العامي ترك الاستهداء من الكتاب والسنة بل اوجب عليه التقليد لعدم تأهله للاستهداء منها لانصرافه الى الزراعة اوالصناعة ونحوهما من مقومات الحياة البشرية ومقتضيات العمران وفقاً لمقتضى توزيع الاعمال على افراد الحياة الاجتماعية فوجوب التقليد على العوام ليس لذاته بل لمعارض الضرورة .

في اعلام الموقعين بما لا يسع هنا سرده لكنّه قال نقلاً عن العلماء المتقدمين ما نصه :
 (فان قال — اي المقلد — فصرى وقلة عليّ يحملني على التقليد . قيل له أما من قلد
 فيما ينزل به من احكام شريعته عالماً بتفق له على علمه فيصدر في ذلك عما يخبره فمعدور
 لأنّه قد أدى ما عليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله ولا بد له من تقليد عالم فيما جهله
 لاجتماع المستثنى أن المكشوف يقلد من يثق بخبره في القبله لأنّه لا يقدر على أكثر من
 ذلك ولكن من كانت هذه حاله هل تجوز له الفتيا في شرائع دين الله فيحمل غيره على
 اباحة الفروج ورافة الدماء واسترقاق الرقاب وازالة الاملاك وتصغيرها الى غير من
 كانت في يديه بقول لا يعرف صحته ولا قام له الدليل عليه وهو مقرر أن قائله يخفى
 ويصيبه وان مخالفه في ذلك ربما كان مصيباً فيما خالفه فيه فان من اجاز الفتوى لمن جهل
 الاصل والمعنى لحفظه الفروع لزمة ان يجهزه للعامة وكفى بهذا جهلاً ورداً للقرآن قال
 الله تعالى « ولا نفث ما ليس لك به علم » وقال « اتقوا الله على الله ما لا تعلمون » وقد
 اجمع العلماء على ان ما لم يتبين ولم يتيقن ليس بعلم وانما هو ظن والظن لا يغني عن الحق
 شيئاً) اهـ . ومعزى هذا الكلام قول القائل = وفائد ذي عمى بقتاد عمياناً =
 وهو صريح في أنه لا يجوز لأحد التصدي للفتيا ما لم يكن مجتهداً . ومذهب الحنابلة
 القطع بعدم خلو الدهر من مجتهد . وهذا مثار الخلاف بين امثال ابن القيم وبين غيرهم
 من الفقهاء القائلين بجواز فتوى غير المجتهد على سبيل النقل والحكاية .

أما المجتهد فقد انفتحت كلمة الجمهور على أنه يحرم عليه التقليد وحمل الاكثرون جميع
 ماورد عن الأئمة الاربعة وغيرهم من النهي عن تقليدهم على من كان عالماً متميزاً للاجتihad
 فهذا هو الذي يحرم عليه التصدير لتهوانه في دينه قال الغزالي في المستصفى ما نصه : (وقد
 اتفقوا على أنه اذا فرغ من الاجتهاد وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له ان يقلد مخالفه
 ويعمل بنظر غيره ويترك نظر نفسه . أما اذا لم يجتهد بعد ولم ينظر فان كان عاجزاً
 عن الاجتهاد كالعامي فله التقليد وهذا ليس بمجتهداً لكن ربما يكون متمكناً من الاجتهاد
 في بعض الامور وعاجزاً عن البعض الا بتحصيل علم على سبيل الابتداء كعلم النحر مثلاً
 في مسألة نجومية وعلم صفات الرجال واحوالهم في مسألة خبرية وقع النظر فيها في صحة
 الاسناد فهذا من حيث حصل بعض العلوم واستقل بها لا يشبه العامي ومن حيث انه لم

يحصل هذا العلم فهو كالعامي فيلتحق بالعامي او بالعالم فيه نظر والأشهر والأشبه انه كالعامي وانما المجتهد هو الذي صارت العلوم عنده بالقوة القريبة . أما اذا احتاج الى تعب كثير في التعلم بعد فهو في ذلك الفن عاجز وكما يمكنه تحصيله فالعامي ايضا يمكنه التعلم ولا يلزمه بل يجوز له ترك الاجتهاد . وعلى الجملة بين درجة المبتدئ في العلم وبين رتبة الكمال منازل واقعة بين طرفين وللنظر فيها مجال . وانما كلامنا الآن في المجتهد لويبحث عن مسألة ونظر في الأدلة لاستقل بها ولا يفتقر الى تعلم علم من غيره فهذا هو المجتهد فهل يجهد عليه الاجتهاد ام يجوز ان يقلد غيره هذا مما اختلفوا فيه فذهب قوم الى أن الاجماع قد حصل على أن من وراء الصحابة لا يجوز تقليدهم وقال قوم من دراء الصحابة والتابعين وكيف يصح دعوى الاجماع وعن قال بتقليد العالم احمد بن حنبل واليسحق بن راهويه وسفيان الثوري وقال محمد بن الحسن يقلد العالم الاعلم ولا يقلد من هو دونه او مثله وذهب الاكثرون من اهل العراق الى جواز تقليد العالم العالم فيما يفتي وفيما يخصه وقال قوم فيما يخصه دون ما يفتي وخصص قوم من جملة ما يخصه ما بقوت وقته لو اشتغل بالاجتهاد . واختار القاضي منع تقليد العالم للصحابة ولأن بعدهم وهو الاظهر عندنا والمسألة ظنية اجتهادية . والذي يدل عليه ان تقليد من لا تثبت عصمته ولا يعلم بالحقيقة اصابته بل يجوز خطؤه وتلبسه حكم شرعي لا يثبت الا بنص او قياس على منصوص ولا نص ولا منصوص الا لعامي والمجتهد اذ للمجتهد ان يأخذ بنظر نفسه وان لم يتحقق ولعامي أن يأخذ بقوله . أما المجتهد فانما يجوز له الحكم بظنه لعجزه عن العلم فالضرورة دعت اليه في كل مسألة ليس فيها دليل قاطع . أما العامي فانما يجوز له تقليد غيره للمعجز عن تحصيل العلم والظن بنفسه والمجتهد غير عاجز فلا يكون في معنى العاجز فينبغي ان يطلب الحق بنفسه فانه يجوز الخطأ على العالم بوضع الاجتهاد في غير محله والمبادرة قبل استتمام الاجتهاد والعقلة عن دليل قاطع وهو قادر على معرفة جميع ذلك ليتوصل في بعضها الى اليقين وفي بعضها الى الظن فكيف يبني الامر على عمالة كالعميان وهو بصير بنفسه . ثم استدلل على ما عقد له وهو وجوب الاجتهاد على المجتهد وتحريم التقليد عليه بأيات من كتاب الله تعالى « كقوله عز شأنه » فاعتبروا يا اولي الابصار « وقوله » لعلمه الذين يستنبطونه منهم « وقوله » افلا يتدبرون القرآن ام على

قلوب افعالها » وقوله « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله » وقوله « فان لنا عثم
في شيء فردوه الى الله والرسول » = قال = فهذا كله امر بالتدبر والاستنباط والاعتبار
وليس خطاباً مع العوام فلم يبق مخاطب الا العلماء والمقلد تارك التدبر والاعتبار
والاستنباط وكذلك قوله تعالى « اتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من
دونه اولياء » وهذا بظاهره يوجب الرجوع الى الكتاب فقط لكن دل الكتاب على
اتباع السنة والسنة على الاجماع والاجماع على القياس وصار جميع ذلك منزلاً وهو المتبع
دون اقوال العباد فهذه ظواهر قوية والمسألة ظنية يقوى فيها التمسك بامثالها ويعتضد
ذلك بفعل الصحابة وأنهم تناشروا في ميراث الجدة والعول والمفوضة^(١) ومسائل كثيرة
وحكم كل واحد منهم بظن نفسه ولم يقلد غيره . فان قيل لم ينقل عن طلحة والزبير
ومعند وعبد الرحمن بن عوف وهم اهل الشورى نظر في الاحكام مع ظهور الخلاف
والاظهر أنهم اخذوا بقول غيرهم قلنا كانوا لا يفتون اكفاء بمن عداهم في الفتوى .
أما عليهم في حق انفسهم فلم يكن الا بما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم والكتاب
وعرفوه . فان وقعت واقعة لم يعرفوا دليلها شاوروا غيرهم لتعرف الدليل لا للتقليد .
فان قيل فما تقولون في تقليد الاعلم قلنا الواجب ان ينظر اولاً فان غلب على ظنه ما وافق
الاعلم فذاك . وان غلب على ظنه خلافه فما ينفع كونه اعلم وقد صار رايه من يقا عنده
والخطأ جائز على الاعلم وظنه اقوى في نفسه من ظن غيره وله أن يأخذ بظن نفسه
وفاقاً ولم يلزمه تقليده لكونه اعلم فينبغي ان لا يجوز تقليده وبدل عليه اجماع الصحابة
رضي الله عنهم على تسوية الخلاف لابن عباس وابن عمر وابن الزبير وزيد بن ثابت
وابي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم من احداث الصحابة لا كبار الصحابة ولا بني بكر
وعمر رضي الله عن جميعهم الخ)

فترى انه رحمه الله قد وفي الموضوع حقه ففضل وقسم ونقل الآراء المتضاربة
كما أنه شدد الوطأة على تقليد العالم المتأهل للاجتهاد حتى انه جئ الى عدم جواز تقليده

(١) المفوضة بكسر الواو هي التي اذنت لوليها ان يزوجه من غير تسمية المهر او على
ان ليس المهر لها وقد تفتح الواو بمعنى ان وليها فوضها الى زوجها بلا مهر . والمسألة
ذات خلاف بين الفقهاء كما هو مسطر في محله .

من كان اعلم منه فضلاً عن كان نظيره بل استظهر ما اختاره القاضي من منع تقليد العالم الصحابة فضلاً عن وراءهم . ثم ان المراد بقوله ان العمامي جوز له تقليد غيره المجز عن تحصيل العلم الخ أنه عني عنه من الاجتهاد لجهله وقبلت معذرتة في التقليد لعجزه والأ فرجوعه الى العلماء عند الاستفتاء واجب لا جائز كما صرح هو نفسه في نفس المستعنى وصرح غيره أيضاً من جميع علماء الاصول ان العمامي يجب عليه الاستفتاء واتباع العلماء .

ومن أقاموا التكبر على التقليد القاضي ابو زيد الدبوسي^(١) فقد قال في كتابه تقويم الأدلة النادر المثال مانصة : (قال جمهور العلماء ان القول بالتقليد باطل وقال بعض الحشوية^(٢) القول بالتقليد حق لأن اصل البشر آدم صلوات الله وسلامه عليه وكان

(١) هو عبيد الله بن عمر القاضي الدبوسي نسبة الى دبوسية قرية بسمرقند فقهه على أبي جعفر الاستروشني عن أبي بكر محمد بن الفضل عن عبد الله السيزموني . واجل تضانيغه الامرار وله النظم في الفتاوى وكتاب تقويم الأدلة وقد شرحه نضر الاسلام البزدوي . وله تأسيس النظر في اختلاف الأئمة وهو جليل القدر ايضاً وقد اطاعت عليه عقب طبعه منذ سنوات . وله ايضاً الأمد الاقضي وخزانة الهدى . وكان يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج وكان له بسمرقند وبخارى مناظرات مع الفحول توفي ببخارى ستة ثلاثين واربعائة . قال ابن خلكان . كان من اكابر اصحاب أبي حنيفة . وهو اول من وضع علم الخلاف وايرزه الى الوجود وروي انه ناظر بعض الفقهاء فكان كلما الزمه ابو زيد تبسم او ضحك فانشد :

مالي اذا الزمته حجة قابلي بالضحك والتمقه

ان كان ضحك المرء من فقهه فالذب في الصحراء ما فقهه

هذا هو الامام القاضي ابو زيد الذي فيج التقليد . وهنا اسائل فقهاءنا الاحناف هل نجنب الى قوله ام الى ما نقله ابن عابدين عن بعض رسائل ابن نجيم من ان القياس بعد الاربعائة منقطع ؟؟ (٢) تقدم قريباً عن الغزالي ان الحشوية والتعليمية يقولون بوجوب التقليد وهنا يقول ان بعض الحشوية يقولون ان القول بالتقليد حق اي وجوب التقليد حتى كما يظهر من دليلهم الذي ساقه فلا منافاة .

يجب تقليده واتباعه فيبقى ما ثبت على ما ثبت الى أن يقوم الدليل على خلافه فالحقيقة في الانسان اصل كالحرية وكما يحكم المجهول النسب بالحرية حتى يثبت خلافه يحكم المجهول احوال في قوله وفعله الحقيقة حتى يثبت خلافه ولأن فعل العاقل وقوله على الصواب بدلالة عقله حتى يظهر خطأه فقبل الظهور يجب اتباعه الا ترى انكم تقلدون الصحابي كما تقلدون النبي عليه السلام وتتركون الرأي بقول الصحابي ولم يكن معصوماً عن الكذب لانهم اصحاب من كان يجب تصديقه بسبب الوحي فكذلك التابعون يجب تقليدهم لانهم اصحاب من كان وجب تقليده فلا يزال يدور هكذا . الا أنا نقول أن اصل التقليد باطل لان الله تعالى ردَّ على الكثرة احتياجهم باتباع الآباء بنفس الرؤية والسماع من غير نظر واستدلال . ولأن خبر هذا الخبر وفعله يشمل الصواب والخطأ والمحمّل لا يكون حجة الا ترى ان الايمان بالانبياء عليهم السلام لا يجب بنفس الدعوى لاحتمال الصدق والكذب حتى تقوم المجزة فكذلك غير الانبياء لانهم دونهم الا أنا بدلالة المجزة عرفنا عصمتهم عن الكذب والخطأ فاتبعناهم تقياساً بدلالة العصمة وقد فقدت هذه الدلالة في غيرهم فلا يجب اتباعهم كما لا يقع النبي عليه السلام قبل اقامة المجزة . فان قيل الاصل الحق فلا يطل بالاحتمال قلنا هذا الاصل ثابت في صاحب المعجزة بدليل المعجزة لا بكونه آدمياً والمعجزة معدومة في غيره فلا يثبت الحكم الثابت بدليله . فان قيل فالحقيقة تثبت بدلالة العقل وقد قامت في النسل قلنا دلالة العقل تدل على الحقيقة ظاهراً ولا تدل على وجوب العصمة عن الباطل اما غفلة واما قصداً فلا يصير قوله حجة موجبة على ان دليل العقل مما لا يدل الا بنظر واستدلال ولم يثبت أن الاول قال وعمل عن نظر واستدلال اولا عن نظر واستدلال ولئن كان عن نظر واستدلال وبه كان حقاً فالسامع من آلة النظر مثل ما للاول فيلزمه النظر برأيه ولا يصير نظر غيره حجة عليه كمن عاين القبلة واخبر غيره بجهتها والسامع يمكنه عاينها لم يكن خبر الاول حجة عليه ولا يجوز له العمل به الا على تقدير انه صادق حتى اذا تبين كذبه كان باطلاً ويقال له ميزت بنظر ك بين محتج ومحتج فيز بين حجة وحجة فالاحتجاج انما يصير اماماً بالحجة ولأن قوله ان الحقيقة اصل تمييز بينه وبين الباطل وانه امر غائب لا يدرك بالحواس فثبت أنه معلوم بالنظر والاستدلال فيكون اقاراً من حيث يشعر

به أن الحجة هي النظر والاستدلال ولأن الحق إنما يصير المآل في بعقله وصفة العقل لا تسري من أحد إلى أحد والخلاف وقع في ولد آدم ولأننا نقول للتقليد أنك مبطل فتقليدي لاني عاقل فإن قلدك فقد رجع عن مذهبه وأقر أنه مبطل وإن لم يقلدك فقد رجع عن حجته لانه لما لم يقلدك فقد زعم أن التقليد باطل ولأننا نقول له اتقليد امامك على أنه محقق أو على أنه مبطل أو على أنك جاهل بحاله فإن قال على أنه مبطل أو على أنه جاهل بحاله لم يناظر لانه من لم يميز الحق من الباطل فيكون مجنوناً أو ممن زعم أن الباطل متبع فيكون سقيماً فيبقى على أنه اتبعه على أنه محقق وقط لا يعرف الحق من غيره بنفس الخبر فالتقليد في حاصل امره ملحق نفسه بالجهل في اتباع الاولاد لاهيات على مناجيها بالتمييز فإن الحق نفسه به الفقد آلة التمييز فعذر وفيداي ولا يناظر وإن الحق بها^(١) ومعه آلة التمييز فالسيف أولى به حتى يقبل على الآلة فيستعملها ويوجب خطاب الله تعالى المنفرض طاعته وقد ذم الله تعالى الكفرة على قولهم اتبعنا أكابرنا وسلفنا ذماً لا ينبغي على آمن بالله وأقر بالكتاب إلا أن يساند بخلاف الكتاب وكفره بعد الايمان به فتثبت أن القول بالتقليد باطل وأنه ليس باسم يصلح للحجة بل حجة على الانسان في الاصل رأيه واستدلالة . فأما الجواب عن قوله انكم قلتم الصحابي أو النبي عليه السلام فلا كذلك بل عرفنا صاحب الوحي صديقاً معصوماً عن الكذب بالنظر والاستدلال اذ بالنظر والاستدلال عرفنا المعجزة معجزة ثم عرفنا بالنظر ان صاحب المعجزة لا يكون الا صديقاً فإن الله تعالى لا يأتمن الكاذب ولا يؤيده بالمعجزة بلا معارضة من يضل الناس^(٢) . ثم عرفنا بخبره أن رأي الصحابي مقدم على رأي غيره ان سلمنا وجوب ترك الرأي بقول الصحابي . = ثم ذكر ما لم يخصه = ان التقليد ينقسم الى اربعة اقسام . وهي تصديق الامة صاحب الوحي . وتصديق العالم صاحب الرأي والنظر في ابواب الفقه الذي ظهر سبقه اقرانه من الفقهاء . وتصديق الناس علماء عصرهم . وتصديق الانبياء الآباء والا صاغر الاكابر في الدنيا = واخير = أن التصديق من الوجوه الثلاثة صحيح لانه يقع عن ضرب استدلال لان التمييز بين النبي وغيره لا يقع الا بضرب من الاستدلال وكذلك تقليد العامي العالم لانه ما يميز

(١) كذا في الاصل ولعله . وان الحق نفسه بها . (٢) كذا في الاصل ولعله ولا

يأتمن الكاذب من يضل الناس ويؤيده بالمعجزة بلا معارضة .

بين العالم وغيره الا بضرب من الاستدلال الا أنه ترك ما هو الاولي به من النظر في الحجة وربما يعاتب عليه لانه ماترك ما هو الاولي الا بالكسل لان التمييز بين الحجة اصعب في الدين والكسل في الدين مذموم . والباطل هو الوجه الرابع لانهم اتبعوهم بهوى نفوسهم بلا نظر عقلي واستدلال وعملوا عمل البهائم كما سي الله انعاماً بل أضل لانهم وجدوا آلة التمييز فلم يستعملوها فلم يكونوا معذورين والبهائم قد فقدت الآلة فكانت معذورة بل لم تكن مأمورة والله اعلم) اه .

وقد حمل على التقليد وندد بالتقليد في موضع آخر من كتابه هذا بعبارة أشد مما تقدم قائلاً ما نصه : (خلق الله بني آدم على الفطرة وانما استدرجهم ابليس الى الضلالة بطرق الحق ورأس الطريق التقليد فقلد العالم عالماً اعتماداً لرأيه واتباعاً لفقهه وظنه ديناً وما دعاه اليه الا الكسل فانه لو اجتهد لوفى لثله فرآه الجاهل فقلد عالماً لما سمعه بغير استدلال على فقهه فاذا قلد جاهلاً فقد ضلّ ثم قلد اباه واهل زمانه فعبدوا الاجار وما تبدلت الاديان الا بتقليد العامة علماء السوء فانهم لما قلدوا وأحبوا الرياسة ومباراة علماء الحق ابتدعوا ما حسن لدى العامة وطعنوا في متبعي السنة حتى تبدل الدين باصله فالتقليد رأس مال الجاهل وسببه جهل المرء بقدره حتى اتبع رجلاً مثله بلا حجة . ثم الذي يليه الالهام فصاحبه اتبع قلبه^(١) وقلده بلا حجة بناء على أنه خلق على نور الفطرة وجهلاً بهوى نفسه حتى ادعى رتبة الانبياء لنفسه واتخذ الله هواه كما اتخذ المقلد الله خشباً فهذا رفع قدره جهلاً والاول وضع قدره جهلاً فهلكا . وما هلك امرؤ عرف قدره فمن رام الاحتراز عنهما فليبن أمره على الكتاب والخبر ثم الاستدلال والنظر وما التوفيق الا بالله . وكان الناس في الصدر الاول اعني الصحابة والتابعين والصالحين رضوان الله عليهم اجمعين يبنون أمرهم على الحجة فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بالسنة ثم باقوال من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصح بالحجة فكان الرجل يأخذ

(١) يريد بذلك والله اعلم الفرق الباطنية ومن سرت اليهم دسائسهم من غلاة المتصوفة لا الصوفية الذين اتبعوا طريقة الجنيد واضرا به لان طريقةهم مقوم لاعوجاج فيه لكونه مشيداً على اصول الكتاب والسنة كما سبق الكلام على ذلك في احدى المقدمات وحواشيهما .

بقول عمر رضي الله عنه في مسألة ثم يخالفه بقول علي رضي الله عنه في مسألة أخرى وقد ظهر من أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله أنهم وافقوه مرة وخالفوه أخرى على حسب ما توضح لم الحجة ولم يكن المذهب في الشريعة عمرياً ولا عوفياً بل النسبة كانت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كانوا قروناً اثني عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخير فكانوا يرون الحجة لا علماءهم ولا نفوسهم فلما ذهب التقوى عن عامة القرن الرابع وكملوا عن طالب الخبيث جعلوا علماءهم حجة واتبعوهم فصار بعضهم حنفياً وبعضهم مالئياً وبعضهم شافعيّاً ينصرون الحجة بالرجال ويعتقدون انصحة الميلاذ على ذلك المذهب ثم كل قرن بعدهم اتبع عالمه كيف ما اصابه بلا تمييز حتى تبدلت السنن بالبدع فضل الحق بين الدوى ونشأ قوم من الحبية فزعموا أنهم احباء الله محبّين بانفسهم وان الله يعجل لقولهم ويحدثهم فأروا لذلك حديث الله بهم حجة واتخذوا أهواءهم آلهة فلم يبق عليهم سبيل للحجة واليماذ بالله (اهـ)

هذا ما قاله علماء الاسلام وأئمة المسلمين بهذا الصدد ولولا خشية الاطالة لنقلنا عن كثير من علماء الشريعة ما قالوه في هذا الباب ولكن حسبنا التقى عن أبي زيد من الاحناف والغزالي من الشافعية والقرافي وابن زروق من المالكية وابن القيم من الحنابلة وابن حزم من الظاهرية وابن عربي من ارباب الجناحين وأكثرهم اتفقوا على ان العاصي معذور في التقليد المجزء والعالم المتأهل الاجتهاد مأزور لتهاونه وكسله . أما قولنا من يقول ان الامة الاسلامية أصبحت اليوم معذورة في تقليدها الأئمة الاربعة في دينها ولانهم عليها بعد ان أصبحت غير قادرة على الاستنباط من الكتاب لان الله لا يكلف نقلاً الا وسعها فلا يسوغ حملها على اصلافة ومن حملها على هذا الحمل فهو واهم غير مضطاع بالشريعة ولا واقف على اقوال علماء السلف والخلف كما أنه جاهل بروح الزمن ومقتضيات العمران . بقيت ههنا مسألة نفتقر الى توضيح وهي ان العالم اذا كان يعرف بعض الادلة دون بعض كمن قلده بعض الأئمة فيما لم يعرف دليله واجتهده فيما عرف دليله هل يصح ذلك منه ؟ الراجح المعتقد أنه يصح بناء على جواز تيزي الاجتهاد فيكون مقلداً من وجد ومجتهداً من وجد واكثر العلماء اعتمد جواز التيزي مستدلين بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مجتهدين فيما عرفوا دليله ومقلدين بعضهم فيما لم يعرفوه وتابعهم على ذلك من تبعهم

باحسان ولا أرى في الشريعة مانعاً للجزري بل أرى أنه الاحوط في دين الله تعالى وهو عين ما اوصى به كل واحد من المجتهدين اصحابه ان يتركوا قوله ويأخذوا بالحديث فيما اذا ثبتت صحته عندهم أما القول بعدم جواز الجزري فهو من التشديد الذي لا موجب له لهذا قال الجلال المحلي في شرح قول صاحب جمع الجوامع (= ويلزم غير المجتهد التقليد = سواء كان عالمياً او عالمياً فيلزمه التقليد بما هو غير عالم بهدليله) ومفهومه واضح وهو أن ما كان عالمياً بدليله لا يلزمه فيه التقليد بل اوجبوا عليه الاجتهاد فيه . على أن بعضهم منع العالم من التقليد وان لم يحيط بجميع الأدلة لتوفر الاهلية قال في جمع الجوامع وشرحه (= وقيل لا يقلد عالم وان لم يكن مجتهداً = لأن له صلاحية اخذ الحكم من الدليل بخلاف العامي) نكن هذا القول مرجوح والذي رجحوه واعتمدوه ما اسلفناه وهو ان غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد فيما لا يقدر عليه من المسائل الاجتهادية بناء على ما صرح به من جواز الجزري قال في مسلم الثبوت وشرحه (= والمفتي المجتهد من حيث يجيب السائل = فهو اخص منه = والمستفتي يقابله وقد يجتمعان = في شخص واحد بناء = على الجزري = في الاجتهاد فيكون في بعض المسائل مجتهداً مفتياً وفي بعضها مستفتياً = لتعدد الجهات = اه .

هذا خلاصة ما قاله علماء المسلمين في هذه المسائل . وقد اكثرنا من القول لتجلى ان نقسرا بدانهم من سماع لفظ اجتهاد في هذا العصر من انصار التقليد المحض القائلين باقتفال باب الاجتهاد كثرة اختلاف العلماء وتضارب آرائهم بهذه المسائل الظنية التي هي من متعلقات الشرع المتأول^(١) فينبغوا من غلوائهم .

(١) لا ينبغي ان ننتد الشرع يطبق على ثلاثة معان في مصطلح العلماء احدها الشرع المنزل وهو القرآن الكريم وما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم لان حكمه حكم المنزل لكونه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وحكمه وجوب اتباعه وعدم الطعن فيه . والثاني الشرع المتأول وهو ما اجتهد فيه العلماء من الاحكام وحكمه ان من قلده في اماماً من الائمة بالشروط المملوءة جاز له ذلك ولا يجبر على التزام قول امام معين . الثالث الشرع المبدل وهو الاحاديث الموضوعة والتفاسير المتولدة والبدع المضلة التي ادخلت في الشرع وحكمه وجوب الرد كما نقل ذلك الشطبي في موادته عن الفتاوى المصرية .

وخلاصة ما تقدم ان التقليد : منوع مطلقاً او واجب مطلقاً وان المتمدن التفصيل وهو وجوبه على العمى لانه معذور بجزءه ومحذور على العالم الواقف على جميع الادلة . وأن من كان واقعاً على بعضها دون بعض يجب اجتهاده فيما عرفه وتقليده فيما لم يعرفه فيكون مفتياً من وجد ومستفتياً من وجد .

فياليت شعري هل من داع للحرص على التقليد الاعمى وسد منافذ البصائر عن الاشراف على انوار الكتاب والسنة والاستهداء بهد بها المبين ولو في الجملة عند الدواعي الضرورية . ام هل من باعث على اضرام نيران الاختلاف واثارة اعاصير الشغب بعد ما اسلفنا عن علماء الامة الاسلامية من البيان والتفصيل ؟ لكن آفتنا التعصب والتعصب التكب عن جادة الاعتدال والميل نحو الافراط او التفریط وخير الامور اوسطها .

فصل

لا افراط ولا تفريط

لا يخفى ان مسألة الاجتهاد والتقليد قد اخذت طوراً خطيراً ودارت كثيراً على السنة اهل العلم وتناولتها افلام كتابنا ونجم عنها سوء تفاهم وتفرق كلام واختلاف عظيم بين المجددين لعهد السلف وبين المقلدين الحريصين على اتباع سبيل اشيائهم وحملوا على بعضهم حملات شديدة الوطأة حتى كاد بعضهم يكفر بعضاً . ونشأ ذلك استرسال الفريقين في صرف القول على اطلاقه بدون قيد ولا شرط ولا تفصيل فنرى ان امثال الامير حسن صديق خان ولده يحسمون على التقليد بجميع ما ليسهم من حول وظول وينعون على المقلدين قبح حاتم وسوء منقلبهم ويريدون جميع الناس ان يكونوا مثل اهل القرون المشهود لها ويمتثلون بهذا الصدد ما قاله علماء الاسلام الاعلام كالامام ابن القيم واضرا به . وقد نهج هذا المنهج أغلب المجددين من كتاب هذا العصر . ونرى ان فريق المقلدين قد ضيقوا الدائرة على عباد الله تعالى حتى جعلوها أضيق من سم الخياط ، وشددوا تشديداً ما أنزل الله به من سلطان بدرن استدلال ولا تعاليل سوى التفكير والتضليل ، ولا حجة لهم سوى ما يتوكلون عليه نقلاً عن شيوخهم المقلدين من أن باب الاجتهاد منغل من عصر كذا لا يجوز فتحه ، وهي دعوى فارغة ، وحجة واهنة أو هن من

بنت العنكبوت لأنها غير مستندة الى دليل شرعي او عقلي سوى التوارث .
سألت مرة استاذنا العلامة الشيخ عبد الحكيم الافغاني^(١) نور الله ضريحه حينما
كنت اتلقى منه اصول الفقه عن فائدة هذا العلم فاجابني على البدهة ان فائدته الاجتهاد .

(١) هو علامة المقتول والمقتول . وو حيد عصره في الفروع والاصول ولد في فاند هار
من اعمال الافغان سنة ١٢٥٠ هـ و بارح بلاده وهو في شرح الشباب ارتياداً للعلم في بلاد
الهند وغيرها وجاور مدة في الحرمين الشريفين وبيت المقدس . ثم نزل دمشق واتخذ
مدرسة دار الحديث الاشرفية بمقامه زهاء ربع جيل حتى توفاه الله تعالى بها في اليوم
الثامن من شوال سنة ١٣٢٦ هـ . ولما اعلن نعيه في منارات احياء دمشق الثانية
واستفاض الخبر مع الناس افواجاً من كل حذب الى دار الحديث لتشيع جنازته .
وفي ضحوة النهار شهدت الحاضرة مشهداً قلما حصل نظيره فكان الرجال الذين لا ينحصرهم
العد منتشرين من جامع بني أمية الى المقبرة وهم يزفون العبرات . يتقدم الجنازة
كتائب من الجند وفصائل من الارك والشرطة وتلاميذ المدرسة الحربية . وقد احاط
تلاميذه وغيرهم من اهل العلم بنعشه احاطة هائلة بالقمر . ومشى وراءه العلماء واركاب
الولاية واغلب امراء العسكرية والحكام واعيان البلدة واشرافها وسرايتها وعامة الناس
على اختلاف طبقاتهم واكثرهم يتهافتون على الاقتراب من نعشه الى أن واروه في رمسه
بمقبرة باب الصغير في جوار قبري العلائي صاحب الدر المختار ومحمديه ابن عابدين باقتراح
هذا العاجز الذي تغلب رأيه على رأي غيره فاصداً مراعاة المناسبة بهذا الجوار لان
للتزج نقر يرات على الدر وروح المنار للعلائي وحواشيها لابن عابدين تغصم الله
جميعاً برحمته . والباعث على تشييع جنازته بهذا الحفل النادر المثال هو أن الدمشقيين
لم يشهدوا في عصره نظيره في الورع والزهد والنقش والعبادة فضلاً عن فضله وعلمه .
ولا اكون مغرّقاً في الوصف اذا قلت ان سيرته مناسقة سيرة سلف الامة سيّد صدر
الاسلام تمام المناسبة في زمن توجهت فيه رغائب المسلمين الى ملاذ الحياة والشهوات
والاحراز على المال والجاه والمكانة والرياسة . وكان الخالصون من علماء الشام يحاونه
ويقولون (من اراد ان ينظر الى علماء السلف فليتنظر الى الشيخ عبد الحكيم) .
كان طويل القامة شجي اللون اسود العينين واسع الجبهة كثيف اللحية عصبي ..

فقلت ألم يقولوا يا سيدي ان باب الاجتهاد مقفل يقال بحدثة على ما قيل الاستفهام الانكاري = من اقله ؟ يصاح الله حالك لكن طالب العلم في بلادكم يدعي الاجتهاد وهو لما يقرأ بعد نور الايضاح = هذا كلامه والله خير الشاهدين . وهو كلام سام

المزاج وقور الطلعة عظيم الهيبة لا يعرف سرى الجدل في جميع اموره . لم يتزوج قط لكونه من ارباب التجرد للعلم والنفس حتى انتهكت قواه كثرة العبادة فاحدودب ظهره قبيل وفاته بمدة وجيزة . وكان في أيام شبابه وكهولته يشتمل مع غلة الطين اياما كل من كد يمينه وعرق جبينه فراأى من الاكل بالدين فاذا اشتهر أمره في بلدة هاجر منها فوراً على أقدامه الى غيرها لهذا كان يبتعد عن الامراء والوزراء والاعنياء والسراة ولا يجيب دعوة الناس الى ولائهم مطلقاً ولا يأكل طعام احد ولا يتناول منه ما يسد الرق الضروري الا اذا غلب عليه حسن الظن بطبيب كسبه . أذكر ان الصدر الاعظم المشير جواد باشا زاره حينما كان قائد الفيلق الخامس في الشام فوجده جالساً عند باب غرفته على الارض فلم يجبا به ولم يقم له سوى أن ردَّ عليه السلام فقط فجلس المشير الى جانبه القرفصاء وبعد دقيقتين او اكثر انصرف والاستاذ الاعظم لم يغير أوضاع جلسته لكن بدت منه التفاتة فوجد بجانبه صرة لم يعلم مقدار ثوابها الذهبية فانبرى حافياً مسرعاً ونادى أحد حجاب المشير وألقى الصرة من يده قائلاً أخبر هذا انني غني غير محتاج وعاد الى داخل غرفته واغلق بابها وله مع ولادة الامور والاعنياء وقائع كثيرة من هذا القبيل . لكنه كان على جانب عظيم من التأدب مع العلماء واحترامهم فلا يجلس بحضرتهم الا على ركبته مع هرمه وشيخوته كما أنه كان كثير التواضع للفقراء والمساكين غير أنه يتميز من الغيظ اذا طلبوا اليه كتابة تيممة ونحوها من التعاويذ . وكان متناً للبدع التي لم ترد في الشريعة المطهرة وان كان اهل وفته يعتبرونها من القربات . كان لا يذر وقتاً من عمره يضيغ سدى بل انه يقرئ في دار الحديث كل يوم درسين صباحاً وبعد الظهر . مدة كل درس مقدار ساعتين وبطالعه قبل القراءة مع التعليق عليه مقدار ساعتين أيضاً وبصرف بقية يومه عدا هذه الساعات الثمانية في العبادة وتلاوة القرآن الكريم والتأليف . وكان قليل الطعام والمناسم والكلام . والخلاصة أنه كان صارفاً أغلب أوقاته في النافع ما بين تعاليم وتقرير -

نعم بالعلم والحكمة والاعتدال كما أنه سهم مفوق على هدف انصار التقليد لأن منتهى بلادنا يعتبرون هذا الاستاذ الجليل من أقطاب زمريتهم لما شهدوه من ثباته في محبة الامام الاعظم قدس سره وعكوفه على دراسة كتب فقهه وصرف أكثر أوقاته في خدمة

مطالعة وتحرير ، وعبادة وقراءة قرآن بترتيب وتوزيع ونظام ، وكان يتكلم بالعربية الخالية من العجمة ويحسن التفهيم والتعليم بها عند تضاعفه باللغة الفارسية وآدابها . كما انه يحسن التفاهم بلغة العوام أيضاً لكونه صرف ثلثي عمره في بلاد العرب . وقد كان بحراً زاهراً في العلوم الثقاتية والعقلية . ومنه الله قسطاً وافرأ من التحقيق والتدقيق لكن صرف ثلث عمره الاخير في مزاولة العلوم الشرعية فقط . وقد شملتني العناية الآتية بتلازمته اربع عشرة سنة خدمة لجانبه الرفيع وقراءة عنده لأن غرني كانت ملازمة لغرفته سيف المدرسة المذكورة . وتلقيت منه بحمد الله تعالى الفقه النعماني واصوله والموارث والحديث الشريف واصوله وتفسير القرآن الكريم للنسفي جزاء الله عني خير الجزاء ورجوته مرة قراءة علم الكلام فرفض قائلاً حسينا العقيدة الاسلامية السلفية . وقد اجازني سنة ١٣١٦ هـ مشافهة بجميع مروياته وأذن لي باقراء النحو والصرف والفقه وبقية العلوم التي أنس مني الكفاية لا قرائنها حسب اجتهاده واجازني خطأ سنة ١٣٢٥ هـ . وقد لقيت خلال هذه المدة من اطواره واخلاقه العجائب الجديرة بالثناء والاعجاب . من ذلك أنه كان حيناً يطالع الدرس تعترضه اشكالات تعرب عن قوة تحقيق في العلم ثم بعد التأمل ينتفي ذهنه لحلها واكتشاف غامضها فيكتب الاشكال وحله على هامش الكتاب واذا لم يكتشف غامضه يكتبه وبلقيه على نواحي نلامته في حلقة الدرس قائلاً قد اشكل علينا حين المطالعة هذه العبارة ولم نفهم مراد مولانا المؤلف فما قولك يا فلان فيجيبه التلميذ المسؤول فان وجد جوابه ملائماً للصواب ابتهج به وكتبه فوراً والا ضرب عنه وانتقل الى الآخر ولم يجز . واذا اعتاض الاشكال على الجميع يقول ما ظنر لنساربتنا يعطينا . فما اجزل هذا الاخلاص وأغرب من ذلك ما كنت أود طيه لأنه يشف عن شيء من التمدح لولا باعث ضرورة ابقاء الموضوع حقه وهو انما اذا احتاج ان يستقدمني بحجة ناداني من غرفته فاليه فوراً - وما الله خدمته عندي - واذا اشكل عليه شيء من دقائق النحو او المنطق يغشي غرني ويسألني بسائق ان العلم

المذهب وفرط حرصه على تأييده . وخائق أن يكون كلام مثله حجة على أمثالهم لشدة اضطلالهم بالعلم ونشوقه بالتحقيق والتدقيق شأن علماء الفرس كما تشهد بذلك آثاره . ولا يكتمهم قذفه كما يفتدقون غيره بالزيف والمروق لاجتماع الكثرة على ورعه وزهده ونقاؤه وعدالته .

— يذهب إليه ذلك لأنه كان في آواخر أيامه عاكفاً على مزاولة العلوم الشرعية . أما أمثال المنطق أو النحو فمهد بها بعيد وهذا لا يدل على نقصان علمه بها كما أنه لا يدل على تفوق هذا العبد العاجز على استاذه . سيده بهذه العلوم بل لمارسته أياها صباح مساء أبان الشباب وأيام الكد والجهد . وكان أحسن الله مثواه يريد تلامذته على أن يفهموا ما يقرره تمام الفهم فإذا استعاد كلامه التليد مستفهماً أو مستنبطاً يهيمه بسعة صدره وقبول وإذا ألقى عليه اشكالاً أو اعتراضاً في محله يتلقاه بكل ارتياح واغتياب وإذا كانت السؤال خارجاً عن الصدد تحمر وجنتاه وبغضب غضباً لا مرید عليه لأنه عصي المزاج ثم يتراجع إلى دائرة الحلم رويداً رويداً وينصح للسائل بالرفق أن يقلع عن مثل هذه الاسئلة الفارغة . ظل اجزل الله ثوابه مثابراً على تعليم الخاصة حتى اغياه مرض الموت لكي لم اعهد محققاً في الجوامع لوعظ العامة بل كان أبعد الناس عن ذلك حسياً اذاه إليه اجتهاده وللانسان على نفسه بصيرة . وله من الآثار تعليقات على تفسير النسفي وعلى صحيح البخاري وعلى الدر المختار وحواشيه وعلى شرح المنار للعلائي وحواشيه لابن عابدين ولم يطبع من آثاره سوى شرحه كنز الدقائق . وكان كلما أفرأ كتاباً علق عليه تعليقات مفيدة كالمداية وغيرها . وانسخ بيده عدة مصاحف شريفة ووقفها في سبيل الله تعالى لأنه من أرباب الاجادة في الخط وصنع الورق وتسطير الجداول كره احف المتقدمين . وكان يضي كل سنة وكثيراً ما يتصدق في السر . وقد خالف الجمهور في مسألة النطق بالاضاد فانه ينطق بها بدون ان يلقى لسانه بسقف الخلق فيظنها الجاهل ظاء وليس كذلك وله على ذلك براهين عديدة أذكر منها أنه أولاً تلقى النطق بها على هذه الكيفية من استاذه . ثانياً يقول ان العرب لم تافخر بالنطق بالاضاد الا لصعوبة النطق بها وهذه التي يلفظ الناس بها سهلة التناظر على العجم فضلاً عن عامة العرب . ثالثاً يقول ان سيويه صرح في كتابه أن رأس مال الصاد السمين فاطبقت فصارت صاداً (اس) (اص) وان رأس مال الطاء التاء فاطبقت فصارت طاء .

فان قال فائل اذا كان كما نقول فلماذا لم يدع الاجتهاد وهو على ما وصفته من غزارة العلم والتحقيق والتدقيق ؟ بل كان على العكس مقلداً للمام الاعظم حتى انه كان لا يفتي أحداً من الناس فلو كان من اهل الاجتهاد المطلق او من اهل الترجيح في المذهب لافتي الناس بما يستنبطه من الدليل او يرجحه خروجاً من تبعه الكتان . أقول في الجواب انني اعترف أنه لم يكن من اهل الاجتهاد المطلق اذ لا يلزم من غزارة علمه وقوة تحقيقه احاطته بجميع العلوم التي تؤهل لرتبة الاجتهاد المطلق لكنني لا أسلم بعدم اهليته للاجتهاد او الترجيح في المذهب بل اعتقد أنه مقلد للمام في الاحكام التي لم يعرف أدلتها او غمضت عليه سبل الاستنباط منها ومجتهد فيما عرف دليلاً ولكن وافق في الاغلب اجتهاده اجتهاد امامه بدليل أنه كان كما قرر فرناً في حلقة درسه يؤيده بالدليل ويستنبط ويستظهر كثيراً من المسائل التي لا نص عليها في المذهب ولا ريب ان هذا ضرب من ضروب الفقه والاجتهاد سيئ الشربة . جاء في حواشي البيري على الاشباه ما نصه : (الفقيه من يدقق النظر في مسائل الشرع ولو ثلاث مسائل مع أدلتها ومشايخنا يطلقون على من لم يكن له اجتهاد متفقه كما في التقنية وأقره الشيخ قائم عليه وزاد في المبني ولو

— (ان) (اط) ولم يصرح ان رأس مال الضاد دالاً والضاد التي تلفظونها هي دال مخمصة هذا ما بقي في ذاكرتي من أدلته وله أدلة غيرها وكما قد جمعها في رسالة على حدة لم ادر أين ظلت بعد موته . وكان يعيد الصلاة اذا كان مؤتماً بغيره لاعتقاده بعدم صحة الصلاة كما أنه يعيد الظهر بعد صلاة الجمعة لفطر ورعه وهو مأجور على كل حال لبذله الجهد في اجتهاده . وقد لقي عنتاً عظيماً في سبيل هذه الدعاية حيث تدخل بذلك أولياء الامر غير مرة من جراء الوشاية عليه لكن لم يجرأ احد على مس كرامته او العيث بمكانته لاجتماع كلمة الخاصة والعامة على علمه ورعه وتقواه ولو لم يكن بهذه المنزلة لكفرو الذين من دأبهم سرعة التكفير والتضليل . وكانت الحجة حين مناظرة القراء في جانبه اذ لا حجة لهم سوى التلوي عن اسانديتهم والله اعلم . فهذه نبذة بسيرة من سيرة العلامة الشيخ عبد الحكيم قدس الله روحه رأيت هذا الموطن احسن فرصة لسردها حتى يطالع ناشئة هذا العهد ومن يليهم على سيرة رجل يمثل في هذا الجيل سيرة علماء المسلمين في صدر الاسلام .

حفظ الوقت من المسائل . والمراد بالاجتهاد أحد الاجتهادين وهو المجتهد في المذهب وعرف بأنه المتمكن من تخرج الوجوه على منصوص امامه او المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح قول له على آخر (طائفتها) اهـ . ولا يختلف اثنان من عارفي هذا العلامة بأنه كان كذلك .

نعم كان يحظر على تلامذته الاخذ بما استنبطه واستظهره ونقله الى الناس لفرط ورعه كما كان رحمه الله يخرج من الفتيا ويقول لمستفتيه عليك بمفتي البلدة . وقد عرف تأثره بهذا المشرب كل من صحبه ولزمه ووقف على اطواره واحواله . ولا بدع فقد كان الصحابة ومن تبعهم باحسان رضي الله عنهم يتدافعون الفتيا فيما بينهم ويفرون منها الكمال ورعهم ويود كل واحد منهم لو كفاه ايها غيره وقد روى ابو شامة في المؤمل عن ابن عمر أنه كان اذا سئل عن الفتوى يقول للسائل اذهب الى هذا الامير الذي نقلت امور الناس وضعها في عنقه .

هذا ثم ان انصار التقليد قد حمدوا جموداً أدى الى الاستهزاء بهم لانهم يريدون أن يكون جميع الناس صماً بكراً عمياً لا يفقهون ، ويتجنبون تحول اقتراح في مواطن الاستدلال والتفتيش عن الدليل ، ويعطون المذاهب البشرية التي ينهاها الله تعالى الانسان لتنظر والتدبر والتفكر والاعتبار . وقد بلغ التعصب بأكثرهم أنهم يحاولون حصر الشريعة بالمذهب المذهبيين به عدا بقية مذاهب الأئمة المجتهدين المجمع على علمهم وعدالتهم . ثم ترى أن فقهاءهم أنفسهم يناقضون أقوالهم بأقوالهم فتراهم مثلاً يصرحون في موضع أن القياس بعد الاربعائة منقطع كما نقله ابن عابدين عن بعض رسائل ابن نجيم . ثم صرح في موضع آخر من حواشيه على الدر أن الكمال بن الهمام صاحب الفتح من اهل الترجيح بل من اهل الاجتهاد . كما انك تراهم أيضاً قد صرحوا أن المفتي هو المجتهد أما من يحفظ أقوال المجتهد وليس بمجتهد فهو ليس بمفتي . والواجب عليه اذا سئل أن يذكر قول المجتهد على وجه الحكاية قائلين نفرعاً على هذا . ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي ياخذ به المستفتي . ثم ترى أن نفس ابن الهمام قائل هذا القول يقول في موضع آخر من نفس كتابه فيج الفديو . والتحقيق أن المفتي في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس . كما

قال في موضع آخر . والحق أن علي المفتي أن ينظر في خصوص الوقائع الخ . ثم أنك تراهم يشترطون للقاضي والمفتي شروطاً لازمة تقريباً من الاجتهاد ويرون أن الأولى أن يكونا مجتهدين فقد جاء في تنوير الابصار وهو من أشهر متأخري الاحتياط ما نصه : (وينبغي أن يكون القاضي موثقاً به في عفائه وعقائه وصلاحيه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه) قال المصنف في شرحه نبح الغفار عند قوله (والاجتهاد شرط الأولوية) على الصحيح وعند الخصاص شرط لازم له . وقال العلاني في شرحه الدر المختار معللاً كونه شرط الأولوية ما نصه : لتعذر الاجتهاد على أنه يجوز خلو الزمان عند الأكثر - الى ان قال - لكن في أيمان البزاية المفتي يفتي بالدبابة والقاضي بقضي بالظاهر دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالماً ديناً كالكبريت الاحمر وأين الكبريت الاحمر^(١) وأين العلم - ثم قال في التنوير (ومثله) اي مثل القاضي في جميع ما ذكر من الشروط (المفتي) وذكر الشراح نقلاً عن ابن الهمام ان المفتي عند علماء الاصول هو المجتهد كما سبق . وقال البيري في حواشي الاشباه وهو من المتأخرين ما نصه : (- نثمة - هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه ؟ نعم اذا كان له رأي أما اذا كان عامياً فلم اره لكن يقتضي تقييده بذوي الرأي أنه لا يجوز للعامي ذلك والله اعلم . وفي خزانة الروايات عن دستور السالكين . العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وان كان مخالفاً لمذهبه انتهى . وفي نهاية النهاية لابن الشحنة . اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهباً ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عنه أنه قال : اذا صح الحديث فهو مذهبي . وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره الى أن يقول - قال بعض علمائنا : اذا كانت الواقعة مختلفاً فيها فالأفضل والمختار للمجتهد أن يأخذ بالدلائل وينظر الى الراجح عنده والمقلد يأخذ بالتصنيف الاخير وهو السير الا ان يختار المشايخ المتأخرون خلافه فيجب العمل به ولو كان قول زفر^(٢) . فدل تصريح ابن الشحنة وغيره

(١) الكبريت الاحمر معدن عزيز الوجود ومراد صاحب البزاية ان الاجتهاد

على ان باب الاجتهاد لم يفتل . وتبين من هذه النقول شدة اضطراب اقوالهم بهذه المسائل .
وأرى أن هذه القضية ذات افراط وتفریط فينبغي فيما أراه أن ينهج الفريقان
جادة الاعتدال فلا يسوغ لنا فتح باب الاجتهاد لادعاء العلم الدجالين الذين يتبحرون
بالدعوى الطويلة العريضة ويتلظون بالاقتوال الجزلة الضخمة وهم فارغون لم يتذوقوا
من علوم الشريعة ووسائلها سوى قطرات من بحر خضم وهم أمثال الذين عناهم استاذنا
عبد الحكيم كما مرّ آنفاً لان فتح هذا الباب لكل طالب الولج يؤدي بآرباب التشهي
والاهواء المتفرقة الى العبث بالشريعة والفوضى في الدين . وهذا مما لا يقول به عاقل
ولا يرضى به مسلم غيور على دينه . كما أن تشديد أنصار التقليد في افعال باب الاجتهاد
وحظزه مطلقاً واقامة الحواجز المنيعه دون تلمسه ولومن بعض المنافذ في الجملة، وتعصيم
لاقوال فقهاءهم ومتفقهاتهم بدون اعمال روية ولا تدبر أدى الى ضرر محسوس جرّ
على المسلمين ما هو مشهود من الجمود والانحطاط والتقهقر . على ان هذا التشديد المفرط
مخالف لدين الله تعالى وبكفيه معرفة ما نجم عنه من هجر الكتاب والسنة وتعطيل
الاستفادة منها وعدم التبصر بانوار هديها سوى التعبد بتلاوة الكتاب والتبرك
برواية الحديث فخال بين انوار الشريعة الغراء وبين المدارك البشرية آراء رجال غير
معصومين ولا من السلف الصالحين المشهود لهم فضعفت مدارك العقول واستخذت النفوس
لاعتيادها على التقليد والجمود . لهذا شنع على آرباب هذا المشرب كثير من العلماء
الاعلام أمثال ابي زيد الدبوشي وابن عربي الطائي وابن حزم وابي شامة المقدسي وابن
نيمية وتليذه ابن القيم وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين . أرشدنا الله الى الصواب ،
وأماننا على هدي السنة ونور الكتاب .

فصل

في ايراد سؤال قوي الاشكال

خُيِّلَ اليَّ سؤال حائل قائلاً نتحصل من حاصل أقوال العلماء قضيتان مسلمتان عند
الجمهور . الاولى أن العامي معذور بتقليده لغيره وهو بالحقيقة ونفس الامر غير مقلد
لاحد من المجتهدين بعينه بل مذهبه مذهب مفتيه كما نص على ذلك العلماء لكونه لا يعلم

على سبيل التقطع أن هذا القول لزيد أو عمرو من فقهاء المسلمين سوى استناده على مفتيه .
 وادعائه أنه حنفي أو شافعي هو تقليد في التقاليد أيضاً حسبما يسمع من أبويه وبنيته .
 والنقضية الثانية أن بالغ رتبة الاجتهاد اذا قلد ولم يجتهد كان مأزوراً لتقصيره وهماونه
 مع توفر الاهلية ، أما دعوى انفال باب الاجتهاد فهي قضية غير مسئلة بل هي من
 مهمالات الدعاوى التي لا تسمع ولا يعتد بها لان من مقتضيات خاتمة الشرائع التي
 ختمت بها حياها النبوات فيجب باب الاجتهاد الى قيام الساعة .

لكن بقيت هنا مسألة جديدة بالبحث لانها مسألة المسائل وعقدة العقد ومعضلة
 الاشكال ومثار الاختلاف فيما اعتقدوهي أننا آمننا وسلمنا أن العامي مضطر الى التقليد
 لفطر جهله وأنه ليس بالامكان تكليف كل أحد بالتأهل للاجتهاد لئلا يقضي ذلك
 الى تعطيل المصالح الحيوية . كما سلمنا ان هذا الباب لا يسوغ فتح مصراعيه لكل داخل
 خشية ان يلج منه ليس من اهله ولم يعد له عدته . ولكن ما قولكم دام فضلكم في العالم
 الذي يعرف دقائق علوم النحو واصوله ، والتصريف والاشتقاق ، وخصائص العربية
 وامرار البلاغة ودلائل الاعجاز من معان وبيان وبديع ، واصناف المعاني الدقيقة والجلية ،
 ووجوه الاستعارات ، واقسام المجاز وضروب التشبيه ، وانواع البديع ، وعلم الوضع ،
 وفنون الشعر كقرضه ونقده وقوافيه وعروضه وما يتخلله من الزحاف والعلل ، والحكمة
 القديمة وعروضاتها ، والمنطق ودقائقه كتوجيه القضايا واختلاطها واشكال القياس
 وضروبه وردها ، وعلوم الجدل وآداب البحث والمناظرة ، والكلام ونظريات علمائه ،
 واصول الفقه وما يتخلله من تقسيم اللفظ الى خاص وعام ومشترك وظاهر وخفي ومجمل
 ومفسر ونص وصريح وكناية وعبارة واسارة الى آخر ما هنالك من دقائق مسائله
 كمسالك العلل ودفع القياس واضراب ذلك ، وعلم الموايد ومناسخاته ، والفقه
 ومصطلحات الفقهاء واقسامه وفصوله كالفوائد والضوابط والفروق والالغاز والاشباه
 والنظائر والخارج الشرعية وترجيح البيئات والقول لمن ومسائل الحيطان وتقسيم الشرب
 واقسام الاوقاف والاحكام السلطانية والقضائية الى غير ذلك من العلوم والفنون حتى
 صار هذا العالم كالبحر الزاخر .

ثم انه لم يقتصر على ذلك بل احرز ملكة عظيمة تمكنه من فهم دقائق عبارات

المتأخرين من علماء القرون الوسطى ومن يليهم التي عقدت تعقيداً جعلها أشبه بالانغاز
لفرط إيجازها حتى حالت بين قواعد العلوم الأصلية السمجة وبين اذهاب طلابها
فأطالت عليهم مسافة طرق التحصيل فتراهم بفنون أعماهم في معالجتها لما انطوت عليه
من المصطلحات المعميات بأوجز تعبير فضلاً عما درج في طيات الشروح والحواشي من
التحقيقات والتدقيقات والاشكالات والانقادات والقلقلات والنفقالات والاختلافات
فلا يقع نظرك على مقولة الا وتراها مفعمة بقولهم . قال فلان كذا ، ورد عليه بكذا ،
واجيب عنه بكذا ، لكن فلاناً زيفه بقوله كذا ، وإن الاولي ان يقال كذا ، لكن
ناقشه فلان ، وكتولم فان قلت قلت وعلم جرا . ولا ينبغي على ارباب الاطلاع صعوبة
أمثال كتب المضد والسعد والسيد والعصام والخيالي والفناري والكتنبوي . واليك
نظائر امتحان الاذكياء ونتائج الافكار وشرح الرضي وحواشي ياسين على الفاكهي
وعصام الدين على الجاي في النحو ، وحواشي قول احمد على الفناري في المنطق ، وشرح
العصام على رسالة الوضع ، والمرآة والتلويح وحواشيها لاسباب الكلام على المتقدمات
الاربعة لعبد الحكيم السيلكوتي وشرحي مختصر المنتهى وجمع الجوامع وحواشيها
خصوصاً حاشية ابن قاسم العبادي على الاخير ، وتحرير ابن الهام وشرحه تقرير ابن
امير حاج ، وفصول البدائع في علم الاصول . وحواشي المقاصد والمواقف ، وحواشي
الخيالي على شرح النسفية والامير على شرح عبد السلام في علم الكلام ، والاطول
والمطول والمختصر وحواشيها في المعاني والبيان واشباهها .

فياليت شعري كيف ينهم هذه الكتب وما اشتملت عليه مباحثها من التعقيد
والمناقشات علماً اؤنا سواء كانوا معربين او شاميين او عراقيين او هنديين او تركيين
ويقررونها عن ظهر قلب ويفهمونها تلامذتهم وربما ناقش أغلبهم مؤلفيها وأورد على
عباراتهم ايرادات وعلق عليها اعتراضات ونقريات تزيد في طين التشويش بله وفي عود
العصاة صعوبة على اذهان الطالبين ؟ ثم بعد هذا وذلك بدعي أغلبهم — ان لم تقل
جميعهم — العجز عن فهم كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والاستنباط
منها ولو حكماً واحداً بحجة أنهم عوام غير قادرين على الاستنباط والاستدلال .
على حين أن الكتاب والسنة نيران تكون لغتهما عربية فضيحة خالية من التعقيد والابهام ،

ونزله الرب عن مخاطبة عباده بما لا يفهم - والله الحجة البالغة - وحاشا رسول الله أن يبلغ أمته عن ربه بما يتعاصى فهمه . والله سبحانه وتعالى خاطب الجميع في كتابه المنزل بلسان عربي مبين . ولم يخصه بالصباية والتابعين والأئمة المجتهدين الاولين لان جميع المسلمين كانوا باخطاب منذ البعثة الى يوم يبعثون . مع أنهم يناقضون أنفسهم باستدلالهم على وجوب التقليد بقوله تعالى (فاستأمنوا أهل الذكر الآية) . ونرى الكثير منهم يفسرون كتاب الله تعالى ويخوضون عباب العلوم المتعلقة بتفسيره ، ويشرحون كتب السنة ، ويبدل بعضهم قصارى الجهد في تأويل النصوص ليوفقها على أقوال امامه وأتباعه . وكما ذكرهم مذكر يجيبونه بنحو قولهم نحن عوام لا قدرة لنا على الاستدلال والاستنباط ، ولستنا من اهل الاجتهاد ولا تسوغ لنا الجرأة على فتح باب أقفل منذ عصور ، ولنا أسوة بمن سلف من العلماء الاعلام الذين احرزوا نصب السبق في مضمار العلم والتحقيق ، وحلبة الورع والتقوى ، واجتازونا بمراحل لا يمكننا ان نبلغ شأوها ولم يدع أحد منهم هذه الدعوى ^(١) فليس معنا ما يسعهم .

فيا عجبا ! هل تقبل منهم هذه المعضلة عند الله تعالى وهم على ما هم عليه من قوة النهم لعبارات الكتب الغامضة وحل رموزها وكثرة التوسع بالآخذ والرد ومناقشة مؤلفيها ؟ وهل تميل دعواهم المعجز عن فهم الكتاب والسنة بعد هذا التضالع بالعلوم الآتفة الذكر وفهم تلك المؤلفات التي تضارع الالغاز ؟ هذا مما ادع الكلام عليه الى انصاف اهل

(١) ان هذه الدعوى غير مسلمة لان كثيراً من علماء المسلمين الاعلام بعد الأئمة المجتهدين العظام كانوا من ارباب الاجتهاد فقد جاء في طبقات الشافعية أن امام الحرمين لا يتقيد بالاشعري ولا بالشافعي لا بما في كتابه البرهان وانما يتكلم على حسب ما يؤيده نظره واجتهاده وأن اياه الجويني لم يتقيد في كتابه المحيط بمذهب بل التزم أن يقف على مورد الاحاديث لا يتمدها ويتجنب جانب العصبية للمذاهب . وقد عد السيوطي في حسن المحاضرة من المجتهدين في مصر وحدها ما ربي على السبعين فكيف بغيرها ولا يسعنا هنا استقصاء المجتهدين في الامة الاسلامية بعد عصور الأئمة الاربعة كما هو مندرج في طبقات العلماء . ولا يلزم من اجتهاد العالم ان يؤسس مذهبا ويدعو الناس اليه لان الأئمة المجتهدين انفسهم لم يجعلوا أحداً على تقليدهم بل نهوا عنه .

العلم من ارباب البصائر النيرة والعقول الراجحة . وحسبي الله وكفى .

وصل ديني عمري

من مقامات هذا الفصل

يحار الانسان في أمره هؤلاء الجماعة ويتعجب من . . . انكم اذ هم جرون التبصر بالكتاب والسنة والاستهداء منها مع مقدرتهم الفائقة على حل الالغاز والغوامض ، وفهم دقائق العلوم من منطوق ومفهوم . ويذرون علوم مداواة النفوس وتصفية القلوب التي هي مناط سعادتي البارين ، ويضيعون اوقاتهم الثمينة ويفنون اعمارهم المزيعة ، ويعطلون مواهبهم العظيمة بالتهافات على هذه المباحث الفارغة التي لا تنجديهم تفعا في دنياهم وآخرتهم ، بل هي قشور لا تعتبر من علوم الدنيا ولا من علوم الآخرة ولا فائدة بها سوى الغرور والعجب واتعاب الازدهان وحرمان طلاب الفائدة تمام الاستفادة من قواعد العلوم النافعة . وقد سمعنا من اغلب الذين ابادوا اعمارهم بالانهاك بها تأوهات الحسرة والندامة ، وعبارات الاسف والملامة في اواخر عهدهم من الحياة كما اتصل بنا ايضا عن كثير من السالطين وحسبنا ما أنشدته نثر الدين الرازي عند موته .

نهاية اقدم العقول عقال	واكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسوننا	وحاصل دنيانا أذى و وبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى ان جمعنا فيه قيل وقالوا
وكم من رجال قدر أينا ودولة	فبادوا جميعا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها	رجال فساتوا والجبال جبال

فهذا الامام الجليل علامة المعقول والمنقول ، وصاحب المصنفات الوافرة الغزيرة الثمينة يقول عند موته ما يقول ، على أن علومه ليست قشورا كعلوم ارباب الفقهات المتأخرين بل هي علوم نافعة في كل زمن خصوصا روح زمنه لانه تولى أجزل الله ثوابه مكافئة أهل الزيف والابحاد برد شهادتهم وهي أجل خدمة تذكر فتشكر مع ذلك نراه فادما لتقاصره عن الاشتغال بعلوم الآخرة بالنسبة الى من سبقه في حلبة هذا الميدان أمثال الحرث المحاسبي صاحب الرعاية والبي طالب المكي صاحب قوت القلوب والبي حامد

الغزالي صاحب احياء علوم الدين ومن لفائفهم عن لم القدح الملى بهذا الشأن نفعنا الله بارشادهم .

نعم لو كان هؤلاء العاكفون على هذه الفشور من الزوائد والفنقات مستعفيين عنها بعلوم الحياة وال عمران التي تدعو اليها البواث الضرورية او الحاجة لكانوا معذورين في انفسهم عن عدم بعض الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة . بل كانوا مأجورين عند الله تعالى مشكورين السعي عند عباده لان من العلوم ما يكون ضرورياً ، ومنها ما يكون حاجياً ، ومنها ما يكون كالياً ، فالضروري ما يتحقق الملاك ، يتوقع بفقده ، والحاجي ما أدى فقدم الى خلل لكنه لا يفضي الى الملاك ، والكالي ما كان وجوده أولى من فقده . فيبني مراعاة هذه المراتب على نسبة ترتيبها . فكما يجب على كل علم ومهمة معرفة ما علم من الدين بالضرورة اصولاً وفروعاً يجب أيضاً على قبيل من الناس تعلم الطب والصيدلة ووسائلهما ، وتعلم الصناعات التي لا بد منها للحياة البشرية ولولاها لتقوض بناء المجتمع البشري وتداعت دعائم العمران ويندمج في ذلك علم صناعة الاعتماد الحربية الملازمة لروح الوقت المضاعفة لاعتماد الامم الراقية لتكون الامم في حصن حصين وركن ركين من عدوان جيرانها . ومثله علم السياسة والحقوق الاساسية والدولية والادارية ، وفنون الهندية ، وأنظمة اصول القضاء والامن العام ، وعلم الاقتصاد ووسائل نمو الثروة وأسباب رقي الزراعة والصناعة والتجارة ، ونحو ذلك من العلوم العمرانية والاجتماعية التي يجب على مجموع الامم وجوب كفاية أن يختص كل فريق من أفرادها بطائفة من هذه العلوم التي تكفل صيانة كيانها من التهام جيرانها ، وتنام استقلالها باستغنائها عن استيراد صادرات غيرها . وذلك بمزاحمتها الامم ذات الحول والطول ، وصاحبة الولاية الطبيعية على الشعوب الضعيفة المنحطة عنها ، وبضاهاتها بمجديدها وبخازنها وكهربائها وغازها ، ومضارعتها بجميع علومها على نسبة مراتب الدواعي اليها سواء كانت ضرورية او حاجية ، ومن كمال حماسة الامم ونجايتها مباراة غيرها بالمرتبة السكالية أيضاً لنلنا بفوتها شي من مقتضيات العمران والمدنية الحديثة النافعة ، ولتكون في غناء تام عن غيرها سوى التعامل التجاري المتبادل اصداراً واستصداراً . ولا يخفى أن هذه الصناعات والسياسات لتوقف على علوم كثيرة تجب معرفتها لان ما يتوقف عليه

الواجب والاحجب وذلك كالعلوم الرياضية والطبيعية والكيمائية والفلسفة العقلية والحكمة النظرية وغيرها مما لا مجال لاستقرارها هنا . فأمثال العاكفين على مزاولة هذه العلوم على سبيل التخصص يعذرون في التقليد المخض في امور دينهم الفرعية لتفرغهم لواجبات اخرى يسقط القيام بأودها لأشغ عن بقية الامهات بالمتنضي قاعدة توزيع الاعمال الطبيعية . وبهذا يتضح جلياً أن الامم الاسلامية على اختلاف شعوبها واقطارها في مشارق الارض ومغاربها مؤاخذه لهجرها هذه العلوم الكفيلة بصيانة كيانتها وضمانة استقلالها حتى أدى بها هذا الجبل القاتم الى تمزيق اوصالها وانفراط عقد استقلالها واستيلاء الاجانب على بلادها . والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم تلك سنة الله ولن يجد لسنة الله تبديلاً .

أما اثرثرة الكثير منا هذه الآونة يحقق العالم الاسلامي وأمانتهم بانتماد المسلمين اللذين يهددون بها على زعمهم الامم الراقية ذات الحول والطول ، والدول العظيمة ذات السلاح والكرام فما لا يجدي نفعا سوى حنق الاجانب علينا واستهزائهم بنا ما دنا جاهلين صب ابرة الخياط وصل مدينة الجزائر فضلاً عن تركيبة القذائف والقنابر وصنع البنادق وصب المدافع التي تدك الجبال فضلاً عن نقويض الحصون والمعاقل ، دع عنك عمارة السفن المدرعات التي تمخر على سطاح البحار والقنوات في اعماقها وتسخير المركبات الطائرة في الهواء ، المحلقات في الفضاء . وكيف يقضى لامة جاهلة محتاجة في جميع مرافقها الحيوية سواء كانت ضرورية او حاجية او كلفة الى صادرات غيرها من الامم التي تفيض عليها بتلك الصادرات أن تهددها بالظفر بها ، والظهور عليها بمجرد حنق الصدور ، والاتحاد المبتور . على حين أنها لو منعت عنها صادراتها حيناً قليلاً من الزمن لبادتها^(١)

ألا من يبلغ سماسرة الاقوال ، وتباد الاوهام والخيال ، الدائمين على تضاليل القول بالخرقة والتمويه أنه لا سبيل الى استرجاع مجد المسلمين المفقود ، واستقلالهم المنشود ، الا بالرجوع الى الاسلامية السمحة البيضاء النقية الآمرة بالتخلق باحسن

(١) كما شهدنا أثراً من ذلك ايام الحرب العامة التي انفجر بركانها سنة ١٩١٤ وضمت اوزارها واواخر سنة ١٩١٨ م

الاخلاقى ، الطاعة على النظام والانظام ، وطلب العلم ولو كان باليمين صواباً كان دينياً
او مدنياً ، نبيك او مادياً ، ألم يقرأوا قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
ومن ريات الخيل تربصون^(١) به عدو الله وعدوكم) ؟ ألم يطلبوا على تفسيره صلى الله عليه
وسلم القوة بالرمح — يا عباد الله — ؟ ألم يمشوا بغزوة أحد التي انضم بهم المسلمون
وحاق بهم الفشل فكانوا خطفوا الخريبة التي ركبها لهم القائد العام والامام
لأعظم صلى الله عليه وسلم حيث بواهم وقاعد من القتال وأمرهم أن لا يخطووها ولو
تخطفتهم الطير . وحيناً رأوا ضفره اللازم بالعدو بادروا الى تحطيط اللهاعد المبرؤة
لهم فنزل بهم ما نزل من الانبياء والفشل ؟ — والقصة معلومة — ألم يذكرنا وصية
الامام ابي بكر للقائد خالد بن الوليد رضي الله عنه حينما جره لقتال أهل الردة قائل :
« اذا لقيت القوم فقاتلهم بالسلاح الذي يتأفونك به السهم للسهم والرمح للرمح والسيف
للسيف أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن ثابت (من قاتل فليقاتل كما يقاتل) .
قال خير المؤمنين بأشأ التوسعي = ولو أدرك رضي الله عنه هذا الزمان لأبدل ذلك
بالدفع والسفينة المدرعة ونحوها من الخنرات التي تؤلف عليها التساومة ولا يحصل
بمنها الاستعداد الواجب شرعاً الذي يستلزم معرفة قوة المستعد له والسعي في تهينة
مثلاً او خيرة منها ومعرفة الاسباب المحصلة له الخ = أقول ولو أدرك الوزير رحمه الله
زماننا لذكر القواصات والمبايات والطيارات والفتاير اليدوية والغاز الخفي ونحو ذلك
من الاعتماد الحربية الحديثة . وليس المقصد من هذا التأهب فناء النوع الانساني لأن
الحرب لم تشرع لذلك بل إنما شرعت لأعلاء كلمة الله وردع المعتدي وتوطيد دعائم
الامني ونحو ذلك من البواعث المشروعة والأسباب المعقولة لكن المراد من التأهب ضمان
الظفر والسلامة على أن التأهب للحرب يمنع الحرب .

وكان الاجدر بسياسة الاقوال أن يصرفوا أوقاتهم بدلاً من التفرقة بما لا يفيد
في سبيل العناية الى العلم والدين والاخلاق والتخلق ، وأن يتذرعوا بأية حيلة او وسيلة
للسي وراء تعاليم أحداث أمتهم الصناعات المادية وما يتوقف عليه من انواع العلوم

(١) ان قوله تعالى نرجون عيضا عن قوله ليعاتلون فيه اشارة لطيفة وهي ان التأهب

للحرب يمنع الحرب -

الطبيعية وغيرها للاستغناء عن مصنوعات غيرهم الى ان تصير لهم طاقعة على المطالبة بحقوقهم المضمومة اذ لا يفلح الحديد الا الحديد . على ان لا يذروا الفرص كلها سحت لنيل حقوقهم شيئاً فشيئاً بأدق الاساليب السياسية ، واقوم الطرق الحكيمية .

ولا يخفى أن كل استقلال لا يكون محمياً بسلاح اهله المصنوع بأيديهم فهو استقلال عرضي لا ذاتي لانه يكون ناشئاً عن موقع البلاد الجغرافي ومنافسة الدول المتكاثرة للاستيلاء عليه فاذا تواطأ على التقسيم او ظهرت احداهن على البقية زال الاستقلال وحل محله الاحتلال والاستيلاء سواء كان استعباداً محضاً او مطالباً بطلاء الاستقلال . أقول قولي هذا في كل ناد ومكان ، واكتب كلما في هذه في هذا الكتاب وأنا على علم اليقين أنها تثير علي حفيظة كثير ممن يطلعون عليها لأن الحق مر المذاق والحقيقة تجرح قلوب أقوام لا يحب عقولهم سوى التثويه . لكن صدقك من صدقك لا من صدقك ، وحينئذ من أبكك لا من اصحبكك . وما علي اذا قت بواجب الذكري والنصيحة (والدين النصيحة) ولو وجد علي اضراب هؤلاء العلماء العاكفين على القشور المتقاعسين عن التأهل للاجتهاد في الوقائع والنوازل المتجددة بتجدد الزمان حتى تركوا بجمودهم عامة الناس يلقون حبلهم على غاربهم في كثير من احكام الحلال والحرام ، كما أنهم الجأوا الحكام الى تطبيق كثير من احكامهم على القوانين الموضوعة لفقدان الفروع المستنبطة من الشريعة المنزلة .

ولا ريب ان ذلك يقتضي تأنيب هؤلاء العلماء الذين لا معذرة لهم في تجاهلهم سوى دعوهم العجز عن الاجتهاد ، وأنهم عوام مع تعمقهم بأبحاث ارباب الشروح والخواشي واعتراضاتهم وفتقلاهم . فمن أجاز لهم يا ترى هجر الاصول ، واضاعة اعماهم بنحو فان قلت قلت وقال ويقول ؟ هذا مما يجب التنبيه اليه ، ويحرم الاقرار عليه . ومن ثمة شنع على أمثالهم كثير من علماء السلف والخلف ، وحسبك ما نقلناه عن الامام الديوسي ، وما قاله الامام محيي الدين بن عربي في باب نسخ الشريعة المحمدية بالاغراض النفسية وغيره من ابواب فتوحاته المكيية . وكذلك الامام ابن القيم في اعلام الموقعين وابوشامة في المؤمل حيث قال بعد كلام طويل بهذا الصدد ما نضه : (وجروا على رب العالمين مثل اليهود أن لا يبعث بعد أمتهم ولياً مجتهداً حتى آل بهم الى أن أحدهم

إذا ورد عليه شيء من الكتاب والسنة الثابتة على خلافه يجهل في دفعه بكل سبيل من التأويل البعيدة نصرته لمذهبه ولقوله . ولو وصل ذلك الى امامه الذي يقلده لقباله ذلك الامام بالتعظيم وصار اليه تبرأ من رأيه مستعيذاً بالله من الشيطان الرجيم وحمد الله على ذلك . ثم ثفاقم الامر حتى صار الكثير منهم لا يرون الاشتغال بعلوم القرآن والحديث ويرون أن ما هم عليه هو الذي ينبغي المواظبة عليه ، فبدلوا بالطيب خبيثاً وبالحق باطلاً واشتروا الضلالة بالهدى فما ربح تجارتهم وما كانوا مهتدين . ثم نبغ قوم آخرون صارت عقيدتهم في الاشتغال بعلوم الاصلين يرون ان الاولى منه الاقتصار على فكت خلافة وضموها واشكال منطقية غيرها — الى ان يقول = بل افنوا زمانهم وعمرهم بالنظر في اقوال من سبقهم من المتأخرين وتركوا النظر في نصوص نبيهم المضمون من الخطأ وآثار اصحابه الذين شهدوا الوحي وعابوا المصطفى صلى الله عليه وسلم وفهموا مراد النبي فيما خاطبهم بقرائن الاحوال اذ ليس الخبر كالمعاينة فلا جرم لو حرم هؤلاء رتبة الاجتهاد وبقوا مقلدين = ثم قال = فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع السنن في الكتب المعتمدة اذا رزق الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا قلة همم المتأخرين وعدم الاعتبارين . ومن اكبر اسباب تعصيبهم فقيدهم يرفق الوقوف وجمود اكثر المتصدرين منهم على ما هو المعروف الذي هو متكرماً لوف (اهـ . يريد يرفق الوقوف ارتفاع الاوقاف عما شرطه الواقفون من الخيرات على الاحناف او الشافعية او غيرهما مثلاً فتقيدهم بالارتفاع بها وحصر وجهة الارتفاق منها اورث تعصيبهم للمذهب وجمودهم على التقليد قال الجلال السيوطي (ان رجلاً سأل شيخنا العلامة محيي الدين الكفايجي مرة أن يكتب له على قصته تعليقاً بولايته أول وظيفة تشغل بالشيخونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة اما في الشافعية او المالكية او الحنابلة فان الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام الخ)

ولا غرو فاننا قد ادر كتنا كثيراً من الشافعية تحنفوا مع تعصيبهم من قبل للمذهب الشافعي ليتولوا القضاء الشرعي في عهد سلطان الدولة العثمانية على بلادنا كما اتصل بنا عن كثير من الاسر في الربوع العربية أنهم تحنفوا بعد أن كانوا شوافع او حنابلة لتولي الوظائف الشرعية من قضاء او فتيا في عهد الدولة المذكورة . فليت شعري لو فرضنا

ان رجلاً من ارباب اليسار ومحبي الخير وقف ربيع عذارته او بعضها على من كان من اهل الاجتهاد او الترجيح من فقهاء بلدته ، ما ز اعتمد الاغنياء البررة ان يوصي احدهم بثلاث ماله من كان كذلك من العلماء ، او لو فرض أن اولياء الامور حصروا وظفقي القضاء والفتيا برباب الاجتهاد ، او الترجيح كما اشترط الفقهاء وحظروا سما على ارباب التقليد . ماذا يكون حال هؤلاء المتفهمة التقليدين ؟ أظن ان لم أقل بالجزم أنهم لا يخلفون عن السابق في هذا المضمار ويتسامحون بفتح هذا الباب للمففل أو أحد مصرعيه على الاقل . وايضاً الحكومات الجاهلة المستبدة هذا الباب كان من اكبر اضرارها على الاسلام والمسلمين .

نعم لا ينكر أن بعض المتفهمة الزمصار لم يتعصبوا المذاهبهم حباً بارتفاق الاوقاف ، وتقليد الوظائف بل لزعمهم ان ما هم عليه هو الحق وان الانحراف عنه فيد شبر لتكذب عن جادة الورع والتقوى وزبغ عن محجة الصواب . وهذا نائي عن جناف علمهم وضعف عقولهم لانهم مكذبوا آباءهم واشياخهم . وهؤلاء ينبغي مداواتهم كما قال الامام المديومي . ارشدنا الله تعالى الى الصواب ، وكفانا سوء مغبة العقاب او العتاب .

فصل

يضمن بعض مسائل في التقليد

انتهى ايفاء الموضوع حقه التعرض لهذه المسائل لارتباطها بما سيأتي من احكام الشافعي وانذ كبر التقليدين باختلاف العلماء في مسائل التقليد .

(مسألة في تشييد الميت)

بعد ان اتفقت كلمة الجمهور على وجوب تقليد العاصي العالم اختلفوا في تقليد الميت فدعوب الامام الرزي الى منعه مطلقاً قائلاً لانه لا بقاء لقول الميت بدليل ان اعتماد الاجماع بعد موت المخالف . وما تصنيف الكتبة في المذاهب بعد موت اربابها فلاستناد طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض ولمعرفة المتفق عليه من المخالف فيه . وعورض بحجية الاجماع بعد موت الجمهور . قلت ولازم مذهبه عدم خلوا من منجهتد كما نالت الحنابلة . وفصل بعضهم فقال

النصفي الهندي يجوز تقليد الميت فيما نقل عنه ان نقله عنه مجتهد في مذهبه لأنه لمعرفته مداركه يميز بين ما استمر عليه وما لم يستمر عليه فلا ينقل لمن يقلده الا ما استمر عليه بخلاف غيره . قلت وهذا الشرط أقرب الى قواعد الشرع ويلزم منه عدم خلو الوقت من مجتهد مذهب ان خلا من مجتهد مطابق . وقال بعضهم يجوز تقليد الميت عند فقدان الحي للحاجة بخلاف ما اذا لم يفقد . قلنا وهذه الاقوال على تبانيها لنقض قول المتأخرين بافتعال باب الاجتهاد . والذي جفع اليه الاكثرون واعتمدوه جواز تقليد الميت مطابقا لبقاء قوله كما قال الامام الشافعي . المذاهب لا تموت بموت اصحابها . قلت لكن صحة النقل عنهم مشروطة بضرورة .

(مسألة في التزام المقلد مذهبا معيناً) اختلف المتفقون على وجوب التقليد على العملي انجزه عن الاجتهاد في مسألة ثانية فذهب بعضهم الى أنه يجب عليه التزام مذهب امام معين : وذهب فريق آخر الى عدم الوجوب محتجين بأن المستفتين في عصر الصحابة والتابعين لم يكونوا ملتزمين مذهبا معيناً بل كان المرء وفقيها تارة يستفتي هذا وتارة يستفتي غيره وقد تواتر ذلك بدون انكار . وينبثق عن هذا مسألة ثانية . وهي ان المرء اذا التزم مذهبا معيناً هل يلزمه الاستمرار عليه أم لا ؟ فقيل يلزمه لأنه بالتزامه صار ملزماً به . وقيل لا يلزمه لأن التزامه غير ملزم اذا لا واجب الا ما اوجبه الشرع ولم يوجب الله ورسوله على أحد ان يفتد به بمذهب انسان معين . قلت وهو المتبادر الى الالذهان شرعاً وعقلاً .

(مسألة ذات صور متباينة واتوال متضاربة في هذا الباب) موضوع هذه المسألة رجوع المقلد عن تقليده مجتهداً وانتقاله الى تقليد مجتهد آخر وهي ذات صور . الاولى : أنه يلزم انتقال العمل بمجرد الافتاء وان لم يلتزم المذهب ولم يعمل به . الثانية : يلزمه العمل بمجرد الشرع به ولا يجوز له الرجوع وان لم يلتزم المذهب . الثالثة : لا يجوز له الرجوع ان التزمه وان لم يشرع بالعمل . الرابعة : لا يجوز له الرجوع ان وقع في قلبه صحته . الخامسة : لا يجوز له الرجوع ان لم يوجد مفت آخر والا تخير بينهما . قالوا والاصح جواز الرجوع قبل العمل مطلقاً . أما الرجوع بعده فقد حكي الآمدي في الاحكام الاتفاق على عدم جوازه حيث قال مانه : (اذا تتبع العاصي بعض المجتهدين

في حكم حادثة من الحوادث وعمل بقوله فيها اتفقوا على أنه ليس له الرجوع عنه في ذات الحكم بعد ذلك (إني غيره) .هـ . وتبعه ابن الحاجب في منتهى مختصره . لكن في مسلم الثبوت حكاية الخلاف ونقل شارحه عن الأثر كسني أنه ليس كما قاله بل في كلام غيرهما جريان الخلاف في الرجوع بعد العمل . وذكر أيضاً أن كلام ابن الهمام في فتح القدير مشعر بالخلاف وإن وافقها في تحريره . واعتمد صاحب المسلم أن الاشبه بالحوادث أنه إن عمل بتجري قلبه فلا يرجع عنه ما دام كذلك لأنه نوع من الترجيح ، ومعلوم أن ترك الراجح خلاف المعلوم .

فلما هذا يحصل أقوالهم في هذه المسائل . وأرى أن كلامهم مجمل وأب المقام يحتاج إلى تفصيل . وهو إن الناس ما عدا أرباب الاجتهاد المطابق ينقسمون إلى ثلاث طبقات . الأولى طبقة الفقهاء . وهم أرباب الاجتهاد أو الترجيح في المذهب ويندرج معهم بخبري الأولوية من كان اجتهاده مجرداً ، فهؤلاء ينبغي خروجه عن هذه الدائرة ماداموا من أهل النظر والاستدلال والترجيح ، فهم أولى بأنفسهم أن يتركوا وشأنهم . الطبقة الثانية المتفقهة . وهم الذين يحفظون فروع المذاهب بدون معرفة الدليل ، ولم يتركوا حفظاً من الاستدلال والترجيح ، فهؤلاء لا داعي من البواعث الشرعية بجبرهم على التزام مذهب معين إلا إذا كان انتقالهم لمجرد المنافع الدنيوية السافلة فلا يستحسن ذلك منهم لأنه ضرب من التشهي لا سيما إذا وقع في قلبهم صحة للمذهب المتذهبين به . كما أنه لا مانع يمنعهم من تقليد غير إمامهم في بعض المسائل كما سيأتي التفصيل .

أما تحريم الانتقال مطلقاً فهو ضرب من التعصب والتشريع في الدين ، فقد جاء في مسلم الثبوت وشرحه مانعه = (ولو التزم مذهباً معيناً) أي عهد من عند نفسه أنه على هذا المذهب (كذهب أبي حنيفة أو غيره) من غير أن يكون هذا الالتزام بتعريف دلائل كل مسألة مسألة وظنه راجحاً على دلائل المذاهب الأخر لمعلومة مفصلاً بل إنما يكون العهد من نفسه بظن النفس فيه اجمالاً أو بسبب آخر (نمل يلزمه الاستمرار عليه) أم لا (فقليل نعم) يجب الاستمرار ويحرم الانتقال من مذهب إلى آخر حتى شدد بعض المتأخرين المشككين وقالوا الحنفي إذا صار شافعيًا يعذر وهذا تشريع من عند أنفسهم (لأن الالتزام لا يخلو عن اعتقاد غلبة الحقيقة فيه) فلا يترك قلنا لا لم ذلك فإب

الشخص قد يلتزم من المتساويين أمراً لنفسه له في الحال ودفع الحرج عن نفسه ولو سلم فهذا الاعتقاد لم ينشأ عن دليل شرعي بل هو هوس من هوسات المعتقد ولا يجب الاستمرار على هوسه فافهم وثبت (وقيل لا) يجب الاستمرار ويصح الانتقال وهذا هو الحق الذي ينبغي أن يؤمن ويعتقد به أكن ينبغي أن لا يكون الانتقال للتألي فان التألي حرام قطعاً في المذهب كان أو في غيره (أذ لا واجب الا ما أوجبه الله تعالى) والحكم له (ولم يوجب على أحد أن يذهب بمذهب رجل من الأئمة) فايحابه تشرع شرع جديد ولك أن تستدل عليه بأن اختلاف العلماء رحمة بالنص وتوفيه في حق انطلق فلو ازم العمل بمذهب كان نقمة وشدة = اه . وهو كلام وجيه . وذكر الشيخ عبد القادر الشافعي في رسالته الموسومة بالتحقيق — أن الانتقال من مذهب الى آخر جاز في سائر الامصار ، وفيما تقدم من الاعصار ، الا فيما قل من بعض الافطار ، وحكمه الجواز ، ولا فائز بمنعه الا جاهل او متعصب فلقد كان المغرب قديماً على مذهب داود والليث ، ولما قدم اليه منذر بن سعيد تبعه الناس على مذهب مالك رضي الله عنهم ، والمغرب الآن على مذهبه . وذكر ايضاً في باب الانتقال في بعض المسائل — أن الانتقال اسبب جائز فان كان لزمية فطوبى ، وان كان لاجل الترخيص فينظر في المتقل ان كان من اهل القوة فيحمل على عزيمته مذهبه ولا يخصص له في الانتقال ، وان كان لضرورة فالضرورات تبيح المحظورات فضلاً عن الجائزات . ومن ذلك أن الامام مالكاً لا يرى كراء الارض بما يخرج منها ومذهب الليث الجواز وبه أخذ الاندلسيون وعليه عامة الناس اليوم ولا يستطيع ان يردعه راد عن ذلك — وعدد أمثلة كثيرة من قبيل الانتقال في بعض المسائل استقلالاً من غير تليق = الى ان يقول = فقرر أنه يجوز الانتقال في بعض المسائل دون الجميع ان كان اتباعاً للصحة ودرأاً للفسدة . وفي حاشية ابن عابدين نقلاً عن المصنف أنه مال اصحابنا الى بعض اقوال الامام مالك للضرورة . وادمع من ذلك ما نقله صاحب الوسم^(١) عن شيخه الشمس

(١) هو كتاب الوعم في الوسم تأليف الشيخ احمد الخليجي الحلواني من تلامذة الانبائي . فرغ من تأليفه كما قال في ختامه سنة ١٢٩٧ هـ . وهو مطبوع . وفرظه له استاذة الشمس محمد الانبائي شيخ الازهر الشريف .

محمد الابابى أنه قال في الدر الثريد في احكام التقليد (ولو كان صاحب المذهب غير الاعلى والاورع ولو ميتاً فيما علمت نسبته اليه . قال نعم الاصب تقليد الراجح منها ، قال ثم بعد تقليد أي مذهب فالراجح أنه يجوز له الانتقال من مذهب الى آخر أي ولو فوق المذاهب الاربعة بشرطه المار^(١) قال وهكذا ولو بمجرد التشبه سواء انتقل دواماً او في بعض الحوادث ، او في بعض حادثة . وان أفنى أو حكم أو عمل بخلافه مالم يلزم منه التلقيق أو نحوه كما يعلم من الشروط الآتية) اه - قال - ونحوه في كلام غيره اه .

أما الطبقة الثالثة فهي طبقة العوام اتباع كل ناعق وهم ار باب الجهالة المحضة الذين شبههم العلماء بالانعام او الهوام لان كلمة تأخذهم وكلمة تنجيهم بهم . فهو لا مذهب لهم على التعيين ، بل مذهبهم مذهب منتهيهم كما سبق ببيان وجد ذلك . لكن قال بعض العلماء ينبغي على العامي أن يتحرى في استفثائه فلا يستفتي الا من غاب على ظنه أنه من أهل العلم والورع والتقوى . وذلك بأن يراه متصديراً للفتوى بمشهد من اخلق ، ويرى اتفاق أهل بلده على الاستفتاء منه والرجوع اليه والنزول على فتواه . ولا يطلب من العامي الجاهل اكثر من ذلك . وقد تبين مما تقدم اضطراب الاقوال بذلك وكلام من ضروب اجتهاد اتباع أئمة المذاهب والاستنباطات الظنية ، وليست من المسائل القطعية . ولا من اركان الشرع الاصلية . وحكمة الشريعة واسرارها فوق ما يظنون . ويسرها ورأفتها اوسع مما يحجرون . ألهمنا الله السداد ووضع كل شيء في موضعه من تشديد او تخفيف ، وجعلنا مبشرين غير معسرين .

وحيث انتهى بنا الكلام على التقليد المطلق حسب الامكان أن لنا ولوج باب تقليد غير الأئمة الاربعة الذي هو احد شتى سؤال السائل حيث يقول (وهل يجوز تقليد غير مذاهب الأئمة الاربعة كذهب الامام داود الظاهري وانخ) . واليك الجواب .

• • •

(١) لم نطلع على الدر الثريد لنعلم الشروط المارة لكن قرأنا الاحوال تدل على ان المراد بها صحة الرواية كما سيجي . وربما كان من جملة ان لا يفتي بها غيره بل له العمل بها في حق نفسه والله اعلم .

الباب الثاني

في تقليد غير الأئمة الاربعة

لا جرم أن هذا الباب فرع عن الباب السابق ، وما يلزم الاصل يلزم الفرع .
فإنزام العلماء غير العالم بتقليد العالم غير منحصر بتقليد الأئمة الاربعة بدون نزاع باعتبار
جوهر التقاليد وذاتيته ، وإنما النزاع ناشئ عن العرضيات . وتوضيح ذلك أنهم
أوجبوا تقليد غير العالم العالم من حيث هو تقليد . لكن أكثرهم اعتبروا بعض أمور
عرضية ، واتخذوها شروطاً لازمة للذهب في صحة اتباعه وتقليده . وهي سبب اتباع
المذهب ، وتعظيمهم به ، وجمعهم المسائل وتقييمها وتبنيها ، وتدوينها وتلقيها
وتلقيها ، قالوا وقد توفرت هذه الشروط - العرضية - في المذاهب الاربعة دون
غيرها من مذاهب بقية الأئمة المجتهدين . فن ثمة جنح أكثر المتأخرين الى عدم جواز
تقليد غير الأئمة الاربعة من المجتهدين لعدم توفر هذه الشروط في مذاهبهم مع تقدير
علمهم وورعهم واحترام شخصيتهم العظيمة . وعلى هذا بنى ابن الصلاح قاعدة النع
وظاهره الاطلاق لكن نقل العلماء التفصيل قال الباجوري في حواشيه على جوهره
التوحيد عند قول المصنف (ووجب تقليد خبر منهم) ما نصه : (ولا يجوز تقليد
غيرهم ولو كان من أكبر الصحابة لان مذاهبهم لم تدون ولم تضبط لكن جوز بعضهم
ذلك في غير الافتاء كما قال :

(وجائز تقليد غير الاربعة في غير افتاء وفي هذا سعة) اهـ

وقبل أن ادرج ما ظهر لي رأيت أن أنقل ما جاء في مسلم الثبوت ومشرحه بالحرف
الواحد ليكون قراء كتابي على بصيرة تامة وقصه : (. فرع . قال الامام اجمع المحققون
على منع العوام من تقليد) اعيان (الصحابة) رضوان الله تعالى عليهم فان اقوالهم قد
يحتاج في استخراج الحكم منها الى تنقيح كما في السنة ولا يقدر العوام عليه (بل) يجب
(عليهم اتباع الذين سبوا) اي تعحقوا (وبوبوا) أي أوردوا أبواباً لكل مسألة
على حدة (فمذبوا) مسألة لكل باب (ونفحوا) كل مسألة عن غيرها (وجمعوا) بينها
بجامع (وفرقوا) بفارق (وعلموا) أي أوردوا لكل مسألة مسألة علة (وفصلوا) تفصيلاً
بني يجب على العوام تقليد من تصدى لعلم الفتى لا لاعيان الصحابة المجمعين القول

(وعليه اتفق ابن الصلاح منع تقليد غير) الأئمة (الأربعة) الإمام الخيام امام الأئمة
امامنا أبي حنيفة الكوفي والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رحمهم الله تعالى
وجزاهم عنا أحسن الجزاء (لأن ذلك) المذكور (لم يُدر في غيرهم وفيه ما فيه)
في الحاشية قال العراقي انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يتخذ من شاء من العلماء
من غير حجر واجمع الصحابة على أن من استغنى أبا بكر وعمر أمير المؤمنين فله أن
يستغنى أبا حمزة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهم من غير تكبر فمن ادعى رفع
هذين الإجماعين فعليه البيان انتهى فقد بطل بهذين الإجماعين قول الإمام — أي
إمام الحرمين — . وقوله اجمع المحققون لا ينهم منه الإجماع الذي هو الحجة حتى
يقال يلزم تعارض الإجماعين بل الذي يكون مختاراً عند أحد ويكون الجماعة متفقين
عليه يقال أجمع المحققون على كذا . ثم في كلامه خلل آخر وهو أن النبوي لا دخل له
في التقليد وكذا التفصيل فإن المقلد إن فهم مراد الصحابي والأصل سؤال عن مجتهد آخر
فإنهم وبطل بهذا قول ابن الصلاح أيضاً ثم في قوله خلل آخر إذ المجتهدون الآخرون
أيضاً بذلوا جهدهم مثل بذل الأئمة الأربعة وإنكار هذا مكابرة وسوء أدب بل الحق
أنه إنما منع من تقليد غيرهم لأنه لم تبق رواية مذهبهم محفوظة حتى لو وجد رواية
صحيحة من مجتهد آخر يجوز العمل بها ألا ترى أن المتأخرين أفتوا بتحريف الشهود
إقامة له موقع التزكية على مذهب ابن أبي ليلى فافهم = اه .

هذا ما جاء في فواتح الرحموت تفصيلاً لمجمل انتقاد مسلم الثبوت وهو قوله
— وفيه ما فيه . — . والذي يظهر لهذا العاجز أن هذا هو الحق إذ لا فرق بين
الآخذ بقول أحد الأئمة الأربعة وبين الآخذ بقول غيرهم من بقية الأئمة المجتهدين
مادامت الرواية صحيحة فقد جاء في فتاوى ابن حجر أن ابن التمام — وهو من أصحاب
الإمام مالك — أفتى ولده في نذر اللجاج بمذهب الإمام الليث . وقد رأيت ما تقدم
نقله عن رسالة الشافعي من أن الأندلسيين أخذوا بقول الثابت في كراهة الأرض بما
يجرج منها وأن عليه عامة الناس اليوم الخ .

وفي هذا المقام لا بد من تحجيص هذه المسألة وتفصيل مجملها . وهو أن العامي
المحض لا مجال له هنا لأن مذهبه كما سبق مذهب مفتيه . والمجتهد المطلقي غير منقيد

بتقليد غيره فلم يبق مجال في هذا المعترك الا لمن كان من اهل الترجيح والنظر سواء كان من ارباب التجزي في الاجتهاد ، او الترجيح والاجتهاد والتجريح في المذهب فهو لا بد يذبح عليهم - فيما ظنر لي - أنهم اذا ظفروا بقول لاحد الأئمة غير الاربعة رضي الله عنهم اجمعين أن يعرضوه على أدلة الشريعة فاذا وجدوا دليلاً من الكتاب والسنة الصحيحة أقوى من دليل غيره ينبغي أن يذهبوا اليه وينزلوا عليه ترجيحاً على غيره ولو كان من أقوال الأئمة الاربعة مراعاة للاحتياط . وذلك بتحكيم قواعد الاستنباط والمعارضة والترجيح المعتبرة في أصول فقه المذاهب . فما كان قطعي الدلالة أو الثبوت من كتاب وسنة يقدم على غيره . على ان ما كان من هذا اقليل يندر الاختلاف فيه الا فيما اذا لم يبلغ المجتهد الحديث الوارد به . ثم ينتقل الى ما نزل عن ذلك على نسبة المراتب في قوة الثبوت . ثم أن انواع التكليف المحكوم بها تحتاج في هذا المقام الى تفصيل ، وهو أن ما كان منها من ضرور العبادات ينظر فيه فاذا كان قول هذا المجتهد عزيمه يذبح الاخذ به احتياطاً وأخذاً بالأكمل بالنسبة الى اهل الورع والكند والجد والجلد على العبادة ومجاهدة النفس سواء كان هذا في حق ذلك المرجح او مستفتيه العامي اذا كان كذلك من ارباب العزائم والتحمل . واذا كان رخصة فله أن يأخذ به عند السواعي الموجبة وبقي ارباب الرخص الضعفاء خصوصاً الجهلاء كالفعلة والاكارين والجند وأهل البوادي ومرضى القلوب وأمثالهم خشية هوانهم بالتكاليف الشرعية اذا شدد عليهم المفتون ودين الله يسر .

وما كان من انواع المحظورات ينبغي ان يأخذ المرجح بقول الحاضر احتياطاً سواء في حق نفسه او حق مستفتيه الا اذا وجدت مصلحة في جانب الاباحة اقتضتها السياسة الشرعية او الضرورة فانه يذبح على المرجح الاخذ بقول المبيح سواء في حق نفسه او مستفتيه لان الشريعة مبنية على المصالح ، والضرورات تنبيح المحظورات ، وصدر الشريعة رحب متسع لاثبات ما فيه مصلحة ويسر ، ومحو كل ما فيه هرج وعسر . ويؤيد ما قلناه ما نقل عن بعض الحنابلة من جواز تقليد كل امام ثقة حيث لا تحتحل المسألة قيدها لا سيما عند تغير الأزمان وفساد الاحوال لان المسألة اذا كان فيها قولان عالم أدلي من فعلمنا بغير تقليد .

وما كان من ضرر بالمعاملات والعقوبات والاحوال الشخصية وكل ما يدخل تحت نفوذ القضاء وحكم القضاء ينبغي ان ينظر فيه اهل الحل والعقد من اهل العلم والتربية الذين يعمد اليهم امام المسلمين بالنظر في ذلك فهو لا أدري بما تقتضيه الحال فاذا اعتدوا قولاً من غير اقوال الائمة الاربعة اقتضته المصلحة العامة او العرف او التجدد ونحو ذلك من مقتضيات العمران وروح ازمان التي تقتضيها السياسة الشرعية المبنية على الحكمة والمصالح والسعادة البشرية فانه لا يتعذر او يتعسر عليهم تطبيق هذا القول على أصول الشريعة الواسعة السمحة ، وقواعدها العامة المقتبسة من الحكمة الدينية والسياسة الشرعية ، فاذا أمرموه الاخذ به مع بيان الدليل والاسباب الموجبة واقرن بموافقة امام المسلمين الاعظم صار هذا القول هو المفتى به المرعي التنفيذ ولا يصار الى غيره خشية الفوضى . أجبني يربك أيها المتعصب لمذهب امامك ألا يجب هذا على علماء المسلمين فراراً من التجاء الحكام وأولياء الامور الى العمل بالقوانين الوضعية اضطراراً الى خداحة روح الزمن ؟ لكنني أعلم بالذي تجب^(١) ولا فائدة لنا بمناقشة من تصحرت

(١) أكتب هذا عالماً ان أمثال هؤلاء المتعصبين يرونه زناً وضلالاً ، ولا جواب لهم على اعمال القوانين واعمال الشريعة سوى قولهم أن هذا آخر الزمان ، ودعواهم أن ما هم عليه من الجور والتعصب والتعطيل هو الحق ، وأن من يخالفهم بذلك ضال مضل ، ولو أنهم بالف دليل ، او أقام لهم الف دليل ، لان كل دليل او تعليل مزيف يزعمهم لا قيمة له في جانب استدلالهم بأنهم ألفوا آباءهم ووجدوا مشايخهم على ذلك وانهم على آثارهم مهتدون ، وتعليهم أن من سبقهم من الشيوخ او الآباء كانوا أعلم وأفضل واصح منهم فلو لم يروا أن هذا هو الحق الصريح لما جنحوا اليه . والذي يزيد في طمأنينتهم أنهم على الحق كون أكثر الناس في جانبهم . وقد فاتهم أن الله تعالى أخبرنا في كتابه العزيز سوء منقلب الذين قالوا اتبعنا اكبرنا وآباءنا لانهم لم يتبصروا ، كما فاتهم أن الحق لو كان في جانب الاكثرين لكان أكثر الناس من المهتدين ولما انقرضت أمته صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وسبعين فرقة وكلهم في النار - كما اخبر - الا من كانوا على ما هو عليه واصحابه . وأغرب من هذا وذلك أنهم يواطئون الحكومات الفاشية الجاذلة على كل ما يريدون ويوقعون لهم بدون قيد ولا شرط على كل ما يبرمونه فيما اذا استوزروهم -

ادعوتهم حتى صاروا كالتحاصات الاثرية . وحسبهم انما انهم حالوا بين انوار الشريعة البيضاء النقية وبين من يحارب الاقتباس من اشعتها من أسراء المسلمين ووزرائهم المتفكرين الغيورين على دينهم حتى اضطروهم قسراً الى التساخر بامور دينهم واعتناق القوانين المأخوذة عن الاجانب . ثم خلف من بعدهم خلف زعموا ان الشريعة الاسلامية - معاذ الله - عقبة كئود في سبيل الاصلاح والرفي الاجتماعي فطفقوا لهلهم بحقيقة يكافونها باطناً بكل ما لديهم من القوى والقدرة ، ويجرون بها ظاهراً بالشعارات الصورية التي لا ينطبق اكثرها على روح الدين ارضاء للعامة الذين يتقادون بشعرة من شعائر الدين ولا رباب الجود من عائلتهم الذين يشتريهم الساحة بالقبائل خصوصاً الدجالين الذين لا نصيب لهم من العلم سوى الحى المكشوفة الطويلة ، والجلب العريضة ، والعائم البيضاء العليظة ، عليهم جميعاً من الله ما يستحقون .

اما الاقوال الشاذة التي لا يوجد ما يؤيدها في الشريعة وخلفها جمهور المسلمين ، بل ربما كانت روايتها غير ثابتة عن عزيت اليهم من الأئمة فلا يسوغ للمرء الاخذ بها

ـ او استخذ ، وهو بوظيفة او استأجروهم برتبة او راتب طفيف ، وربما فنع بعضهم بتبادل دريهمات ، او ابتلاع لقبات . وأغرب من ذلك ان بعضهم يبيع دينه لقاء ترحيب او بشاشة وجه من قبل اولياء الامور مفاخر عامة الناس بقوله قال لنا الوالي وقتلناه .
دع عنك تلبيةهم الحيل الفاسدة التي يصنعونها بصيغة الشرع وهي لا تنطلي على علام الغيوب توفقاً للحكام او الاغنياء فيبيعون دينهم بدنيا غيرهم ثمن بخس دراهم معدودة .
ثم تراهم بعد اقتراضهم هذه المنكرات التي تقوض دعائم الشريعة يتعصبون لافوال المنتهين لأئمة مذاهبهم ، و يرمون بالزيف والاحاد كل من يحاول استنباط حكم من المكتتاب او السنة او الاخذ بقول امام غير امامهم المنتهين اليه من الأئمة الاربعة فضلاً عن غيرهم من بقية الأئمة المجتهدين في قضية اقتضتها مصلحة الاسلام والمسلمين ، كما أنهم يكفرون كل من يسعى لتوفيق بين الشريعة السمحة وبين العلم الحديث ومقتضيات العمران وروح الزمان . وينبغي على كل مفكر ان لا يغره توقيع بعضهم على ما يستنبطه علماء الشريعة المجددون لانهم مضطرون الى ذلك مداهنة لاولياء الامر المجددين حرصاً على مناصبهم او روايتهم . ولو ردوا المعادوا الي ما نهوا عنه كما هو شأن اخبار السوء .

في حق نفسه فضلاً عن افتناء غيره . من ذلك ما نسبوه الى الاعمش من جواز الاكل في رمضان بعد الفجر وقبل الشمس . قالوا ومن لطائف بعضهم بهذا الصدد = لا يقبله الاعمش بهذه المسألة الا الاعشى = فهذا القول على احتمال صحة نسبته الى الاعمش - وهو أبعد الاحتمالين - مردود لا يعتمد به لان السنة فسرت قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) فقد روى البخاري في صحيحه عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه قال : لما نزلت (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) عمدت الى عقال اسود والى عقال ابيض فجعلتها تحت وصادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغضوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال (انما ذلك سواد الليل وبياض النهار)^(١) . ولا مجال لقول قائل ان رواية هذا التفسير خبر آحاد . لان المسلمين أجمعوا على ذلك كافة سواء بالغ بعضهم هذا الحديث او لم يبلغه قوله تعالى (من الفجر) . ولكونه من الاعمال المشهودة منه صلى الله عليه وسلم تروى اجمع الصحابة . وصدر ذلك من ابن حاتم كان في بدء اسلامه كما في رواية أحمد .

ومن ذلك ايضاً ما نسب الى عطاء بن ابي رباح وقالوا لم يثبت عنه من اباحة اعادة الجوارى للوطى ، وهو ايضاً مردود لانه غير معهود في الاسلام عند المسلمين . بل الذي عليه علماء الشريعة أنه يحتاط في مسائل الفروج اكثر من غيرها .

أما قول الامام داود الظاهري بجواز التزوج بمهر من غير شهود وولي ما لم تكن بكرًا والا فلا فقد اختلف الفقهاء بعمل المرء به في حق نفسه فقط . ففي التميمي على عبد السلام جواز العمل به في حق نفسه . وفي حواشي النهاية للشيخ المصنف تعريجه لقول داود بهذه المسألة . قلت ويؤيد ذلك قاعدة الاحتياط

(١) وفي فتح الباري . زاد ابو عبيد ان وسادك اذا لعريض . والمصنف في التفسير عن الشعبي . انك لعريض القفا . ولا يبي عوانة . فضحك صلى الله عليه وسلم . وقال لا يباعريض القفا الحديث . وفي قوله ان وسادك لعريض قولان احدهما يريد ان نومك لكثير وكنت بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد ، أو أراد ان ليالك لطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل حتى يتبين لك العقال ، والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام الخ .

في الذروح^(١) . هذا ما ظهر لهذا العاجز في مسألة تقليد غير الأئمة الاربعة . ومن رأى
أحق من ذلك بالدليل والبرهان فليشدنا الى الصواب وله من الله تعالى الاجر والثواب .
واليك الكلام على مسائل التلقيق المتفرعة عن مسائل التقليد وذلك .

المقصود الثاني

في التلقيق

هذا المقصود هو الشطر الآخر لسؤال السائل حيث يقول (وهل يجوز التلقيق من
مذاهب الأئمة الاربعة في قضية واحدة كفلسي واجب أو وضوء واجب أو تيم واجب
أو صلاتة واجبة وغير ذلك من العبادات والمعاملات أم لا ؟) الى آخر ما ورد في السؤال .
تعريفه . قالوا في رسمه — هو الاتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد — وذلك بأن
يلقى في قضية واحدة بين قولين أو أكثر يتولد منها حقيقة مركبة لا يقول بها أحد

(١) أقول . اما اذا وجدت ضرورة عظيمة بأن التقي رجل بامرأة غير بكر في بادية
لا يوجد بها شهود ولا أولياء ووقع في قلبيهما ميل متبادل الى اقتران كل منهما بالآخر
وخيفت الفتنة فالذي يظهر من حكمة الشريعة جواز الاخذ بقول هذا الامام على شرط
أن يكونا فاصدين النكاح حقيقة لا أن يكونا محتالين على الشريعة الزنا ثم حين موافقتها
المعمران يحددان العقد أقول هذا من قبيل الظهور لا على سبيل الفتيا . ثم عثرت بعد
كتابة ما تقدم بحمدته تعالى على ما يؤيده فقد جاء في رسالة العلامة الشطي نقلاً عن
حواشي الافتناع ما نصه : (قال ابو يعلى الصغير في رجل وامرأة في سفر ليس معها
ولي ولا شهود لا يجوز أن يتزوج بها وان خاف الزنا قال في الانصاف قلت وليس بظاهر
مع خوف الزنا انتهى . قلت قال ابن نصر الله في حواشي الزركشي هذا القول بهذا
القييد فيه بشاعة فان موافقة الزنا من اكبر الكبائر فاذا أمكن العدول الى ما فيه شبهة ما
فهو ادنى ولا شك ان النكاح بلا ولي مختلف في صحته فهو ادنى من الوقوع في زنا مجرم
على تحريره انتهى فلم بهذا أنه لو تزوج بها لا يكون زنا لكنه محرم على أن صاحب
الانصاف وغيره نازع في التحريم في حالة الخوف فمقتضاء الميل الى الجواز في تلك
الحال .) اهـ

كن تَوْضُأً فَمَسَحَ بعضُ شعَرِ رأسِهِ مقلداً للامام الشافعي وبعد الوضوء من أجنبية مقلداً للامام أبي حنيفة فان وضوءه على هذه الهيئة حقيقة مركبة لم يقل بها كلا الامامين ونحو ذلك من الصور التي لا تخصى سواء كانت حقائقها مركبة من قولين أو أكثر .
حكمه . اختلف الفقهاء في حكم التلفيق فمنعه أكثر المتأخرين مشترطين لصحة التقليد عدم التلفيق فقال بعضهم .

عدم التبع رخصة وترك الحقيقة ما ان يقول بها أحد
وكذلك رجحان المقلد بمتقدم والحاجة لتقليده ثم العدد
فعدم من جملة شروط التقليد عدم ترك حقيقة لم يقل بها أحد . وأجازه قوم
آخرون مطلقاً وقيدة بعضهم بشرط عدم تتبع الرخص المفضية الى الانحلال والفجور ،
وشروط البعض شروطاً أخرى كما ستقف على التفصيل فيما بعد .

فصل

في انكار الاعتراف بالتلفيق في الشريعة على طريقة المنع
يقول قائل جرياً على مقتضى قوانين الجدل وآداب المناظرة اني لا أسأ أولاً
بوجود ما يطلق عليه لفظ التلفيق في الشريعة الاسلامية . أما في عهدنا صلى الله عليه
وسلم فلا يمكن فرضه لانه من العوارض التي لا يمكن وجودها حين التبليغ والتشريع
وهذا لا ريب فيه . وأما في عصر الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فقد كان المرء
يستفتي بعضهم في مسألة ثم يستفتي غيره في غيرها وهلم جرا ، ولم ينقل عن أحد منهم مع
شدة ورعهم ، وعلمهم بالمرار الشريعة ، وكثرة تشعب مذاهبهم أنه قال لمستفتيه يجب
عليك مراعاة احكام مذهب من قلده لئلا تلتحق في عبادتك مثلاً بين مذهبين فأكثر .
بل كل من سئل منهم عن مسألة افتى السائل بما يراه من كتاب أو سنة مجزئاً له العمل
من غير شخص ولا تفصيل ولو كان لازماً لما أحملاه خصوصاً مع كثرة تباین أقوالهم .
كما أن ذلك لم يؤثر عن الأئمة الاربعة وغيرهم من المجتهدين ، بل نقل عنهم ما يشير الى
خلاف ذلك فقد كان الامام احمد رحمه الله يرى الوضوء من القصد والخجامة والرفاع
فقليل له . ان كان الامام خرج منه الدم ولم يتوضأ هل تصلي خلفه ؟ فقال : كيف

لا أصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب ! وكان الامام مالك أفتى هرون الرشيد بأنه لا وضوء عليه فيما اذا احتجم . فصلي يوماً بعد الحجابة وصلى خلفه الامام ابو يوسف ولم يعد . واغتسل ابو يوسف في الحمام وبعد صلاة الجمعة أخبر أنه كان في البئر فأرة ميتة فلم يعد الظهر وقال تأخذ بقول اخواننا أهل المدينة = اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً = . وقد نقل عن الامام الشافعي أنه اشترى الباقلا من منادي السكك فأكل — وهو يرى حرمة الاكل من الباقلا وغيرها مما تجب فيه الزكاة قبل اخراجها وقت الوجوب — . وأنه صلى بعد ما حلق وعلى ثوبه شعر كثير ، — وكان وقتئذ ير — نجاسة الشعر على مذهبه القديم — فقيل له في ذلك . فقال : حيث ابتليتنا تأخذ بمذهب أهل العراق . وسئل مرة . أيجوز ان يصلي الشافعي خلف المائكي وان خلفه في مسح الرأس وغيره من الفروع ، ولا يجوز لاحد من المجتهدين في السكبة والاواني أن يصلي خلف المجتهد الآخر ؟ فسكت عن الجواب في ذلك . قلت والذي ظهر لهذا العاجز أن سكوته من وجهة الشق الثاني للسؤال لان الاول لا يمكن فيه التغطية على القول بتصويب المجتهدين ، أو لا يمكن تبين الخطأ فيه على القول بعدم التصويب . كما أنه لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم امتناع أحدهم عن الاقتداء خلف الآخر لكونه مخالفاً له في الاجتهاد . فلو كان ثمة ما يقال له تليق لا تمتنع أن يقتدي القائل بنقض الوضوء من الاحتجام خلف من يصلي محتجماً بدين اعادة الوضوء كما وقع ذلك لأبي يوسف . وتأويل المتأخرين بأن هذا من باب تغير الاجتهاد ولو ساعة من الزمان هو من القواعد المنتزعة من أمثال هذه الوقائع ، وضرب من التعايل بعد الوقوع كما ينتزع النحوي القواعد من كلام العرب ويعايلها بعد الصدور . وقولهم بجواز التقليد بعد الوقوع وقول ابي يوسف تأخذ بقول اخواننا الخ حجة عليهم لا لهم لان ذلك هو عين ما يدعونه بالتلفيق . بيان ذلك أن ابا يوسف لا يقول بالنزاهة خلف الامام في الصلاة الجهرية والذين أخذ بقولهم من أهل المدينة في واقعة الاغتسال من البئر يقولون بوجوب القراءة فتركب من عمله هذا حقيقة لم يقل بها الفريقان . فلو لا وقوفه على روح الشريعة ، وشبهه أن دين الله يسر لا حرج فيه ولا عسر لما أقدم رحمه الله على ذلك . وروح القضية أن السلف وجميع

الائمة المجتهدين اذا اعتقدوا بأحد أنه خالف مقطوعاً به في الشريعة لم يميزوا لاحد اتباعه والصلاة خلفه ، واذا اعتقدوا أنه لم يخالف المقطوع به ، بل خالف غيره فيما هو من الظنيات كظواهر قياس أو غيره من ضروب الاجتهاد الظنية لا يمنعون أحداً من اتباعه كما لا يمنعون عن الصلاة خلفه .

فظهر من هذا أن أخذ المستفتي في عهد السلف بقول أحد علماء الصحابة في مسألة وأخذه بقول غيره من الصحابة أو التابعين في مسألة ثانية لا يقال له تليق ولو أدى الى ترك حقيقة لم يقل بها المفتيان بل هو من قبيل تداخل اقوال المفتين بعضها في بعض بالنسبة الى هذا المستفتي تداخلاً طبيعياً غير ملحوظ ولا مقصود كتداخل اللغات بعضها ببعض في لسان العرب كما ورد عنهم ركن يركن بفتح العين في الماضي والمضارع فانه جاء ركن يركن . فتخيم في الاول وضمها في الثاني على ما حكاه ابو عمرو وهي لغة مشهورة وركن يركن بكسرهما في الاول وفتحها في الثاني على ما حكاه ابو زيد وهي لغة فصيحة أيضاً فأخذ الماضي من اللغة الاولى والمضارع من اللغة الثانية فقل ركن يركن بفتح العين فيها ، لا أنه من باب فتح وهو الباب الثالث لتخلف الشرط وهو كون عينه أو لاوه احد حروف الحلق . ومثله قول الشاعر :

اعرف منها الجيد والعينانا ونخزين اشبهنا ظليمانا

فان قوله ونخزين على رواية فتح نون الثانية ظاهر لجريانه على لغة من يفتح نون المثني . وأما على رواية كسرهما بعد فتح نون العينانا فهو من تداخل اللغات . كما أن به تداخلاً آخر وهو أنه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثني الالف وجرى في قوله ونخزين على لغة من ينصبه ويجره بالياء كما هو الاكثر . وكقول الشاعر أيضاً :

واشرب الماء مابي فجوه عطش الا لان عيونه سال وادبها

فكون فجوه بالأشباع وعيونه بالاسكان من تداخل اللغات .

مالنا والباحث اللغوية ! خلاصة القول أن ما يقال له التليق في الفقه لم يكن معهوداً عند السلف ليقروا أحكامه ، كما أن الائمة واصحابهم لم يدرجوه في مدوناتهم وأمهات كتبهم . وانما هو من مخترعات الخلف ومحدثاتهم^(١) . على أن القول بامتناع

(١) قال صديقنا الاستاذ القاضي رحمه الله . لم يسمع لفظ التليق في كتب -

التلفيق يذهب بنائده التقليد الذي أوجبه العلماء على العوام^(١)، وينقض القاعدة المقررة المشهورة وهي ان العوام لا مذهب لهم وانما مذهبهم مذهب مفتيهم، ويناقض كون الائمة المجتهدين على هدى من ربهم، وأن اختلافهم رحمة، وبنافي بسر الشريعة واتساعها وشمولها، وكونها دين الفطرة سمحة سهلة خالية من العسر والحرج. واذا لم يسلم بكونه معهوداً في أصل الشريعة وعهد السلف فلا ينبغي أن يعنى بأحكامه التي قررها الخلف.

— الائمة ولا في موطناتهم ولا في أمهاتهم ولا في كتب أصحابهم ولا أصحاب اصحابهم، ولا يبعد أن يكون حدوث البحث في التلفيق في القرن الخامس أيام اشتد التعصب والتعزب ودخلت السياسة في المذهب واضطر الفقهاء للاعتياش والارتياش الى التشدد في ذلك والتصلب، فمسألة التلفيق اذن من مسائل الفروع ولا دخل لها في الاصول فان مسائل الاصول هي مباحثه التي يستمد منها معرفة الاستنباط والاستنتاج مما لاجله سمي الاصول اصولاً فمن أين أتى بعد منها التلفيق الذي لم يخطر على بال أحد القرون الاولى ولا سمع به الى آخر ما ذكره في رسالة الفتوى في الاسلام.

(١) قال العلامة الكواكبي في ام القرى بمعرض الانكار على منكري جواز التلفيق، واعتباره تلاعباً أو ترفيقاً قبيحاً في الدين ما نصه: (والحال ليس ماسموه بالتلفيق الاعين التقليد من كل الوجوه ولا بد لكل من أجاز التقليد أن يميزه لانه اذا تأمل في القضية يجد القياس هكذا. يجب على كل مسلم عاجز عن الاستهداء بنفسه أن يسأل عنها أهل الذكر — أي يقلد فيها مجتهداً — وكل مقلد عاجز طبعاً عن الترجيع بين مراتب المجتهدين فينبأ عليه بجوز له أن يقلد في كل مسألة دينية مجتهداً ما. وعلى هذا الاعتبار ما المانع للسلم المتأخذ أن يتعلم كل مسألة من الطهارة والغسل والوضوء والصلاة من مجتهد أو فقيه تابع لمجتهد. فاذا اغتسل بماء دون فائتين لحقته فطرة خمر كما علمه عالم ما لكي غسلاً بدون ذلك كما علمه عالم حنفي وبعد حدث موجب توشاً بمسح شعرات فقط من الرأس كما علمه عالم شافعي وصلى بعد خروج دم قليل منه كما علمه عالم حنبلي = الى ان يقول = فهنا يكون هذا المقلد صلى صلاة تجزئه عند الله. بلى ثم بلى تجزئه بالضرورة حتى لا يقوم دليل على أن ذلك خلاف الاولى كما يقال في حق الخروج من الخلافات.

فصل

في فرض التسليم بعد المنع

بقول المانع ولئن انتقلت مجارة للناسخ من المنع الى القول بالتسليم باعتبار أن مسألة

لانه لا يعتد أن يكلف هذا المثلد بأخذ دينه كله من علم واحد لان الصحابة رضي الله عنهم مع اجتهادهم وتحالفهم في الاحكام كان يهلي بعضهم خلف بعض مع حكم المؤتم منهم حسب اجتهاده بعدم صحة صلاة امامه واشتراطه صحة صلاة المؤمن بصحة صلاة الامام . وهل يتوهم مسلم أن أبا حنيفة كان يمتنع أن يأتي بمالك أو بأبي أنس بأكل ذبيحة جعفر ؟ كلا بل كانوا أجل قدراً من أن يخطر لهم هذا التعصب على بال . وما كان تحالفهم الا من احتياط كل منهم لنفسه . ويوجد في كل مذهب من المذاهب جماعة من تلاميذ الامام أو الفقهاء المعروفين بالمرجحين كل منهم كان مجتهداً لم يتقيد بمذهب امامه تماماً وخالفه في كثير أو قليل من الاحكام مخالفة اجتهاد بسبب اطلاعه على أدلة مجتهد آخر أو الفسخ عليه بما يفتح به على امامه ، ولان الذين يلزم المسلم بأن يتبع في كل مسألة منه الشارع لا الامام ، وأن يعمل في مواقع الاجتهاد باجتهاده لا باستناد غيره وان كان أفضل منه . وهذا ابو حنيفة وأمثاله رحمهم الله تعالى كانوا أفضل من أن يعتقدوا في أنفسهم الافضلية على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ومع ذلك خالفوهما في كثير من الاحكام الاجتهادية . وفقهاء كل مذهب من المذاهب لم يزالوا الى الآن يجوزون الاخذ نارة بقول الامام ونارة بقول أحد أصحابه مع أن ذلك هو عين التلقيح . فإذا لم يجوز الحنفية مثلاً التلقيح بين أقوال أبي حنيفة والشافعي أو غيره وليس فيهم من يقول ان اصحاب امامهم أفضل من الشافعي ومالك وابن عباس ، فما هذا الا لتفريق بلا فارق وحكم بعكس الدليل . وقد نتج من التفريق بين المسلمين والتشديد عليهم في دينهم ومصلحتهم بدون موجب غير التعصب المعاكسة لامر الله تعالى = اقيموا الدين ولا تفرقوا فيه = الخ) . قلت وهذا المثال الذي صورته قد اشترط القائلون بجوازه وقوعه اتفاقاً بدون تعمد وبدل عليه قوله هو : اذا عمل عالم مالكي الخ = ولا يخفى أن كلامه رواية تخيلية عن مجتهد تبريزي يرى هذا الرأي مع ذلك ختم كلامه بجواز التلقيح اذا كان عن غرض صحيح كما جوزه كثير من فقهاء كل المذاهب فتدبر .

منع التلقيح من قبيل الشروع المأول المجتهد فيه فلا يلزم في الاحتراز عنه لما اقرر أنه لا يجبر أحد على اتباع أحد فيها هو مجتهد فيه من المسائل الظنية . على أنه إيس مما تركه الأئمة المجتهدون المتقدمون ، بل هو من محدثات المتنمين اليهم من المتأخرين ، وقد نافسهم به علماء الشريعة المتأخرون من المحققين سواء كانوا على منهج السلف أو الخلف ، وقد نقل والد استاذي واستاذ والدي العلامة الشيخ حسن الشطي^(١) في شرحه على

(١) هو الشيخ حسن بن عمر الدمشقي مولداً و وفاة البغدادي أصلاً . ولد سنة ١٢١٨ هـ وتوفي سنة ١٢٧٤ هـ ودفن بسبخ قاسيون كان من أجل علماء عصره وأبرزهم ورعاً وقد انتفع بعلمه خالق كثير وله مؤلفات عديدة . فريدة . وأما ولده استاذنا الشيخ أحمد الشطي فقد كان من نوابغ العلماء المذنبين المحققين رقيق الشرائط لبن الجانب كثير التواضع توفي فنياً الحنابلة والقضاء الحنبلي في دمشق وغيرهما من الوظائف الشرعية وكان يشار إليه بالبيان في علم الموارث وتقسيم التركات والحساب ولد سنة ١٢٥١ هـ وتوفي فجأة سنة ١٢١٦ هـ ودفن بمقبرة الدحداح . ومن اراد تمام الوقوف على سيرتهما - رحمها الله - فليرجع الى طبقات الحنابلة . وأما والدي فهو السيد عبد الرحمن بن محمد حفيد السيد محمد ابن الشيخ عثمان الباني من علماء القرن الثاني عشر الذي أخذ عن أجلة علماء عصره ومن أجلهم العلامة الشهير مدرس فقه الناصر الشيخ محمد بن نور الدين الكاظمي . وقد أجازته سنة ١١٢٥ هـ . والباني نسبة الى فضيل البان السيد حسين الحلي دفين الموصل قدس سره . ولد سيدي الوالد سنة ١٢٣٨ هـ ولزم فقيه دمشق الشهير الشيخ سعيد الحلي وولده الشيخ عبد الله والشيخ حن الشطي المشار اليه وغيرهم . وسمع الحديث الشريف من محدث الديار الشامية سيدي الجدد من جهة الامهات الشيخ عبد الرحمن الكزبري وثالث الطبقة . وظل مدة بعيد درس صحيح البخاري بحفاة الشهاب احمد مسلم الكزبري تحت فقه الناصر . توفي في المحرم سنة ١٣٠٢ هـ ودفن في مقبرة الباب الصغير بجوار قبر الشمس الكزبري وامرته . ويتصل نسبه من جهة الامهات بالصديق الاكبر رضي الله عنه . ولولته وانا ابن سبع سنوات لم أعرف منزلته العلمية سوى أنني سألت عنه استاذنا الجليل الشيخ بكري الطاهر فاخبرني أنه من فقهاء الاحناف واستنجدت من كلامه أنه عالم لا علامة لكن انفتت كلمة كل من عرفه على صلاحه وتقواه وحسن اخلاقه رحمه الله واحسن مشواه .

الغاية عن شرح الافناع وغيره نقلاً عن الامام المجدد ابن تيمية ما ملخصه : (ان تكليف
 العامي لتقليد الاعلم في الاحكام فيه حرج وتضييق ثم مازال عوام كل عصر يقلد احدهم
 لهذا المجتهد في مسألة وتلاخر في أخرى وثالث في ثالثة وكذلك الى ما لا يحصى ولم ينقل
 انكار ذلك عليهم ولم يؤمروا بتعري الاعلم والافضل في نظرهم - قال - وفي مصنف
 آخر له أنه قال . يجوز تقليد كل واحد من الأئمة الاربعة رضي الله عنهم ويجوز أن
 يقلد كل واحد منهم في مسألة ويقلد اماماً آخر في أخرى ولا يتعين عليه تقليد واحد
 بعينه في كل المسائل) - ثم استند الاستاذ الشطي على ادلة عديدة حيث قال . (ومنها
 قولهم لا يجب على أحد أن يلتزم مذهباً معيناً لهم - قال - فهذه العبارات فيها التصريح
 بجواز التقليد وعدم وجوب التزام مذهب معين بأخذ برخصه وعزائمه ويؤخذ منها كما
 قلنا فيما تقدم ما صرح به المصنف من جواز التلقيق لانه اذا قلنا بالمنع والزمان من قد
 في مسألة أن يرعى من يقلده فيما يتعلق بتلك المسألة - من رخصة وعزيمة - فيصدق
 عليه اذن التزام مذهبه معين بأخذ برخصه وعزائمه فيما يظهر - الى ان يقول - وقولهم
 ان العوام الخ فيه لزوم صريح في جواز التلقيق اذ من لم يكن ملتزماً مذهباً معيناً لفتق .
 فهذا جملة ما كان يتسك به مشايخنا مع انضمام نصريح المصنف ومع انضمام ما يفيد
 كلامه من ان بعضهم يقول بالجواز صريحاً وقد اشتهر ذلك عن بعض العلماء وهو امر
 ظاهر غلب اليه النفس وان كان فيه مخالفة لمن منع ذلك لما في ذلك من الضرورة الى
 القول به خصوصاً في هذه الازمنة المتأخرة ، ولأنه اذا تمسكنا بالقول ببطالان التلقيق
 لزم من ذلك الحكم بنساق عبادات العمامة وفسقهم بتلبسهم بعبادات باطلة ووجوب
 القضاء واستحقاق العذاب في الآخرة وأمرهم مشاهد محسوس فأنك كدت أن لا تجد
 في عصرنا بل وفي أعصر قبلنا عامياً بفعل عبادة من صلاة وغيرها موافقة لمذهب معين ،
 بل هي قارة منورك منها ركن او شرط او معتبرها مفسد من جهة ومحظور من جهة
 قترهاا ملققة من مذاهب فيحكم بصحتها من مجموعها ، ومعاملاتهم كذلك . وفي ذلك غاية
 الحرج والضيق والعسر على العوام خصوصاً النساء ولا سيما في ذهابهن الى الحمامات
 ومعهن أمشاط من عظام مختلف في نجاستها وبضعها في الاحواض ولا يعلن النية ولا
 استعمال الماء ولا نية الاغتراف . والماء المستعمل يقع منه في الاحواض ويفسدان من

الماء عن الواجب ، ثم يرجعون الى ازواجهم وقراباتهم ويختلطون بهم ويمسسون حوائجهم وغير ذلك . وهذا بما بطول تتبعه ويتسع حتى وجدنا من أهل العلم من يقلد ويراعي ومع ذلك يرتكب محظوراً أو مفسداً لا يعلمه . وغير خاف سعة فروع المذاهب التي لا يدري بها الا ابن المذهب فمن قلده . مثلاً في الوضوء ، والصلاة والزمناء بالمراعاة يحتاج الى ان يطلم على مذهب من يقاده من شروط الاستنجاء والوضوء والصلاة ومفصلات ذلك واركانه وواجباته وغسل الخناسة وطهارة الثياب وحكم المياه من طهور وظاهر ونجس وما يعتري ذلك من كيفية وغيرها مما هو خفي اذ ليس مشهوراً من المسائل الا نحو خروج الدم ولس المرأة والذكر ومنع الرأس وقراءة الفاتحة في الصلاة ونحو ذلك من المسائل الخلافية . وغالبها لا يعلمها الا ابن المذهب . ومثل ذلك المعاملات . ولم يجعل الله تعالى حرجاً وعسراً في هذه الشريعة المطهرة ، بل هي اكل الشرائع واعدتها على غاية السهولة والبسر من الله تعالى كرامة لمن جاء بها صلى الله تعالى عليه وسلم . ومن قواعدها أن المشقة تجلب التيسير . وان ضاق الامر اتسع) ثم نقل رسالة الشيخ مرعي الكرمي ^(١) وهذا نصها بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام .

(اعلم أنه قد ذهب كثير من العلماء الى منع جواز التقليد حيث أدى الى التفتيق من كل مذهب لانه - يفتنر كل من المذهبيين او المذاهب يرى البطلان كن توضاً مثلاً)

(١) هو العلامة الامتاز مرعي بن يوسف الكرمي - نسية الى وطنه الاصيل قصبة طور كرم من اعمال نابلس - هبط مصر واتخذها دار اقامته - حتى توفاه الله تعالى بها سنة ١٠٣٣ . كان رحمه الله حجة الاسلام في عصره علماً باصول الشريعة وفروعها ، وفهماً بأسرارها وسياساتها . وحسبي تصويراً لمقدرته العلية أن اقول أنه كان بالنسبة الى زمنه صورة مصغرة للشيخ الاسلام ابن تيمية او الامام ابن القيم كما يشهد بذلك كتبه التي يوفق فيها بين الشريعة الغراء ومقتضيات الزمان والمعران فضلاً عن توفيقه بين افوال الفقهاء والصوفية ، ونفوقه في الادبيات العربية . ومن اراد الوقوف على نبوغه ونفوقه فليرجع الى طبقات الحنابلة التي سردت له من المؤلفات ما يعد بالعشرات . وجميعها مصنفة في أسنى الموضوعات الجليلة . لكن نقول على الاسف أنه لم يطبع منها شيء . وكان ينبغي على السادة الحنابلة أن يطبعوا منها غاية المنتهى على الاقل .

ومسح شعرة من رأسه مقلداً للشافعي ثم لمس ذكره بيده مقلداً لابي حنيفة فلا يصح التقليد حينئذ ، وكذا لو مسح شعرة وترك القراءة خلف الامام مقلداً للأئمة الثلاثة او اقتصد محالفاً للأئمة الثلاثة ولم يقرأ مقلداً لهم . وهذا وان كان ظاهراً من حيث العقل ، والتعليل فيه واضح ، لكنه فيه الحرج والمشقة على المؤمنين خصوصاً على العوام الذين نص العلماء على أنه ليس لهم مذهب معين . وقد قال غير واحد لا يلزم العوام أن يتقذهب بمذهب معين . كما لم يلزم في عصر ادائل الامة . والذي أذهب اليه وأختاره القول بجواز التقليد في التانيق لا بقصد تتبع ذلك لان من تتبع الرخص فسق ، بل من حيث وقع ذلك انفاقاً خصوصاً من العوام الذين لا يدعهم غير ذلك . فلو توسأ شخص مثلاً ومسح جزءاً من رأسه مقلداً للشافعي فوضوءه صحيح بلا ريب ، فلو لمس ذكره بعد ذلك وفلأبى حنيفة جاز ذلك لان وضوء هذا المقلد صحيح بالاتفاق . ولمس الفرج غير نافض عند ابي حنيفة فإذا قلده في عدم تقض ما هو صحيح عند الشافعي استمر الوضوء على حاله بتقليده لابي حنيفة . وهذا هو فائدة التقليد ، وحينئذ فلا يقال للشافعي يرى بطلان هذا الوضوء بسبب مس الفرج والحلبي يرى البطلان لعدم مسح ربع الرأس فأكثر لانها قضيتان منفصلتان لان الوضوء قد تم صحيحاً بتقليد الشافعي وبمسح صحيحاً بعد المس بتقليد الحلبي . فالنقل لابي حنيفة انما هو في استمرار الصحة لا في ابتدائها . وابو حنيفة من يقول بصحة وضوء هذا المقلد قطعاً فقد قلأ ابا حنيفة فيما هو حاكم بصحته ، وكذا يظهر لو مسح جزءاً من رأسه ثم قبل فراغ وضوءه لمس فرجه لانه يمسح الرأس قد ارتفع حدثه بتقليد الشافعي فلا يعود الحدث حيث قلأ ابا حنيفة في عدم عود الحدث له ، وكذا لو قلد العامي مثلاً مالكاً واحمد في طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه وكان قد ترك في وضوءه التدليك الواجب عند مالك او مسح جميع الرأس مع الاذنين الواجب عند أحمد لان الوضوء صحيح عند ابي حنيفة والشافعي ، والتقليد في ذلك صحيح . والروث المذكور طاهر عند مالك واحمد . وذلك في الجواز نظير ما لو حكم الحاكم في مختلف فيه . غاية ما هناك أن حكم الحاكم يرفع الخلاف من حيث انه لا يوجب للمخالف نقضه سداً للنزاع وقطعاً للخصومات . وهذا التقليد نافع عند الله تعالى منج صاحبه ولا يفسد الناس غير هذا . ويؤيده أنه في عصر الصحابة والتابعين رضي الله تعالى

عنهم مع كثرة مذاهبهم وتباينهم (١) لم ينقل عن أحد منهم أنه قال إن استفهام الواجب عليك أن تراعي أحكام مذهب من قلده لئلا تلقى في عبادتك بين مذهبين فأكثر . بل كل من سأل منهم عن مسألة أفنى السائل بما يراه في مذهبه . يجوز آله العمل من غير فحص ولا تنصيص . ولو كان لازماً لما اعملوه خصوصاً مع كثرة تباين أقوالهم . واعلم أن التلقيح كما يتأتى في العبادات كذلك يتأتى في غيرها فلو طلق زوجته ثلاثاً ثم تزوجت بآخر تسع سنين بقصد التحليل مقلداً زوجها في صحة النكاح للشافعي وأصحابها ثم طلقها مقلداً في صحة الطلاق وعدم العدة أحمد لجواز زواجها الأول العقد عليها . هذان من حيث التقليد النجى لصاحبه . وأما من حيث بقاء النزاع فالامر بجعله بمعنى أن الامر لورفع الى حاكم يرى بطلان النكاح وعدم التحليل ، او بطلان الطلاق فانه يعمل بمذهبه في ذلك بخلاف ما اذا وجد الحكم . وكذا لو استأجر مكاناً موقوفاً تسعين سنة فأكثر من غير أن يراه مقلداً في المدة للشافعي وأحمد ، وفي عدم الرؤية لابي حنيفة . فتدبر ما قلته فانه هو الحق ان شاء الله تعالى) انتهى .

هذا ما قاله الشيخ مرعي الحنبلي وارضاء شيخ مشايخنا الشطي ، ونقله أيضاً استاذه الشيخ مصطفى السيوطي ^(١) في كتابه مطالب أولي النهى بشرح غاية المنتهى وأقره بمعنى أنه لم ينكر على الشيخ مرعي . لكن تعقبه تلميذه العلامة السفاريني ^(٢) برسالة مستقلة حيث قال بعد ان أثبت على شيخه بما هو جدير به ما نصه : (والذي أراه وأقول به معقداً على ما فرره الاشياخ ، والعمل والنقل يساعده بطلان ذلك كله لان فيه مفاسد كثيرة ،

(١) هو مصطفى بن سعد السيوطي شهرة الرحباني مولداً لانه ولد في قرية الرحبية من اعمال دمشق سنة ١٦٥ هـ ونشأ بها ثم رحل الى دمشق وأخذ العلم عن أجلة علماء عصره حتى برع وصار مرجع الحنابلة وامامهم في وقته وتولى نظارة الجامع الاموي وفتياً الحنابلة . وله مؤلفات مفيدة من اجملها شرح غاية المنتهى ثلاث مجلدات توفي رحمه الله سنة ١٢٤٣ هـ ودفن بالذهبية . (٢) هو محمد بن أحمد السفاريني صاحب العقيدة المشهورة ولد سنة ١١١٤ هـ في سفارين من قرى نابلس . ثم رحل الى دمشق وتلقى عن علماء الاعلام حتى صار يشار اليه بالبيان ومؤلفاته تعد بالعشرات وكلها نافعة جلية . توفي رحمه الله في نابلس سنة ١١٨٨ هـ ودفن في تربتها الشمالية .

وموفيات غزيرة . وهذا باب توفيق لافسد الشريعة الغراء ولا باح جل الحرمات . وأي باب أفسد من باب بيع الزنا وشرب الخمر وغير ذلك . فان قلت فما وجه اباحة الزنا قلنا يمكن أن يصدق الرجل امرأة لا زوج لها ولا عدة ، أو بنتا بالغة عاقلة فيزادها عن نفسها فتبيح له ذلك فيقلد ابا حنيفة في صحة عقدتها على نفسها فانه لا يشترط الولي فقد صححت ولا به هذه على رأي ابي حنيفة ، ثم يقلد الامام مالكاً في عدم اشتراط الشهود فانه لا يشترط الشهود كما نقل عنه . فهذا الرجل قد أمكنه أن يزني بامرأة ولا جرم عليه كما قرره الاستاذ طيب الله ثراه . وهذا لا يمكن أن يقول به عاقل . فان قلت هذا ليس كالأذي قررره الشيخ قلت بل عينه من غير نزاع وكل من نازع سفسطة . ولقد كان بعض أشياخي اعزهم الله تعالى توفى في بطلان التلقيق فنازعته في ذلك ، ثم أني أتيت به بعد هذه الصورة فرجع عن قوله ، وقال التلقيق باطل . والقاعدة أن كل ما أدى الى محظور فهو محظور ، وكل قول يلزم منه اباحة محرم فهو مردود . والشيخ قدس الله تعالى سره وان كان عظيم الشأن ثاقب الذهن وله الفطنة التامة لكنه قد يكبو الجواد . ومن خصائص هذه الامة أن لا يوقر الصغير الكبير في الحق . ولا يقدرح سيف مرتبة الشيخ أن يرد مثلاً على جنابه = الى ان يقول = ومن سبيل التلقيق الشاعر الفاسق ابو نواس حيث زعم أن ابا حنيفة أباح التبيذ ، والامام الشافعي قال الخمر والزبيذ شي واحد ، فلفق من القولين قولاً لتبيحه اباحة الخمر . قال أقلد ابا حنيفة في اباحة التبيذ وأقلد الشافعي في أن الخمر كالزبيذ . فالشافعي لم يفرق بينهما لكن حرمهما ، و ابا حنيفة حرم الخمر دون التبيذ ، فقال أنا أقول بقول الشافعي بعدم الفرق ولا أقول بقوله في التحريم ، بل أقول بقول ابي حنيفة في اباحة التبيذ ، ولا أقول بقوله في الفرق ومنزج ذلك في شعره . والحق الذي لا محيد عنه أن التلقيق غير جائز . واما التقليد فجائز مع مراعاة ما قلد فيه في جميع شروطه وواجباته . هذا الذي أقول به تبعاً للأساطين والأئمة المعبرين . وللناس فيما يشقون مذاهب . قال الشعي . (ثم نقل كلام الشيخ احمد الطيبي الشافعي في اشتراط الشرط المذكور الذي هو المراعاة ومثل بمثال لذلك الخ) . ثم تعبه بقوله (قالت رد الشيخ نور الله مرقده غير واضح ، وما اورده لا يظهر وروده على المصنف باعتبار ما اراده من تحصيل القول في ذلك ولم يحرم اذ

صريح قول المصنف بالجواز بما اذا كان على سبيل الضرورة والاتفاق خصوصاً العلوام، لا بقصد تتبع الرخص . وما ذكره الشيخ في قوله يمكن الخ فيه قصد تتبع الرخص وهو لكن جملة زنا لا تناسبه عبارة الاصحاب لانهم نصوا على أن هذا عقد فاسد لا باطل حرام كما ذكره في باب الشروط في النكاح . وقد فرقوا بين النكاح الباطل والفساد . فالباطل ما أجمع على بطلانه كنكاح خامسة ومعتدة من غير زنا ونحو ذلك وهو زنا . وأما الفساد وهو ما اختلف فيه فلا . وعدوا من الناس هذا العقد الذي صورته الشيخ كما هو صريح في كلامهم . قال في الافناع وشرحه . وإذا تزوجها بغير ولي ولا شهود فالوطء فيه وطء شبهة يلحق الولد فيه ويرث ولده ويرثه ولده ، وإن لم يدخل بها فلا مهر ولا متعة عليه بفساد العقد وإن دخل بها فعليه مهر المثل ، ولا يثبت به احصان ولا اباحة للزوج الاول ولا يتوارثان ويستحقان العقوبة أي التعزير لتعاطيها عقداً فاسداً انتهى = قال = اذا علمت هذا فانظر هل يتفق مع قول الشيخ انه زنا اذ لو كان زنا لصرحوا به ولوجب الحد ولما استحققت المهر بدخوله بها ولما لحقه الولد ولما كان يرث كل منهما الآخر . وانما لم يكن كذلك لشبهه العقد ، وانما جاء تخرجه من جهة كونه عقداً فاسداً فلماذا عزر . ويحرم أيضاً من جهة تتبع الرخص ان قصده فتأمل . = الى آخر ما ذكره بهذا الصدد حتى قال = وما أورده من مقالة ابي نواس لا يرد على المصنف اذ ما قاله ابو نواس هذيان وجنون والخاد في الدين ، وليس ذلك من التقليد في شيء . وفظاعتها بدنية العقل ، وردّها واضح . وقوله وأما التقليد الخ فلا كلام فيه ، كما قال وللناس فيما يشقون مذاهب . وقوله مع مراعاة ما قلده فيه . هذا الشرط على ما ذكره المصنف لا يشترط مع أنه لم يره في كتب الفروع على ما تقدم ، ولورآه هو أيضاً في كلامهم لذكره ، بل تبع في ذلك من يقول به كما نقله عن الطيبي الشافعي . وهو محتمل لان يكون مراداً لاصحابنا لكنه غير صحيح فلا بد من نقل صريح معتقد لا شرطه . فان قلت قد نقل بعض العلماء الاجماع على ذلك قلت نقله الاجماع اما باعتبار أهل مذهبه ، أو باعتبار الأكثر والغالب ، أو باعتبار مجرد السماع ، أو بالنسبة للظن اذ لو كانت المسألة مجمعة عليها لنص فقهاء مذهبا على ذلك اذ المجمع عليه لا بد وان يكون بين أهله مشهوراً ظاهراً منصوصاً عليه فلا يكفي السكوت والاحتمال . فما بال فقهاء لم ينصوا عليه

صريحاً في كتب الفروع حيث كان مجمماً عليه ! وقد علمت من قول المصنف في رسالته
 قد ذهب كثير من العلماء ، ولم يقل أجمع ولو كان مجمماً عليه لما جاز المصنف خرق
 الاجماع . ونقل الاجماع في المسائل الخفية قد لا يقع صحيحاً . وقد وجد كثير من
 ذلك وتلقب فوجد الخلاف . على أن الاجماع الذي يجب اتباعه ولا يجوز خرقه - وهو
 حجة قاطعة - انما هو اتفاق مجتهدي الامة على امر - وأنى به في مسائلنا هذه . هذا
 ورسالة المصنف لا بأس بها ، وما استدلل به وعلل وجهه وفوي تظمن النفس اليه .
 ولكن حيث في ذلك خلاف ونزاع وعدم قطع فلا شك أن التزام المراعاة لما يقار فيه
 حقيق بذلك ، وهو من جملة الشبهات . وانقاؤها مطلوب فتدبر . اهـ

قلنا كلام هؤلاء العلماء الاعلام الثلاثة ليكون القراء على بينة من الامر . وقد
 روي عن عبد الرحمن بن مهدي شيخ الامام بن حنبل أنه كان يقول . ان اهل العلم
 يثبتون ما لهم وما عليهم ، وأهل الاهواء لا يثبتون الا ما لهم . وأن ترى أن منزع الشيخ
 مرعي سهولة الشريعة ويسرها . وحكمتها وسياستها . ومنزع تليذه السفاريني مناسج
 الفقهاء . فالاول بالنظر الى لباب الشريعة أقرب . والثاني بالنسبة الى الصناعة الفقهية
 أحكم . وقد رأيت أن شيخ مشايخنا الشطي أيد الاول . ولا يتأني كونه ختم كلامه
 بقوله - وانقاؤها مطلوب - لانه كان شديد الوزع وهو يقتضي انقاء الشبهات ولزوم
 المراعاة بدليل قوله - فتدبر - .

ثم انه لا ينكر على العلامة السفاريني جنوحه الى القول ببطلان التلفيق لانه
 اجتماعه أدى به الى ذلك ولاناس - كما قال - فيما يشقون مذاعب . ولكن يستغرب
 منه رحمه الله اعتبار مغالطة ابي نواس من نوع التلفيق الذي عناه استاذة لان هذا
 بما علم تحريمه من الدين بالضرورة ، وليس من المسائل الخلافية الظنية التي يتسع بها
 مجال الاختلاف في لزوم المراعاة وعدم جواز التلفيق ، أو جوازه . وقول هذا الشاعر
 مما يدعوه المنطقة بالسفسطة او المغالطة . وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة
 بالحق او المشهور ، او من مقدمات وهمية كاذبة ، وهي بنوعها لا تفيد يقيناً ولا ظناً ،
 بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ، وعلى كل فان قوله هذا ضرب من مجوئ الشعراء
 المنكرو في دين الله تعالى فقد قال التاج السبكي في معيد النعم (فهذا ابو نواس لم يقصد

الا نونا من المجون الذي لم يخل عنه الادباء ، ولكن المجون في هذا الباب قبيح جداً
لانه تلاعب بدين الله تعالى) . وقد نسب الشهاب الخفاجي هذا الشعر لابن الرومي (١)

وصل

(في جواز العمل بالتلفيق على اقوال متأخري الفقهاء وطريقهم)
قال فاضل من متفقهة زماننا ان جميع ما ذكرته سواء كان استدلالاً أو نقلاً هو
طريقة سلفية لان متأخري الحنابلة الذين نقلت عنهم ما نقلت ينهجون مناهج سلفية .
ونحن مع احترامنا الالف لا نركن الى هذه الطريقة التي طفق يذيعها بعض علماء هذا
العصر خصوصاً مروحي مذهب ابن نجيمة لان صدورنا تنقبض ، وقلوبنا تنكش من
اغلب اقواله واقوال تلميذه ابن القيم ومن نهج نهجهم الى يوم يبعثون . وبالنظر الى
بقادم عهد السلف لا نعلم الا الى نصوص الفقهاء المتأخرين الناهجين طريق الخلف

(١) فقد ذكر في سوانحه نونا يسمى عند اهل البديع بالمغالطة ، وعند المناطقة
يسمى بالسفسطة . وذكر أنهم مثاله بقول ابن الرومي :

(أكل العراقي النبيذ وشربه وقال حرامان المدامة والسكر)

(وقال الحجازي الشرايان واحد خلت لنا بين اختلافها الخمر)

والمعنى أن العراقي وهو ابو حنيفة اكل النبيذ ما لم يسكر وحرم الخمر مطلقاً .
والشافعي وهو الحجازي حرم النبيذ فقال النبيذ كالخمر في الحرمة كثيره وقليله حرام .
فأخذ الشاعر بقول ابي حنيفة في حل النبيذ ، واخذ بقول الشافعي ان النبيذ كالخمر وركب
من ذلك قياساً منطقياً من الشكل الاول وهو قوله الخمر كالنبيذ والنبيذ حلال فاتبع
الخمر حلال . وهذا مغالطة لان ابا حنيفة قال يحل النبيذ اذا لم يسكر ، والشافعي قال
النبيذ كالخمر في الحرمة لا في الحل فارتكب الشاعر المغالطة اه . قلت وهو راضح
البطلان حتى ان الشاعر غير خاف عليه بطلانه سواء كانت ابن الرومي او بن هاني
لانهما ليسا من الجيلة . وانما القصد منه المجون كما هي عادة الشعراء في تشبيههم وخمرياتهم
ولا ريب أن المجون في مثل هذه المواطن من اكبر المنكرات . ولكونه واضح البطلان
يستغرب من الشيخ السفاريني اعتباره من نوع التاميق الذي تضاربت به اقوال الفقهاء .

الذين سبقونا الى عالم الخلود (١) لا ارتباط سلسلتنا بهم وانقطاعها بيننا وبين السلف ،
ولانهم أعلم منا بمراحل ، ولان ثقتنا بالموتى تفوق ثقتنا بالاحياء اضعاكاً مضاعفة . فاذا
كان لديك نص لا مثال هؤلاء الخلف فأتنا به كما وعدت .

الجواب حبا وكرامة فأنتي انقل لكم نصوص من تقدر نحن مكانتهم علما وعدالة ،
وتدعون انتم لنصوصهم ونقولهم وأقوالهم بدون قيد ولا شرط . فهذا ابن الهمام الذي
هو من اكبر فطاحل علماء الاحناف المحققين حتى اعتبره المتأخرون من ارباب الاجتهاد
قد ذكر في فنيح القديري في كتاب القضاء . أن المقلد له أن يقلد من شاء ، وأن اخذ
العامي في كل مسألة بقول مجتهد أخف عليه لا أدري ما يمنعه من النقل او العقل .
وكون الانسان يتبع ما هو الاخف عليه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت
من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يخيب ما خفف عن امته . وفي معنى
هذا ما ذكره أيضا في تحريره . وهو أنه يخرج منه - اي عما ذهب اليه - من أنه
لا يجب الاستمرار على مذهب . جواز اتباعه - اي المقلد - رخص المذاهب
- قال - ولا يمنع منه مانع شرعي . اذ للانسان أن يسلك الاخف عليه اذا كان له
اليه سبيل ، بان لم يظهر من الشرع المنع والتحریم وقد صور المانع بان لا يعمل بأخرفيه .
وهو مبني على منع الانتقال عما عمل به ولو مرة . فترى أنه أطلق الجواز في النفع
وقيده في التجريد بان يكون الانتقال من مذهب الى آخر بغير ما عمل به ، وسيأتي الكلام
عليه في بيان شروط التلقيق عند الذين قالوا بجوازه من المتأخرين .

أما قول بعضهم ان الحكم الملقق باطل بالاجماع فغير قطعي الاجماع بل نقل فيه
الخلاف كما سبق عن الشطبي . وقد نقل الخلاف ايضا الأمير المالكي والباحوري الشافعي
في حواشيها على جوهره التوحيد والشيخ احمد الباجوري في تعليقاته على حواشي
الباجوري . ويؤيده ان ابن الهمام نسب في تحريره منع التلقيق الى متأخر حيث قال
(وقيدته متأخر) اي وقيد جواز تقليد غير من قلده متأخر وقد عني به القرافي من
المالكية كما بينه الشارح . قال الهاشمي في رسالته القول السديد في احكام

(١) ايماء الى ما أخبر عنهم استاذنا العلامة الشيخ محمد عبده من انهم لا يقنعون الانص
فقيه متأخر ميت . وبصربون باقوال الاحياء عرض الحائط معها كانت قوة جليلة .

التقليد (١) . (والذي ظهر لهذا العبد الضعيف أنه لم يثبت نص في منع التلقيح عن أحد من المجتهدين أو أهل التخرج في المذهب النعماني ، ويؤيده أن الامام ابن الهمام من أهل الترجيع ، بل قد بلغ رتبة الاجتهاد فهو أدرى بمذاهب المجتهدين سيما المذهب النعماني ، فلو كان في المسألة نص عن مجتهد أو أحد من أهل التخرج في المذهب النعماني لنسبه إليه . وبعد كل البعد أن يكون ذلك ثم يحمله ويحتاج في نسبة المسألة الى متأخر من المالكية . على أني وجدت افتاء كثير من علماء الحنفية المتأخرين يجوز الحكم الملقق كما في وقف المنقول على النفس الملقق من قول أبي يوسف الذي أجاز الوقف على النفس دون وقف المنقول ، ومن قول محمد الذي أجاز وقف المنقول دون الوقف على النفس . ومن صرح بأنه تلقى العارضي ، وذكر أن في منية المني ما يفيد جواز الحكم المركب كذا في تنقيح الحامدية . وفيه أيضاً - أي في التنقيح لابن عابدين - بعد أن ذكر عن الشامي أن وقف الدراهم على النفس ملحق من قول أبي يوسف وزفر وأن العارضي مشى على جوازه ما نصه - ورأيت بخط شيخ مشايخنا منلاً علي الترككاني (٢) في مجموعته الكبيرة عن خط الشيخ إبراهيم السؤالاتي بعد هذه المسألة المنقولة عن الشامي ما نصه . والجواز أفنى شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل اهـ . وما أجاب به في تنقيح الحامدية من أن التلقيح المنوع

(١) هو العلامة السيد منيب أفندي هاشم الجعفري النابلسي مفتي نابلس في هذا العهد تولى وظائف القضاء الشرعي غير مرة في عهد الدولة العثمانية وهو من أجل فقهاء الحنفية ورسالته هذه ألها في الاستانة سنة ١٣٠٧ هـ وقد قرظها له وأقره عليها من انتهت اليه البراعة والتحقيق في مذهب الامام أبي حنيفة في عصره وهو العلامة الشيخ عبدالرحمن الجراوي المصري الأزهري رحمه الله .

(٢) هو علي بن محمد الترككاني من علماء الحنفية ولد سنة ١١٠٣ هـ أخذ العلم عن جماعة من شيوخ الشام والروم من أجلهم الامام أديبي عبدالغني النابلسي . تولى تدريس الفقه في الجامع الاموي وظل أمين الفتوى مدة طويلة عند حامد أفندي العادي ، ثم بعده عند علي أفندي المرادي توفي رحمه الله سنة ١٢٧٦ هـ في دمشق ودفن بمقبرة الحقل في ميدان الحصا كما جاء في عقود اللاكي للعلامة ابن عابدين رحمه الله .

انما هو اذا كان من مذاهب متباينة ، اما اذا كانت من اقوال اصحاب المذهب الواحد فلا أخذاً من قولهم ان اقوال اصحاب المذهب الواحد مبنية على قواعد امامهم أو مروية عنه . فلا وجه له بل هو يتحقق صرف . وقولهم ان اقوال اصحاب المذهب الواحد الخ لا يدل على مدعاه بوجه من وجوه الدلالة . كيف وحده التلقيق . وهو ان يأتي بكيفية لا يقول بها بجهته . صادق عليه ، اذ لا يصح لجهته قولان متضادان . وما صدر عن الامام من الاقوال المتباينة فانما هو في ازمته مختلفة لتبديل الاجتهاد بظهور دليل ناسخ لنص ما قبله . هذا ولتذكر ما في المنية الذي استند اليه الطرسومي قال فيها : لو حكم بشهادة الفساق على غائب فقد ، وان كان من يجوز القضاء على الغائب لا يجوز شهادة الفساق اهـ .) الى آخر ما ذكره من الاخذ والرد ومتافضة بعض المتأخرين المشددين في منع التلقيق ، ونزاهه معهم في هذا المعترك الذي ترجى له المونة من الله تعالى في دخوله لكونه مما يوجب المال والضجر . والذي يعيننا منه قول الكثير من متأخري الفقهاء يجوز التلقيق ليكون حجة على متفهمة زماننا الذين يهولهم القول بجواز اهـ والاخذ به

ثم قال (ثم رأيت العلامة ابن نجيم في رسالته في بيع الوقف بعين فاحش نقل مثل ما في المنية عن الجواز اهـ ، وجزم بأن المذهب جواز التلقيق . وبالجملة فالجواز التلقيق حيث لم يكن فيه رجوع مما عمل فيه تقليداً او لازمه الاجماعي أخذاً من اطلاقهم جواز تقليد غير من قلده في غير ما عمل به الخ - ثم ذكر - أن دعوى الاجماع متنوعة فقد حكى الثقات اختلاف كالفهامة الامير والفاضل السيوري - قال - ثم رأيت في حاشية ابن عرفة المالكي على الشرح الكبير عند قول المتن مبنياً به الفتوى ما نصه : وفيه ايضاً اي في الشرحي امتناع التلقيق ، والذي سمعناه من شيخنا نقلاً عن شيخه الصغير وغيره ان الصحيح جوازه وهو قسحة اهـ . وبالجملة ففي التلقيق في العباداة الواحدة من مذهبين طريقتان المنع وهو طريقة المصاروة والجواز وهو طريقة المغاربة ورجحت اهـ . على ان حكاية الشرنبلالي والدر للاجماع انما هي عن العلامة واسم وهو عن توفيق الحكام (١) فهو على احتيائه شروط النقل لم يثبت لدينا بلوغه

(١) توفيق الحكام على غوامض الاحكام لشهاب الدين احمد بن العماد الاقنيسي -

حد الشهرة أو التواتر . والاجماع المنقول بالآحاد لا يوجب العمل عند بعض اصحاب الشافعي كما في شرح المنار لابن ملك . وعندنا هو كنعنل السنة بالآحاد . في إيجاب العمل ظناً . لكن نقل الآحاد اذا كان مخالفاً بالعرض على الاصول كان مردوداً . وهذا مخالف لقوله تعالى : فاسألوا : فانه مطلق عن التقييد بلزوم اتباع مجتهد واحد في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل . وتقييد المطلق زيادة عندنا ، وهي نسخ . ونسخ الكتاب بخبر الآحاد غير جائز . على ان في صلاحية الاجماع للنسخ مقالا . وقصارى الامر اننا نقيعنا معتبرات كثيرة فوجدنا ما أطلق جواز تقليد غير من قلده في غير ما عمل به ، بل أطلقه سائر المتقدمين كما اقتضاه ما قدمناه عن الامام ابن الهام في التخرير وأقره عليه شارحاه . وان حكاية الاجماع على فرض استيفائها شروط النقل لم يثبت لدينا بلوغها حد الشهرة أو التواتر ، مع اننا وجدنا حكاية الثقات الخلاف . والظاهر انه بين المتأخرين لما بيننا أن المتقدمين على الاطلاق . وحيث لم يبق للمخالف على التقييد بعدم التلقيق استدلال فاتفق الله في تحريم ما دل اطلاق الدليل على أنه حلال . وكن بمن يعرف الرجال بالحق لا بمن يعرف الحق بالرجال . فاذا بعد الحق الاضلال اه) . وقد نقل صاحب الوسم سؤالاً رفع الى العلامة الشيخ يوسف الزيات شيخ المالكية بالجامع الاحمدي في طنطا اثناء القرن المنصرم ونصه : (ما تقول السادة المالكية في من صلى متلبساً بالنجاسة متممداً . ما الحكم في صلاته ؟) - ونص الجواب - ان في ازالة النجاسة عندنا اعني المالكية خلافاً على ثلاثة اقوال . فقليل بالوجوب ، وقيل بالسنية ، وقيل بالاستحباب . والقول بالسنية قوي في المذهب قال به جمهور المالكية وعليه من صلى بالنجاسة صحت صلاته . ولا فرق عند المالكية بين المغلظة والمخففة ، ولا يرهن هذا التقسيم أصلاً ، فبنعم ان عرض له الوسواس وتمكن منه ان يقلد هذا القول لانه راجح في المذهب ، بل ربما وجب عليه العمل به لان من قواعد الشرع ارتكاب أخب الضررين ولو كان المقلد شافعيًا فيتوقفاً على مذهبه فيفسح بعض رأسه ويقلد المالكية في القول بسنية ازالة النجاسة لصحت صلاته . لان المعتمد جواز التلقيق في العبادة بين مذهبين كما افتي به العلامة العدوي - بفتح العين والدال -

نؤمن بالله به - والتقليد في تلك الحالة جائز ولو بغير ضرورة . ولا يشترط في التقليد أن يعتقد أن مقلده أرجح ، بل لو اعتقد أنه راجح كفاءه وللملكي ومن قلده أن يأكل بيده من غير غسل ، ولو خالط بها رقيق الكلب وله الصلاة بما معه رقيق الكلب من ثيابه وبدنه . وعذرتة وبوله كثيرهما من سائر النجاسات ، فيجزي فيها القول بالسنية . وبالجملة فدين الله يسر لا عسر قال تعالى - وما جعل عليكم في الدين من حرج - وقال صلى الله عليه وسلم . بعثت بالحنيفة السمحة . أي الدين السهل ، فينبغي لكل عاقل أن يدفع الوسواس عن نفسه بقدر ما يمكنه ، فإذا حدثه بطلان صلاته أو وضوئه كذبه في ذلك ويحكم بصحة ذلك - قال الناقل - انتهى الجواب بحروفيه وهو نفيس جداً) اه . وقال الشافعي في تركيب مسألة من مذهبين أو أكثر ما نصه : (أن الأصوليين اختلفوا في هذه المسألة . والصحيح من وجهة النظر جوازه فمن ذلك ما ذكره الشعبي عن أصح من أن جميع ما يضطر الناس إليه ولا يجدون منه بداً ولا محيداً مثل حارس الزرع يستأجر من يحرسه يجزه منه ولا يجد من يحرسه له إلا بذلك الوجه فأرجو أن لا يكون به بأس اه . ونقله ابن تيمية ، وقال عقبه . أن عمل بمقتضى هذه الفتوى فحقت مسائل كثيرة ظاهرها المنع على أصل المذهب اه . وبالجملة فهذه الفتوى اعتمدها غير واحد من المتأخرين وظاهرها المنع ، ومحلها عندهم وعند ابن مراح إذا دعت الضرورة إلى ذلك ولم يجد في البلد من يعمل بالأجر المعلوم كما ترى) اه .

هذا مما صرح به متأخرو فقهاء المذاهب الثلاثة ما بين قائل بمنع التلقيق مطلقاً ، وما بين مقيد الجواز بشروط . وأما متأخرو الشافعية فقد قال قائلهم كما في كتاب الوصم ما نصه : (وهذا الذي نقرر من اشتراط عدم التلقيق هو المعتمد عندنا وعند الحنفية والحنابلة فلا يجوز في عبادة ولا غيرها . والقول بجوازه ضعيف جداً حتى قال العلامة ابن حجر وغيره أنه خلاف الإجماع . وكأنهم لم يعتدوا بالخلاف لشدة ضعفه ، أو أرادوا بالإجماع اتفاق الأكثر من أهل المذاهب لما عرفت مما مر أن في كل مذهب قولاً بجوازه) اه . قلت . فهذا حرج بأن بعض الشافعية قائلون به أيضاً . وأما دعوى الإجماع فقد سبق نقضها .

فصل

في شروط التلفيق

عند المشتريين

أخلص في هذا الفصل جميع الشروط التي اشترطها لجواز التلفيق القائلون به وسبق نقل أقوالهم مع عزو كل شرط الى مشروطه . فقد اشترط الشيخ مرعي عدم قصد تتبع الرخص لأن من تتبعها فسق ، بل من حيث وقع التلفيق اتفاقاً . وتبعه شيخ مشايخنا الشطي . وأطلق ابن الهمام جواز تتبع الرخص في فتح القدير . وفيد في التحرير الانتقال بغير ما عمل به . وتبعه الهاشمي في القول السديد حيث قال كما رأيت اتفاقاً — وبالجملة فالحق جواز التلفيق حيث لم يكن فيه رجوع عما عمل فيه تقليداً أو لازمه الاجماعي أخذاً من إطلاقهم جواز تقليد غير من قبله في غير ما عمل به — . وذكر مثال الرجوع عما عمل به ما نقله عن الهندية وهو — ولو أن فقياً قال لامرأته أنت طالق ألبتة وهو يراها ثلاثاً فامضى رأيها فيما بينه وبينها وعزم على أنها حرمت عليه ثم رأى بعد ذلك أنها تطليقة رجعية أمضى رأيها الأول الذي كان عزم عليه ، ولا يردّها الى أن تكون زوجته برأي حدث من بعد . وكذلك لو كان في الابتداء يراها تطليقة رجعية فعزم على أنها امرأته ، ثم رأى بعد أنها ثلاث لم تحرم عليه اه . — ثم ذكر — أن الرجوع بعد العمل إنما ينتفع إذا كان في عين تلك الحادثة ، لا في مثله . لا سيّما الهندية . لو أن فقياً قال لامرأته أنت طالق ألبتة وهو يرى أنها واحدة رجعية يملك الرجعة وعزم على أنها امرأته فراجعها ، ثم قال لامرأة أخرى أنت طالق ألبتة وهو يرى يوم قال ذلك أنها ثلاث حرمت عليه المرأة الأخرى بهذا القول ، فيكون للرجل امرأتان قد قال — لها قولاً واحداً يحل احداً له وتحرم الأخرى عليه اه . — ثم ذكر من أشلة الرجوع عن التقليد في اللازم الاجماعي — أنه لو قلد رجل ابا حنيفة رحمه الله في النكاح بلا ولي دخل فيه صحة إيقاع الطلاق لأنها لازمة لصحة النكاح اجماعاً ، فلو طلقها ثلاثاً ثم اراد تقليد الشافعي رحمه الله في عدم وقوع

الطلاق لكون النكاح بلا ولي فليس له ذلك لكونه رجوعاً عن التقليد في اللازم الاجماعي اهـ .

أقول والمراد من اللازم الاجماعي في هذه الصورة - فيما ظهر لي أن الشافعي لا يحكم ببطالان هذا النكاح بعد وقوعه وإن كان يشترط الولي في الابتداء بل يقره لئلا تكون النكحة الاحناف باطلة عنده ، وليس كذلك (١) وإذا كان يقره بعد الوقوع يكون الطلاق ثلاثاً صحيحاً باجماع الامامين فالتلفيق في هذه الصورة رجوع عن التقليد في اللازم الاجماعي . ثم ذكر - اي الهاشمي - أن امتناع الرجوع بعد العمل مقيد بما إذا لم يقض القاضي بخلافه والافتيق رأي القاضي الخ . ثم أن ما اشترطه لجواز الانتقال ابن الهمام في تحريره وارتضاه الهاشمي ، وهو أن يكون في غير ما عمل به غير متفق عليه أيضاً فقد جاء في حواشي الدرر نقلاً عن الشرنبلالي . أن في دعوى الاتفاق نظراً ، فقد حكى الخلاف فيجوز اتباع القائل بالجواز اهـ . وقد اسلفنا عن مسلم الثبوت وشرحه حكاية الخلاف . ونقل صاحب الوسم عن السيد البرزنجي أنه قال في غاية الاعذار ما نصه : (الصحيح الذي عليه المحققون - في جميع المذاهب ولا يعتد بخلافه أن تقليد المذاهب جائز قبل العمل وبعده) . ونقد أن وصف هذا الكلام بكونه من جوامع الكلم أخذ بناقشه كما هي طريقة الفقهاء المتأخرين . هذا وقد رأيت أن الشفاوني نقل جواز التركيب أو التلفيق بشرط دواعي الضرورة فهذا يحصل شروط الذين أجازوا التلفيق .

أما جنوح الامام ابن الهمام الى جواز تتبع رخص المذاهب فقد أبداه في شرح تحريره السيد محمد أمين الحسيني الشهير بامير بادشاه حيث ذكر أن ما نقل عن ابن

(١) والافتكون انكحة الذين يقلدون الامام مالكا بصحة النكاح بدون شهود باطلة عند الشافعية والحنفية وانكحة الذين يقلدون الشافعي بصحة النكاح بدون صدق باطلة عند المالكية وهلم جرا . فيلزم ان يكون الناس زناة وابناء زنا في نظر الأئمة المجتهدين واللازم باطل فكذا الملزوم . وإذا كان المسلمون يقرّون انكحة مخالفهم في الدين فكيف لا يقر الشافعي نكاح الحنفي والمالكي الشافعي وبالعكس وجميعهم يخضعه تعالى أتباع دين واحد .

عبد البر من أنه لا يجوز تتبع الرخص اجماعاً فلا نسلم صحة النقل عنه ، ولو سلم فلا
يسلم صحة الاجماع . كيف وفي المتبع للرخص روايتان عن احمد ، وحمل القاضي ابو
يعلى الرواية المنسقة على غير متأول ولا مقلد . وزاد ابن أمين حطج في التقرير على
التحري . وذكر بعض الحنابلة أنه ان قوي الدليل او كان عامياً لا يفسق ، وفي روضة
النووي . واصحابنا عن حكاية الخطاطي وغيره — عن ابن ابي هريرة لا يفسق اه . وفي
القول السديد ما نصه : (على أنه فسر الشبرخي الرخص بما ينقض به حكم الحاكم كما
في ابن عرفة المالكي على المشرح الكبير ، وكذا القرافي كما في ابن أمير حاج حيث قال
بعد نقله اشتراط الروائي لجواز تقليد المذاهب والانتقال اليها أن لا يتنبع رخص
المذاهب . وتعقبه القرافي بأنه ان أراد بالرخص ما ينقض به قضاء القاضي ، وهو مخالف
الاجماع او القواعد او النص او القياس الحلي فهو حسن متعين (١) فان ما لا يقره
مع تأكيده بالحكم فأولي أن لا يقره قبل ذلك . وان اراد بالرخص ما فيه سهولة على
المكلف كيف ما كان ، يلزمه أن من قلد ما لسا في المياه والارواث ، وترك الانفاذ
في العقود يكون مخالفاً لتقوى الله تعالى وليس كذلك اه) ثم جاء في موضع آخر من
القول السديد ما نصه : (وأما ما يأتي للشرنبلالي من تفسير الرخص بجزئيات المسائل ،
لا اجزائها فتخصيص بلا تخصص . اذ الرخصة السهولة ، وهي كما تكون في جزئيات
المسائل كالوضوء عند ابي حنيفة لقلة فروضه تكون في اجزائها أي متعلقاتها كعدم
التقص بالدم والهمس . وكذا عبارة النسخ تنيد جواز التلقيق كما سيأتي عن ابن حجر (٢)
وأما منع الرخص في حاشية الدر افادة ذلك معللاً بأنه قال . وأخذ في كل مسألة
بقول مجتهد ، والمتقى لم يأخذ في المسألة بقول مجتهد بل يركب كيفية لا يقول بها
مجتهد . فالظاهر أنه مبني على تفسير قوله في كل مسألة بجزئيات المسائل على ما للشرنبلالي
في تفسير الرخص . ويرد عليه أن المسألة ما يسأل عنه ، ولا ريب ان متعلقات العمل

(١) يعني ان قضاء القاضي بما يخالف هذه الاربعة المذكورة منقوض .

(٢) وهو ان ابن حجر نقل في تحفته الاجماع على منع تتبع الرخص . ثم اعترض

على ما ذهب اليه الهام في فتح القدير من نحو يز ذلك بأنه يقتضي جواز التلقيق الخ فبين
منه ان ابن الهام يقول بجواز التلقيق .

كذلك كالدّم فإنه يسأل عنه ، ويقول بعدم نقض مجتهد ، وكذا اللّمس . وإن كان المجموع لم يقل به واحد من المجتهدين ، على أن معنى عدم القول بذلك هو أن المجموع ليس من مجتهدات أحدهما . وأما منع قولها بحجة ذلك تقليداً فلا نسلم (إلى آخر ما ذكره وأكثر من القول والمناقشة به

هذا لمخص ما قاله واستنبطه متأخرو الفقهاء . وقد اسهبنا الكلام بهذا الصدد لافتناع الذين يستهمجنون القول بجواز التلقيق مطلقاً ، ولا يدعونون إلا لأقوال متأخري الفقهاء الاموات ، ولا يستأنسون إلا بنصوصهم . وإن كان هذا الاسهاب يباين نهجنا ، ولا يروق لأكثر قراء كتابنا . ونحن نعذرهم لكونه يورث الملل ونعذر الهمم بان الدواعي الضرورية اقتضته .

أما نحن فلا يسعنا أن نبين ما استنبطناه من بسر الشريعة وأقوال علماء الاسلام السالفين والخالفين إلا بعد توطئة مقدمة تمهد سبل ولوج هذا الباب وهي ذات فصلين . الاول في الكلام على الرخص والأطاييب ونوادر العلماء واحكامها . والثاني في التلقيق الممنوع وهاك .

الفصل الاول

في بيان الرخص والأطاييب ونوادر العلماء واحكامها

لا يخفى أن المراد بالرخصة في هذا الباب المعنى العام . وهو ما رخص الله للعبد فيما يحقق عنه . وهذا اعلم مما اصطاح عليه الاصوليون من التعريف والتقسيم ، فيشمل ما يستباح مع قيام المحرم ، وما انتقل من تشديد الى تخفيف وتيسير ترفيحاً وتوسعة على الضعفاء فضلاً عن اصحاب المعاذير . فكل تخفيف يقابل تشديداً فهو رخصة شرعها الله لأربابها كما شرع الزرائم لأصحابها . فالعاجز الذي لا يكلف فوق طاقته تكون الرخصة في حقه كالعزيمة لا يسوغ له التحول عنها لهذا قال بعض العلماء . العبادة اقامة ما طلب شرعاً من الاعمال سواء كانت رخصة او عزيمة لأن أمر الله فيها واحد . قلنا وكأن وضوء ليس بأولي من التيمم في محله كذلك الأخذ بالأشد من اقوال المذاهب

ليس بأولى من الاخف في محله . وقد ورد (ان الله يحب أن تؤتي رخصة كما يجب أن تؤتي عزاءه) ، لأن للاخذ بالرخص في مواطنها مرة بمرأ كما ان للاخذ بالعزائم في مواطنها مرة بمرأ في هذه الشريعة الغراء ، كما دل عليه هذا الحديث الشريف . وقد ذكر الشيخ الشيرازي في احد موازينه ما لمخصه : أن كل من أتى بالرخصة بشرطها فهو على هدى من ربه ولو لم يقل بها امامه . كما أن كل من فعل العزيمة ولو بكلفة ومشقة فهو على هدى من ربه ما لم يأت عن الشارع خلاف ذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم . أنه أمر الناس بالفطر في السفر في رمضان فأبى قوم الفطر حتى لحقهم مشقة شديدة ، وصار احدهم مضطجاً والناس يرشون عليه الماء من الجهد فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اولئك العصاة اولئك العصاة — قال — فانظر كيف جعل صومهم ذلك معصية حيث خرجوا عن طاعته وأمره مع أن الصوم في نفسه مأمور به . وقد علمت بقرائن أدلة الشريعة أن الحق تعالى لم يكلفنا ما سقى علينا أبداً . ونحن تابعون لا مشرعون . وكل من شدد دُشدد عليه كما ثبت في الصحيح — ثم نقل عن الزركشي في آخر كتاب القواعد ما معناه — ان الاخذ بالرخص والعزائم في محل كل منهما مطلوب راجح فاذا قصد المكلف باتيان الرخصة قبول فضل الله تعالى عليه كان أفضل ، وفي الحديث (ان الله يحب ان تؤتي رخصة . .) فاذا ثبت هذا الاصل فليعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه . ولهذا كان عمل الأئمة على الجمع عليه ما أمكن هو من باب العزائم ، كما ان العمل بالمتخلف فيه من باب الرخصة فان وقع الانسان في أمر ضروري وأمكنه الاخذ فيه فعلاً أو تركاً كان ذلك من باب القوة وكان راجحاً ، وان لم يمكنه الاخذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة . كما ان له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن . ولا يكون ذلك من باب المتخلفة — الى ان يقول — واذا قد علمت هذا علمت ان أحداً من الأئمة الاربعة لم يقله أمر المسلمين في القول برخصة او عزيمة الا على ما ذكرناه من هذه القاعدة . فليعرف مقاصدهم من يقتدي بهم — ثم ذكر الشيرازي نقلاً عن بعض اشيائه — ان اعتقاده واعتقاد كل منصف في امامه أنه لو عرض عليه حال من عجز عن العمل بالعزيمة التي قال هو بها لافتاء بالرخصة التي قال بها غيره وأقره عليها ، بل كانت هي مذهبه — اي

بالنسبة الى هذا المستفتي - لأن الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم لا يخفى عليهم ما انطوت عليه الشريعة المطهرة من طلب التخييف عن الامة بالكتاب والسنة الى آخر ما استدل به على يسر الشريعة من الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة . وفي حسن التنبه للنجم الغزي . ان من اخلاق الشيطان اللعين كراهة الرخصة والمنع منها . وهو خلاف ما يحبه الله من العبد . ومن هنا قال العلماء . ان من وجد سيئ نفسه كراهة الترخيص فأخذه بالرخصة أفضل من أخذه بالزيمة . ومهما أخذ بالرخصة فلا بد أن لا يفتني به الاخذ بها الى تتبع الرخص بأن يأخذ بالاهون من كل مذهب ، فان هذا حرام وهو من خطوات الشيطان . قلت وانما كانت الرخصة مكروهة للشيطان = كما قال الغزي = لانه يحاول بمكايده أن يشدد المرء على نفسه بترك الترخيص حتى يزل أو يعجز فيقع في شركه بترك العمل بتناكفانا الله شر نزغاته .

فتبين من ذلك أن الرخص في مواطنها مطلوبة فضلاً عن كونها سائغة . وهذا يختلف باختلاف النسب والاعتبارات ومقتضيات الاحوال . أما اذا كان الانسان قوياً ذا تحمل للعزائم خالياً من الاعذار ، وطقق ينتقي من كل مذهب ما هو أخف عليه فعمله هذا ليس من الاخذ بالرخص المحبوب المحمود ، لانه مدرجة الى الانحلال والفجور . وهذا ما عناه الامام النزالي بالاطايب حيث قال = بتناسبه ان الاولى عنده لزوم المقلد اتباع الفضل فيما اذا اعتقده الافضلية - ما نصه : (وليس للعالم ان ينتقي من المذاهب في كل مسألة اطيبها عنده فيتوسع = اي ان يقول = انا نعتقد ان الله مرآ في رد المباد الى ظنونهم حتى لا يكونوا مهملين متبعين للهوى مسترسلين استرسال البهائم من غير ان يزمهم لحام التكليف فيردهم من جانب الى جانب فيتذكرون العبودية ونفاذ حكم الله تعالى فيهم في كل حركة وسكون ينتمون من جانب الى جانب ، فما دنا تقدر على ضبطهم بضابط فذلك اولى من تشهيرهم واعمالهم كالبهائم والصبيان الخ) فؤدى قوله هذا يرجع الى ما قاله العلماء من ان تتبع الرخص مفضى الى الفجور والانحلال من رتبة التكليف . قال سليمان التيمي : ان أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله : وفي الحديقة للاستاذ النابلسي ما نصه : (لكن نقل الشيخ عبد الرؤف المناوي في شرح الجامع الصغير انه لا يجوز تتبع الرخصة بأن يأخذ من كل

مذهب الـاهون بحيث نحل ربة التكليف من عنقه خلافاً لابن عبد السلام ، حيث اطلق جواز لتبعضها . وقد يحمل كلامه على ما اذا تبعضا على وجه لا يصل الى الانحلال المذكور . ونقل عن السبكي في المشتغل من مذهب الى آخر ان قصد الرخصة فيما يحتاجه الحاجة حقته او ضرورة ارضته يجوز . وان قصد مجرد الترخيص فيمتنع لانه متنبع لهواه لا الدين . وان اكثر من ذلك وجعل اتباع الرخص ديدنه يمنع لما ذكر ولزيادة خشه (اء . وقد اشترط ابن نظام الدين الانصاري في فوائج الرخوات ان لا يكون تتبع الرخص للتأني - قال = كمثل حنفي بالشطرنج على رأي الشافعي فصداً الى اللهو ، وكشافني شرب الخمر للتأني به ، ولعل هذا حرام بالاجماع لان التأني حرام بالنصوص القاطعة فانهم . وختم كلامه بقوله ولعل رواية التفسير (ا) انما هو فيما اذا قصد التأني فقط لا غير .

والخلاصة ان المسألة ذات اختلاف كما تبين مما نقلناه . ونحن يفصلنا الآنف المذكور نهجنا نهجاً قوياً ، واتخذنا حداً وسطاً ، فلا افراط بالتشديد والخرج ، ولا تفريط بالتخفيف والتهاون . فالأقوياء من ارباب الميزان الذين ينقون من المذاهب في كل مسألة ما هو اخف عليهم ، او اقرب الى امورهم بدون ضرورة ولا موع شرعي هم الجانحون الى الاطاييف التي منعوا الغزالي لان تبعضها مفض الى الانحلال والنجور كما قال العلماء ، لا سيما اذا كان التبع في مسائل التأني .

اما الضعفاء ، واخلاق العوام الجهلاء ونحوهم من ارباب الرخص الذين يجدر بمرشدكم ان يأخذ بأيديهم بنور شمس الهداية الى بحيرة السعادة من طريق يسر الشريعة السمحة فهم الذين ينبغي على مقتضيتهم ان يفتيهم بما كان يسر عليهم من رخص المذاهب خشية تهاونهم بالتكليف الشرعية فيما اذا كانوا من ارباب المعاذير كالضعفاء ونحوهم ، او مخافة تعلقهم من الذين فيما اذا كانوا مرضى القلوب متزلزي العقائد بتأثير شهادت

(ا) اي عن الامام احمد . واصل ذلك عبارة مسلم الثبوت وهي (وما عن ابن عبد البر انه لا يجوز للعامة تتبع الرخص اجماعاً فاجيب بالمنع - اي بمنع هذا الاجماع - اذ في تيسيق متبوع الرخص عن - الامام - احمد زوايتان - فلا اجماع ولعل رواية التفسير انما هو فيما اذا قصد التأني الخ) . وقد تقدم ما نقل عن ابن عبد البر في الاصل

العلم المادي على مداركهم - لجلبهم بلباب الدين وعدم تضامهم بالعلم - او بسائق التقليد الاعمي لارباب الشبهات . ويندرج ضمن هؤلاء بطريق الاولوية من نود نحن او يحاول هو ارشاده الى ديننا الخفيف من افراد الملل المختلفة لئلا ينفر من التشديد في التكليف . وقد رأيت في احدى المقدمات سياسته صلى الله عليه وسلم مع من يريدون الدخول في دين الاسلام كقبيلة ثقيف وقد دل حديث ثقيف وغيره من الاحاديث الشريفة على مشروعية مبايعة غير المسلم وقبول اسلامه وان شرط شروطاً غير صحيحة . وفي هذا من تسامح الدين ويسره وسعته وصياسته نبينا صلى الله عليه وسلم وحسن تصرفه وتيسيره اكبر عبرة لمن اعتبر ، واعظم غفلة لمن كان له قلب او التي السمع وهو شهيد ، بخلاف احد المتفقه الذي لم يفكر لجلبه بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وكون شريعته منوطة بالمصالح ، ولم يتدبر بالعاقبة حينما سأله عظيم امة عظيمة قبوله وشعبه اعتناق دين الاسلام على شريطة ان لا يتركوا بعض المخطورات في الاسلام لاضطراهم اليها على زعمهم ، فرفض المتفقه الثر اسلامهم على هذا الشرط وهو رفض فظيع غريب في بابه فيما اذا صححت هذه الرواية التاريخية (١)

(١) اماطة النقاب عن هذه الرواية ما ورد في الجزء الرابع من تاريخ مراد بك الداغستاني الشهير - وخلاصة ان الروسيين كانوا وثنيين فحاول البرنس (ولاديمير) احد امراء (كيف) الروسية ان يخلع هو وشعبه من الوثنية ، ويعتقون ديناً غير عبادة الاوثان فانفذ سفراءه الى انحاء العالم ليبحثوا له عن جميع الاديان ويرفعوا اليه خلاصة ما اكتشفوه بالايضاح التام والتفصيل الوافي فيما يتعلق بحقيقة كل دين على حدته وحينما اطلع على جميع ما رفع اليه من حقائق الاديان وقع اختياره على دين الاسلام ، وقرر بادىء بدء اعتناقه ، فاستدعي احد متفقه قزان واخبره بذلك - لكن بين له ان الروسيين لا يمكنهم ان يعيشوا في اقليمهم ذي البرد القارس بدون تعاطي شرب الخمر واكل الخنزير ، فلم يجوز المتفقه القزاني ذلك فاعتذر الامير (ولاديمير) ان الضرورة تجعلهم على ذلك لشدة برودة الافليم ، وصرف النظر آسفاً عن اعتناق الاسلامية ، واعتنق النصرانية الارثوذكسية هو وشعبه ، ثم انتشرت في جميع الانحاء الروسية .

كنت اسمع هذه الرواية بجملة من افواه بعض الناس فلا اتق بصحتها حتى جمعتني -

هذا ولعل ما سلكناه من التوسط يحتمل عليه قول ابن الهمام السالف (وكون الانسان يتبع ما هو الاخف عليه من قول كل مجتهد ما علمت من الشريعة ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته الخ) . وبذلك يتم التوفيق بين المسلكين لان المطلق يقبل التقييد ، والعام يتخلله التخصيص . فالتشديد في منع تتبع الرخص هو بالنسبة الى الافوياء ارباب العزائم ، والتخفيف يتبع الرخص هو بالنسبة الى الضعفاء وارباب الاعذار فكل منهم يفتي بما يلائم حاله . قال التاج السبكي في معيد النعم بصدد ادب المفتي ما نصه : (ومنهم طائفة تهلبت في أمر دينها فجراها الله تعالى خيراً ، تنكر المنكر وتشدد فيه وتأخذ بالاعظ وتوق مظان التهم ، غير أنها تبالغ فلا تذكر لضعفة الايمان من الامراء والعوام الا أعظ المذاهب فيؤدي ذلك الى عدم اتيادهم ، ومرعة نفورهم ، فن حق هذه الطائفة الملائمة ، وتسهيل ما في تسهيله

— الاقدار في قصة بيله جك (ارطغرل) يرفقي في التغريب وصدقي في توارد الخطوط اُحد اركان حرية المجلس العثماني امير اللواء اسماعيل حقي باشا مبعوث امامية ورئيس فرقة حزب الحرية والائتلاف في المجلس التيايبي العثماني في الدورة الاولى . فاستفسرت منه عن صحة هذه الرواية لما شهدته من اضطلاعه بالتاريخ اذ أطلعني على مصوراته في التاريخ المعلقة على الجدران بالوان مختلفة باختلاف الامم والدول — مثل معوزات تخطيط البلاد . فأجابني ان هذه الرواية ليست من قبيل ما تناقله السن العوام ، بل هي ثابتة في كتب التاريخ واطلعتني فوراً على التاريخ المذكور فطفت حينئذ ألوهم هذا المفتي اللزاني وأضرابه ، واخبرت هذا النابغة العظيم الجامع بين التدين والتمدن . أن هذا المتفقه لو كان من أهل البصيرة في الدين والفقه في شريعة خاتم المرسلين ، والوقوف على تصرفاته صلى الله عليه وسلم لما اقترف هذا الخطأ المشين ، واعرف أنهم بعد اسلامهم يتلعون عن تعاطي شرب الخمر وأكل لحم الخنزير متى تمكنت بشاشة الايمان من قلوبهم لان أمة الاجابة لا ينفق جمهورها على الضلالة . لكن الذي افضى بالامة الاسلامية الى ما وصلت اليه هو الجمود والوقوف عند ظواهر نصوص الفقهاء ، وتعطيل قوے المدارك والمواهب ، واغلاق باب الاجتهاد بدوئ قيد ولا شرط فأقروني على ذلك وخفمت جليستنا بترديد الحوالة وتبادل عبارات الاسف فيما بيننا .

فائدة للمثل هؤلاء الى الخير اذا كان الشرع قد جعل لتسهيله طريقاً . كما ان من حقها التشديد فيما يرى ان في تسهيله ما يؤدي الى ارتكاب شيء من حرمات الله تعالى . فقد روي ان سائلاً جاء الى عبدالله بن عباس رضي الله عنهما فسأله هل للقائل توبة ؟ فقال لا توبة له . وسأله آخر فقال له توبة فسئل ابن عباس عن ذلك فقال . اما الاول فראيت في عينه ارادة القتل فتمتعه ، واما الثاني فجاء مستكيناً قد قتل فلم اقتطعه . وفي هذا المقام معترك الافهام ، ومزلة الاقدام . ثبتنا الله بالقول الثابت ، وبصرنا بحقيقة الشريعة وعين الحقيقة .

—

اما نوادر العلماء فتقسم فيما ارى الى نوعين : الاول الاقوال المرجوحة فهذه يسوغ الترخض بها فيما يظهر عند الضرورات والدواعي الموجبة . وينتفع الاخذ بها على سبيل التشبي ، والاسترسال مع عواصف الالهواء وتيار الملاذ لان ذلك يفضي الى التلاعب بالدين ، والخروج من عهدة التكاليف الشرعية . النوع الثاني الاقوال الشاذة التي تدعى بزلات العلماء كما نقلنا فيما سلف من جواز اعارة الجواري للوطى . وجواز الاكل للصائم في رمضان ما بين الفجر والاسفار . فأمثال هذه الاقوال على فرض صحة نسبتها الى اصحابها لا يجوز الاخذ بها ألبتة لانها من الشواذ المخالفة لاصول الشريعة وقواعدها . ولعل هذا هو المراد مما نقل عن الامام الاوزاعي (من اخذ بنوادر العلماء خرج عن الاسلام) كما اني لا ارى مانعاً من جواز حمله على الشق الثاني من النوع الاول — وهو تتبع الاقوال المرجوحة على سبيل التشبي — (١) . وعلى كل حال يخرج مخرج المبالغة . حكى البيهقي عن اسماعيل القاضي انه قال : دخلت على المعتضد ورفعت الي كتاباً نظرت فيه ، وقد جمع فيه الرخص من زلل العلماء . فقلت مصنف هذا زنديق ، فارت من اباح التبيذ لم ينجح المتعة ، ومن اباح المتعة لم ينجح الغناء ، وما من عالم الا وله زلة ، ومن جمع زلل العلماء ثم اخذ به ذهب دينه ، فأمر المعتضد باحراق (١) وارى ان حمل قول الامام الاوزاعي على هذا المحمل اولي مما حملوه على ما ينقض حكم الحاكم اذ لا داعي لهذا التخصيص . قالوا ويخرج قوله هذا مخرج المبالغة لان نوادر المجتهدين ينتفع الاكثار فيها لكونها من مواضع التأويل . قالوا وكذا لا اثم على المجتهد فيها لعذرهم بالاجتهاد بخلاف غيره لعدم فقهه واجتهاده

ذلك الكتاب : فبين من هذا الفصل الفرق بين الرخص والاطايب ونوادر العلماء واحكامها .

الفصل الثاني في التلقيق الممنوع

لا يخفى أن التلقيق الممنوع ينقسم الى نوعين . احدهما التلقيق الباطل لذاته . وهو مردود بالاتفاق ، وينبغي أن لا يعمأ به البتة . وذلك كتمخيط القائل . قلت لنائبين اختلافهما التمر - فان هذا القول لا يقول به مسلم لظهور بطلانه . على أنه بالحقيقة ليس من انواع التلقيق بوجه من الوجوه ، بل هو محض مسطرة بصورة التلقيق ناشية عن مجون الشعراء كما سبق

النوع الثاني التلقيق المحذور لا لذاته ، بل لما يعرض له من العوارض . وهو ثلاثة انواع . أحدها تتبع الرخص عمداً بأن يأخذ الانسان من كل مذهب ما هو الاخف عليه بدون ضرورة ولا عذر ، قال رخص بهذا الاعتبار تنقلب اطاييب كما تقدم . وقد حظر هذا من حظره سداً لتدرائم الاخلال من التكاليف الشرعية . ويندرج ضمن هذا النوع بطريق الاولوية تتبع الرخص للتلمي والأخذ بالاقوال الضعيفة من كل مذهب اتباعاً للحلاذ والاهواء فضلاً عن الأخذ بنوادر العلماء الشاذة وزلاتهم . الثاني التلقيق الذي يستلزم نقض حكم الحاكم لان حكمه يرفع الخلاف دراً للفوضى . قلت لكن بشرط توفر الصفات بالقاضي المشروطة لنفوذ حكمه بتوفرها . أما اذا لم تتوفر جميعها أو بعضها فلا ينفذ حكمه . وحينئذ لا مانع من التلقيق الذي يستلزم نقض حكم غير نافذ شرعاً . الثالث التلقيق الذي يستلزم الرجوع عما عمل به تقليداً أو عن لازمه الاجماعي . ومثال الاول ما سبق عن الهندية . لو قال لامرأته انت طالق البتة وهو يراها ثلاثاً فامضى رأيه فيما بينه وبينها ، وعزم على انها حرمت عليه ، ثم رأى بعد ذلك انها تملقة رجعية امضى رأيه الذي كان عزم عليه ولا يردعا الى ان تكون زوجته برأى حدث من بعد . ومثال الثاني . لو قلد رجل ابا حنيفة في النكاح بلا ولي دخل فيه صحة ايقاع الطلاق لانها لازمة لصحة النكاح اجماعاً . فلو طلقها ثلاثاً ثم اراد تقليد

الشافعي في عدم وقوع الطلاق لكون النكاح بلا ولي فليس له ذلك لكونه رجواً
عن التقليد في اللازم الاجماعي كما سبق نقله عن الهاشمي (١) قلت ومنع التلقيح المستلزم
الرجوع عما عمل به تقليداً او في لازمه الاجماعي ضروري في نحو ما كانت من هذا
القبيل اذ محتاط في مسائل الفروج اكثر مما محتاط في غيرها لان قضايا الفروج والانساب
لا يسوغ ان تكون العوبة بيد الناس والآلة بيد الدجالين الذين يتعاطون رد الطلقات
بالحيل والتلقيح مهنة لم للتعيش . نعم لو كان هؤلاء ممن يذهب عن علم ويهان الى ان
يجرد التكلم بلفظ الطلاق لا يوجب وقوعه ، بل لا بد من امر آخر وراء التكلم باللفظ ،
او الى القول بعدم وقوع طلاق الغضبان (٢) لكن خيراً لم من هذه الحيل التي يتقنونها
لانهم يحكمون ان نكاح المرأة بدون ولي غير صحيح عند الشافعي ويدونها الى زوجها بعد
ثلاث طلقات بعقد جديد بناء على انها لم تكن زوجة له من قبل عند الشافعي بزعمهم
فيترجم من هذا ان تكون قضت اكثر عمرها عند زوجها بالحرام واستولدها بالحرام على حين
ان الامام الشافعي لا يقول انها كانت عنده بالزنا ولا يحكم على الاولاد بانهم ابناء زنا ،
بل يقر هذا النكاح بعد الوقوع وان كان يشترط الولي ابتداء . ولو لم يكن كذلك
لزم ان يكون الناس زناه وابناء زنا في نظر الائمة المجتهدين لان هذا المجهد يشترط
شروطاً لا يقول به الآخر وبالعكس . واللازم باطل فكيف المزوم . والاغرب ان
لهؤلاء المتفقهة الذين يتعاطون هذه المهنة جرأة عجبية في الاحتيال لرد الزوجات الى
ازواجهن . ذلك انهم يحاولون نسبة احد الزوجين الى الردة — واليعاذ بالله تعالى —
اذا اعيثهم الحيل فيسألون احدهما هل فرط منه قبلاً مسبة دين او نحوها من
المكفرات التي يقول بها بعض الفقهاء فاذا اجابهم احدهما بالايجاب يقولون
له اندفع الاله الجدد ايمانك ثم يلتقونه الشهادتين والفاظ التوبة والاستغفار
ويعقدون عقداً جديداً فيلزم من هذا ضمناً حيوط عمل الرجل — واليعاذ
بالله — ، ومكث زوجته عنده بعد مسبة الدين بالحرام ، واستيلادها

(١) راجعه وما علقنا عليه في الحاشية .

(٢) ارجع الى كتاب اغاثة اللفهان في حكم طلاق الغضبان لابن قيم الجوزية
مجد العجب العجيب

بالحرام (أ) . واغرب من هذا وذلك ان المتفقه المشددين لا يتكروا على هؤلاء الدجالين المحتالين . مثل استنكارهم قول من يذهب الى ان مجرد التكلم بلفظ الطلاق لا يوجب وقوعه بل لا بد من امر آخر وراء التكلم بالطلاق ، والى ان طلاق الغضبان لا يقع كالامام ابن القيم واضرابه المبرهن عليه بالكتاب والسنة .

وكا لا يسوغ التلقيق المستلزم الرجوع عما عمل به ثقلين او لازمه الاجماعي في قضايا الفروج والانساب ، كذلك لا يسوغ في كل ما يكون وسيلة للعبث بالدين ، او ذريعة لمضرة البشر او الفساد في الارض . وأما ما كان من قبيل العبادات والتكاليف التي لم يجعل الله بها حرجا على عباده فلا يكون التلقيق فيه ممنوعا ولو استلزم

(١) بهذه المناسبة اذكر انه اخبرني الثقة استاذنا العلامة الشيخ بكرمي العطار نور الله ضريحه بواقعة من هذا القبيل . وهي ان رجلا من اكابر اغنياء دمشق وتجارها بدرت منه الطلقة الثالثة حين غضبه ثم ندم على ما بدر منه فدعى اربعة علماء من اشهر فقهاء المذاهب الاربعة في الحاضرة وأولم لهم وليمة فائق بمكانتهم . وقبل تناول الطعام قص عليهم واقعته فطفقوا يتداولون بالمسألة ، وبعد اخذ ورد لم تسفر المداولة عن نتيجة تلائم المستفتي فأطرق الفقيه الحنفي مليا . ثم قال له هل بدرت منك يا حضرة فلان مسبة دين في حياتك ؟ ففكر الرجل برهة ثم قال نعم اذكر اني في عهد الشباب غضبت على فلان اخي فشتمته وسببت دينه . فامتعض الفقيه الشافعي وقال للحنفي يا هذا اخرجت الرجل عن دينه لارجاع امرأته فلا كانت ولا كان هذا الارجاع وحاول ان ينفض ماضيا وارفضت الجلسة على غير جدوى . ثم ان احد اصدقاء الرجل نصح له ان يخلي بالعالم الحنبلي ففعل ففرج كربته سررا على مذهب ابن القيم واضرابه من أئمة الحنابلة . ومن نازعتني بصحة هذه الرواية فاني اسبي له الرجل وامرته واخوته وامها العلماء الاربعة وقد ادركت ثلاثتهم . وانما لم يحل المعضلة الحنبلي في الجلسة العلنية لانه لا يجرأ ان ينفي بعدم وقوع طلاق الغضبان او الطلاق اللغو بحضرة رفاقه الذين لا يقولون بمتوى امثال ابن القيم لانهم يرون ذلك خرفا للاجماع فحشي ان يصمد بالضللال الحنفي والشافعي خصوصا الثاني فانه كان اذا سطوة وجاء عريض وكلمة نافذة عند الاهلين والحكام . والوقت كان وقت تعصب شديد للمذاهب

الرجوع المذكور ما لم يفض الى الانحلال من رتبة التكليف كما سبق الى الذهاب بالحكمة الشرعية بافتراض الخبل التي تقلب الشريعة ظهراً لبطن . فهذا المخلص ما اقتبسناه واستظهرته من قواعد الاسلام واقوال علماء المسلمين فيجب على المطلع التدبر لان الموقف دقيق جداً والله اعلم

فصل

نتيجة ما تقدم جواز التلقيق بالتقييد

هذا الفصل يشتمل ان شاء الله تعالى على البيان الثاني الذي يكون يوصل القول . وهو انه يتضح من جميع ما تقدم انه لا يمكن البت بهذه القضية بتاً مطلقاً بالاستصحاب بالقول بجحلا والحكم بالمنع او القبول مطلقاً . بل لا محيص من التفصيل والتقييد . وذلك باستقراء طبقات المكلفين المحكوم عليهم ، وعدد انواع التكليف الشرعية المحكوم بها .

اما الطبقات فتقسم الى مفتين ومستفتين . وطبقة المفتين تنقسم الى قسمين . القسم الاول ارباب الاجتهاد المطلق ، ولا كلام لنا بهم في هذا الوطن لانهم ارباب استدلال واستنباط ، وليسوا اهل تقليد واستسلام حتى يضطروا الى التلقيق الذي استنبطه الخلف . والقسم الثاني المجتهدون فيما علموا دليله المقلدون فيما لم يعلموه . فهؤلاء مفقون حقيقة في جميع الاحكام التي استنبطوها من الادلة الا الاجكام التي لم يعرفوا ادلتها ، او خفيت عليهم وجود الاستنباط من الادلة ، فهم والحال هذه مستفتون وهنا تدخل قضية التلقيق باعتبار انهم مقلدون وينبغي ان يلحق بهذه الطبقة اهل الترجيح والتزجج والاستظهار لا اشتراكهم جميعاً باجتهاد قوامه التذكيرة استنباطاً او استظهاراً .

اما طبقة غير المفتين فتقسم الى ثلاثة اقسام . الاول متفقه المذاهب وهم ينقسمون طبقاً الى طبقات حسب تضاهم بنصوص المذاهب ومعرفة المتفق عليه والاختلاف به . وارفهم رتبة من حمل فروع مذهب مع اطلاعه على اغلب نصوص بقية المذاهب . ويليهم من اقتصر على حمل فروع امامه المتبوع او اغلبها . وهؤلاء يطلق عليهم لفظ

المفتي مجازاً عند العلماء وحقيقة عرفية وفاقاً لمعرف العوام ومصطلح الحكومات المجارية
 لشعوبها المخطئة سواء كان ذلك منبعثاً عن جهل أو تجاهل تزلفاً أو تضليلاً لرعيتهما
 الجاهلة . وذلك لأن المفتي بالحقيقة عند أهل العلم من كان من أهل الاستدلال والاستنباط ،
 ويلتقي به من كل من أهل الترجيح والتخريج والاستظهار . أما هؤلاء فنقله نصوص من
 كتب الفقه ، ليسوا من أهل الترجيح أو التخريج فضلاً عن الاستنباط والاستدلال ،
 وإنما هم تابعون لما يريجه المصنفون . ولا مجال للجدال معهم بهذا الصدد بعد اعتناقهم
 بالتمسك عن ترجيح غير ما رجحه المصنفون ، ونعمتهم أنفسهم بكونهم عواماً أمراء القول .
 لكن الديان لا يغفل يوم العرض عن مناقشة من رسموا لهم هذه المخططات التي أدت بهم إلى
 هذا الجرد واقتضت بالامة إلى هذا الانحطاط الذي كاد يؤدي بها . القسم الثاني طبقة العوام
 الذين هم دون جميع هذه الطبقات وفوق طبقة أرباب الجليل المطبق . وهؤلاء هم الذين
 يعرفون كثيراً من أحكام الحلال والحرام والصحيح والفاسد وغيرها من متعلقات خطاب
 الله تعالى سواء كان من الأحكام التكليفية أو الوضعية سيما من المتفهمة ، لكن لا قدرة
 لهم على فهم الأحكام من الكتب لجهاشهم بالمصطلحات الشرعية . وفقدانهم الملكة العلمية .
 القسم الثالث طبقة العوام من أرباب الجاهلة المخضة كالأميين ومن كان على شاكلتهم
 وهم البعيثون عن مجاسة المتفهمة وغيرهم من أهل العلم والذكر ، كأخلاق الناس من
 الصنائع والزراع وأهل البوادي . ويدخل في أعدادهم بالاولوية المهتدي إلى الاسلام
 حديثاً الجاهل بجميع تكليفه سواء كانت من قبيل الاصول او الفروع . فهذه طبقات
 المكلفين المحكوم عليهم بالتكاليف الشرعية المتباينين علماً وجهداً على نسبة قوى
 افهامهم وضمونها . وجميعهم ما عدا أرباب الاجتهاد المطلق التام لم يدخل بقضية التلقيح
 كما سيأتي التفصيل .

وأما انواع التكليف الشرعية المحكوم بها فتتقسم إلى حقوق الله تعالى خالصة ،
 وهو ما يتعلق به النفع العام للعالم من غير اختصاص بأحد ، فينسب إليه تعالى لعظم
 خطره وشمول نفعه ، وإلا فباعتبار التخليق الكل سواء بالنسبة إليه تعالى ، كما أنه
 باعتبار النفع والضرر هو عز سلطانه متعال عن الكل لا تنفعه الطاعة ولا تضره
 المعصية . وإلى حقوق العباد خالصة ، وهو ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير

وملك المنيح ، وضمان المتلف والمنصوب والدية وما شاكل ذلك من الحقوق . وإلى ما اجتمع فيه الحقان ، وهو ينقسم الى ما غلب فيه حق الله تعالى كحد القذف ، وإلى ما غلب فيه حق العباد كالتقصا . ثم ان حقوقه تعالى تنقسم بالاستقراء الى ثمانية انواع ، الاول عبادات خالصة كالايان وفروعه وهي جميع العبادات المحضة ، الثاني عبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر فانها عبادة من وجهة ادائها من نفس المكلف ، ومؤنة من وجهة وجوب ادائها على المكلف بسببه غيره وهو من عيونه ، الثالث مؤنة فيها معنى العبادة كالعشر فانه مؤنة باعتبار بقاء الارض بيد صاحبها . وبقائها وصلاحتها انما هو بالعشر الذود عنها بصد غارة العدو عليها ، وعبادة باعتبار نماء المال كالزكاة ، او باعتبار كون مصرفه شرعياً . والرابع مؤنة فيها عقوبة كالخراج . والخامس حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة كالكفارات . والسادس حق قائم بنفسه كخمس الغنائم والمعادن . والسابع عقوبة كاملة ، وهي حدود الله تعالى كحد الزنا وقطاع الطرق والسرقة والسكرو اصابة الانساب والاموال والعقول . والثامن عقوبة قاصرة كحرمان الارث بالقتل .

ثم ان المحكوم عليهم مكلفون ايضاً باتباع الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية كالنكاحات والخارقات وغيرهما ، وفي المعاملات والمحظورات والوجدانيات ، وهي التخلية عن الرذائل النفسية ، والتخلية بالفضائل القلبية من الاخلاق الفاضلة ، وهو المعبر عنه باصطلاح اهل هذا الشأن بفقهاء القلوب وعلم الآخرة ، وهو اساس المعادة البشرية في الدارين بعد الايمان بالله تعالى ورسوله لان من لم تنه خلاقه عن الفحشاء والمنكر اعدم طهارة قلبه من الاخلاق السافلة لم يزد من الله الا بعداً .

اما قضية الايمان فليست من الفروع ليكون لها دخل في مسائل التقليد والتأليف ومثلها قضية فقه القلوب وجميع ما علم من الدين بالضرورة لان ذلك من المتفق عليه الذي لا مجال للاجتهاد به حتى يكون محلاً للخلاف الذي يبنى عليه التقليد والتأليف وغاية ما يقال بصدد هذا التكليف انه يجب توفي أقل ما فيه مدرجة الى الشرك الذي يبدب ديب النمل ، والابتعاد عن سرعة الحكم بالكفر على احد من اهل القبلة لان تكفير المؤمن امر عظيم . كما انه يجب التحلي بالاخلاق الناضجة وتطهير القلب من جميع

أضدادها لان مصدر الرذائل هو عدم خشية الله تعالى المنبعث عن عدم ظاهرة القلوب .
اذن لم يبق دخل لما أتى التقليد والتلفيق الا فيما اختلف فيه العلماء من الفروع الشرعية ،
وهي ثلاثة انواع . الاول ما بني في الشريعة على اليسر والتساع مع اختلافه باختلاف
أحوال المكلفين ، والثاني ما بني على الورع والاحتياط ، والثالث ما يكون مناطه
مصلحة العباد وسعادتهم .

أما النوع الاول فهو العبادات المحضة لان مناطها امتثال أمر الله تعالى والخضوع
له مع عدم الحرج ، فيبني عدم القلوبها لان التنطع يؤدي الى الهلاك خصوصاً اذا
كان اربابه ضعفاء العزيمة الا العبادات المالية ونحوها فانها بما يبنى التشديد بها احتياطاً
خشية ضياع حقوق الفقراء . واعتباد النفس على الشح والادخار والاستئثار والحرم
على المال ونحو ذلك من الطباع الحيوانية التي تدبو عنها الانسانية فيبني على المزكي
أن لا يأخذ بالقول الضعيف ، او ينتقي ملتقى من كل مذهب ما هو اقرب لاضاعة حق
الفقير كما انه ينبغي على المني ان يقي بالاحوط والانصب لمصلحة الفقير ولا يعين بالتلفيق
المستغني الحريص على اضاءة حق الفقير ضماً بماله . وأما النوع الثاني فهو المحظورات ،
وهي مبنية على الاحتياط والاخذ بالورع مهما امكن لانه تعالى حكيم لا ينهي عن شيء
الا لمفسرته فلا يبنى التسامح بها الا عند الضرورات الشرعية التي يبنيها الشرع لذلك
ورد في الحديث كما تقدم (فاذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن
شيء فدعوه) فقيد الامر بالاستطاعة وأطلق النهي لان دفع مضرة المنهي عنه أعظم
خطراً من جلب منفعة المأمور به . فالمحظورات يجب التورع منها على اختلاف انواعها
سواء كانت من حقوق الله تعالى ، او من حقوق عباده . لكن التورع من حقوق
المخلوقات أكد من التورع من حقوق الخالق ، لان الاولى مبنية على المشاحنة ، والثانية
مبنية على المسامحة ، فلا ذنب بعد الشرك بالله تعالى وسجود ما جاءت به الرسل اعظم
من ظلم العباد واذا نهيتهم وحضهم حقوقهم . والدليل على ذلك ان عموم قوله تعالى (ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) خص منه حقوق العباد ما لم
يودها المعتدي الى ذنوبها ، او يجامله في حل منها . ولا يعقل ان اخفي عمره بالعبادة
حتى ملّ الليل من قيامه والنهار من صيامه والارض من سجوده والماء من وضوئه وهو

يؤدي العباد ويعتدي عليهم أن يكون مقرَّباً عند الله تعالى ، أو ناجياً من الحساب والمقاب ، ما لم يتغمده الله تعالى برحمته وبشملة بعبادته فيقبلهم خصومه السباح عنه ، وإن زعم الاغرار أنه من عباد الله الصالحين لأن رأس الدين عند الله العاملة . واما النوع الثالث فهو المعاملات ، وحدود الله العامة ، وأداء الاموال من عشر وخراج وخمس المعادن ، والمناكحات . ومناط هذه التكاليف السعادة البشرية ، ورعاية المصالح العامة والمرافق الحيوية ، وصيانة حقوق العباد .

هذا وقد علمت ان كل ما علم من الدين بالضرورة من متعلقات الحكم الشرعي وهو ما اجمع عليه المسلمون ويكفر جاحده لا تتعلق مسائل التقليد والتلفيق به ، وانما هما من متعلقات المختاف به ، وهو مشرح التفصيل . وذلك ان طبقة ارباب الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض يرجع احدهم بالضرورة في المسائل التي له قدرة على الاجتهاد بها الى دليلها من كتاب او سنة او اجماع حقيقي او قياس صحيح او غير ذلك من الادلة التي يسوغ الاستدلال بها في اجتهاده سواء كان ذلك في حق نفسه أو في حق مستفتيه ، وسواء كانت تلك المسائل من عزائم الشريعة أو رخصها ، وهذا لا كلام فيه . واما في المسائل التي لا قدرة له على الاجتهاد بها لظفاه أدلتها عليه فالأولى ان يمنح الى مراعاة مذاهب الائمة في العبادات فيما اذا امكن ذلك بدون مشقة ولا حرج بان يؤانس من نفسه التحمل للعزائم اخذاً بالاحتياط ، واقتفاء لآثار مراتب الكمال . أما اذا علم من نفسه عدم الطاقه لتحمل النزائم ، أو حافت به بعض الحوائق فلا يرى مانعاً في اصل الشريعة الاسلامية السمعة بمنعه من اخذه بالاخف عليه من كل مذهب ولو أدى ذلك الى تداخل اقوال ائمة المذاهب المعبر عنه باصطلاح المتأخرين بالتلفيق لان دين الله يسر ، وهذا مصداق ما سبق نقله عن الامام ابن الهيثم من قوله (وكون الانسان يتبع ما هو الأخف عليه من قول كل مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن أمته) . وجميع ما ورد من الاحاديث الشريفة التي تدل على يسر الدين تؤيد ذلك كما مدقق عليه في المقصد الثالث ، لان الضعيف اذا حمل نفسه فوق طاقتها يؤول به ذلك الى العجز عن أداء التكاليف الواجبة . وكذلك من حانت به الحوائق ونزات به الدوازل التي تضطره الى

الى التلفيق ولم يلتق تأثراً بعوامل التشديد وبواعت التعصب يحجز عن اداء التكاليف اضطراراً فيؤول به ذلك فيما بعد الى التهاون اختياراً (١) . وصفوة القول ان المبني ديان نفسه وحكيمها وأعلم بها من غيره . لهذا كثيراً ما يفوض العلماء المسائل الى رأي المبني لا حيناً اذا كان من أهل هذه الطيقة ء او ممن يلحق بهم كاهل الترجيح والاستظهار والتخريج . والاصل في ذلك ما رواه الامامان احمد بن حنبل والدارمي في مستديهما من حديث وابجة بن معبد رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال (استفت قلبك البر ما اطأنت اليه النفس واطأنت اليه القلب والاثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وان افكاك الناس وافتوك) وفي رواية (استفت قلبك وان افكاك الفتون) . وفي صحيح مسلم عن النواس بن سمعان رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال (البرحسن الخلق والاثم ما حاك في نفسك وكرهت ان يطلع عليه الناس) .

(١) وبهذه المناسبة يقول المؤلف غفر الله له . انه لما سمعني في دائرة الشرطة ومحجز عالية لبنان طاغية الترك جمال باشا السفاك من اجل القضية العربية حافت بي عدة نواب لا مناص معها من التلفيق او ترك الصلاة . وهنا استغني غلاة المتعصبين الذين يمنعون تداخل المذاهب باسم التلفيق بدون قيد ولا شرط لجلبهم بروح الشرعة واحوال الزمان وطبائع الاجتماع . هل يسوغ لنا والحال هذه التلفيق المحظور عندكم؟ أم ندع الصلاة اذ لا يتسنى لنا اداؤها الا بالتلفيق اضطراراً وفرضاً واته الفتوى غير خارج عن احد هذين الامرين . وانت على علم أنه لا يمكنهم ان يقتوا بترك الصلاة اذ لم يبعد ذلك في الشرع فقد جاء في الدر المختار نقلاً عن الظهيرية وغيرها . ان من قطعت يده ورجلاه وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا يعيد . فاذا كانت الصلاة لا تترك بمثل هذه الحالة فكيف تترك من اجل التلفيق . ولو فرض ان احداً رجع الترك على التلفيق — معاذ الله — يجب رجه لانه ضال مضل معطل بسائق جبلة واسترساله مع عواصف التعصب الاعشى . فلا بد اذن من القول بالصلاة مع التلفيق . وبذلك تقوم عليهم الحجة لمنعهم التلفيق مطلقاً بدون قيد ولا تفصيل . وان ادعوا ان ما ذكرناه غير ممكن الوجود فنضرع اليه تعالى ان يبتليهم بمثل ما ابتلينا به يشهدوا ذلك بانفسهم ويدوقوا مرار الظلم فيعرفوا حيثقت كيف تكون فكيات .

هذا ما كان في حق أنفسهم . وأما في حق من يستفوتهم فينبغي التفصيل ، وهو أن المستفتي إذا كان من أرباب العزائم وتحمل المشاق والنفرة للعبادات فيقي بالاحوط أخذاً بالورع والكمال ، ما لم يفتي به نازلة لتقتضي التخييف فانه حينئذٍ فيقي بالاخف عليه من كل مذهب خشية العجز عن أداء التكالييف فيما إذا شدد عليه بالمنع من التخليق . ثم إن كل طبقة من طبقات العوام المتفاوتة تقي بما يناسبها تشديداً أو تخفيفاً وفقاً للتضي اتساع الشريعة وحكمتها وسياستها . وذلك منوط بحكمة المفتي وتور بصيرته وحسن فراسته والمعيته وورعه وإخلاصه . وأجدر الناس بالتسامح الضعفاء بدناً كالمصابين بالعمل ويطق بهم أرباب الاعمال الشاقة والجند والأكره وصغار العقول من هوام الانعام الثائمين في مهامة الجيالة كأهل البوادي والزراع والصناع وأضرابهم من الجيلة والاميين البعيدين عن مخالطة اهل العلم . ومرضى القلوب كالمهوكين بالشبهات والفتنسين بالشهوات . وأرباب القلوب انقاسية كالقواد والشمعة والشرطة والساسة

— الزمان وطوارق الحداث . كما عرفنا نحن ان حجرير الام لا يكون بالليل والقال ، بل بالمفاداة بالنفس والنفيس . ولا ينبغي ان من يكابد مشقة السفر يضطر الى التخليق شاء أو أبى خصوصاً اذا كان السفر قسرياً كالجندي المضطر الى اطاعة قائده ، او المحكوم عليه بالتغريب المكروه على الخط والترحال كما تقتضيه مشيئة المكروه ، أو كالحائف من قطاع السابلة في البادية ، أو كالحذر من العدو في صفوف القتال ، ونحو ذلك من العوارض التي تعرض للانسان . وقد شهدت ذلك بنفسي أثناء مسيري منفيكاً الى اقصى الاناضول التركي فان ما انتابني من العناء والبلاء في هذا التغريب ذهاباً واياباً يضطرنني قسراً الى التخليق . كذلك حينما جبت المفاز على متون الابل بسائق نداء وجداني منبهت عن شعور شريف لموافاة مقر الجيش العربي بين معان والعقبة الذي يتولى قيادته العامة جلالة ملك العراق اليوم الشريف فيصل فان ما لقيته من عناء السفر في البادية ، وتوقع خطر عدوان قطاع الطريق ، أو الوقوع بقبضة الجيش التركي المرابط في تلك الجهات في النعاب ، ومرافقة الحملة المطهرة من اقصى جنوب الشام الى حلب الشهباء . طرني الى التخليق سواء شاء المشددون أو أبوا . ودين الله يصر ، ومن شدد شد الله عليه .

والولاة ومن كان على شاكلتهم فينبغي على المفتي ان يأخذهم بيسر الشريعة وسياساتها فيغنيهم بالاخف ولو أدى الى التلغيق ليجذبهم الى الارتياح للتكاليف شيئاً فشيئاً خشية تهاونهم بها فيما اذا ثقلت عليهم لضعف أبدانهم ، أو صغار حقوقهم ، أو فسوة قلوبهم التي يكاد يطبع عليها من تكاثف الغشاوة . وقد رأيت فيما سبق ما نقلناه عن التاج السبكي . وقال العيني في شرح صحيح البخاري في حديث (يسروا ولا تعسروا) مانعه : (وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان ومن بلغ وناب من المعاصي يتلطف بجميعهم بانواع الطاعة قليلاً قليلاً كما كانت أمور الاسلام على التدرج في التكاليف شيئاً بعد شيء . لانه متى يسر على الداخل في الطاعة المرید للدخول فيها سهلت عليه وتزايد فيها غالباً ، ومتى عسر عليه أوشك أن لا يدخل فيها وان دخل أوشك أن لا يدوم أو لا يستحلم) . وأنت تذكر ما نقلناه في شطر الوسائل عن ابن عربي من حكمة اختلاف العلماء وكونه رحمة ، وان فقهاء زمانه حجروا وضيقوا على الناس المقلدين للعلماء ما وسع الشرع عليهم فقالوا للمقلد اذا كان حنفي المذهب لا تطالب رخصة الشافعي فيما نزل بك وبالعكس الى آخر ما سبق نقله . قلت وقد شهدنا اليوم باعيننا أن تهاون أكثر الناس بالتكاليف الشرعية متبعين عن الحجر والتشديد ، ودين الله يسر . قال نابغة عصره العلامة الكواكبي في مجل أم القرى في معرض الكلام على اسباب فرار العوام من المتفهمة المشددين الآخذين بالعزائم ، والتجائهم الى متصوفة الزمان الذين يهونون عليهم الدين كل التهوين ما نصه : (والآن انضح لي ان السبب هو ان السادة الفقهاء من الحنفية والشافعية قد ضيقوا على المسلمين العبادات تضيقاً لا يعلم ان الله تعالى يطلبه من عبادہ ، وكثروا الاحكام في المعاملات تكثيراً ضيع الناس وشوش الافناء والقضاء حتى صار المسلم لا يكاد يمكنه ان يصحح عبادته أو معاملته ما لم يكن فقهاً . فتوسيع الفقهاء دائرة الاحكام أنتج تضيق الدين على المسلمين تضيقاً أوقع الامة في ارتباك عظيم جعل المسلم لا يكاد يمكنه ان يعتبر نفسه مسلماً ناجحاً لتعذر تطبيق جميع عباداته ومعاملاته على ما يتطلبه منه الفقهاء المشددون الآخذون بالعزائم . بناء على ذلك اصبح الجمهور الاكبر من المسلمين يعتقدون في انفسهم التهاون اضطراباً فيهم وعلو عليهم التهاون اختياراً كالنريق لا يتعذر البلل لأنه كيف يطعن الحنفي العامي حق

الاطمئنان في الاستبراء لتصح طهارته ، وكيف يحسن مخارج الحروف كلها وقد أفسدت
الجملة لسانه لتصح صلاته ، وكذلك كيف يصح الشافعي العامي نيتته على مذهب
إمامه في الصلاة أو يعرف شدات الفاتحة الثلاث عشرة وينتبه لظاهرها كلها ليكون
أدى فريضته = الى أن يقول = فبناء على هذا التضييق ضار المسلم لا يرى لنفسه
فرجاً إلا بالنجاء الى صوفية الزمان الذين يهتدون عليه الدين كل التهوين ، وهم القائلون .
ان العلم حجاب . ويلمح نفع الصلحة . وبظرة من المرشد الكامل يصير الشيء ولياً الخ .
قلت على ان هذا الاتجاه لم يقتصر على الذين يهتدون الدين كل التهوين من المنسوبين
الى الصوفية والمتصوفة بل تنافى الامر فصار بعض الجنائز وأهل الزيف يلجأون بالاغواء
والتضليل الى أحضان المتلبسين بلباس التصوف القائلين باسقاط التكليف وإباحة
الحرمات (١) استناداً الى دعواهم بشهود وحدة الوجود كذباً وميتاً ، لان من شهد

(١) يلبس هؤلاء الابالة المضلون الأمر على ضلال الجنائز ، ويسولون لهم أن
المخاطب بالتكليف أمراً كانت أو نهيها هو المحجوب عن شهود وحدة الوجود . اما من
شهد الله تعالى في كل شيء فقد سقط عنه - معاذ الله تعالى - التكليف اذ لم يبق
حاجة اليه بعد الوصول الى هذا المقام ، بل هو حجاب بين الشاهد والتهود . قلت
وهذا شأن ترتاح اليه النفوس الشريرة والعقول الخفيفة لانه مقام ولاية - على زعمهم
الفاصد - مع اسقاط التكليف واقتراف ملاذ المفكرات بمجرد اعتناق هذه العقيدة
لذلك لقيت أرضاً خصبة مسمدة بروث لوثة العقول ، وختي شهوات النفوس دعوة
هؤلاء المضلين الذين قوضوا بأغوائهم دعائم الشريعة ، وقلبوا التصوف رأساً على عقب
بهضمهم المعكس اذ ختم الله على قلوبهم فلا يفقهون كفى الله المسلمين شر زعيمهم
وأغوائهم . ولا يخفى عليك ما سبق في حواشي المقدمة صفيحة (٢٤) . قال الامام
الغزالي في فيصل التفرقة بمعرض بيان من يمتثل ان يكفر أولاً لا يكفر ما نصه :
(ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعي التصوف أنه قد بلغ حالة بينه وبين الله
تعالى أسقطت عنه الصلاة وحل له شرب الخمر والمعاصي وأكل مال السلطان فهذا
من لا شك في وجوب قتله وان كان في الحكم بخلوده في النار نظر ، وقتل مثل هذا
أفضل من قتل مائة كافر اذ ضرره في الدين اعظم وينفتح به باب من الاباحة لا ينسد ،

وحدة الوجود ذوقاً لا تذوقاً ازداد خضوعاً لله تعالى واتباعاً لرسوله صلى الله عليه وسلم كلما ازداد رسوخاً بمقام العبودية الذي هو اكليل الوراثة المحمدية . كما لجأ كثير من الجبال في كل عصر الى كثير من الفرق الباطنية الضالة . كل ذلك ناشئ عن تشديد المتفقه وتضييقهم دائرة الشريعة الواسعة السمحة لجودهم وجلبهم بروح الشريعة وحكمتها وسياسيتها حتى اخرجوا العباد فاخرجوهم . فيقتضي للحق ان يكون حكماً ، ومن مقتضى حكمته ان لا يسوق جميع الناس بمصاً واحدة ، بل ينبغي ان تختلف فتواه باختلاف احوال المستفتين ومتنازلهم ونوازلهم . وقد سبق ان الدوام لا مذهب لم بل مذهبهم مذهب مفتيهم . هذا ما ظهر لهذا العاجز في احكام التلقيق بالعبادات المبنية في الشريعة على اليسر وعدم الحرج . وقد جنح الأئمة المجتهدون الى التخفيف بها اقتداءً بهدي الكتاب والسنة . قال في الاشباه : ووسع ابو حنيفة في العبادات كلها : وساق لذلك نظائر كثيرة من ضرر التوسيع .

أما نوع المحظورات فلا يسوغ للعلماء التلقيق به سواء كان بالنسبة الى أنفسهم أو من يستفتيهم الا في مواطن الضرورة . والضرورات تبيح المحظورات ، لكن ما أبيع

— وضرر هذا فوق ضرر من يقول بالاباحة مطلقاً فانه يمنع عن الاصغاء اليه لظهور كفره . وأما هذا فإنه يهدم الشرع من الشرع ويزعم أنه لم يرتكب فيه الا تخصيص عموم اذ خصص عموم التكليفات بمن ليس له مثل درجته في الدين وربما يزعم أنه يلبس ويقارف المعاصي بظاهره وهو بباطنه بريء عنها ويتداعى هذا الى أن يدعى كل فاسق مثل حاله وينجل به عصام الدين الخ) . قلت مع هذا لم يقطع — احسن الله مثواه — بكفر هؤلاء الضلال اذ جعل خلودهم في النار محل نظر لان التكفير امر عظيم . فما بال المنتظمين يكثرون من تكفير عباد الله لادنى سبب بدون دليل . والاغرب من ذلك أن منتظمي زماننا يسكتون عن أشغال هؤلاء الاباحيين ويتكبرون على الذين يحاولون محاربة كل ما فيه مدرجة الى الشرك والوثنية . ومكائفة البدع والخرافات التي تبرأ منها الى الله تعالى الشريعة الاسلامية ، والسنة المحمدية . ويوجس خيفة أهل العلم في هذا العصر اذا دام الحال على هذا المنوال من الابلال في الجهل ، التماذي في الابتداع من توجه الامة بالسير السريع الى إحدى وجهتي الضلالة وهما —

للضرورة يتقدر بقدرها . وانما لم يسغ التناقي في المحظورات لكونها مبنية = كما
 تقدم = على الورع والاحتياط لما رواه البيهقي عن ابن مسعود ^{من حديث} (ما اجتمع
 الحرام والحلال الا غلب الحرام الحلال) وقد بنى الفقهاء عليه قاعدتين الاولى : اذا
 اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام على الحلال : ^{والثانية} = اذا اجتمع المحرم والمباح
 غلب المحرم = وفعوا عنهما مسائل كثيرة . وهذا الحديث وان كان في مسنده
 ضعف وانقطاع حتى قال العراقي انه لا أصل له . لكن مضمونه صحيح معقول لما علم
 طبعاً من أنه ما اجتمع الخبيث والطيب الا غلب الخبيث الطيب . كما ان الاحاديث
 الصحيحة تؤيده ايضاً فقد روى الترمذي والنسائي عن سيدنا الحسن السبط رضي الله
 عنه انه قال (حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم . دع ما يريبك الى ما لا يريبك)
 وروى البخاري ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال : (سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول : ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم
 الحديث) وقد تقدم تعليقنا عليه اثناء هذا الفصل . وروى الشيخان ايضاً عن النعمان
 بن بشير رضي الله عنهما انه قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ان

الوثنية والاحاد فالعوام الى الاولى ، ومتذوقو العلوم المادية الى الثانية . ولا يسعنا
 الا الخوض على تعلم الشريعة وأدراك لبابها ، وتنقيحها مما الصق بها . وابتها لنا الى الله
 تعالى ان يرز الى الحق من يظن أنه على الحق وليس هو على الحق حتى لا يضل من هذه
 الامة أحد . واذا ادعى أنصار التقليد العجز عن فهم الكتاب والسنة وأنهم لا يفهمون
 سوى ما قرره الفقهاء فليت شعري حل نقر كتب الفقهاء هذه البدع التي دسها
 المبتدعون في الدين واقننى الجبال أثرهم بالآتيان بها باسم العبادة والنسك . كلا بل
 انكرها جميع الفقهاء في كتب الحظر والاباحة . وقد انكرها جميع علماء الشريعة في
 مصنفاتهم . وقد افرد كثير المؤلفات لانكارها كاعتصام الشاطبي ومدخل ابن الحاج
 والتليسي لابن الجوزي والطريقة المحمدية للرومي وغيرها من مصنفات الغزالي وابن
 تيمية وابن القيم وابي شامة وغيرهم . لكن هؤلاء الجامدين لا جواب عندهم على ذلك
 سوى قولهم كان الناس يأتون بهذه البدع برأى شيوخنا ومسمعهم ولا يتكفرون ونحن
 لسنا أفضل منهم بمعنى أنهم وجدوا آباءهم كفائاً لله سوء مغبة التقليد الأعمى .

الحلال بين وان الحرام بين وبينهما امور مشتهيات لا يعلمن كثير من الناس فن
انني الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي
يرعى حول الحمى يوشك ان يرتع فيه الا . وان لكل ملك حمى الا . وان حمى الله
محارمه الا . وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد
كله الا وفي القلب (١) فهذه الاحاديث الشريفة ونظائرها تدل على الاخذ بالاحتياط
والورع في المحظورات انقاء للشبهات حتى يستبرئ المرء لدينه وعرضه .

أما المحظورات العائدة الى حقوق العباد فاعتناها صيانة الحق ومنع الايذاء لهذا
لا محل للتفريق بها لانه ضرب من الاحتيال للعدوان على الحق ، وتطرق الى ايذاء
العباد ، ولا تعقل مضرة نفس من اجل منفعة نفس ، كما ان ذلك لم يعهد في القوانين
البشرية الموضوعة فضلاً عن الشرائع الالهية المنزل الدائرة على محور السعادة في الدارين
واذا كانت القاعدة الشرعية ان الضرر لا يزال بمثله فكيف يجوز جلب منفعة زيد
بمضرة عمرو . واذا كانت القاعدة الشرعية ايضاً ان الضرر الخاص يتجمل لاجل دفع
الضرر العام فكيف يجوز في شرع الله تعالى ان يمحى الضرر العام بالامة من اجل
غرض خاص تعود منفعته على فرد أو أفراد اتجملوا لانه هم اسماء ما اتزل
الله بها من سلطات كسلاطين الامم الاسلامية الظالمين ووزرائهم

(١) لذلك عني السلف الصالحون رضي الله عنهم بمعالجة امراض القلوب لتطهيرها
من الرذائل كالكبر والعجب والرياء والنفاق والحسد وحب الرياسة والجاه والحرص على
جمع المال والظن بانفاقه في السبل المشروعة وارادة سوء العباد وغشهم وظلمهم
واستباحة دماهم واعراضهم واموالهم ونحو ذلك من الخبايا النفسية ، ولاصلاحها
باضداد هذه الرذائل التي من فسد قلبه بلوثها فسد جميع اعماله والعكس بالعكس
كما جاء بهذا الحديث الشريف الذي هو من جوامع الحكم . وبسط القول بهذا الصدد
يحتاج الى الاسفار الضخمة ولذلك ينبغي دراسة كتب فقه القلوب لان من مات ولم
يتغافل به مات معرّاً على الكبائر - كما قال ابو الحسن الشاذلي - وذلك كقوت
القلوب والاحياء والعشيرة وغيرها من كتب فقه القلوب ومداداة النفوس بالاخلاق
الفاضلة .

لخائنين (١) ومصدر هذه القواعد حديث (لا ضرر ولا ضرار) (٢) اي لا يجوز
 لاني ان يضر أخاه ابتداء بالاعتداء عليه ولا جزاء بازيد مما اعندى عليه ، وبذلك
 لا يكون المرء مصدراً للضرر ولا عللاً لتبليه فلا يضر ولا يضر . وذلك يقتضي التذرع
 باقضى مراتب الورع وفاقاً لمقتضى ما جاءت به الشريعة من التشديد في هذا الموطن
 فقد روى مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه أنه قال . قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (لا تجاسدوا ولا تناجشوا (٣) ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم
 على بيع بعض وكونوا عباد الله أخوانا . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا
 يكذبه ولا يحقره التقوى ههنا - ويشير الى صدره ثلاث مرات - يحسب امرئ من
 الشر أن يحقر أخاه المسلم . كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) وروى

(١) وهذا من أكبر العوامل التي افضت بالامم الاسلامية الى لتقهرها وسقوطها
 من حالق مجدها وتشت شملها يخضعونها للثبعت عن جيلها وسوء اخلاقها الى امثال
 هؤلاء الظلمة وأعوانهم الخائنين . وكل امة يتولى أمرها الحكومات المطلقة المستبدة
 التي ترى ارادتها فوق الشرائع والقوانين ومعيار العقل فقصيرها الى الدمار . على اننا
 لا نزال نجد أكثر الناس من الجهال يترغون بذكري ايام هؤلاء السلاطين الفاشين ،
 ويعظمون بقية أنقاضهم من الوزراء اللصوص الخائنين ، وذلك بتسويل اكابر المجرمين
 وعلماء السوء المنافقين وأتباعهم الدجالين الضالين المضلين كفانا الله شر الجيل وسفاهة
 الاحلام وسفالة الاخلاق . (٢) رواه الحاكم والبيهقي والدارقطني مسنداً عن ابي سعيد
 الخدري رضي الله عنه ورواه الامام مالك في الموطأ ومرسلأ عن عمرو بن يحيى عن
 ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاسقط ابا سعيد ورواه ابن ماجه من حديث ابن
 عباس وعبيد بن الصامت رضي الله عنهم . (٣) لا تناجشوا اي لا يزد بعضكم في السلعة
 ليغر غيره ويشير رغبته لا يتباعها من نهشت الصيد اذا أثرته . ثم ان قوله صلى الله عليه
 وسلم التقوى ههنا مثل قوله في الحديث السابق ان في الجسد مضغة اذا صلحت . . .
 الا وهي القلب وأشارته ثلاث مرات الى صدره الشريف دلائل عظيم يؤكد ان التقوى
 هي سلامة الصدر وتقوى القلوب : أما اذا كان الباطن خالياً من التقوى والظاهر
 مزخرفاً بها فذلك تدليس ، وكل ظاهر يخالفه باطن فهو باطل مردود .

اشيخان عن انس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه) . فهذه الاحاديث الشريفة مفعلة حظراً مطلقاً عن اذى العباد وضم حقوقهم ، وثلمها في الشريعة كثير .

أما المناكحات والمعارفات فبينها سعادة الزوجين وما تناسل منهما بتوفر الحياة الطيبة والعيشة الراضية ، والاصل فيه قوله تعالى (فامساك بمعروف او تسريح باحسان) فكل ما يؤيد هذا الاصل ينبغي الرجوع اليه والافتاء به . ولو أدى في بعض الوقائع الى التلقيق . لكن لما كانت القاعدة الشرعية ان الاصل في الابضاع التحريم صيانة للفروج والانساب لا يسوغ ان يتخذ التلقيق ذريعة لتلاعب الناس باقضية التنكاح والطلاق كما يقتوفه من يتماطون مهمة رد المطلقات الى بعولتهن بالتلقيق الممنوع . بل لا بد من وزن هذه المسائل بميزان الشرع بادل ووزن واحكمه .

أما النوع الاخير من انواع المحكوم به كضروب المعاملات وأداء الاموال ونزول العقوبات وارقة للدماء وغير ذلك من التكاليف التي ناطقتها الشريعة برعاية المصالح البشرية والمرافق الحيوية . فلا يخلو اما أن يكون غير مجتهد به أنكونه معلوماً من الدين بالضرورة وثابتاً بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة . وهذا لا دخل له بما نحن بصددده . وإما ان يكون مجتهداً به أنكونه من الظنيات ، وهذا النوع لا يسوغ الرجوع به الى مفت واحد يتقيد بتقليد مجتهد واحد لأن احكام اغلب هذه التكاليف معرضة للتغير بتغير الزمان والعرف وغيرهما من مقتضيات المصالح العمرانية . خصوصاً ما كان متعلقاً بالسياسات الشرعية ، والاحكام السلطانية والقضائية وغيرها من الشؤون الاجتماعية . بل ينبغي الرجوع فيه الى اصول الشريعة وقواعدها العامة بالنسبة الى ذوي الاستنباط ، او الى افوال الائمة المجتهدين وقواعدهم وضوابطهم بالنسبة الى ارباب الترجيح والتفريع فيؤخذ من كل مذهب ما هو اقرب الى مصلحة العباد وسعادتهم ولو لم من ذلك التلقيق لما فيه من السعي وراء تأييد المصلحة التي يقصدها الشرع ، ومقصده من الناس - كما قال الامام الغزالي - خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم وملم ، فكل ما يضمن صيانة هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يضيعها فهو مفسدة ودفعه مصلحة - وذكر - ان حفظ هذه الاصول واقع

في رتبة الضرورات ، وان كل مصلحة كانت لمقصد شرعي علم كونه مقصوداً من الكتاب او السنة او الاجماع فهي من المصالح المرسله المقبولة — قال — وكون هذه المصالح مقصودة عرف بادلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرئ الاحوال وتقارير الامارات ، لا أنها عرفت بدليل واحد أما اذا كانت المصلحة لا ترجع الى مقاصد الشرع المعلومة من الكتاب او السنة او الاجماع ، وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع فقد ذكر أنها باطلة ، وان من صار اليها فقد شرع . قلت لانها بالحقيقة ليست مصلحة ، بل هي مفسدة وان كانت صورتها صورة مصلحة . ولا يخفى ان هذا الموقف دقيق جداً لكونه معترك الافهام ، ومزلة الافدام ، لذلك ارى انه لا يسوغ الركون بتصرف الفتيا بذلك النوع من التكليف الى مفت بمفرده بل ينبغي ان يعهد به امام المسلمين او النايبون عنه الى لجنة الشورى الشرعية التي نوهنا بها فيما سبق وسنأتي في الخاتمة ببيان شكلها وادوار اعضائها الذين يحسنون القيام بأو هذا التصرف . هذا المختص احكام التلفيق بالنسبة الى انواع التكليف المحكوم بها . أما بالنسبة الى المحكوم عليهم فقد بينا احكام طبقي المكلفين أحداها الطبقة الاولى وهم الفقهاء المحمديون فيما عرفوا دليله المقلدون فيما لم يعرفوه ومن ألحق بهم كما تقدم . والثانية الطبقة الاخيرة وهم العوام من ارباب الجباله المحضة الذين لا مذهب لهم سوى مذهب مفتيهم . أما طبقة المتفقهة على تباين مراتبهم فلا يخلو المقلد منهم من احد امرين إما ان يكون تابعاً للقائنين بجواز التلفيق من اتباع المذهب المنتسبي هو اليه . وإما أن يكون تابعاً للقائنين بعدم الجواز ، وكلاهما لا كلام لنا معه لان الكلام مع الاول تفصيل حاصل وان اختلفت المناهج لان طريقته الأخذ بالتلفيق في التقليد بقليداً ، وطريقتنا الأخذ به نظراً واستدلالاً . وأما الكلام مع الثاني فضرر من العبث ما دام يتبع نصوص كتب المذهب المنتسبي هو اليه حذر القذة بالقذة ولو عارضت السنة الصحيحة بحجة انه عامي أسير النقل ليس له سوى الأخذ بما نصت عليه كتب مذهبه لا غيراته بالتجزع عن التجميع والتخرج فضلاً عن الاستدلال والاستنباط . وحسب من كان كذلك حيرته في كثير من المسائل المتضاربة : ولا سلطان لاحد على هؤلاء المقلدين فيما بينهم وبين الله تعالى من العبادات ونحوها مما يتعلق بأحوالهم الشخصية ما داموا

متبعين مذهب أحد الأئمة المجتهدين ، ولكن من كانت حالته كذلك كيف تجوز له الفتيا - كما قال ابن القيم - في شرائع دين الله فيحمل غيره على إباحة الفروج ورافة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الأملأك وتصييرها إلى غير من كانت في يديه بقول لا يعرف صحته ولا قام له الدليل عليه وهو مقر أن قائله يخطئ ، ويصيب وأن مخالفه في ذلك ربما كان مصيباً فيما خالفه فيه إلى آخر ما سبق في أحد فصول التقليد . ندع الجواب على هذا إلى أنصار التقليد القائلين بأقفال باب الاستدلال تذريراً بالورع ونناشدهم الله أن يزونا هاتين القضيتين بميزان العلم لتقبل لم رجحان أمة الكفتين نحو الورع ، هل قضية الأخذ سيف قضية إباحة الفروج ورافة الدماء ونحوها بقول غير المعصوم تقليداً بدون معرفة دليله ؟ أم قضية الرجوع إلى أصول الشريعة نظراً واستدلالاً ؟ فإذا لم يزونا تعصباً ، أو عجزوا عن الوزن جهلاً فلا يسوغ لم التصدي للفتيا لهذا اشتراط العلماء الاجتماع للفتي .

أما طبقة العوام الذين يعرفون كثيراً من الأحكام الفقهية سمعاً من المتفهمة والعلماء لا فهماً من عبارة الكتب لتقديدهم ملكة فهم العبارات فهو لا ان كانوا ممن يذعن لأصحاب النظر والترجيح فيها ونعمت . وان كانوا من أتباع أنصار التقليد الذين لا يأخذون بالتلقيق فلا يذعنون لغير متبوعهم الذين يشددون عليهم إلى أن يعجزوا عن اداء التكاليف فيقعوا في النقماء من حيث أرادوا الزيادة جهلاً منهم لان هذا الدين يسر ان يشاده أحد الاغلبه كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم .

هذا ما فتح الله به على هذا العاجز فأرشدته إلى استنباطه من أدلة وقواعد الشريعة الفراء ، وقبض له من حيث لا يحتسب اقتطافه من ثمار كلام العلماء . وقد تبين مما بسطته في فصول هذا الكتاب لا سيما في آخر الفصل السابق ان ضابط جواز التلقيق وعدم جوازه هو ان كل ما أفضى إلى تفويض دعائم الشريعة والقضاء على سياسيتها وحكمتها فهو محظور . أما اذا كان التلقيق يؤيد دعائم الشريعة وما ترمي إليه حكمتها وسياسيتها الكفيلتان بمعادة العباد في الدارين تيسيراً عليهم في العبادات ، وصيانة لمصالحهم في المعاملات فهو مطلوب سواء شاء المتعصبون أم أبوا . ومن أشد العوامل تأثيراً في تفويض الشريعة وضياح حكمتها وسياسيتها اختراع الخيل على نصوصها فهو نكأ

وابتداع التنطع وافتيات الحرج عليها تشديداً . وكلاهما تلاعب بالدين البريء من كل احتيال بضيع حكمته ، وكل تنطع يذهب يسره . وكل ما يرمي الى تأييد الشريعة وصيانة ما تنطليه سياستها وحكمتها فهو مطلوب شرعاً محمود عقلاً ينبغي الرجوع اليه والتعويل عليه . والله غني عن العالمين .

ومما هو جدير بلفت النظر ان هؤلاء المتعصبين الحريصين على التقليد والجمود ينكرون جواز التلفيق المفضي الى تأييد مرمى الشريعة من صيانة مصلحة او تسير عبادة وينكرون مخاللة اقوال مذاهبهم سواء كان امتداد من حديث صحيح او اخذاً من اقوال غير الاثمة الاربعة من بقية المجتهدين ولو كان على الوجه الذي اسلفناه . كما أنهم ينكرون التوفيق بين الدين والعلم ومقتضيات العمران ، وتعلم العلوم الكونية على تباينها ولغات الامم الحية ، والاخذ بما تنوق الشريعة الى الاخذ به من مقتضيات التجدد والاصلاح والرقى والنظام ما لم يتأبذ نصوصها القطعية . ينكرون ذلك كله . ويصمون القائل به بالزئج والضلال . ولا يتكرون الابتداع في الدين ، وضلال المخترعين بالتصوف الجاهلين الى امشاط التكليف واستباحة المحرمات بدعوى الوصول الى الله تعالى - والعباد بالله تعالى - ويقرؤون الحيل (١) التي تقوض الشريعة وتقلبها رأساً

(١) اقتطف بهذه المناسبة ما قاله السيد الكواكبي في مجل ام القرى ونصه :
(ولا شك ان ضرورة التلفيق اهم من الضرورة التي لاجلها جوز الفقهاء الحيل الشرعية مع انها وصمة عار على الشرع حيث لا يعقل ان يقال مثلاً ان الشفعة مشروعة دفعاً للضرر عن الشريك او الجار ولكن يجوز هذا الاضرار للمحتاج . او ان الربا حرام ولكن اذا اضيف للقرض ثمن مبيع خيس بنفيس جاز تمجيل مقصد الربا . او ان ايتاء الزكاة فرض ولكن اذا اخرج رب المال ماله قبل الحول ثم استعاده سقطت عنه الزكاة الى غير ذلك من ابطال الشرع وجعل التكليف تخبيراً والتقييد اطلاقاً ولا حجة لهم في هذا غير ما رخص الله به لا يوب عليه السلام من التوصل للرب باليمين في قوله تعالى « وخذ بيدك ضعفاً واضرب به ولا تمسك » وما ابعد القياس بين الخث وبين ابطال الشرع . ولا شك ان بذلك صار المسلمين كأنهم لا شرع لهم وقد غضب الله على اليهود لتخليهم على صيده الشب فقط ونحن نجنح الف حيلة مثلها بضرورة وبلا-

على عقب ويقتربها الكثير منهم ويلتفتون العوام سبل اقتربها لقاد دريهمات بنقاضونها بدعوى أنها من المخارج الشرعية وليست كذلك بل هي خيل فاسدة شيطانية وإذا اردت الفرق بينهما فإليك البيان .

فصل

في الفرق بين الحيل والمخارج

لا يخفى أن فريقاً من فقهاء الملة الاسلامية أطلق لفظ الحيل على كل ما يمتثل به توصلاً الى مقصد سواء كان مرغوباً عنه في دين الله تعالى أو مرغوباً فيه . فالاول هو الاحتيال على الشريعة المؤدى الى تعطيلها باسقاط حقوق الله تعالى او اضعاف حقوق عباده . والثاني هو التوصل بالطرق المشروعة للتخلص من الحرام ، والتوصل الى الحلال ، جاء في شرح الاشياء والنظائر نقلاً عن التتارخانية ما نصه : (مذهب علمائنا ان كل حيلة يمتثل بها الرجل لا يبطال حق الغير او لا يدخل شبهة فيه فهي مكرومة يعني نحوياً . وفي العموم وجامع الفتاوى لا يسمه ذلك . وكل حيلة يمتثل بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها الى حلال فهي حسنة وهو معنى ما نقل عن الشعبي .) لا بأس بالحيلة فيما يحل (١٠) . فدل هذا على اطلاقهم لفظ الحيلة على النوعين . ومنع الفريق الثاني هذا الاطلاق على مطلق النوعين وجعل لكل منهما اسماً دلالة على اختلاف المدلول باختلاف الدال واليه أجنح وفي الاشياء قال ابو سليمان : كذبوا على محمد رحمه الله تعالى ليس له كتاب الحيل وإنما هو الحرب من الحرام . والتخلص منه حسن . وأرى ان احسن عنوان للمرجوب عنه لفظ الحيل وللمرجوب فيه لفظ المخارج . وضابط التفرقة بينهما ان كل ما يتوصل به المرء بتطبيق القانون الفقهي تطبيقاً مورياً غير حقيقي يستلزم اغفال العلة التي بني عليها الحكم وضياح حكمته الشرعية فراراً من ادعاء التكليف الشرعي أو توصلاً الى ابطال حقوق العباد الشرعية فهو من نوع المحظور المرجوب

— ضرورة (١٠) . وانت ترى ان جميع ما ذكره هو من نوع الحيل الفاسدة . أما قصة سيدنا ايوب عليه الصلاة والسلام فلم نلحظ فيها مقياساً ليكونها من باب الخنث أما هذا العاجز فقد اعتبرها اصلاً للمخارج الشرعية كما هو موضح في الاصل .

عنه المدعو بالحيل الشيطانية التي تهدم الشريعة وتقلبها ظهراً لبطن . وإن كل ما يتدبر به الإنسان لتخلص من الحرام أو التوصل إلى الحلال بسائق دفع الضرر وسد الذرائع ، أو جلب المصالح بشرط الاحتفاظ بكيان الشرع والمصلحة التي بني عليها الحكم وحكمة تشريعه صوناً لحقوق الله تعالى وحقوق عباده فهو من نوع المرغوب فيه المسمى بالخارج الشرعية التي شرعها الله مخرجاً لعباده من مضايق الحرج رحمة بهم عمّ نواله . ولكل من النوعين أصل في الكتاب والسنة مذيّل بأقوال العلماء

أما الأصل من كتاب الله تعالى في حظر النوع الأول - وهي الحيل - فنقوله تعالى في أصحاب السبت (وأصلم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيمهم حيتانهم يوم سبّتهم شرعاً ويوم لا يسبّتون لا تأتيمهم كذلك يقولون) كانوا يفسقون (إلى قوله تعالى (فلما نسوا ما ذكروا به أنجبنا الذين ينهون عن السوء واخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفسقون . فلما عتوا عما نهوا عنه قلنا لم كونوا فردة خاسئين) . ملخص هذه القصة أن الله تعالى حرم عليهم الصيد يوم السبت فأراد الله تعالى ابتلاءهم لتأديبهم في الفسق فصارت الحيتان تأتي يوم السبت شرعاً - أي رافعة رؤسها في الماء - فإذا كان يوم الأحد وما بعده من الأيام لا تأتيمهم فسوت لم اتسهم أي يسدوا أفواه الخيلجان يوم السبت حتى إذا امسوا وأرادت الحيتان الرجوع إلى النهر الأعظم وغمرة البحر لم تجد مسلكاً فيأخذونها في سائر الأيام . فلما فعلوا تلك الحيلة مسخوا (١) . ذكر القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن ما محصله : أن هذه الآية أصل من أصول إثبات الذرائع التي انفرد بها مالك وتابعه عليها أحمد في

(١) لا يخفى أن الله تعالى رفع صور الأجسام عن هذه الأمة أكراماً لتبنيها صلى الله عليه وسلم ، لكن مسخ القلوب لم يرتفع . ومعناه أن أخلاق منسوخ القلب تكون مثل طباع الحيوان الذي تحولت صورة الإنسان إلى صورته بالنسبة إلى مسخ الصور الجثمانية ، فطباع مقترفي الحيل الشيطانية الفاسدة كطباع الفرقة نسأل الله الوفاية على أن بعض العلماء ذهب إلى أن المسخ في الأمم السالفة مسخ القلوب أيضاً فقد نقل عن مجاهد أن معنى مسخهم الله تعالى فرقة وخنازير مسخ قلوبهم لا أنه تعالى مسخ صورهم والله أعلم

بعض رواياته ، وهو كل عمل ظاهره الجواز يتوصل به الى محظور كما فعل اليهود حين حرم عليهم صيد السبت فانهم سكروا الانهار وربطوا الحيتان فيها الى يوم الاحد فلم يصطادوا يوم السبت ، بل قتلوا في ذلك اليوم باتيان سبب الصيد . وكما انه تعالى حرم عليهم الصيد في ذلك اليوم حرم عليهم تعاطي سببه المؤدي الى الغرض منه على سبيل الاحتيال ، فلما تعاطوا السبب عاقبهم تعالى بالمسخ . قلنا لان حكمة النهي عدم الانتفاع من الصيد يوم السبت ابتلاءً سواء كان بالمباشرة وهو نفس التصيد المنهي عنه تصريحاً ، او بسببه المنهي عنه تلويحاً ، فهذا الاحتيال حصل المحظور ضمناً وهو الانتفاع يوم السبت وهو تقيض المطلوب من النهي .

أما الاحاديث الشريفة الواردة في هذا الباب فكثيرة وقد استدلل ببعضها الامام البخاري في صحيحه ، واستدل الامام احمد بما ورد بلفظ اللعن كحديث التحليل وغيره . ومنها ما رواه في مسنده عن ابن عمر انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذئاب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله عليهم بلاءاً فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم) وفي رواية (أدخل عليهم ذلاً لا يازعه عنهم حتى يتوبوا وراجعوا دينهم) وفي رواية (ذلتم وقصدكم عدوكم في دياركم) . ويكفي هذا الوعيد للمتبايعين بالعينة لان التبايع بها من الحيل الربوية . ومعناه ان يشتري مثلاً ثوباً من انسان بعشرة دراهم الى شهر وهو يساوي ثمانية ثم يبيعه من انسان ثوباً ثمانية دراهم فيحصل له ثمانية ويحصل عليه عشرة دراهم دين ، سميت عينة لانه وصل بها من دين الى عين . وقد سئل عنها انس فقال ان الله لا يخذع هذا مما حرم الله ورسوله . ونقل مثله عن ابن عباس . وعن ايوب السخيتاني انه قال في اهل الحيل . يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان فلو أنوا الأمر عياناً كان أهون عليّ . وعن شريك بن عبد الله القاضي انه قال بشأن كتاب الحيل هو كتاب الخادعة . وعن الامام احمد برواية مومي بن سعيد الديباني انه قال : لا يجوز شيء من الحيل . وقال ابو داود في مسائله سمعت احمد وذكر اصحاب الحيل يخالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال في رواية ابني الحرث الصانع هذه الحيل التي وضعوها عمدوا الى السنن واحتالوا لنقضها والشيء الذي قيل لم أنه حرام احتالوا

فيه حتى أباحوه . وقال عبد الرحمن الدرامي سمعت يزيد بن هرون يقول افنى اصحاب
الحيل بشي . بلو افنى به اليهودي والنصراني كان قبيحا . وتقول الامام ابن القيم في
اغائة اللفغان عن استاذة شيخ الاسلام ابن تيمية - أن تجوز الحيل بناقض سد الذرائع
مناقضة ظاهرة فان الشارع يسد الطريق الى ذلك المحرم بكل ممكن والمحتمل . يتوصل
اليه بكل ممكن ولهذا اعتبر الشارع في البيع والصرف في النكاح وغيرها شروطا . سد
بعضها التدرع الى الربا والزنا وكل بها مقصود العقود ولم يمكن المحتمل الخروج منها في
الظاهر ومن يريد الاحتيال على ما منع الشارع منه فيأتي بها مع حيلة اخرى . توجهه
يزعمه الى نفس ذلك الشيء الذي سد الشارع التدبيرة اليه لم يبق لتلك الشروط التي
يأتي بها فائدة . ولا حقيقة بل يبقى بمنزلة العبث واللعب وتطويل الطريق الى المقصود
على غير فائدة - قال - واعتبر هذا بالشفعة فان الشارع اباح انتزاع الشقص من
مشتربه والشارع لا يخرج الملك عن مالكه ببيعة أو غيرها الا لمصلحة واجبة . وكانت
المصلحة معها تكميل العقار للشريك . فانه بذلك يزول ضرر المشاركة والمقاسمة . وليس في
هذا التكميل ضرر على البائع لان مقصوده من الثمن يحصل بأخذه من المشتري . شريكاً
كان أو اجنبياً . فالمحتمل لا استقاما بناقض لمقصود الشارع مضاد له في حكمه فالشارع
يقول لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وإن شاء ترك والمحتمل يقول
لك ان تكميل على منع الشريك من الاخذ بانواع من الحيل التي ظاهرها مكر وخداع
وباطنها منع الشريك مما أباحه له الشارع . ومكنته منه وتقويت نفس مقصود الشارع
والمصلحة الكبرى اظهار المحتمل أنه انما فعل ما اذن له الشارع في فعله ، وأنه مكنته من
الخداع والمكر والتحيل على اسقاط حق الشريك وهذا بين ان تأمله - قال - والمقصود
بيان تحريم الحيل وان صاحبها متعرض لسخط الله تعالى وأليم عقابه ، و يرتب على ذلك
أن تنقض من صاحبها مقصوده منها بحسب الامكان . وقد ذكر في اعلام الموقعين
تسعة وتسعين مثالا في منع الذرائع المؤدية الى المفاسد . ثم قال . فهذه الوجوه التي
ذكرناها واضعافها تدل على تحريم الحيل والعمل والافتاء بها في دين الله تعالى . واخبر
ان اعيان المفتين من الصحابة العظام وتابعيهم باحسان الذين كانت تضبط اقوالهم
ونفثهم الى الناس فتأويلهم لم يحفظ عن واحد منهم اباحة الحيل ، ومعني على ائمة

الحديث في الانكار . وبعد ان ساق كثيراً من الحيل الفاسدة المحرمة قال . فهذه الحيل وامثالها لا يحل المسلم أن يفتي بها حتى قالوا ان من أفتى بها فقد قلب الاسلام ظهراً لبطن ونقض عرى الاسلام عروة عروة . واذا كان الشارع يسد الطريق الى الفاسد فكيف يسوغ للمحتال فتح الطريق بالحيل اليها ، وأين من يمنع من الجائر خشية الوقوع في المحرم ممن يتذرع بالحيلة للوصول اليه . ولا ريب أنها مخادعة لله تعالى ومخادعة الله حرام . أما اثبات أنها مخادعة فلأن الصحابة والتابعين سموا ذلك خداعاً وهم اعلم الامة بكلام الله ورسوله ومعانيهما . وأما اثبات الحرمة فلأنه تعالى ذم أهل الخداع واخبر أن خداعهم انما هو لا تنفسهم وان في قلوبهم مرضاً وأنه تعالى خادعهم فكل هذا عقوبة لهم . ومدار الخداع على امرين احدهما اظهار فعل لغير مقصوده الذي جعل له ، والثاني اظهار قول لغير مقصوده الذي وضع له وهذا منطبق على الحيل المحرمة ، وقد لعن الله اصحاب السبت وسجنهم لاحتياهم على ما حرره الله عليهم .

- وذكر ايضا - أن هذه الحيل لا تجوز نسبتها الى امام من أئمة المسلمين لان نسبتها اليه قدح في امامته وهو يتضمن القدح بالامة التي افتدت به حيث التمسث بين لا يصلح للإمامة وهذا غير جائز . - قال - ولو فرض أنه حكي عن واحد من الأئمة بعض هذه الحيل المجمع على تحريمها فلا يخلو الأمر أما ان تكون الحكاية كاذبة او يكون الحاكى لم يضبط اللفظ فاشتبه عليه فتوسل الامام بنفوذها بفتواه بأبحاثها . وقرق كبير ما بينهما لان بعضها قد ينفذ على اصول امام بحيث اذا فعلها التحيل نفذ حكمها عنده ، لكن هذا غير اباحتها واعلمها والاذن فيها فإن اباحتها شيء ونفوذها اذا فعلت شيء ، ولا يلزم من كون الفقيه لا يبطالها أن يبيحها ويأذن بها ، وكثير من العقود يحرمها الفقيه لكن قواعده تنفذها ولا تبطلها . وان هؤلاء المحتالين الذين يفتنون بالحيل التي هي كفر أو حرام ليسوا بمعتدين بمذهب احد من الأئمة لانهم أعلم بالله ورسوله ودينه وأتقى له من ان يفتوا بهذه الحيل . ومن نسبها الى أحد منهم فهو جاهل باصولهم ومقاديرهم ومنزلتهم من الاسلام . وأن الحيل التي احدثها المتأخرون لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة وقد نسبوا اليهم اقتراء عليهم ولهم مع هؤلاء الأئمة البرشين موقف بين يدي الله تعالى من أجل هذا الاقتراء - ثم قال - والذي ندين الله به تحريمها وابطالها

وعدم تنفيذها ومقابلة أربابها بنقض مقصودهم موافقة لشرع الله تعالى وحكمته وقدرته الى آخر ما هنالك .

أقول واذا لم تجز نسبة الخيل الى الأئمة المجتهدين لما ذكر آنفاً فاني احشي الامام ابا يوسف صاحب الامام الاعظم عما نسب اليه من اباحة حيلة اسقاط الزكاة بهية النصاب قبيل تمام الحول واستوهابه بعده لان اماماً من أئمة المسلمين لا رفع شأناً واجزل ورعاً من ان يعتمد اباحة حيلة تهتم أحد الاركان الخمسة التي بني عليها الاسلام كالزكاة التي قرن بها الله تعالى بالصلاة في اثنين وثلاثين موضعاً من كتابه العزيز مع ما ورد بشأنها في السنة وقيل ابي بكر رضي الله عنه ما نعيمها . وان ما تقدم به رحمه الله في صدر (١) كتاب الخراج الى هرون الرشيد من المواعظ والرقائق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يؤكد براءته من هذه التهمة . ومما يني عنه ذلك نقياً باناً ما ورد في أحد ابواب هذا الكتاب ونصه : (لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا اخراجها من ملكه الى ملك جماعة غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنه) بأن يصير لكل واحد منهم من الابل والبقر والغنم ما لا يجب فيه الصدقة ولا يمتثل فينبطل الصدقة بوجه ولا سبب بلغنا عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال ما مانع الزكاة يسلم ومن لم يؤدها فلا صلاة له و ابو بكر رضي الله عنه يقول لو منعوني عقلاً مما أعطوه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لجاهدتهم حين منعه الصدقة ورأى قتالهم حلالاً طلقاً له (١) . فأين هذا التصريح القاطع من تلك الرواية الموضوعة العاطلة من شروط النقل والرواية ، وهي أنه وهب ما له في آخر الحول الى زوجته ثم استوهبه منها بعد ذلك لتسقط عنه الزكاة وانه ذكر ذلك للامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال هذا من فقهه : ولم يكتف واضع هذه الرواية بالافتراء على ابي يوسف بل افترى أيضاً على قطب عظيم من اقطاب الورع ، وامام جليل من أئمة الشريعة كالامام ابي حنيفة فعزى اليه اقراره ابا يوسف على هذا العمل بقوله هذا من فقهه . والعجب من متأخري الاحناف كيف صدقوا هذه الرواية المذوبة الى ابي يوسف بمجرد نقل عار

(١) وهو احسن نموذج ينسج على منواله العلماء لارشاد الامراء ومراسلتهم ومخاطبتهم في الوعظ وتحريض النخبة .

عن الاسناد والنسب حتى ادخلوها في كتب المذهب فائمين قال محمد يكره وقال ابو يوسف لا يكره واختار بعضهم ان الفتوى في الزكاة على قول محمد لا على قول ابي يوسف ولم يصروا عبارة الصريحة التي نقلناها عن كتاب الخراج !! نعم ان القاعدة الفقهية في المذهب النعماني تستلزم اسقاط الزكاة عن ذهب ماله قبل الحول ثم استوجب ذلك فاعل ذلك يكون عاصياً في نظر صاحب هذه القاعدة كما قال ابن القيم ان نفوذ الفتوى على أصول امام غير اباحتها ايها . جاء في كتاب رحمة الامة في اختلاف الائمة ما نصه : (ومن قصد الفرار من الزكاة بان وهب من ماله شيئاً او باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان كان مسيئاً عاصياً عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد لا تسقط الزكاة) . والذي اعتقده بهذا الامام الجليل بي يوسف يعقوب أنه يرى من هذه التهمة براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب . وان اعتصم بها ارباب الحيل وجعلوها مذهباً له للملائمة لأغراضهم . ومن غريب امر هؤلاء المحتالين أنهم يجترأون على الله تعالى باباحة هذه الحيل المبروضة لأركان الشريعة وبالفتوى بها وتعليمها ، ويرمون الناس بالكفر والزندقة لا ذنب سبب حتى انهم يكفرون من يقول مسيجد بالتصغير اذا اعتبروه دلالة على التقدير . ولم نؤادر عجيبة من ضرور الورع البارد الذي ما نزل الله به من سلطان والله في خلقه شؤون . هذا بعض ما ورد في حظر الحيل من موارد النقل . وأما منعها بمدارك العقل فواضح ، وأنسب ما يحسن اقتباسه هنا ما اقتطفه باليخاز من كلام ابن القيم كما اغترفنا ما تقدم آتفاً من بحر علمه المتلاطم العباب : خلاصة كلامه اليانع . ان الله تعالى انما اوجب الواجبات وحرم المحرمات لما تضمن من مصالح عباده في معاشهم ومعادهم فاشريعة لقلوبهم بمنزلة الغذاء الذي لا بد لهم منه والدواء الذي لا يتدفع الداء الا به ، فاذا احتال العبد على تحليل ما حرم الله أو اسقاط ما فرض أو تعطيل ما شرع كان ساعياً في دين الله تعالى بالفساد من وجوه (١) ابطال ما في الامر المحتمل عليه من حكمة الشارع (٢) أن الامر المحتمل به ليس له عند المحتمل حقيقة ؛ ولا هو مقصوداً له اذ ليس مقصوده ظاهر الشرع بل مقصوده المحرم نفسه . وهذا ظاهر كل الظهور فيما قصد الشارع فان الربابي مثلاً مقصوده الربا المحرم وصرفه فجميع الجائز غير مقصوده له . وكذلك التحيل على اسقاط الزكاة بمخالك ما له ان لا يهيبه بالحقيقة درهماً واحداً فان

مقصوده الحقيقي امتقاط الفرض وظاهر الهبة المشروعة غير مقصود له (٣) نسبة ذلك الى الشارع الحكيم والى شريعته التي هي غذاء القلوب : درأوها وشفاؤها . ولوان رجلاً تميل على قلب الغذاء والدواء اني ضده فجعل الغذاء دواءً والدواء غذاءً اما بتغيير اسمه أو صورته مع بقاء حقيقة لاهلك الناس فمن عمد الى الادوية الملهة بتغيير صورها واسماؤها وجعلها غذاءً للناس ، أو عمد الى السموم القاتلة فغير اسماءها وصورها وجعلها أدوية ، أو عمد الى الاغذية الصالحة فغير اسماءها وصورها كان ساعياً بالفساد في الطبيعة ، كما ان هذا ساع بالفساد في الشريعة فان الشريعة للقلوب بمنزلة الغذاء والدواء للابدان ، وانما ذلك بحقيقةها لا بامائها وصورها .

يبان ذلك ان الله سبحانه وتعالى حرم الزنا والربا وتوابعهما ووسائلهما لما في ذلك من الفساد ، واباح البيع والنكاح وتوابعهما لان ذلك مصلحة محضة ، ولا بد ان يكون بين الحلال والحرام فرق في الحقيقة ، والا لسكان البيع مثل الربا والنكاح مثل الزنا . ومعلوم ان الفرق في الصورة دون الحقيقة ملغى عند الله ورسوله وفي فطر عباده لان الاعتبار بالمقاصد والمعاني سواء في الافعال والافعال لان الانفاظ اذا اختلفت وكان معناها واحداً كان حكمها واحداً ، واذا اختلفت الانفاظ واختلفت المعاني كان حكمها مختلفاً . وكذلك الافعال اذا اختلفت صورها واتفقت مقاصدها . وعلى هذه القاعدة مبنى الامر والنهي والثواب والعقاب . ومن تأمل الشريعة علم بالضرورة صحة ذلك ، الا يرى أن الامر الذي يمتثل به على المحرم صورته صورة الحلال وحقيقته المقصودة حقيقة الحرام فلا يكون اذ ذلك حالاً لا ألبته ولا يترتب عليه احكام الحلال ، بل يقع باطلاً لمشاركته في الحقيقة للحرام وان لم تكن صورته صورة الحرام . واذا كان كذلك فيا عجباً أين ظلت وظيفة القياس ووظيفة النظر سيف العال المؤثرة وغير المؤثرة فرقاً وجمعاً ، والتمسك في المناهيات ومسالك العلة ورعاية المصلحة وتحقيق المنافع وتنقيحها وتخريجها ، واذا كانوا قائلين باطال تعليق الاحكام بالاوصاف الطردية التي لا مناسبة بينها وبين الحكم فكيف يسوغ لهم تعليق الاحكام بالاوصاف المناسبة لصد الحكم ، بل كيف يسوغ تعليق الاحكام على مجرد الانفاظ والصور الظاهرة التي لا مناسبة بينها وبين الاحكام ونترك المعاني المناسبة المفضية الى الاحكام المرتبطة بها ارتباطاً

العمل العنانية بعملها . والعجب منهم كيف ينكرون على أهل الظواهر المتكئين
بظواهر كتاب ربهم ومنه نبيهم حيث لا يقوم دليل يخالف الظاهر ويتسكون بظواهر
أفعال المكائين وأقوالهم وهم يعلمون حق اليقين أن الباطن والقصد خلاف ذلك إذ لم
يقصد من نيب ماله آخر التحول إنفاذ الهبة حقيقة بدليل استرجاعها ، بل قصده تعطيل
حكم الله تعالى وهو أداء الزكاة وتعطيل الحكمة وهي سد حاجة الفقراء وخلة ذوي
الحاجات فمن أقرّ أحداً على ذلك فقد خالف قصد الشارع وقوض أركان الشريعة
وعطل حكمتها في سبيل مرضاة الخيال . والواجب الذي لا يجوز غيره أن يحصل
مقصود الله ورسوله وبطل مقصود المتخيلين المخادعين . والخلاصة أن الناس لو تهيأوا
لترك فرض من الفرائض لبطلت فائدة هذا الفرض الذي شرع لتلك الفائدة . وكذلك
الحدود جعلها الله زواجر للنفس وعقوبة ونكالا . وتطهيراً . فتشريعها من أعظم
مصالح العباد في المعاش والمعاد ، بل لأنتم سياسة ملك الأزواج وعقوبات لأرباب
الجرائم ، وغير خاف ما في التحيل لاسقاطها من منافاة هذه الحكمة وإبطالها وتسايط
النفس الشريرة على الناس باقتراف الجنايات إذا علمت أن لها طريقاً إلى إبطال عقوباتها
باسقاطها بأدنى الحيل ، إذ لا فرق عندها ألبتة بين أن تعلم أن لا عقوبة عليها باقترافها
وبين أن تعلم أن لها عقوبة وأن لها إسقاطها بأدنى الحيل . وقد ذكر رحمه الله
أن مثل التحيل على أحكام الشريعة مثل من يبني بناء مشيداً يتألف في أحكامه وإتقانه
ثم يعود فينقضه . وهذا مما يفسح مجالاً بالضرورة لاساءة ظن الجاحدين والمخدين
والمتفكّين ومن في قلوبهم مرض بدين الاسلام والشريعة التي بعث بها الرسول صلى
الله عليه وسلم لأنهم يزعمون أن هذه الحيل مما جاء بها الشرع لأن أربابها يعزونها إلى
الشريعة . وهؤلاء الجاحدون ومن كان على شاكلتهم يدركون بأدنى تأمل منافضة
هذه الحيل للمصالح متناقضة ظاهرة ، ومنافاتها لحكمة الرب وعدله ورحمته وحمايته عباده
وصيائنه ، مصالحهم فانه نهيهم سبحانه وتعالى عما نهاهم عنه صيانة لهم فكيف يبيح لهم
والحال هذه الاحتيال لاسقاط ما فرضه عليهم واقتراف ما رجزهم عنه ، وإضاعة
الحقوق التي أحقها عليهم لبعضهم بعضاً تأييداً لمصلحة النوع الانساني التي لأنتم الإجماع
شرعه جلت حكمته . ولو أردنا استقراء أنواع الحيل وما قاله العلماء في حظرها ونقيضها

كاتب القيم واضرابه من المتقدمين والمتأخرين (١) وما يبدو لنا من الملاحظات لاحتجنا الى سفر عظيم لكن فيما ذكرناه كفاية . واليك الكلام على النوع الثاني وهو :

— المخرج الشرعية — لا يعني أن الاصل في جواز المخرج من كتاب الله تعالى قوله عز شأنه (وخذ بيدك ضعفاً فاضرب ولا تحنث) فهذا تعليم المخلص الشرعي لأبواب عليه الصلاة والسلام من طائفة يمينه . قال القاضي عبد الجبار في كتابه تنزيه القرآن — يدل على أنه يحسن الاحتمال في التخلص من الايمان وغيرها وقد ذكر ذلك

(١) تعرض الاستاذ الحضري من علماء هذا العصر لمسألة الحيل في كتابه تاريخ التشريع الاسلامي وقد رأيت اقتضائ ما قاله أتماماً للفائدة ونصه : (من اغرب ما يقصه التاريخ أن يقوم مشرع ديني بفرض مسائل يعلم بها الناس كيف يتخلصون من الاحكام الشرعية . ربما يفهم ذلك من محام يتبع قانوناً وضعه الناس فانه قد يحتال لتخليص مجرم بحيل قانونية وقد بعد ذلك من نفوذه وسعة حياته فاذا توسع في ذلك وسهل للناس ابطال حقوق غيرهم بحيل قانونية عد ذلك من الدلائل على ضعف ذمته وهو لا يحتاج لابطال شيء يراه ديناً فكيف يكون تأثرنا اذا وجدنا متدينين يفعل ذلك باحكام الدين . نعم قد وجدنا ذلك في هذا الدور وجدنا من وضع للناس كتاباً سماه كتاب الحيل وقد قوئل من أهل الحديث مقابلة منكورة حتى سموا واضعه شيطاناً ووصوه بميسم الفجور الا أن واضعه لم يعرف وانهم به بعض اصحاب الرأي من اهل العراق ليكنهم لم يعينوه من هو . وبعض مسائله تدل على ضعف في دين من وضعه اذا ما الظن بمن يسهل على مسلم ترك فريضة الزكاة فيقول له اذا كاد الحول يحول فهب مالك لابنك أو زوجك لحظة ثم استوهبه اياه فان الحول ينقض ولا تجب الزكاة . وهذا المثال من اقل مسائل الحيل جرماً وفيه مسائل كثيرة لامقاط شعبة الشفيع ، وأما الايمان والخلاص منها فأكثر واعصري ان ديناً يورث المطلقة من زوجها اذا طلقها وهو مريض معاملة له بتقيض مقصوده وهو الفرار لأبعد عن التمايل والخذاع . ولكنا نقول ان الاكثار من المسائل والتفنن في وضعها هو الذي جرّ الى أن يقوم ضعاف الدين فيضعون الحيل مستدين اياها من كلام أئمة لم يكن يدور بخلد هم ان تستعمل مسائلهم لهذا واشباهه) اهـ .

النفهاء في كتبهم - وقال صاحب الكشاف - والضغث الحزمة الصغيرة من حشيش أو ريحان أو غير ذلك . وعن ابن عباس قبضة من الشجر . كانت حلف في مرضه ليضربن اسرأته مائة اذا برأ لخلل الله يبينه بأهون شيء عليه وعليها الحسن خدمتها اياه ورضاه عنها وهذه الرخصة باقية - وقال ابو بكر بن العربي في احكام القرآن - روي عن مجاهد أنها للناس عامة - قال - شرع من قبلنا شرع لنا - وفي شرح الاشباه - وقد تعلق محمد بهذه الآية في مسائل الحيل = قال = وعامة المشايخ على أنه ليس بمسوخ ونكحوا فيما بينهم في شرط البر فيه قال بعضهم ان يأخذ الحالف مائة عود ويسوي رؤس الاعواد قبل الضرب ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : وقعت وحشة بين هاجر وسارة خلعت سارة ان ظفرت بها فطعت عضواً منها فارسل الله تعالى جبرائيل عليه السلام الى ابراهيم عليه السلام أن يصلح بينهما فقالت سارة ما حيلة يميني فاروحى الله الى ابراهيم عليه السلام ان بأمر سارة ان تثقب اذني هاجر فنقش ثم ثقبوا الأذان كذا في التتارخانية - اه - قلت ان رواية السيدة سارة وقصة سيدنا ابوب عليه الصلاة والسلام تدلان على أنه لم يكن في شرعه وشرع ابينا الخليل عليه الصلاة والسلام كفارة كما قال القاضي ابو بكر بل إما الخث وإما البر . وعلى أي وجه كان فانه دليل على التخلص الشرعي في قصة ابوب من كتاب الله تعالى . ولا يجوز ان يعتبر ذلك دليلاً على جواز الحيل الفاسدة . واطلاق الحيل على الخارج الشرعية المستفادة من قصة ابوب هو طريقة فريق من العلماء كما بيناه اول هذا الفصل لان اصل الحيلة في اللغة الخدق وجودة النظر والقدرة على التصرفات فهي تشمل ما يمدح عليه فاعله وما يذم لكن غالب اطلاقها على الثاني في عرف الفقهاء المنكرين للحيل الذين اجازوا الخارج الشرعية قال ابن القيم في معرض تحذير المتقي من تتبع الحيل الحرمه والمكروهه وتبعية الرخص (ان تتبع ذلك فسق ويحرم استفتاءه الا اذا حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج فان ذلك جائز بل ربما كان مستحباً وقد ارشد الله تعالى نبيه ابوب عليه السلام الى التخلص من الخث الخ = قال = وارشد النبي صلى الله عليه وسلم الى بيع التمر بدراهم ثم يشتري بالدراهم تمراً آخر فيخلص من الربا فاحسن الخارج ما خلس من المآثم واقبح الحيل

اوقع في المحارم او اسقط ما اوجبه الله ورسوله من الحق اللازم (اهـ) . ولا ينبغي حسن هذا التفصيل لكن في هذا الموطن نزلة الاقدام لان بعض المسائل يغمض بها الامر وتنشق التفرقة بين ما كان من قبيل الحيل او الخارج فيحتاج ذلك الى غزارة علم المتقي وقوة حذقه وكال ورعه . كما ينبغي على من يتصدى لذلك أن يسترشد بما قاله بهذا الصدد ابن القيم في اعلام الموقعين واثانة الالهفان . وما يحسن نقله في هذا الباب ما يحكي أنه رفع لابي يوسف قاضي القضاة في عهد الرشيد مسلم قتل ذمياً فحكم عليه بالقد فأتاه رجل بركة من شاعر فلقاها بين يديه فاذا فيها هذه الايات :

(يا قاتل المسلم بالكافر جرت وما العادل كالجائر)
 (يا من ببغداد واطرافها من فقهاء الناس او شاعر)
 (جاز على الدين ابو يوسف بقتله المسلم بالكافر)
 (فاسترجعوا وابكوا على دينكم واصطبروا فالاجر للصابر)

فأخذ الرقعة ابو يوسف ودخل بها على الرشيد فقرأها عليه وأخبره بواقعة الحال فقال له الرشيد تدارك الامر بحيلة لئلا يكون منه فتنة فخرج ابو يوسف وطالب اولياء القتيل بالبينة على صحة الذمة فلم يأتوا بها فاسقط القود وحكم بالدية . قلت وهذا من اقوم المخارج الشرعية وذلك انه تعارض حق المقتول الخاص وسد الذريعة بدمر الفتنة العامة فنجح الى أهون الضررين مختصاً بطالب البينة على صحة الذمة لعلمه بعجز الاولياء عن افاتها . والقاعدة الشرعية أنه يختار أخف الضررين . وهكذا ينبغي على القضاة والمفتين بأن يكونوا أرباب فطنة وبصيرة كما وجب ان يكونوا ذوي ورع وعدل ليحسبوا التخلص في افضيتهم وفتاديتهم كما احسن التصرف يوسف عليه الصلاة والسلام اذ لم يأخذ أخاه بدين الملك كما قص الله تعالى في كتابه العزيز بل اخذه بشريعة ابيه . ولورثة الانبياء من العلماء السكاملين لطائف كثيرة من هذا القبيل كما حكي ان بعض المالك حلف ليعبدن الله تعالى بعبادة لا يشاركه فيها غيره فاستفتى كثيراً من العلماء فلم يحسبوا التخلص حتى اتصل بالشيخ عبد القادر الجبلاي نور الله ضريحه فاستفتاه فأتاه بأن يخلى له المطاف برهة من الزمان . وبمناسبة التفرقة بين الخارج والحيل لاح لي التعرض للتفرقة بين المداراة والمداهنة وما أشبه ذلك .

فصل

في التفرقة بين المداراة والمداينة ونحو ذلك

أحسن ما رأيته في التفرقة بين المداراة والمداينة ما قاله القاضي حسين ، وهو أن المداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو صلاحها مما • والمداينة بذل الدين لصالح الدنيا • فمن بذل الدنيا في سبيل صيانة الدين أو في سبيل صيانة المصالح العامة الدنيوية ، أو تسامح ببعض الجزئيات الطفيفة توصلاً إلى صيانة الكليات الدينية أو الدنيوية العامة فهو مدارٍ محمود • ومن فادى بالمصالح الدينية أو الدنيوية العامة ، أو اتخذها أجولة لتبيل مقاصده الدنيوية الدنية • أو احتال على الشريعة بالحيل الفاسدة ، أو على الوطنية بالدهسائس فهو مداهن منافق مخبر بديانته أو بوطنيته الكاذبة ، وهو ممقوت آثم لتضافر النقل والعقل على حسن المداراة وقبح المداينة فالشرع حكم والعقل أدرك • أما الأصل في شروعية المداراة فهو ما رواه الامام البخاري في صحيحه وعقد له بقوله : (باب المداراة مع الناس ، يذكر عن أبي الدرداء — أنا لنكسر في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلعنهم — ثم ساق الحديث عن عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أنه استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إيدنوا له فبئس ابن العشير ، أو بئس اخو العشير : فلما دخل ألان له الكلام ، فقلت يا رسول الله • قلت ما قلت ثم أنت له في القول • فقال = أي عائشة ان شر الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس انقاء لحسه =) قال ابن بطال — كما في فتح الباري — المداراة من اخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح للناس ولين الكلمة وترك الاغلاظ عليهم في القول • وذلك من أقوى أسباب اللفة • وظن بعضهم ان المداراة هي المداينة فغلط لان المداراة مندوب اليها والمداينة محرمة • والفرق أن المداينة من الدهان وهو الذي يظهر على الشيء ويسترباطنه • وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق واظهار الرضا بما هو فيه من غير انكار عليه • والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم ، وبالفاسق في النهي عن فعله وترك الاغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه والانكار عليه بلطف القول والفعل لا سيما اذا احتيج الى تأليغه ونحو ذلك لان هذا الرجل الذي استأذن على النبي صلى

الله عليه وسلم كان منافقاً قتال عنه بش بن العشير . . ولكنه كان وجيهاً مطاعاً في قومه فألان له القول صلى الله عليه وسلم . وأخرج ابن عدي وابن أبي عاصم في آداب الحكماء والطبراني في الاوسط عن جابر انه صلى الله عليه وسلم قال (مداراة الناس صدقة) . وأخرج البزار بسند ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال (رأس العقل بعد الايمان بالله مداراة الناس) اهـ .

أقول اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع رأييد الله اياه ووعد به نصرته وانتشار دينه دأى فرداً من افراد العرب الوجيها في قومهم وهو يعتقد أنه بش أخو العشير اثلاً يؤثر عنه عليه الصلاة والسلام التنفير حرصاً على صيانة المصلحة العامة أفلأ يجدر بأمرء المسلمين ووزرائهم مداراة عظماء الاجانب مع قوتهم وضعفنا حرصاً على تأييد مصالح المسلمين الدينية والدنيوية . لهذا ينبغي ان لا يتسرع الناس بتفويق سهام الملام على ملوك المسلمين وأمرائهم ووزراء خارجيتهم لمداريتهم الاجانب وحسن التصرف معهم مادام ارتلك الملوك والوزراء مخلصين لدينهم وشعبهم ودولتهم ووطنهم ، وما دامت للمداراة موزونة يميزان الشرع والعقل ، ومقدرة بمكيال العلم والحكمة .

أما هدف النقد فهو من كان يقرب من الاجانب ويتزلف لهم وهو غير موظف مسؤول ، وبعبارة ثانية ليس هو بالخير ولا بالخير ، بل ينشئ ابوابهم لئال يزعمه الفاسد الخطوة لديهم ويشمخ بها على أبناء وطنه ، أو لينتفع باموالهم لأن عمله هذا مداهنة لا مداراة وهو من المداهنين المأزورين ، لا من المدارين المأجورين لأنه ليس من اهل الحل والعقد المسككين بالمداراة يقتضى ضرورة وجائب الوظيفة وتبعاتها ، والوجاعة العظيمة وخطرها . هذا فيما اذا لم يقترف جنابة الخيانة بالتجسس للأجانب على مليكته (١) أو بني قومه مفادياً بمصالح امته ومرافق وطنه كافرأ بأنعم مولاه في سبيل مطامعه الساقطة ومنافعه الذاتية الدنية . ومن كان كذلك لا ينعت بالمداهنة فقط بل هو رأس المداهنين المنافقين الغادرين ، وزعيم الجناة على الدين والأمة والوطن وقائد اخوانه الخونة الى جهنم (وبش المصير) . ولعمر الأمة ولحب الوطن (وانه لقسم لو تعلمون

(١) كما تجسس الوزير ابن العلقمي على ولي نعمته آخر خلفاء بني العباس لعدوه هولاء كوكب الشري وكان ما كان من أمر هذه الفاجعة والتاريخ بعيد نفسه .

عظيم ان الارض لتعاف ان تتلع دمائهم النجسة او توارى جيتهم القذرة . ما لنا ولم
بل حسابهم على ربهم . عليهم من نعمته ما يستحقون .

ومن قبيل المداراة المحمودة الرفق والتوسع بالنسبة للندوقين قليلاً من العلم
المادي وهم في شك ببعض العقائد والتكليف الدينية لفساد في التعليم وضعف في
المدارك فينبغي ارشادهم بالرفق وخطابهم بأقرب الوسائل الملائمة لعقولهم ، ولتلاصيح معهم
ببعض الجزئيات توصلاً الى ترسيخ الكليات الدينية في اذهانهم خشية مروقهم من
الدين بشاناً الا اذا كانوا ممن طبع الله على قلوبهم فيجب على العاجز عن ارشادهم اوقعهم
الابتماد عنهم والتحذير من الدنوس منهم لئلا يضلوا غيرهم لان التقرب منهم مع السكوت
عنهم والتساهل معهم مدعاة والمداهنة حرام سواء كان المراد بها ما قاله القاضي حسين
- كما سبق نقله في اول الفصل - او المراد بها الفتور والضعف في نصرة الدين والحق -
كما عرفها بعض العلماء - وثبت حرمتها مما علم من الدين بالضرورة لان الكتاب
والسنة طامخان بوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك كالسكوت عند المعاصي
والظلم مع القدرة على التغيير بلا ضرر ومعلوم ان ضد السكوت القول وهو المطلوب .
أما التغيير بالفعل فهو من وظائف الحكومات كالخشية والشنعة ونحوهما . وقد تبين من
هذا ان للنهي عن المنكر بالقول شرطين . الاول القدرة على التغيير بان يكون الامر
بالمعروف الناهي عن المنكر ذا أهلية علمية وحكمة لئلا يتقلب وعظه هزواً وسخرية فيما
اذا كانت جاهلاً ، أو يؤدي الى خصام وكفاح فيما اذا كان احق . والشرط الثاني
صيانته من الاذى بأن يقع وعظه وقفاً حسناً لدى آذان صاغية وقلوب واعية بضد ما
اذا كان مخاطبون بالموعظة الحسنة من الاشرار المطبوع على قلوبهم فيقابلون رقائق
المواعظ بهجر القول والشتيم او الهزء والسخرية او بالأذى والضرب فانه يجب والحال
هذه تغيير المنكر على القادرين على فهمهم فقد نص العلماء على ان سكوت من يشهد
المنكر لدره ضرر عن نفسه او غيره يتبر من قبيل المداراة وهي جائزة بل مستحبة في
بعض المواقف وذلك فيما اذا تذرع بها لاستيفاء حق شرعي او اتقاها احد من الظلم .
قلنا ذلك منوط بنفوذ نظر المبطل وحسن تصرفه .

هذا وكما فرقت الشريعة بين المداراة والمداهنة فرفت أيضاً بين الكذب والغايبي

فالكذب حرام شرعاً قبيح عقلاً ، والمعارض جائزة بل تكون في بعض الاحوال واجبة شرعاً ضربة لازب عقلاً ، وقد قص الله تعالى في كتابه العزيز تعريض سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما ان السنة المحمدية طالجت بذلك فقد كان نبينا صلى الله عليه وسلم اذا المراد ان ينزوه غزوة وري بغيرها . وقد روى ابن القيم في اغاثة اللهيان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال (ان في معارض الكلام ما ينفي الرجل عن الكذب) ويذكر عنه ايضاً انه قال (عجبت لمن يعرف المعارض كيف يكذب) وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما (ما يسر في معارض الكلام حمر النعم) ونقل عن منصور انه قال (كان لم كلام يدراون به عن انفسهم العقوبة والباليا) . وروى انه قد لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم طليعة للمشركين وهو في نفر من اصحابه فقال المشركون من انتم فقال عليه الصلاة والسلام (نحن من ماء) فنظر بعضهم الى بعض فقالوا : احياء الذين كثير لعلمهم منهم وانصرفوا . واراد عليه السلام بقوله نحن من ماء دافئ . وقد روى الجلال السيوطي في شرح تقود الجاني ان ابا بكر رضي الله عنه لما سئل في الهجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا ؟ قال : رجل يهديني السبيل : اراد يهديني الى الاسلام وهو السبيل القويم فوري عنه بهادي الطريق في السفر وهذا نوع من انواع البديع ويسميه علماء البلاغة بالتورية او الالهام وهو من اجل انواع البديع وأفضلها . وصفوة القول ان المعارض ضرب من الخارج الشرعية اذا اقتضاها غرض صحيح مشروع وهو اما دهر مضره واما جلب مصلحة دينية او دنيوية مشروعة أما اذا كانت الغرض غير مشروع فهي حيلة فاسدة محظورة شرعاً .

ومن هذا القبيل التفرقة ايضاً بين الخداع الممقوت والخداع المحمود وهو والمنكر والكيد بمعنى واحد وقد وردت الثلاثة في الكتاب العزيز . فالخداع الممقوت ما كان لغرض غير مشروع وهو حرام في دين الله تعالى . والخداع المحمود هو ما كان لغرض مشروع كدفع مضره او تأييد مصلحة دينية او دنيوية مشروعة كالمصالح العامة مثل الخداع الحربي او السياسي وهو مطلوب . واري ان احسن اصطلاح للتفرقة بينهما ان يطلق على المحذور لفظ الخداع وعلى المشروع لفظ المداهاة فان المداهاة في الحرب او

البهاسة يداعي خصمه والدهاء في الانسان محمود لئلا يقع في شرك خداع عدوه وهو ينبعث عن الذكاء بالفطرة والخنكة بالتجارب . وذلك شرط واجب للملوك والاسراء والسامة والقواد والاداريين كما وجبت الفطنة للانبياء عليهم الصلاة والسلام . وقد قال الحكماء من حزم الانسان ان لا يخادع احداً ومن كمال عقله أن لا يتخذعه احد . وهذا آخر ما لاح لي الخافه استطراداً بالمقصد الثاني والله يقول الحق ويهدي الى سواء السبيل .

المقصد الثالث

ينبغي على العلماء والفقهاء أخذ ضعفاء الامة بالرأفة واليسر

لا ينبغي على الخاذق اللبيب العلم بكسرة الشريعة وروحها أن وجه المناسبة بين المقصدين السالفين وبين هذا المقصد هو يسر الشريعة واتساعها لأن فتح باب الاجتهاد لمن كان أهلاً له بنون حجر عليه (١) وعدم التضييق على العامي بتكليفه بما يعجز عن

(١) كما سحر رؤساء الاديان في الامم السالفة على الناس الاستمداء من التوراة والانجيل وقد اتبعهم بذلك أنصار التقليد من هذه الامة بتسويل ابليس قال الحافظ ابو الفرج ابن الجوزي في كتابه تلبس ابليس بعد كلام طويل بهذا الصدد ما نصه : (اعلم ان المقلد على غير ثقة فيما قلد وفي التقليد ابطال منفعة العقل لانه انما خلق لتأمل والتدبر . وقبيح من أعطي شمعة يمتضي بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة . واعلم ان عموم اصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعون قوله من غير تدبر بما قاله وهذا عين الضلال لان النظر ينبغي أن يكون الى القول لا الى الفائل كما قال علي رضي الله عنه للحارث بن حوط وقد قال له أياظن أنا نظن ان طلحة والزبير كانا على باطل فقال يا حارث انه ملبوس عليك ان الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف اهله . وكان احمد بن حنبل يقول من ضيق علم العالم أن يقلد في اعتقاده رجلاً . ولهذا اخذ احمد بن حنبل يقول زيد في الجدة وترك قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه . فان قال قائل فالعوام لا يعرفون الدليل فكيف لا يقلدون : فالجواب ان دليل الاعتقاد ظاهر على ما اشرنا اليه في ذكر الدهرية ومثل ذلك لا ينبغي على عاقل واما -

الايمان به من الاستنباط والاستدلال ، او بما يتعسر عليه من تقليد مجتهد معين مع التزام أقواله فقط بدون تدخل اقوال غيره في بعض المسائل . كل ذلك ناشئ عن إصر الشريعة وحكمتها وحسن تصرف الشارع صلى الله عليه وسلم مع أمته كما أمره ، نزلها جل جلاله وعم نواله من الاخذ باليسر والرفق ووضع كل شيء في موضعه ، فكما شريعتهم العلماء بحكمتهما الفقهاء بيوهرها وروحها وامرارها وما بنيت عليه من الحكم والمصالح يعلمون حق العلم انه يجب عليهم ان يأخذوا بضعفاء الامة وجهلاءها باليسر والرفق خشية تهاونهم بالتكاليف أو نفورهم منها ، وان يضعوا كل شيء في موضعه من تشديد أو تخفيف تأسيًا به صلى الله عليه وسلم ، واخلق بهم أن يحكموا غيرهم من المتصدرين للوعظ والارشاد والفتيا ان يتجهوا منهج الاعتدال فلا يشددوا في دين الله على عباده الضعفاء كما يفعله المتفقهة المشددون . ولا يهينوا الدين كل التهمين كما يفعله غلاة المتصوفة الذين كادوا يضارعون الحبية (١) وكلا الفريقين

— الثروعيات قائما لما كثرت حوادثها واعتاض على العامي عرفانها وقرب له أمر الخطأ فيها كان اصالح ما يفعله العامي التقليد فيها من سبر ونظر الا ان اجتهاد العامي في اختيار من يقلده (اه .) بمعنى أن الضرورة اقتضت ذلك بعد انقضاء القرون المشهود لها اذ حدثت هذه البدعة — كما قال ابن القيم — في القرن الرابع المذموم على لسانه صلى الله عليه وسلم بدليل أنه لم يتخذ أحد في عصر الصحابة رجلاً منهم يقلده في جميع اقواله فلم يسقط منها شيئاً واسقط اقوال غيره فلم يأخذ منها شيئاً وكذلك في عصر التابعين وتابعيهم . وقد وفي هذا الموضوع حقه ابن القيم في غير موضع من كتابه اعلام الموقعين . وصحة القول ان التقليد قد سمح به للعامي بسائق الضرورة ورفع الحرج ، لا ان باب الاجتهاد موصود بوجود العلماء كما زعم الحشوية القائلون بوجوب التقليد مطلقاً .

(١) الحبية فرقة من الجيرية كما قال ابن الجوزي . يقولون ان من شرب كأس بحبة الله عز وجل سقطت عنه الاركان والقيام بها . وثلثها الخوفية وهم من الجيرية ايضاً فقد قالوا ان من احب الله سبحانه وتعالى لم يسعه ان يخافه لأن الحبيب لا يخاف حبيبه كفاًنا الله شر نزغاتهم المنبثقة عن نزغات الشيطان .

متنكباً عن الصراط المستقيم . وأصدق الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي نبينا محمد بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وكل ما خالفهما فهو رد على المخالفين بضرب به في وجوههم . وكتاب الله وسنة رسوله بأمران بالتفسير وبينان عن التمهيد كما صرح بذلك فرائد الآيات السنية التي ازدانت بها إحدى المقدمات في شطر الوسائل ، وكذلك أحاديث السنة الصحيحة التي ينظم عقد هذا المقصد من يواقيتها الكريمة وجواهرها البتية . وما السنة الغراء الا مفتاح الكتاب المصون تظهر خفيه ، وتخصص عمومها ، وتفسر بحمله ، وتقيد مطلقه ، وتمضي بحكمه ، لانه صلى الله عليه وسلم كما اخبر عنه مولا به بقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) . وما على من يريد الهداية الى الصراط المستقيم الا الاقتداء به والاهتداء بهديه صلى الله عليه وسلم .

أما الاحاديث الدالة على بسر الدين وتسامحه فكثيرة ، وهي مختلفة الانواع فمنها ما يدل على اليسر مطلقاً ، ومنها ما يتطلب الاقتصاد في العبادة ، ومنها ما ينهى عن التخرج من الطيبات التي أباحها الله تعالى لعباده وعن فرط النقشف ، ومنها ما يتضمن دحض ما يظن أنه من الدين وليس منه بل هو من الوسوسة المنهي عنها وما نجتجى نلم بهذه الانواع التي قد يتداخل في الاحاديث الشريفة بعضها ببعض .

—

النوع الاول : ما يدل على اليسر مطلقاً . من ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن انس انه صلى الله عليه وسلم قال (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) وهو امر صريح بالتيسير والتبشير ، ونهي شامل كل تعسير وتنفير . وروى أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت (ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الا أخذ اليسرهما ما لم يكن انهما فان كان انهما كان ابعد الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه الا ان تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها) ورواية الطبراني في الأوسط عن انس (الا اختار اليسرهما ما لم يكن لله فيه سخط) . وقد خص الشارح العسقلاني والعيني الأمرين بأمر الدنيا بحجة ان أمور الدين لا يتم فيها . أما هذا العاجز فلا يرى هذا الاستثناء موجباً للتخصيص بأمر الدنيا ، بل ان معنى هذا الاثر

الشريف - فيما ظهر لي والله اعلم - انه صلى الله عليه وسلم ما خير بين امرين دأبرين بين التشديد والتخفيف من امور الدنيا والدين الاختار ايسرهما وهو ما يؤدي الى التخفيف لانه بعث بالخفيفة السمحة ما لم يكن الايسر من امور الدنيا، ثم اذا كان الايسر من امور الدين مفضياً الى الاثم إما بالتهادن عن الاداء بتأنا، وإما بالاداء على وجه غير صحيح يتخلل بطلان او فساد، وإما بالاداء على وجه نالص يتخلل ما يقتضي كراهة لغريم من اتيان او ترك . وبذلك يتم وضع كل شيء في موضعه من تخفيف وتشديد . وخلاصة القول ان عبارة هذا الحديث تدل بنصها الصريح على ان كفة اليسر راجحة على غيرها الا في المحظورات لانها مبنية على الاحتياط الا في مواطن الضرورة وهو ظاهر لان الضرورات تبيح المحظورات .

والاغرب ان هذين الامامين اتفقا على ان في هذا الحديث الشريف الاخذ بالاسهل - كما هي عبارة المعيني - وقال المسقلاني - وفي الحديث الحث على ترك الاخذ بالشئ العسر والافتناع باليسر وترك الأحاح فيما لا يضطر اليه ، ويؤخذ من ذلك النذب الى الاخذ بالرخص ما لم يظهر الخطأ اه . أقول فكيف يتسنى استنباط النذب الى الاخذ بالرخص من هذا الحديث اذا كان التحبير مقصوراً على امور الدنيا ! و يؤيد ما قلته أن الامام البخاري ترجم لهذا الحديث ايضاً في باب اقامة الحدود فيما يرويه عن ام المؤمنين أنها قالت : (ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الاختار ايسرهما ما لم يأثم الحديث) وقد مثل ابن بطال للأثم بالعلو فقال - كما في الفتح - : واحدهما يؤهل الى الاثم كالعلو فانه مذموم كما لو اوجب الانسان على نفسه شيئاً شاقاً من العبادة فمجز عنه ومن ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه عن الترهيب : اه . فدل ذلك على ان التحبير غير مختص بأمر الدنيا .

وروى البخاري عن عائشة ايضاً انها قالت : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم (ان الله يحب الرفق في الامر كله) وهو عام يشمل امور الدنيا والدين ما لم يؤد الى اثم كما تقدم . وروى ابو داود عن انس انه صلى الله عليه وسلم قال (لا تشددوا على انفسكم فيشدد الله عليكم فان قوماً شددوا على انفسهم شدد عليهم ففلكم بقاياهم في الصوامع والديار رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم) وروى الأئمة مسلم في صحيحه واحمد في

سنده و ابو داود في سننه عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال :
 (هالك المنتظمون) . وفي رواية الامام احمد ثلاثاً . ي كورها ثلاثاً . والمنتظم
 ، لتمعنى اي هالك المنتقمون في الغلو بالدين والتشديد على أنفسهم وعلى عباد الله تعالى .
 وروى الدارقطني عن ابي ثعلبة الخشني رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال :
 (ان الله قد فرض فرائض فلا تعتدوها وحرم اشياء فلا تنتهكوها وسكت عن اشياء
 رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها) . أورده الامام النووي في الاربعين وحسنه
 وصححه ابن اللاح ورواه آخرون . وروى البخاري عن ابن مسعود الانصاري رضي
 الله عنه أنه قال : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 اني والله لا تأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا فيها . فقال ما رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم قط أشد غضباً في موعظة منه يومئذ ثم قال : (ايها الناس
 ان منكم منفرين فيكم ما صلى بالناس فليوجز فان فيهم الكبير والضعيف وذو الحاجة)
 فتبين أن كل امرئ يشدد على الناس في امر الدين بما تيقن عنه الشريعة السمحة فهو
 منفر والتخفيف يغضب الله ورسوله . وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع بمنى للناس
 يسألونه فجاءه رجل فقال لم اشعر فحيث قبل ان أذبح فقال اذبح ولا حرج فجاء آخر
 فقال لم اشعر فحيث قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج فما سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن شيء قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج) . لهذا ذهب كثير من الفقهاء الى
 أنه عام في عدم الاثم والكفارة لعدم قوله (ولا حرج) . وروى ايضا عن ابي
 هريرة رضي الله عنه أنه قال (بيننا نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت (1) قال مالك ؟ قال وقعت على امرأتي في
 رمضان وانا صائم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رغبة تمنعها ؟ قال لا
 قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال فهل تجد اطعام مسكين
 مسكيناً ؟ قال لا . فكث عند النبي صلى الله عليه وسلم . فبينما نحن على ذلك أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خر - والعرق المكتل - . قال اين السائل ؟ فقال انا

(1) وفي رواية هلكت وأهلك أي هالك امرأته ايها لآفة نظرها بالجماع .

قال خذ هذا فتصدق به فقال أَلَمْ يَأْتِ أَفْقَرُ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتِهَا
 - يريد الحرتين - أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي . فَنَضَحَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ . ثُمَّ قَالَ اطْعَمَهُ أَهْلُكَ . وفي بعض الروايات (كَلِمَةُ أَنْتَ وَعِيَالُكَ)
 وهذا منتهى اليسر في الدين وهو دليل على الرفق بالجاهل وأدلى دليل على ما بيننا وبينه
 كتابنا في غير موضع من التسامح مع الجهلاء كالاعتراب والاكاذيب والممتدين
 إلى الإسلام حديثاً وغيرهم من ضعفاء الأجسام ، وسمخاء القول ، ومرضى القلوب .
 قال ابن حجر في الفتح (ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ الزَّهْرِيُّ هُوَ خَاصٌ بِهَذَا الرَّجُلِ وَالْيَاقُوتِيُّ هَذَا نَحْنُ
 إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ . وَرَدَّ بَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مِنْهُ وَخ . وَلَمْ
 يَبَيِّنْ قَائِلُهُ نَاسِخَهُ) وقد نقل غير ذلك من ضروب التأويل والحق أن يسر الدين يؤيد
 ظاهر الحديث الشريف كما أنه هو يؤيد شمول الشريعة واتساعها للجاهل والعالم وأرباب
 الرخص والعزائم بدور دواعي التأويل المنضية إلى التشديد العام . وروى البزار
 والطبراني وابن حبان عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال (إِنْ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَجِبُ أَنْ تُؤْتَى رَخَصُهُ كَمَا يَجِبُ أَنْ تُؤْتَى عِزَّتُهُ) . الرخصة في اللغة السهولة
 والبسر من الترخيص بمعنى التسهيل ، وفي الشرع اسم لما خففه الله تعالى على عباده ،
 وقيل هي تغيير الحكم من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي كسهولة
 الفرض للمريض قاعداً مع قيام سبب وجوب القيام في الفرض وهو فرضيته ، والعزيمة
 لغة الجلب في الشيء والمضاء عليه ، وشرعاً اسم لما شرع ابتداءً غير مبنٍ على أعذار العباد .
 والمراد من هذا الحديث الشريف - والله أعلم - أن الله يجب أن تؤتى رخصه من
 قبل أرباب الرخص الضعفاء كما يجب أن تؤتى عزائمه من قبل أرباب العزائم الأقوياء
 فهو جلت حكمته حكيم عادل يجب وضع كل شيء في موضعه ، فكما أنه لا يجب أن ينعى
 الرخص لأرباب العزائم خشية الإفشاء إلى الانحلال من التكليف واتساع الهوى ،
 لا يجب أيضاً تشديد الضعفاء على أنفسهم ، ولا أن يشدد عليهم بالفتاوى الجديرة بأهل
 البأس والقوة خشية عجزهم عن أداء التكليف أو الغفور منها . والحاصل أن الاتيان
 بكل نوع من نوعي الرخص والعزائم في موطنه حكم شرعي من أحكام الله تعالى . قال
 الاستاذ النابلسي في الحديقة (إِنْ الرِّخْصَ الَّذِي سَهَّلَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْكِلِينَ فِي فِعَالِهِ لَا يَجِدُ

الخروج في نفسه بفعلها إلا الذي ترك الدين الحق وتبع العقل والهوى ، قلت والمراد بالعقل هنا العقل السقيم لان العقل السليم يتفق مع النقل الصحيح . وروى الامامان مالك في الموطأ والطبراني في المعجم الكبير عن ابي الدرداء رواثة بن الاسقع وابي امامة البجلي وانس بن مالك رضي الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم قال (ان الله يحب ان تقبل رخصه كما يحب العبد مغفرة ربه) . وروى احمد والبخاري والطبراني وابن خزيمة عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال (ان الله تبارك وتعالى يحب ان تؤتى رخصه كما يكره ان تؤتى معصيته) وفي رواية ابن خزيمة (كما يحب ان اتورك معصيته) . وجميع هذه الروايات على اختلاف صيغها وروايتها تدل على محبة الله تعالى اتيان الرخص ، لكن اشتراط اكثر العلماء عدم تتبع المؤدي الى التفرج والافحاح من عهدة التكليف كما سلف ذلك غير مرة في هذا الكتاب .

الرجوع الى النبي

فيما يدل على طلب الانصياد في العمل

روى البخاري والترمذي عن انس انه قال (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فاذا حبل ممدود بين السارين ، فقال ما هذا الحبل ؟ فقالوا حبل لزينب فاذا قدرت تعاقبت به ، فقال صلى الله عليه وسلم لا ، حبل لصل احدكم نشاطه فاذا فتر فليتعبد) والخروج الشيخان في صحيحهما عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال (ان هذا الدين يسر ولن يشاد الدين احد الا غلبه فسددوا وقاربوا وابشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة - وزاد في رواية - والقصد القصد تبرعوا) . وقد ترجم له البخاري بقوله (باب الدين يسر وقول النبي صلى الله عليه وسلم احب الدين الى الله الحنيفية السمحة) وساق الحديث الذي نحن بصدده ، ولم يسق الثاني لنقصه عن شرطه . قال الشراح : أي احب خصال الدين ما كان منها سمحاً يدل عليه ما أخرجه الامام احمد بسند صحيح من حديث اعرابي لم يسمه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (خير دينكم ايسره) ومعني السمحة السهولة ، والمساحة المساهلة ، والملة السمحة التي لا حرج فيها ولا تضيق على الناس . وقوله (ان هذا الدين يسر) مثل

حديث عروة الغني - كما في الفتح - وهو (ان دين الله يسر) وقوله (ان يشاد
الدين) بالنصب على المعنوية (أحد) فاعله (الاغلب) . والمثادة بالتشديد المغالبة
يقال شاده يشاده مشادة اذا غلبه وقاواه فلا يغالب ويقاوي احد هذا الذين الاغلبه .
قال صاحب الفتح - لا يتعمق احد في الاعمال الدينية ويترك الرفق اذا عجز وانقطع .
قال ابن المنير . في هذا الحديث علم من اعلام النبوة فقد رأينا ورأى الناس قبلنا ان
كل متنطع في الدين ينقطع . وليس المراد من طلب الأكل سبب البسادة فانه من
الامور المحمودة ، بل منع الافراط المؤدي الى الملل الخ - وقد ساق ما رواه
الامام احمد احدهما عن بريدة وهو قوله صلى الله عليه وسلم (عليكم هديا فاصداً فانه
من يشاد هذا الدين يغلبه) والثاني عن مجاهد بن الادريج وهو قوله صلى الله عليه وسلم
(انكم ان تناولوا هذا الامر بالمغالبة وخبر دينكم الدرة) . ثم قال : ويستفاد من هذا
الأخذ بالرخصة الشرعية : ومعنى قوله (فسددوا) اي الزموا السداد وهو الصواب
والتوسط في العمل من غير افراط ولا تفريط وقوله (وفاربوا) اي ان لم تستطيعوا
الأتين بالأكل فاعملوا بما يقرب منه وقوله (وابشروا) اي بالثواب على العمل الدائم
وان قل ، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكل ولا تظنوا ان حصول الثواب
منوط بالافراط والغلو دون التوسط وقوله (واستمعوا بالغداة والروحة وبشيء من
الدلة) اي استمعوا على طاعة الله تعالى بالغداة والعشي وبشيء من آخر الليل . وهو
تشبيه بحال من يريد السفر فكما ان المسافر يستعين بالسير في الاوقات المناسبة له
والاستراحة بالاوقات المناسبة لها كذلك ينبغي ان تستعينوا على طاعته تعالى وقت
نشاطكم و فراغ قلوبكم بحيث تستلذون العبادة بدون ملل وبذلك تبلغون قصدكم وهو ثواب
الله تعالى ورضائه كما ان المسافر الحاذق يسير في هذه الاوقات ، ويستريح هو وطيبته
في غيرها فيصل الى المقصود بغير تعب لان الغدو والرواح والادلاج افضل اوقات
المسافر وانشطها . اما اذا واصلتم العبادة وتحملتم ما ينتابكم من التعب فانكم تضعفون
وتضجرون وتوفضونها حينئذ استقالاتاً ولنقطع عنها كما ينقطع المسافر الذي يواصل
السير بدون استراحة كما روى البزار عن جابر وصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال (ان
هذا الدين متين فاوغل فيه يرفق فان المتعب لا ارضاً قطع ولا ظهراً أبقى) والمركب

المنبت هو المنقطع من كثرة العدو فإنه لم يقطع الأرض المقصود قطعها لبعده مسافتها ولم يبق ظهره مستريحاً قابلاً للركوب عليه للمسير . وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مثلاً للمبالغ في عبادته إذ لا يصل بكثرتها إلى غاية مقصودة ، ولا يقدر أن يديم على المسير كذلك ، بل مصيره إلى العجز والترك من المال والنصب . ومعنى قوله (والتصد القصد تباعوا) أي عليكم بالاعتدال والتوسط بدون إفراط ولا تقريط فإنكم تباعون بذلك مقصودكم وهو رضا الله تعالى بطاعته . هذا حاصل ما اقتطفناه من شرح هذا الحديث الشريف . وقد ظهر لي في تفسير قوله عليه الصلاة والسلام (أن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق) معنى لم أره للشرح . وهو أن هذا الدين قوي متين الأسس والأركان ضعيف وإذا عاج القوي بضغطة رشوة صدم القوي الضعيف وفقاً لمقتضى القانون الطبيعي ، بل يجب أن يعالجه بالرفق فينال أربه بدون اصطدام ولا رد فعل ، فن ثمة لا يعالج هذا الدين المتين بالشدّة ومن أوغل فيه بشدّة اصطدم به . إما بأن يصيب جسده ضعف فيعجز عن أداء التكليف اضطراراً ، وإما بأن يصيب نفسه ملل فينشأ عنه رد فعل عظيم يؤدّل به إلى التهاون اختیاراً ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (وإن يشار الدين أحد الاغلبه) كما تقدم . وثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى أصحابه عن الوصال في الصوم رحمة بهم وإبقاء عليهم . كما ثبت أنه نهى عبد الله بن عمرو بن العاص عن صيام الدهر وقيام الليل كله وقال له (إنك لا تستطيع ذلك فصم وأفطر ونه بقم . الحديث) . ونقل الاستاذ النابلسي عن الكلالي في بحر النوائد عن جابر بن عبد الله أنه قال (مرّ النبي صلى الله عليه وسلم على رجل يصلي على صخرة بمكة فألقى ناحية مكة فمكث ملياً ثم انصرف فوجد الرجل يصلي على حاله فجمع يديه ثم قال = يا أيها الناس عليكم بالقصد - ثلاث مرات - فان الله لا يمل حتى تمّلوا) . وروى البخاري وأبو داود عن أبي جحيفة (أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين سلمان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء مبتذلة فقال لها ما شأنك ؟ فقالت أخوك أبو الدرداء لم يست له حاجة في الدنيا - فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال له كل فاني صائم قال ما أنا بآكل حتى تأكل فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم فقال نيم فنام ثم ذهب

يقوم فقال نعم . فلما كان آخر الليل قال سلمان قم الآن فقاما وصليا ، فقال له سلمان ان
لربك عليك حقاً ، وان لنفسك عليك حقاً ، وان لأهلك عليك حقاً فاعط كل ذي حق
حقه . فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك . فقال = صدق سلمان = .
وقد علم ذلك سلمان الفارسي أكثر من أبي الدرداء لتقديمه في الاسلام ولتقربه من
النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أبي الدرداء حتى اعتبره النبي من آل البيت .
وحاصل الاحتجاج بهذا الحديث هو اقرار النبي صلى الله عليه وسلم سلمان على ارادته
بأب الدرداء على اعطاء كل ذي حق حقه ومنعه من الافراط في العبادة ، وترك الطيبات
وتدخال بهذا الحديث النوعان . ويروى انه كتب سلمان الى أبي الدرداء (اني انام
واحتسب نومتي كما احتسب قومتي) فيري ان نومه قربة لكونه معيناً على قيامه ، وهو
الحق لأن الأعمال بالنيات .

النوع الثالث

فيما ينهي عن فرط الكشف والتخرج من الطيبات

روى الشيخان عن ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنه (صنع رسول الله صلى
الله عليه وسلم شيئاً ورخص فيه فتزهد عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ،
فغضب فحمد الله تعالى ، ثم قال : ما بال اقوام يتزهون عن الشيء الذي أصنعه ؟
فوالله اني لأعلمهم بالله واشدهم له خشية) . اي صنع شيئاً من المباحات وربما كان
من المأكل اللذيذة ، او من الاقتصاد في العبادة كترك ما يمل منها او يقل فرخص
فيه تخفيفاً لرفع الحرج فتزهد عنه قوم اي تباعدوا عن ذلك المرخص فيه سواء كان
من نوع المباحات كالأكل ونحوها ، او من نوع لاقتصاد في العبادات كترك الأكل
اقرب بدلالة صريح وتزهدوا عنه . وعلى المعنى الثاني يكون من النوع الثاني . وعلى
كلا الاحتمالين قد انكر عليهم حينما بلغه ذلك بالامتناع الانكاري التوبيخي بمعنى أنه
لا يسوغ تزهدهم عن الشيء الذي رخص فيه على حين أنهم ملزمون باتباعه ، وجميع
أعمالهم الشرعية مأخوذة عنه . وهو اعلمهم بالله تعالى واشدهم خشية له ، فلا يقدم على

الترخيص بمأطافشيء ما لم يكن واثقاً من حله . وفي ذلك حث على الاقتداء به ،
ونهي عن التنزه عن المباح على الاحتمال الاول ، أو نهى عن التعمق في العبادة على
الاحتمال الثاني . وروى الشيخان أيضاً عن أنس أنه قال (جاء رهط يسألون عن
عبادة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، قالوا فإين نحن من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وقد غفر له من ذنبه ما تقدم وما تأخر . فقال أحدهم أما أنا
فاصلي الليل ابداً ، وقال الآخر وأنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال الآخر وأنا اعتزل
النساء ولا أتزوج ابداً . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم . فقال أنتم الذين
قلتم كذا وكذا ؟ . أما والله إني لأخشاكم لله تعالى وأتقاكم له ، ولكن أصوم وأفطر ،
وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنني فليس مني) . وفيه زجر عظيم
للمتطهين والمتنزهين عن الطيبات تنزهاً يخرجهم عن دائرة الشريعة السمحة . وقد
رأيت أن هذا الحديث يشتمل على الذريعين وهما النهي عن التنعيم وضم التخرج من
الطيبات التي أباحها الله تعالى لعباده بقوله جل شأنه (قل من حرم زينة الله التي أخرج
لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة)
كذلك تفصل الآيات (قوم يعلمون) بقوله عز سلطانه (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) فالذين يعلمون الآيات
التي فصلها الله تعالى لهم لا يعتدون حدودها إفراطاً أو تفريطاً ، بل يفتنون عندها .
ومن أفتح ضروب الاعتماد تحريم ما أحل الله تعالى وتحليل ما حرم .

الوع الرابع

فيما يتضح من بعض أمور يظن أنها من الدين وليست منه

بل هي من ضرب الوسوسة والورع البارد المنهي عنهما . روى أبو داود عن
داود بن صالح عن أمه (أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة رضي الله عنها ، قالت
فوجدتها تعلي فأشارت إلي أن ضعها فجاءت مرة فأكلت منها فلما انصرفت عائشة
رضي الله عنها من صلاتها أكلت من حث الأكلت المرة وقالت إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : إنما ليست بنجسة إنما هي من العوافين عليكم : وإني رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوضأ بفضلهما) . وانما اكلت ام المؤمنين من حيث اكلت المرأة
لأنها دعت جارات لها فتخاين عن الأكل من ذلك الموضع كما سيأتي رواية أخرى ،
واختلاف الأقوال بكراة مؤرها مع الادلة في كتب العقيدة . وروى ابو داود أيضاً
عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال (بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلى باصحابه في نعليه اذ خلعهما ووضعهما عن جنبه يساره فلما رأى ذلك اصحابه
القوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على خلع
نعالكم ؟ قلوا رأيناك خلعت نعلنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان جبريل
أتاني فاخبرني أن فيهما قدراً : وقال : اذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فان رأى في
نعليه قدراً أو اذى فليمسحه وليصل فيهما : - وفي رواية خبيثة . في الموضعين -)
وروى ابو داود عن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال (اذا وطئ
أحدكم بمنزله الأذى فان التراب له طهور) . وروى الشيخان عن سعيد بن زيد رضي
الله عنه أنه قال (سألت انس بن مالك رضي الله عنه أكان النبي صلى الله عليه وسلم
يصل في نعليه ؟ قال نعم) . وروى ابو داود عن شداد بن اوس رضي الله عنه أنه
صلى الله عليه وسلم قال (خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في خفافهم ونعالهم) . لهذا
قال بعض العلماء ان الصلاة بالنعلين اللذين يدرس بهما في الطرقات افضل من خلعهما
والصلاة خافياً لئلا صلى الله عليه وسلم وانكاره خلعهما . قال الامام الذخعي بشأن
الذين يخلعون نعالهم = ودوت ان محتاجاً جاء واخذها = وفي التنازع : الصلاة
في النعلين تفضل على صلاة الخافي اضعافاً مضاعفة مخالفة لليهود : وفي فتاوى قاضيين :
لو كانت الارض نجسة فخلع = اي المصلي = نعليه وقام على نعليه جاز ، اما اذا كان
العمل ظاهره وباطنه طاهراً فظاهر ، وان كان ما يلي الارض منه نجساً فكذلك - اي
ظاهر في صحة الصلاة به - وهو بمنزلة ثوب ذي طافين اسفله نجس وقام على الطاهر : اه
وكان الصحابة والتابعون رضي الله عنهم يمشون في طين الشوارع حفاة ويمشون
عليها بدون محاشاة ، يصيهم من ذلك الطين لعدم تحقق النجاسة وان كانت الطريق
مراً للذباب والكلاب . وذلك = كما قال الاستاذ النابلسي = لسلامة صدورهم
ببركة المتابعة من الشك والتردد في الامور الشرعية ، ولاندفاع الوسواس عنهم بنور

اليقين والذات النافع . وكانوا يصرون في المساجد على الأرض من غير حصير ولا بساط ،
ويأكلون من دقيق البر والشعير وهو يداس بالدواب وتبول عليه ولا يأمررون بغله
بل عابون فيه بالاصل وهو الطهارة من غير تكبير منكر ، وهم الأئمة المهديون ، والقادة
في الدين ، وهم أهل الورع والاحتياط ، وعنهم تؤخذ الفضائل . وكانوا أيضاً لا يجترزون
من عرق الأبل والحبل مع كثرة تمرغها في النجاسات اقتداء به صلى الله عليه وسلم
نقد روى الشيخان عن أنس (أن أمه مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لطعام صنعته فأكل منه . ثم قال : قوموا فاصلي لكم : قال أنس فقمت الى حصيرنا
قد اسود من طول ما لبس - بالبناء للمفول - فنضحته بماء فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف) ومحل الاستشهاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى
على هذا الحصير الذي اسود لكثرة استعماله اياه وتلبسهم به افتراءً والتخافتاً ولم يسأله
عن طهارته ونجاسته . وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن عبد الرحمن (أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص رضي الله عنه حتى وردا
حوضاً فقال عمرو . يا صاحب الحوض هل يردحوضك السباع ، فقال عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه يا صاحب الحوض لا تخبرنا) قال العلماء اي ولو كنت تعلم أن
السباع ترده لأننا لانعلم ذلك فلما طاهر عندنا . فيه في الوسواس ونهي عن السؤال
وسكوت بقية الركب اقرار الامام عمر على نهيه عن الاخبار ، وهو كاد يحل محل الاجماع
وروى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال (كانت الكلاب تقبل وتندبر في
المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك) . وفي
رواية ابي داود بزيادة وتبول ، واستدل الحنفية به على ان الأرض اذا اصابها نجاسة
نجفت بالشمس او الهواء فذهب أثرها تطهر في حق الصلاة . وقد ترجم ابو داود لهذا
الحديث بقوله = باب ظهور الأرض اذا يبست = . والقصد من سوق هذا الحديث
الدلالة على يسر الدين ودحض الوسواس . ذكر الداهلي ان الصحابة رضي الله عنهم
لم يكونوا يرون من اقبال الكلاب وادبارها في المسجد امرأ عظيمًا يقضي نجاسة
فيستدعي ورعاً في الاحتياط واجتناباً عنه ، وانما ورعهم همروف في مواضع الشرعية

التي يهاون فيها أكثر الناس في هذه الأزمان المتأخرة بفساد أهلها ، فصار لهم ورع في غير محل الورع لا تطعن قلوبهم المظموسة بأكل الحرام والشبهات الابدية وأطعموا في مواضع الاحتياط بل في الحرام ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . قلت ويرحم الله العلامة التالبي كيف لو أدرك زماننا هذا . وينبغي ان لا يتبادر الى الأذهان ان المراد الذي يمنع بدخول الكلاب مساجدنا اليوم لوجود الفارق بينها وبين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لان مساجدنا اليوم مفروشة بالبلاط والرخام ، او السجاد والحصى . أما مسجده فقد كانت ارضه تراباً تطهر بالجفاف ، ولم يكن له ابواب تصونه على ان دخول الكلاب المساجد اهانة لها في عرفنا ، وقد امرنا بتكريمها . وكذلك يقال في دخول المساجد بالنعال فانه يعتبر في عرفنا ايضاً اهانة ، ولا يقاس مسجد مفروش بالبلاط والرخام ، او بالسجاد والبسط والحصى على مسجد ارضه تراب معرضة لحرارة الشمس ، كما ان طرقات المدن المفعمة بالاقدار في عهدنا لا تقاس على طرقات طيبة المنورة النقية من الاقدار على قدر الامكان في عهد الصدر الأول . على ان نعالنا اليوم تحمل من اقدار الطرقات ما ينبعث عنه الوباء مؤلفة من جراثيم الامراض السارية القديرة الفتك ، فاذا سمح للمعاصين أن يدخلوا المساجد متنقلين فسرعات ما تنقل تلك الجراثيم الى سجاد المسجدين الجامع . ومعالم ان مواطء الاقدام هي عين مساجد الرؤس فتنتقل حين السجود الى افواه المصلين وأنوفهم حيث تجد مرثعاً خصباً ، وفي ذلك من الاذى ما يحظره الشرع الحكيم ، وبأباه العقل القويم ، وينفر منه الطبع السليم (١) . أما طرقات المدينة المنورة ومسجدها الانور فلم يكونا كذلك في ذلك العهد ، لان الطرقات قليلة القدر يومئذ ، ولان ارض المسجد تراب معرض للشمس لعدم وجود السقف ، فلا يكون للجراثيم تأثير مثل تأثيرها في مساجدنا اليوم . واختلاف الأحكام باختلاف الازمنة والامكنة قاعدة شرعية .

وروى البخاري عن أنس بن مالك انه قال (جاء اعرابي فبال في طائفة المسجد

(١) أذكر بهذا الصدد انه كان لي استاذ في الحكمة الطبيعية من حذاق الاطباء يرفض دخول زائريه متنقلين الى غرف داره المفروشة خصوصاً غرفة نومه خوفاً من سراية الجراثيم من النعال وانتشارها في غرفته وفرشه .

فزجره الناس فنهأهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فهربق عليه) . وفي رواية أبي هريرة (فتناوله الناس فقال لم النبي صلى الله عليه وسلم : دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً من ماء ، فانما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين) ولتقتله في رواية مسلم (ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه فقال له : إن هذه المساجد لا تصاح لشيء من هذا البول والقذر ، إنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن) . استنبط العلماء من هذا الحديث عدة أحكام شرعية ، وحكم عليه . من ذلك مزيد تيسيره صلى الله عليه وسلم وفروط رأفته ، ورأع حكيمته فإن نهيه الناس عن زجرهم هذا الإبرائي عن هذا المنكر المحظور شرعاً إلى أن قضى بوله أكبر عظة لمن يريد الاقتداء به عليه الصلاة والسلام قال صاحب الفتح = وقد أمرهم بالكيف منه للمصلحة الراجحة وهو دفع أعظم المفسدين بالمال أبسرهما ومجصيل أعظم الصالحين بترك أبسرهما = وقال أيضاً ما ملخصه : وإنما ترك يقول لأنه كان شرع في المفسدة فلو منع لزادت إذ حصل تلويث جزء من المسجد فلو منع لدار بين امرين ، أما أن يقطعه ، فيتضرر ، وأما أن لا يقطعه فلا يؤمن من نجس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد - قال - ويؤخذ منه الرفق بالجسار والتملي ما يلزمه من غير تعنيف إذا لم يكن ذلك عناداً منه ، ولا سيما إذا كان ممن يحتاج إلى استئلافه . وفيه رأفة النبي صلى الله عليه وسلم وحسن خلقه فقد روى ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة (فقال الأعرابي بابي وأمي صلى الله عليه وسلم فلم يؤنب ولم يسب) . واستناد البعث إليهم في قوله (فانما بعثتم ميسرين الخ) مجاز لأنه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم ، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضرته وفي غيبته أطلق عليهم ذلك إذ هم مبعوثون بذلك من قبله ومأمورون بالتبشير وعدم التبشير والتنفير بقوله يسروا ولا تعسروا : قال الديلمي - استدل به البعض أن الأرض إذا أصابها نجاسة نجحت بالشمس أو بالهواء لا تطهر وهو محكي عن أبي قلابة وهذا أيضاً فاسد لأن ذكر الماء في الحديث لوجوب المبادرة إلى تطهير المسجد ، وتركه إلى الجفاف تأخير لهذا الواجب وإذا تردد أحوال لا يكون دليلاً على أحدهما بعينه - اهـ وروى الشيخان عن أنس أنه قال (كان النبي صلى الله عليه وسلم يتسل بالصاع

الى خمسة امداد رضوخاً بالمد ، في الفا موس ما حاصه الصاع ما يكال به وتدور عليه احكام المسلمين وهو اربعة امداد كل مدر طل وثلاث ، قال الداودي ميسار الصاع الذي لا يختلف اربع حفصات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما . وفيه ايضاً المدر طلان او رطل وثلاث او مل ، كفي الانسان المعتدل اذا املاهما ومد يده بهما هـ . وقد ذهب الى الاول قوم والى الآخر آخرون فقد ذكر العيني انهم اختلفوا فيه فقبل رطل وثلاث بالعراقي وبه يقول الشافعي وفقهاء الحجاز ، وقبل هو رطلان ، به قال ابو حنيفة وفقهاء العراق . ونقل عن الجوهري ان الصاع اربعة امداد الى خمسة ، وعن ابن سيدة وابن الأثير أنه اربعة امداد . وقال ابن حجر في الفتح : والصاع اقدم أنه خمسة ارطال وثلاث برطل بغداد وهو على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما . ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم . وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال انه كان في الاصل مائة وثمانية وعشرين واربعة اسباع ثم زادوا فيه مثقالاً لارادة جبراً الكسر فصار مائة وثلاثين - قال - والعمل على الاول لانه هو الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء به هـ : قلت واذا جنحنا الى هذا المقدار تخلصاً من الكسر يكون الصاع الفا واربعين درهما على مذهب ابي حنيفة ومحمد بن الحسن باعتبار أن المدر وطلان : يكون ستائة وثلاثة وتسعين درهما وثلاث درهم باعتبار ان الصاع خمسة ارطال وثلاث رطل على مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وابي يوسف . وكون محمد في جانب ابي حنيفة نقله النابلسي في الحقيقة ، وكونه في جانب ابي يوسف نقله ابن عابدين في حواشيه وقال . ان الصاع العراقي نحو نصف مد دمشق فاذا تروخاً واعتسل به فقد حصل السنة . وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم غتسل بأقل من ذلك كما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم (كلف بغتسل من انا . بسع ثلاثة امداد) . والحاصل انه كان يغتسل بالصاع فيقتصر عليه وربما يزيد عليه الى خمسة امداد وربما ينقص الى ثلاثة . فدل على ان ما يترى في الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار محدود حتى يقل بعضهم الاجماع على ذلك ، بل المقصد الاسباع والتعميم بدون امسراف . يرى عن الشافعي أنه قال (وقد يرقى الفقيه بالقليل فيكفي ويجزى الاخرق ولا يكفي)

أنت ليت ضميري هل بكفي اليوم احدى في محيطنا بالفضل بقدر الصاع والوضوء
 بمقدار الماء كان يغتسل ويتوضأ صلى الله عليه وسلم ؟ كلا فاننا لم نر أحداً يقتصر
 على ذلك بل نرى الناس يزيدون على ذلك وضواً أو غسلأ اضعاغاً مضاعفاً ، ولو
 فرض ان امرأ توضأ بالماء وغتسل بالصاع في عهدنا لأقام التكبير عليه الذين يدعون
 الاعتدال فضلاً عن الموسوسين الذين نرى منهم ضروب التجائب والفرائب المنبجثة
 عن الرسالوس الشيطانية وليست من الورع في شيء . وانت ترى ان الاحاديث
 الشريفة التي رويناها تدحض الوسواس . ومن تتبع السنة السنية يجد الكثير من هذا
 القليل وحسبك ، اراه ابو ذر عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أنه (سمع ابنه
 يقول . اللهم اني اسألك القصر الابيض عن يمن الجنة . قال اي بني هل الله الجنة
 وتعوذ به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - انه سيكون
 في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء -) . اي تجاوزت حد الشرع
 كالامراف في الماء ومجاوزه الغسل عن الثلاث ونحو ذلك من ضروب الوسوسة
 التي لم تعهد في الشريعة السمحة . روى الامتاز التابلي عن امام الزاهدين ابراهيم
 بن ادم رحمه الله أنه قال (ادل ما يبدأ الوسواس من قبل الطهور) . وعن امام أئمة
 الورع احمد بن حنبل انه قال (من فلة فقه الرجل ولوعه بالماء) وكانت رحمه الله
 يتوضأ فلا يكاد يبل الثرى . وعن حجة الاسلام الغزالي انه قال (من وهن
 علم الرجل ولوعه بالماء الطهور) وعن المروزي أنه قال (وضأت ابا عبد الله بن
 المسكري فتمترنه من الناس اثلاثا يقولون لا يحسن الرضوء لثقة صبه الماء)
 وذلك على نسق وضوء جده صلى الله عليه وسلم وان كان عوام الناس يزعمون غير ذلك
 استرسالاً مع عواصف الوسواس الشيطانية لجلبهم بالمقاصد الشرعية كما حكى الجويني
 عن قوم أنهم لا يلبسون ثياباً جددأ حتى يغسلوها لما يقع من يعاني فصر الثياب ودقها
 وتجفيفها من القاشما وهي رطبة على الارض النجسة ومباشرتها بما يغلب على الظن نجاسته
 من غير ان يغسل بعد ذلك فاشتد تكبيره عليهم وقال - هذه طريقة الخوارج الخروربة
 ابلاهم الله تعالى بالقن في غير موضع التلق وبالتماذن في واضع الاحتياط - اهـ . قلت
 ولو كان عند هؤلاء الموسوسين المتورعين في امور الطهارة وضوءاً شئ قليل من الورع

في حقوق العباد والاحتفاظ بحرمة المصالح العامة لا وصلت حالة المسلمين اليوم الى ما هو مشهود . والخلاصة ان ما اثل التدقيق في اس الطهارة والنجاسة كلاكاً كثيراً من صب ١١١١ ، ومجاجة الحد في الغسل والعصر ، وطهارة الاحداث والاخداث ، واعتبار الماء الطاهر نجساً بمجرد الوهم ، والسؤال عن طهارة الماء والافاء والمكان والبساط واللباس بدون علامة ظاهرة . تل فيه اوتخبار العدل على النجاسة كلها ليست من الدين في شيء - وان ظننا العوام انها منه - بل هي بدع لا تخرج عن الوسوسة والورع البارد قد حدث بعد الصدر الاول ولم تصدر عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن التابعين لهم باحسان ، بل كانوا على سنة وفتوى بها في أمر الطهارة ، على منع من التوغل بدليل ما تقدم . أما علماء الشريعة الذين فقهوا مفاصلها وامرارها امثال الأئمة المجتهدين ومن نحوهم الى يوم الدين فلانهم ابعث الناس عن الوسواس والورع البارد كما تشهد بذلك آثارهم وكتب مذاهم التي دلتها اصحابهم وتباعهم فقد جاء في خلاصة الفتاوى الخفية (يتوضأ - اي الانسان - بماء الخوض الذي يخاف ان يكون فيه قذر ولا يستيقنه . وليس عليه ان يسأل . ولا بدع التوضي . منه حتى يستيقن أنه قذر . وعلى هذا الضيف اذا قدم له الطعام ليس للضيف أن يسأله من أين لك هذا الطعام أمن الغصب أم من السرقة ؟) لان هذا السؤال خلاف الاصل اذ الاصل أنه ملكه فبقى عليه حتى يتيقن ضده . ولا يخفى ما فيه من اسائة الظن والايذاء . وقد ذكر الغزالي نحو ذلك في كتاب الاربعين وقال (انك غير متعبد بما هو في نفسه حلال ، بل بما هو في اعتقادك حلال لا تعرف سبباً ظاهراً في تحريمه فقد توضحاً رسول الله صلى الله عليه وسلم من مزادة مشرك ، وتوضاً عمر رضي الله عنه من جرة نصرانية ولو عطشوا لشربوها منه وشرب الماء النجس حرام ولكن استصحبوا بقين الطهارة ولم يتركوها لتوهم النجاسة . وكذلك كل مال صادفته في يد رجل مجرم . عندك حاله فلك ان تشتري منه وتأكل من ضيافته تحميئاً للظن بالمسلم فان الاصل أن ما في يده فهو حلال) . ثم فصل في هذا المقام تفصيلاً لا يستغنى عنه فينبغي الرجوع اليه والى كتاب الحلال والحرام من الاحياء . وفي الخلاصة ايضاً (ماء الخلع اذا ذاب وجرى على الطريق وفي الطريق نجاسات ان تغتبت النجاسات فيه واختلطت بحيث

لا يرى لونها ولا أثرها من طعم او ريح — بتوضاً منه . وفيه ايضاً (اذا تبحس طرف من اطراف الثوب ونسيه وغسل طرفاً من الثوب من غير تحر يحكم بطهارة الثوب هو المختار) . وفي فتاوي فاضليخان (اذا غسل رجله ومشي على ارض نجسة بغير مكعب = وزا . مقود غير عربي المداس = فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر أثر بلل الارض في رجله فصرى جازت صلاته) . وفيه (اذا استنجى الرجل وجرى ماء الاستنجاء على رجله وهو متخفف ان لم يدخل ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به . يظهر خفه تبعاً لطهارة ماء الاستنجاء) . وفي الفتاوى النصارخانية (لو اشترى من مسلم ثوباً او بساطاً صلى عليه وان كان بائعاً شارب خمر) الى غير ذلك من الفروع التي يحتاج استقراءها الى سفر عظيم (١) . قال الخطابي شارح الهداية . واصل هذا كله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (بعث بالحنيفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانية الصعبة) قال النجم الغزي : ان الرهبانية التي ابتدعها النصارى لا تختص بترك النكاح بل هي ترك الشهوات المباحة كلباس القليل من الماء كل والمشارب والتشديد في الدين الخ) انشدكم الانصاف يا قراء كتابي أين هذا البصر في الدين وتفسير الرسول صلى الله عليه وسلم على المسلمين . وكذا تسلم ورثته من العلماء المدققين مما يشده ارباب الوساوس الشيطانية والورع الكاذب على انفسهم وعلى عباد الله تعالى . هذا وقد رأيت أن اختم هذا الموضوع السامي بشذرة من كلام الامام الغزالي وغيره بشأن الذين أرغلوا بدقائق الطهارة ونحوها مما هو ليس من الدين ، وتهادونوا بما اوجبه تعالى من حقائق الشريعة ودقائق امرها فقال رحمه الله تعالى ما خلاصته : بعد ان نقل عن السلف الصالحين ما نقل (ولم ينقل قط عن واحد سؤال في دقائق النجاسات . وقد انتهت النبوة الآن الى طائفة يسمون الرعونة نظافة ويقولون هي مبنى الدين فاكثروا وقتهم في ترتيبهم الظواهر كفعل الماشطة بعروها . والباطن خراب مشحون

(١) وقد جمع بعضها العلامة الرومي في كتابه الطريقة المحمدية الذي اقتبسنا منه قليلاً من كثير هذا الصدور . وهو كتاب جليل القدر جليل الفائدة انصح لكل من يريد اتباع الطريقة المحمدية ان يرجع اليه ثم ينتقل الى احياء علوم الدين وكتب ابن قيمية وابن القيم خصوصاً اعلام الموقعين واغانية اللمعان

بجاث الكبر والمعجب والربا، والتناق، ولا يستكرون ذلك ولا يتمجبون منه . ولو اقتصر مقصر على الاستعجاب بالخير أو مشي حافياً وصلي على الارض أو على بوازي المسجد من غير سجادة ، أو توضع من آية عجوز أو آية رجل غير منكشف لأقداموا فيه القيامة وشدودا عليه التكبر والقبود بالقذر ، واخرجوه من زمريهم ، واستنكفوا من مواكلته ومخالطته فسموا البذاذة التي هي على الايمان فذارة والرعونة نضافة فانظر كيف صار المنكر معروفاً والمعروف منكراً ، وكيف اندرس من الدين رسمه كما اندرس تحقيقه) . وقال ابن عربي الخاقي في باب الرصايمان فتوحاته (قيل لبعض العلماء ادعنا فقال اياكم ومجالسة اقوام يتكلمون بينهم زخرف القول غروراً ، ويقلقون في الكلام خداعاً . وقولهم ملوثة غشاً وغلاً ودغلاً وحسداً وكبراً وحرصاً وطمعاً و بعضاً وعداوة ومكرراً وغشاً دينهم التعصب واعنقادهم التناق واعمالهم الرياء واختيارهم شهور الدنيا يتمنون الخلود فيها مع علمهم بانهم لا سبيل لهم الى ذلك . يجمعون ما لا ياكلون ، وينون ما لا يسكنون ، ويؤمنون ما لا يدركون ، ويسكبون الحرام وينفقونه في المعاصي ، ويمنعون المعروف ويرتكبون المنكر) . وقدعد ابوطالب المكي في قوت التواب من جملة ما احدث الخلف خلفوا به سنن السلف أنهم شددوا في اشياء كان السلف يسهلون فيها وسهلوا اشياء كان السلف يشددون فيها ، فذكر من ذلك أنهم شددوا في الطهارة بالماء وتنظيف الثياب وكثرة غسلها من عرق الجنب ولبس الخائض ، ومن ارواث ما يؤكل لحمه وابواله ، وغسل اليسير من الدم ، ونحو ذلك . وكان السلف يرخصون في هذا كله . ومما سهلوه وكان السلف يشددون فيه أمر المكاسب وترك القمري فيها ، والكلام فيما لا يعني ، والغوص في الباطل ، والغيبة والنعيمة والاتماع اليهما ، وروء الظن ، والزرر والاهو والتعصب ، وشدة الحرص على الدنيا ، ومجالسة البطالين والمشي في اسباب الهوى الخ = قال = فنلهم في ذلك كالخواارج شددوا في الصغائر من الذنوب ، وسهلوا في الآثار والمنة في ترك مذهب الجماعة حتى فارقهم (١) اه . وقال الثعالبي في الحديقة (وسمري هذه اوصاف

(١) بل قد تهادنوا باكثر الكبائر وشددوا في الجزئيات فانهم ضربوا عنق عبدالله بن خباب فقال دمه كانه شرارك نعل . وبقرؤا بطن ام ولده وكانت جبلي -

المفسخين في زماننا العباد والزهاد الذين دينهم التعصب والنشديد على امة محمد صلى الله عليه وسلم في الاحكام ، والتسهيل على انفسهم في الحلال والحرام . وورعهم الوسوسة ، وطاعتهم اكل اموال الخائفاء والمدرسة والتكية الخ) . قلت هذا بالذنبه الى عهد المكي والغزالي والحافتي ثم الانبياء وهو بعد الالف فكيف الحال بالذنبه الى عهدنا ونحن في القرن الرابع عشر . لكن نقادم العهد وتأخر الزمان لا يصلحان عذراً لانقاس والكسل ، بل يجب الجهاد كل وقت في سبيل تجديد عهد السلف اذ لا يصلح آخر هذه الامة الا بما صلح به اولها .

هذا ولما كان علماء الفقه الذين اراد الله بهم خيراً (١) اعلم الناس بالكتاب والسنة منطوقاً ومفهوماً اقتضت الصنعة فقهاً تذييل الاحاديث الدالة على يسر الدين بوصل يتضمن بعض القواعد التي استنبطوها من الشريعة الغراء

وصل في القواعد

= القاعدة الاولى = المشقة تجلب التيسير . قالوا ويستخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته . وذكروا ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة . وهي السفر ، الارض ، الاكراه ، التيمان ، العسر ، عموم البلوى ، الجبل .

- لكونه حديثاً يرويه عن ابيه . ثم نزلوا تحت نخل فسقطت رطبة فقتل احدهم بها في فيه . فقال بعضهم اخذتها بغير حدها وبغير ثمنها فلفظها من فيه . واخطرت احدهم سيفه فاخذ بهزه فضر به خنزيراً كان لأهل الذمة . فقالوا هذا فساد في الارض فاتى صاحب الخنزير فأرضاه في ثمنه . لكنهم لم يتأثموا - فأنزلهم الله - من قتل ابن عم الرسول - عليه الصلاة والسلام - وصهره وصاحبه امير المؤمنين سيدنا علي بن ابي طالب كرم الله وجهه . فكل من تهاون بالكبائر وشدد بالصغائر فهو على قدم الخوارج . (١) ايماء انى مارواه البخاري عن معاوية رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وانما انا فاسم والله عز وجل يعلي وان تزال هذه الامة فتمن على امر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي امر الله) المراد بامر الله بالاول شرعه وبالثاني يوم القيامة .

ولو اردنا ان ندرج ما وسع به الأئمة المجتهدون واصحابهم على عباد الله تعالى للعسر وعموم البنوى لضاق بنا المجال . ومن اراد الاطلاع على ذلك فليرجع الى كتب الفروع وبخلاف . اما الجهل فليس على اطلاقه بل هو قسمان قسم لا يعذر صاحبه ويسمى الجهل الباطل . وذلك كجهل الكافر ، وجهل صاحب الهوى ، وجهل الباغي على الامام العادل ، وجهل من خالف في اجتماعه الكتاب والسنة المشهورة . وقسم يعذر صاحبه ويسمى الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة كالمجتهد اذا افطر على ظن أنها افطرته وكمن زنى بجارته ابية فلأنها تحمل له فانه يمذر في اسقاط الحد عنه . ومن ضرب الجهل الذي يعذر صاحبه جهل مسلم في دار الحرب لم يهاجر الى دار الاسلام وكذا جهل الشفيع وغيره من الانواع التي بينها علماء اصول الفقه وفروعه .

== القاعدة الثانية = الضرورات تبيح المحظورات . كجواز اكل الميتة عند الحاجة واساغة المأقمة بالحر حين الغصة كما هو مبين في كتب الفروع .

== القاعدة الثالثة = اذا ضاق الامر اتسع . أي اذا ظهرت مشقة في امر يرخص فيه ويوسع . والمشاق تنقسم الى نوعين احدهما مشقة لا تنك عنها العبادة غالباً كمشقة البرد في الوضوء شتاء ، ومشقة الحر وطول النهار في الصوم صيفاً ، ومشقة السفر التي لا تنفك عنها في الحج والجهاد ، ومشقة الألم في الحدود فامثال هذه المشقات لا تأثير لها في اسقاط التكالييف في جميع الاوقات . النوع الثاني مشقة تنفك عنها التكالييف غالباً وهي على مراتب . الاولى مشقة عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء . فهذه المشقة موجبة للتخفيف . الثانية مشقة خفيفة كأدنى صداع في الرأس او سوء مزاج خفيف فهذه لا اثر لها ولا التفتات اليها فلم يعمد في الشرع ان يترك المكلف الصيام المفروض لاجل صداع خفيف او نحوه . الثالثة مشقة متوسطة بين هاتين المرتبتين كمرض فادح غير انه يخشى بسببه تفاقم المرض او بطلان البرى ، فيجوز له الفطر والخال هذه بالشروط المعروفة . ثم ان تخفيفات الشرع انواع . الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عند وجود عذارها . الثاني تخفيف تنقيص كالتقصير في السفر على قول من يقول ان الاصل الاتمام . الثالث تخفيف ابدال كبدال الوضوء الغسل بالتيمم ، والقيام في الصلاة بالتمود والاضطجاع ،

وبدال الركوع والسجود بالإيماء ، والصيام بالأطعام . الرابع تخفيف تقديم كجمع التقديم على اختلاف الأئمة في موضعه . الخامس تخفيف تأخير كجمع التأخير على الاختلاف السابق ، وكما تأخير الصلاة عن وقتها لتشغل بانقاذ غريق ونحوه . السادس تخفيف ترخيص كأكل الميتة للمضطر . السابع تخفيف تغيير كمتغير نظم الصلاة للخوف .

= القاعدة الرابعة = اليقين لا يزيل بالشك . يعني هذه القاعدة على أخذ اليقين عند الاشتباه أي حمل المحتمل على الناقض الذي خرج به النقصاء على عدم الحرج قالوا والاصل في ذلك ما ثبت في الصحيحين عن عبدالله بن زيد رضي الله عنه أنه قال (شكنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يقول اليه أن يجد الشيء في الصلاة قال = لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً =) . وذكرنا أن هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه . والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباعه أو أكثر . ومن فروعهما أن من يقن الطهارة وشك في الحادث فهو متطهر لأن الأصل إبقاء ما كان على ما كان وهذا الأصل من القواعد المنفردة عن هذه القاعدة ويدعى بالاستصحاب كما تنوع عنها قاعدة (أن الأصل براءة التهمة) وقاعدة (من شك هل فعل شيئاً أم لا فالأصل أنه لم يفعل) وتدخل فيها قاعدة أخرى وهي (من يقن الفعل وشك في الفعل والشك لا يزيل) لأنه المتيقن . مثال الأول قولهم شك هل طلق أم لا لم يقع . ومثال الثاني قولهم شك أنه طلق واحدة أو أكثر يعني على الأقل كما ذكره الاستيعابي إلا أن يستيقن بالأكثر أو يكون أكبر ظنه كما في الاشياء .

= القاعدة الخامسة = لأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته . كما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا بدري حتى أصابته يعيدها من آخر حدث أحدثه فني البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما رصف

= القاعدة السادسة = إذا اجتمع امرأتان من جنس واحد دخل أحدهما في الآخر غالباً . فلو اجتمع حدثان أصغر وأكبر أغنى الغسل عن الروضه .

= القاعدة السابعة = ما لا يكون العبادة لا يحتاج إلى النية . كإيمان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء وقراءة القرآن والأذكار فائمه لا تحتاج إلى النية لتمييزها بعدم التباسها بغيرها لأن حكمة النية التمييز بين الباطنة والعبادة . وهذه عبادات محضة

وليس من العادات . وروى الشعرا في أحد موازينه عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذلك عن أبي سليمان الدار في رحمه الله . أنه لا يحتاج شيء من فروع الإسلام إلى نية بعد أن اختار صاحبه الدخول فيه .

= القاعدة الثامنة = ما استلناه عن الشعبي رحمه الله . إذا اختلف عليك امران فإن يسرهما أقرب إلى الحق . كما استلنا عنه أيضاً . ما خير رجل بين امرين فاختار أيسرهما إلا كان ذلك أحبهما إلى الله تعالى . ومثله ما ذكره ابن عربي الحنفي في أصوله في مراتب التعارض . أنه إذا تعارض الآتيان أو الخبران الصحيحان من جميع الوجوه التي ذكرها من مراتب الترجيح يؤخذ بالمتأخر منهما فإذا جهل التاريخ وعسر العلم به فليتنظر إلى أقربهما إلى رفع الحرج في الدين فيعمل به - قال - لأنه بعضه (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ودين الله يسر (يريد الله بكم اليسر الآية) و - ما أمرتكم به فاعملوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فدعوه - . وقد اوصى بذلك في خاتمة فتوحاته خلال وصاياه بقوله (واطلب رفع الحرج في نازلتك ما استطعت فإن الله يقول (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : دين الله يسر : فاسأل عن الرخصة في المسألة حتى تجدها فإذا وجدتها فاعمل بها - اهـ . واعتبر النجم الطوفي في أصوله الأخذ بالأخف من جملة أدلة الشرع التي استقرأها . ولا أرى معنى قريباً للأخذ بالأخف سوى الأخذ باليسر . وقد فسره بذلك في حصول المأمول نقلاً عن بعض العلماء

= القاعدة التاسعة = . إن مدار الفقه على إثبات ما يسقط به الحرج .

= القاعدة العاشرة = إن اعتبار النسب في الموانع يقتضي تخصيص الحكم عن عمومته . وهاتان القاعدتان لأبي العباس بن رزوق (١) ومن مقتضيات تخصيص الحكم عن عمومته الترخيص في موطن الرخص وهو من اليسر في الدين .

(١) هو أحمد البرنسي الفاسي المعروف بابن زروق ولد سنة ٨٤٧ هـ حفظ القرآن الكريم وتلقى العلوم في بلاده ثم هبط مصر وجاور في الحرمين الشريفين . وقد جمع بين الفقه والتصوف وله مؤلفات كثيرة لم نطلع على شيء منها سوى قواعد التصوف وهي فريدة غرا في بابها توفي رحمه الله في طرابلس الغرب سنة ٨٩٦ هـ .

ولهذا العاجز قاعدتان الاولى : ان مناط التكليف في العبادات هو امتثال أوامر الله تعالى والخضوع له مع عدم الحرج : وان كانت العبادات غير خالية من الحكم الخاصة التي هي وراء حكمة الامتثال العامة . فاذا وافقت العبادة الحكمة الخاصة فهو خير وأولى للحصول على الحكمتين . والا فقد حصل الامتثال على كل حال وحصلت حكمته العامة .

القاعدة الثانية ، ان حكمة الحكيم تبارك وتعالى من ارسال الرسل بالشرائع سعادة البشر في الدارين فايها تحققت السعادة على سبيل الجزم او عند غلبة الظن حيث لا نص فمنناك دين الله وشرعه : فلا يأمر بجلت حكمته الا بما فيه مصلحة للابد ، ولا ينهي الا عما فيه مضرة لم في المواطنين . نعم قد لا تتجلى السعادة بأجل مظاهرها في بعض الشؤون لا سيما لدى من يقف عند ظواهر الاشياء بدون تعمق بحقائقها .

فالدواء للمريض مرطاً ولكنه نافع طبياً . وهنا مجال واسع لتفريع كثير من الفروع التي لا تظهر حكميتها الا بعد الدرس والتأمل والوزن بقطاس العلم المستقيم . كما ان هذه القاعدة اصل جليل يفرع عنه قواعد كلية وفروع جزئية تدور جميعها على محور السعادة العامة . فالتخفيف في مواطن الرخص مثلاً والتشديد في مواطن الزنايم هما ضربان من ضروب السعادة التي أنت بها الشريعة المحمدية الغراء فمن ثمة لا يسوغ ان يتبادر الى الاذهان ان مرادنا بما اسلفناه من الاستدلال على يسر الشريعة التهاون بالتكاليف الشرعية - معاذ الله - او لتبعية الرخص المفضية الى الانحلال فان الحلال بين والحرام بين بنص الحديث الشريف . بل المراد اتباع العدل والتذرع بالحكمة عملاً بمقتضى ما تري اليه الشريعة الحكيمة الدائرة على محور السعادة . وذلك باستعمال الشيء في موضعه تخفيفاً وتشديداً . فكما انه لا يؤذن لقوي بالفول في مجبوحه الرخص مع قدرته على الاتيان بالزنايم لا يكلف الضعيف بتدقيق قسم الزنايم مع عجزه او ضعفه خشية هلاكه او رجوعه من نصف الطريق او ربه كما شوهد ذلك من الضعفاء الذين شددوا على انفسهم ، او شدد عليهم أئمة الحرج فخرجهم حتى اخرجوهم على حين ان غالب هؤلاء المخرجين يتساحون مع انفسهم ويضيقون على الضعفاء في فئاريهم وهو عكس المطلوب . فقد روى القشيري في الرسالة عن روم بن احمد انه قال (من حكم الحكيم أن يوسع على اخوانه في الاحكام ويضيق على نفسه فيها فان

التوسعة عليهم اتباع العلم والتضيق على نفسه من حكم الورع . قال أيضاً ابن عربي في فتوحاته في بيان ان الكفارة هل مرتبة ام على التخيير ما نصه : = ومن رأيي أن الذي ينبغي أن يقدم في ذلك ما يرفع الحرج فان الله تعالى يقول (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فيكلف من الكفارة ما هو أهون عليه وبه أقول في الفتيا وان لم اعمل به في حق نفسي لو وقع بي الا أن لا استطيع فان الله لا يكلف نقلاً ولا وسعها وما آتانا سيجعل الله بعد عسر يسرا وكذلك فعل فانه قال (فان مع العسر يسرا) ثم قال (ان مع العسر يسرا) فثي بعسر واحد ويسرين معه (١) فلا يكون الحق تعالى براعي اليسر في الدين ورفع الحرج وينفي المقتي بخلاف ذلك = اه . قلت هكذا شأن حكماء الشريعة فانهم يأخذون بالميزان ويسرون على الناس كما روي عن بعض السلف أنه قال (العارف من يأخذ بالمزائم وينفي الناس بالرخص) لكن بشرط ان يكون ذلك الحكم العارف من اهل القوة وتحمل المزائم والا فان حكمته نقضي عليه بالأخذ بالرخص كما رأيت ذلك آنفاً في كلام الامام ابن عربي .

ومما يجدر بنا في هذا المقام التنبيه اليه هو انه لا ينبغي للمرء ان يكون من حكماء الشريعة بمجرد دراسة الفقه وحده ، بل لا بد له ايضاً من التطلع بالسنة السنية كما روي الشعراني في احد موازينه عن الامام ابي حنيفة أنه كان يقول (لا يزال الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلبون الحديث فاذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا) والمعنى أنه لا بد من الجمع بين الفقه والحديث كما روي ايضاً عن احمد بن سهل أنه كان يقول

(١) كما ورد (لن يغلب عسر يسرين) رواه الحاكم عن الحسن مرسلأ . وفي الموطأ . ان عمر بن الخطاب بلغه ان ابا عبيدة حصر بالشام فذكر قصته وقال سيفه النكذاب اليه (ولن يغلب عسر يسرين) . وقد اتفق لي ابان الشباب والطلب ان احد اعيان دمشق الحيين للعلم واهله سألتني بمجمل عن معنى هذا الاثر فقلت له هو مقتبس من سورة الانشراح . قال وكيف ذلك مع ان بها يسرين وعسرين فذكرت له القاعدة الشهيرة وهي ان من خصائص العربية ان المعرفة اذا أعيدت فهي عين وأن النكرة اذا أعيدت فهي غير ، واخبرته ان هذه القاعدة اغلبية غير مطردة بدليل قوله تعالى (وهو في الساء آله وفي الارض آله) فسر لذلك رحمه الله مروراً جزئياً .

(لو كنت قاضياً لحبست كلا عذير الرجلين رجلاً يطلب الحديث ولا يطلب الفقه ، ورجلاً يطلب الفقه ولا يطلب الحديث) لأن مثل من يحاول مداواة النفوس بطب الشريعة بمجرد رواية الحديث بدون تفقه بها مثل من يحاول مداواة الاجسام بمجرد معرفته منافع العقاقير بدون معرفة تشخيص الداء وما يناسبه من انواع الدواء . ومثل من يتصدر مداواة النفوس بمجرد التفقه باقوال اصحاب المذاهب وقواعدهم ومصطلحاتهم بدون تطلع بالسنة مثل من يشخص المرض ويجهل اكثر انواع العقاقير التي تلائم او يحيل خصائصها (١) فلا بد اذن من الجمع بينهما . ثم انه وراء هذا وذلك امر آخر لا يحصى عنه الا وهو الفهم كل الفهم وهو ينبعث عن استنارة البصيرة بتوقد الذهن ذكاء ، وسلامة الفطرة ذوقاً ، وتعبير أصح هو نور يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء من عباده العلماء فيستضيئون به في انتهاز اقوم السبل وامرعهما ادلاء الى الحق . وقد قيل (ليس العلم بكثرة الحفظ والرواية بل هو نور يقذفه الله في القلوب) ويؤيده ما ثبت في الصحيح (فرب مبلغ أوعى من سامع) . ومن ثمة استرسل بعض نوابغ العلماء قائلين بالاستغناء عن النيات والاستحسان ونحوهما اكتفاءً بذلك الفهم كالامام ابن القيم اذ قال في اعلام الموقعين مانعه : ونحن نقول قولاً ندين الله به ونحمد الله على توفيقنا له ونسأله الثبات عليه ان الشريعة لم تنحوجنا الى قياس قط . وان فيها غنية وكمالية عن كل رأي وقياس وسياسة واستحسان . ولكن ذلك مشروط بفهم يؤتيه الله عبده فيما وقد قال تعالى (ففهمناحاً سليمان) وقال علي كرم الله وجهه : الا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عباس = اللهم فقههم في الدين وعلمهم التأويل = وقال ابو سعيد : كان ابو بكر أعلمنا برسول الله صلى الله عليه وسلم : وقال عمر لابي موسى : الفهم النهم : يريد بذلك ان هذا النهم يغني عن القياس والاستحسان ونحوهما بالنسبة الى من رزقوا الحظ الاوفر منه بدليل قوله (لكن ذلك مشروط بفهم الخ) . قلت لكن هذا الفهم فضلاً عن كونه مختصاً بافراد قلائل من نوابغ العلماء غير مطرد ايضاً لاختلافه باختلاف علم الرجال ،

(١) اذكر ما نقلناه في الصحيفة الثالثة من حاشية ديباجة هذا الكتاب عن

الاعمش من قوله للامام ابي حنيفة نحن الصيادلة وانتم الاطباء القصة

وتفاوت ذكائهم ومداركهم بعكس القياس فانه مطرد والشرعية نبى على المطرد لأعلى النادر . على حين أنه ليس بمستكر في الدين الا اذا تخطله نقص بوهن او فساد . على انه لو فتح باب الفهم بالدين بدون اعتماد على قواعد مطردة كقواعد القياس ونحوه لاسادت العوضى في الدين لاعتماد كل مرتد بدثار العلم وشعاره على فهمه لأن الجميع يدعون وضلاً بلبيل ، ولعبت ايدي التجيرين بالدين الذين يخترعون الحيل الشيطانية ويصبغونها بصبغة المخارج الشرعية . على ان الامام ابن القيم نفسه صرح فيما بعد بتفاوت الافهام فقال (والمقصود تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص لأن منهم من يفهم من الآية حكماً او حكيمين ومنهم من يفهم منها عشرة احكام او اكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون ايمانه وشارحه وتبيينه واعتباره واخص من هذا والطف ضمير الى نص آخر متعلق به فيفهم من افتراءه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمنزلة وهذا باب عجيب من فهم القرآن لا ينبغي له الا النادر من اهل العلم فان الذهن قد لا يشعر بارتباط هذا بهذا وتعلقه به وهذا كما فهم ابن عباس من قوله (وحمله وفضاله ثلاثون شهراً) مع قوله (والوالد يرضع اولادهن حولين كاملين) ان المرأة قد تلد لستة اشهر الخ . قلت واذا تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص فلا يمكن اعتباره دليلاً مطرداً بين جميع العلماء كما اعتبر القياس ونحوه ، بل هو مقصور على اربابه من فوائغ العلماء المومنين بحكماء الشريعة اضراب الائمة الاربعة ومن نهج منهجهم من ارباب الفهم التواضع الذين قد يجرد بهم الدهر اثناء تنفساته .

ومنشأ الفهم في دين الله تعالى بالنسبة الى غير الرسل وارباب العلوم الدنيوية — كصاحب بن عمار في مجمع البحرين — مجموع امرين احدهما ذاتي غير مكتسب وهو قوه العقل الغريزية كالذكاء (١) والخيال والذاكرة والذوق . والثاني عروضي مكتسب وهو التوصل اولاً بتعلم وسائل الشريعة وأهمها علوم اللغة العربية على اختلاف

(١) الذكاء هو الاستعداد التام لادراك العلوم بالفكر . وفي كتب اللغة الذكاء حدة الفؤاد ومصرة الفطنة . والخيال قوة باطنة تحفظ صور المحسوسات بعد غيوبة المادة . والذاكرة قوة من شأنها ضبط ما يدركه العقل من المعاني فتذكره عند الحاجة . وتفاوت هذه القوى العقلية تفاوتت مدارك البشر قوة وضعفاً .

ضروبها . وثانياً بتعلم الفقه واصوله والتضلع بالسنة وعلومها ، والاكتفاء من النظر في كتاب الله تعالى بتدبر وانعاش نظر ، ودراسة العلوم العقلية والحكمة النظرية ، والوقوف على الاحوال الاجتماعية بمعرفة مميزات العمران والبيئة والزمان التي يختلف باختلافها التعامل وهو العرف المشروع . ومن لم يكن عالمًا بروح زمانه وتعارف ادله فليس بعالم . فاذا انعم فلنعم على بعض عباد الله بتلك المواهب الثمينة ، والنضال المكتسبة بالجد والكمد والمثابرة ، ووقفته لتنزيه العقل عن الغاسف والخرافات وتطهير القلب عما يفسد الاخلاق والآداب ، وطوق جيده بمخافته تعالى التي هي رأس الحكمة يكون ذلك العبد من حكماء الشريعة الذين اضطلعوا بليلها ، وادركوا سياستها وحكمة احكامها واسرار تسميعها ذوقاً لا تدرقاً . وهذا الذوق يأخذ بالازدياد وبكثرة التمرن والممارسة . ومن اعظم العوامل الباعثة على غيرة مزاولة السنة المطهرة رواية ودراية لا سيما التدبر بمرتبة الشريفة صلى الله عليه وسلم ، والتبصر بتهريفاته السامية . ولما كان هذا الموضوع جليل الشأن عظيم الخطر ولم أر أحداً من العلماء تعرض لافرازه على حدة أو لتسنيقه تفصيلاً وسرد أنواعه استقراءً سوى ان بعضهم تعرض لبعض هذه النصرفات اجمالاً رأيت ان افرض له فصلاً على حدة اتماماً للفائدة فاقول

فصل

في نصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم

لا يخفى أن فعله صلى الله عليه وسلم الطبعي سواء كان اضطرارياً او اختيارياً ليس مما نحن بصدده ، وشله ما كان شرعياً لكنه من خدائمه كالوصول في الصيام وزواج ما زاد على اربع نسوة ونحو ذلك . لان الافعال الاضطرارية ليست محللاً للتابعة والافتداء اذ لا يمكن المرء ان يقلد غيره في حركاته القسرية كالتنفس والنوم وكذلك السهو وهو اجس النفس ، ولان الافعال الطبيعية الاختيارية لا يجب فيها الافتداء لأنها من نوع المباح وذهب بعضهم الى فنب التأني به في ضرور هذا النوع بأن يأكل المرء مثل اكلاه وهم جراكا ثبت في كتب السنة أن ابن عمر كان يتأني به بمثل هذا . وما كان من خدائمه لا يجوز الافتداء به فيه أثبتة . وانما نحن بصدد

التصرفات التي هي مصدر التشريع وهي مختلفة الانواع باختلاف الوجبات وقد فرق بينها حذاق الفقهاء . واليك البيان :

ليعلم ان كل فتوى تصدر عنه صلى الله عليه وسلم تتضمن بيان وجوب او نهي او اباحة او تحريم او كراهة او صحة انساد او بطلان فهي منبثقة عن وحي النبي لكونه لا ينطق عن الهوى . لكن قسماً من فتاويه يكون مبرم التبليغ بمعنى أنه سيف هذا الوطن مبلغ عن ربه فقط وليس له من الامر شيء ، وقسماً لا يكون مبرم التبليغ بل هو موكل الى تشريعهم بمنتهى النخبة التشريعية التي منحها تعالى اياه ومن هذا القليل حديث الاقرع بن حابس حينما سأله عن فرض الحج ، أكل عام ، فقال عليه الصلاة والسلام ، لو قلت نعم لوجبت . وأيضاً قوله في مكة لا يعصد شجرها الحديث ، فقال عمه العباس الا الاذخر يا رسول الله فقال الا الاذخر . فلوان الله حرم جميع شجرها لما نوه ، عليه الصلاة والسلام اباحة الاذخر . وكذلك قوله : (لولا ان اثنى على امي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) وفي رواية عند كل فريضة . اي لولا المشقة لأوجبت عليهم بدليل أنه نهدب اليه . وبمقتضى هذه النخبة اختلفت فتاويه باختلاف أمزجة المكلفين وتفاوت استعدادهم قوة وضعفاً كما تقدم في احاديث مقدمات الكتاب . ولولا هذه النخبة التشريعية التي قامت عليها السياسة الشرعية لما دخل الناس في دين الله أفواجاً بهذه السرعة الباهرة لفرار البشر من ثقل التكليف في ازل اسلامهم . وهذا من امرار الشريعة التي هي وراء علم الفروع وأصولها وعلم الخلاف . ففهم من هذا ان ما كان مبرم التبليغ فهو تصرف الرسالة وهو الاغلب لغلبة صف الرسالة عليه صلى الله عليه وسلم . والثاني هو تصرف العتيا (١) . وقد انجم الشباب القراني هذا النوع بالاول بدون فصل ولا تفرقة بينهما اذ قال ما نصه : (ثم نفع تصرفاته صلى الله

(١) الذي اعتقده وادين الله تعالى عليه أنه لو استفتى الرسول عليه الصلاة والسلام رجل أتى اياه نهار رمضان وافتاه بعكس ما افتهى الاعرابي صاحب الوافعة الشهيرة في رمضان لكانت تلك الفتوى حقاً كهذه بدون تحمل احتمال النسخ ، بل احمل ذلك على المطابقة لمقتضى حال المستفتي تشديداً او تخفيفاً بموجب هذه النخبة التشريعية من قبل الله جل جلاله .

عليه وسلم منها ما يكون بالتبليغ والتفري اجماعاً . ثم ما يجمع الناس على انه بالقضاء (الخ) .
 فعدم تعرضه للفرقة بينهما في معرض تبين الفرق يشير الى ان عطف الثاني على
 الاول عطف تقسير . لهذا نقده سراج الدين الانصاري في حواشيه بأنه لم يوضح
 كل الايضاح وذكر ان القول الذي يوضح المسائل (هو ان التصرف في الحكم الشرعي
 اما ان يكون تصرفه فيه بتعريفه ، واما ان يكون بتنفيذه ، فان كان تصرفه فيه
 بتنفيذه فاما ان يكون تنفيذه ذلك بفصل قضاء وإبرام وإمضاء ، واما ان لا يكون
 كذلك فان لم يكن كذلك فذلك هو الامام وتصرفه هو الامامة ، وان كان كذلك
 فذلك هو القاضي وتصرفه هو القضاء) اهـ . قلت ان تفصيله بين تصرف في الرسالة والتفري
 زاد الموضوع ايهاً لم يذكره لم يوضح الفرق بينهما كما وضعه هذا العبد باهام الله تعالى
 وفهمه ، لأنني لم اجد من تعرض لهذه الفرقة على هذا الوجه غير ان العلماء ذهبوا الى ان
 ما كان من قبيل حديث الا الاذخر هو اجتهاد منه صلى الله عليه وسلم قياساً منهم هذا
 النوع على اجتهاد عليه الصلاة والسلام فيما يتلاقى بمصالح الدنيا كتنبيه الخردب ونحوه
 الذي اتفق الجميع على جوازه ووقوعه . لكنه قياس مع الفارق لأن اجتهاده فيما يتلاقى
 بمصالح الدنيا قد لا يقر على بعضه بدليل قوله تعالى (عفا الله عنك لم اذنت لهم) وبث
 انه نزل منزلاً للحرب قليل له ان كان بوحى فمعاً وطاعة وان كان اجتهاداً وري فهو
 منزل مكيدة فقال بل باجتهاده وراي فرحل . لكن فتاويه الشرعية ليست كذلك
 بدليل قوله عليه السلام في حديث اقتراض الملح حينما سأله الانزع بن حابس
 (اكمل عام) لو قلت نعم لوحيث) فلو كان يعلم انه لا يقر على ذلك لما أبصر هذا القول
 نعم ان الشيخ الشعراني رحمه الله قد اشار الى نوعي هذا التصرف في احد مواضعه
 لكن عبارته بأسلوب آخر فقد ذكر . ان ما ثبت بالادلة ينقسم الى ثلاثة أقسام ، أحدها
 ما اتى به الوحي من الاحاديث كقراءة القرآن مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من الذنب ،
 وحديث لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، وما يجري هذا الجرى من الأصول
 الثابتة . قلت وهذا عين ما اعتبروه من تصرف الرسالة واطلقت عليه آنفاً أنه مبهم
 التبليغ . ثم قل . ثانياً سنة اباح الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان يسنها على رأيه
 كتجريم الحر بر على الرجال . وساق ايضا حديث الاذخر الى آخر ما ذكره . وهذا

عين تصرف الفتوى بمنحة الشريعة ولا يخفى على المتدبر أن إطلاق هذا العاجز المنحة الشريعة على ما كان من هذا القبيل أولى من قوله أنها سنة أباح الله لنبيه أن يستأجر على رأيه - ثم قال - أنشأ ما جعله تأديباً لأمته فإن قبلوه حازوا الفضيلة وإن تركوه جاز لكنهم حرموا الفضيلة . ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم (كل مما يليك) . وهو كغيره إلى آخر ما ذكره . قلت وهذا من رتب تصرف الارشاد . وهو ما ارشده صلى الله عليه وسلم إلى مكارم الاخلاق ، ومحاسن الآداب . وقد أغفل الفقهاء درج هذا النوع في عداد تصرفاته . ومناطه حسن تمحيض النصيحة بحسن إحكام سياسة الارشاد . والنائب عنه صلوات الله عليه بهذا الموطن الرفيع ورثته المرشدون السكاملون بالجمع بين احكام الشريعة وآداب الحقيقة كالامام الجديد واضرايه . كما ان النائبين عنه بالتبليغ ثقات المحدثين الرواة بالشروط المتبعة لدى أئمة هذا الشأن ، والنائبين عنه بتصرف الفتيا حملة شريعته القائلون باستنباط الاحكام الفرعية من الأدلة الأصلية وهم المفتون حقاً كالأئمة المجتهدين ومن نخاسمهم إلى يوم الدين . ومناط تصرف التبليغ الصدق والنثيت وضبط الرأية تلقياً وتقليفاً . ومناط تصرف الفتيا هو عين مناط الاول مع اضافة دقة التأمل وجودة الاستدلال وإحكام الاستنباط . ولا يخفى ان كل ما ثبت عنه صلوات الله وسلامه عليه من نوعي تصرف الرسالة والفتوى أولاً كان اوقفاً وثقراً ثبوتاً قطعي السند والدلالة يجب اتباعه ولا يجوز الانحراف عنه قيد شبر لكن يلحق به ما اتحد معه بسلامة علة قياساً ، او بنوط مصلحة استحقاقه . وقد علم بهذا ثلاثة أنواع من تصرفات الرسل صلى الله عليه وسلم وهي - الرسالة والفتيا والارشاد -

أما النوع الرابع فهو تصرف القضاء وهو ما كان يخضيه من الدعاوي وبفصله بين الخصوم . ومناطه تحري العدل بين الناس وإحقاق الحق . والنائب عنه بذلك القضاة العادلون الذين توفرت فيهم شروط الاهلية للقضاء

النوع الخامس تصرف الامامة وهو ما كان يخضيه من اعلان الحروب وتجهيز الجيوش وعقد العمود وادارة الشؤون وجمع الاموال من مصادرها وانفاقها في مصارفها وقسمة المناسك وتولية الولاة والقواد وتنصيب القضاة ونحو ذلك من تدبير الامور

السياسية والادارية والحربية والمالية . والمناصب عنه بهذا التصرف امام المسلمين الاعظم باستشارة ذوي الرأي من اهل الحل والعقد . ومناط ذلك الصلحة العامة للاسلام والمسلمين . وكما بينت آنفاً تصرف الارشاد زيادة على ما عنده الفقهاء ازيد ابشاً تصرفاً آخر لم يجد من تصدى لأفرازه ونظمه ، في سلك التصرفات الا وهو تصرف المنحة وهو ينمى عليه الصلاة والسلام امته الاختيار وصحة التصرف في شؤونهم الحيوية والاصل فيه - كما سلف في شطر الوسائل واقعة تأبير النخل وقوله عليه الصلاة (اتمتعوا بامر دنياكم) ونظائره في السنة كثير . ومراده صلى الله عليه وسلم بذلك ونظائره منح امته اختيار ما يلائم مصالحهم الحيوية وارشادهم الى انما يتذرعون به من وسائل الكسب وطرق الصناعة والتجارة والزراعة والادارة والسياسة والحاربة ونحو ذلك من مقتضيات العمران ومقومات الحياة الدنيوية هو موكون الى علومهم وعقولهم وتجاربهم بشرط عدم متباينة النصوص الشرعية القطعية . وهذا النجع علاج لمن يتطلبون فصل السطة السياسية وتعبير اعم السطة للندية عن السطة الدينية ولو فهموا حقيقة الديانة الاسلامية وانهم كلما سعادوا وحكمة ومصلحة لما كثروا من الاخاح والجماع يطلب الفصل والارتياح للانفصال . والدائبون عنه بهذا التصرف حكماً شرعته الواقفون على ايجابها واسرارها وسياسيتها المألون بمقتضى الاشياء وطبائع الاجتماع ومناطه الامانة على الدين والنصيحة للمؤمنين مع دقة التفرقة بين ما يمتنع وبين ما لا يمتنع . كل ذلك مقتبس من اشعة شمس هدايته صلى الله عليه وسلم لانه الرسول الافضل والمرشد الاكمل ، والمؤدب الاكبر ، والفتي الاعلم ، الامام الاعظم ، والمدبر الاحكم ، والقاضي العدل ، والناصح الامين للاسلام والمسلمين . جزاه الله عنا ما هو اهلوه وصلي وسلم عليه وعلى آله الى يوم الدين . ثم انه لا يخفى أن افراد هذه الانواع تنقسم الى قسمين احدهما قطعي الدلالة على بيان نوعه فيقع الاجماع على اندماجه بهذا النوع ، والثاني غير قطعي بل هو محتمل لكونه موطن خفاء ومثار تردد فيكون معتزك بفهام العلماء المجتهدين . فمسال الاول اعلانه عليه الصلاة والسلام الحروب على اعداء الاسلام ، او جباية الاول من مصادرها وصرفها في مصارفها ، فهذا ما اجمع العلماء على انه من تصرف الامامة . لهذا لا يجوز لأحد الاقدام عليه الا بأذن الامام ومن أقدم عليه بدو واذن لا يتنذأ أمره شرعاً

سواء كان اقدامه ناذماً عن سبيل او بغى . كما اجمعوا على أن ما فصل فيه بين خصمين في اقدية الاموال ودعاي الابدان ، نحرهما من حقوق وجزا . بالية ان الاقرارات ، او الايمان او الذكولات ، هو من تصرف القضاء . ولهذا ايضا لا يسوغ لأحد تنفيذه الا بحكم حاكم . ومثال الثاني وهو ما اختلفوا به قوته عليه الصلاة : السلام (من احبى أرضاً ميتة فهي له) فقد اختلف الأئمة رضي الله عنهم في هذا الاثر هل هو من تصرف الفتيا فيجوز لسلك احد أن يجبي الموات سواء اذن الامام لم بأذن كما ذهب اليه الامامان مالك : الشافعي رحمهما الله ، أم هو من تصرف الامامة فلا يجوز لأحد الاحياء الا بأذن الامام كما ذهب اليه الامام ابو حنيفة رحمه الله . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لهند زوج ابني سفيان لما قالت له ان - ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وولدي ما يكفيني - (خذي لك ولولدك ما يكفيك بالعرف) بان العلماء اختلفوا بأنه هل هو من تصرف الفتوى ؟ فيميز لسلك من ظفر بحقه او ينجسه ان يأخذ ، بدون علم خصمه به ، أم هو من تصرف القضاء ؟ فلا يجوز لأحد ان يأخذ حقه از جسده - فيما اذا تعذر اخذه من الغريم - الا بقضاء قاض ، حكى الثقات القواين عن العلماء . وحجة القائلين انه من تصرف الفتيا ما روي ان ابا سفيان كان بالمدينة والقضاء على الحاضرين من غير اعلام ولا سماع حجة لا يجوز فيتعين أنه من تصرف الفتوى فلت وظاهر الحديث ذلك لان شكل هذه الواقعة شكل استفتاء لا شكل مما حكمة وحجة القائلين انه من تصرف القضاء ان ذلك دعوى في مال غلي معين فلا يدخله الا القضاء لان شأن الفتاوى العموم والله اعلم

ومن نفع بانعام نظر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وتدبر تصرفاته يتقاسم في قلبه فهم يستنبط به من التصرفات النبوية احكاماً كثيرة غير منصوص عليها لكنها مبنية على مصالح تتجوز مع التصرفات النبوية من وجهة المناط فيتبادر الى الازمان في اول رهلة أنها البت من الشرع وبعد التأمل يغلب انها مفهومة منه كما يفهم من اخرى الخطاب او لحته . ولا يخرج ذلك عما يسيه بعض العلماء بالناسب المرسل الملائم وسبحه الغزالي بالاستصلاح وبطاق عليه المالكية اسم المصالح لم رسالة - اي المظلمة - وياضاح هذا متوقف على بيان المصالح وتقسيمها فلا ناص والحال هذه من التعرض لها في فصل على حدة .

فصل

في المصالح واقسامها

لا ينبغي ان المراد بالمصلحة في هذا الباب المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق ، ومقصود الشارع من التشريع المحافظة على الدين والنفس والذل والعقل والعرض والمال فانصلحة بهذا الاعتبار لم يختلف احد باتخاذها اصلاً من اصول الشرع ، ويمكن اختلاف العلماء كان بالاسماء لا بالسميات بمعنى أنه اختلاف لفظي لان من انكر الاخذ بالمصالح المرسله لم يقصد هذا المعنى . كما انني لا أستصوب رأي من لا يأخذ بها فيما اذا كانت ملائمة لأصل كفي او جزئي من اصول الشريعة . بل ارى ان الحق الاخذ بها كما قال ابن برهان . واستحسن ما رآه الامام الشاطبي وأجبح اليه فقد ذكر في موافقته . ان كل اصل لم يشهد له نص معين وكانت ملائمة لتصرفات الشارع ومأخذاً معناه من ادلته فهو صحيح يبنى عليه ويرجع اليه اذ كان ذلك الاصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعاً به لانه لا يلزم ان يدل على القطع بانقراده من انفهام غيرها اليها . قلت لان ما يلزم تصرفات الشارع لا يخرج عن كونه شرعياً وان لم يرد به نص معين اذ لا يلزم من عدم التخصيص عليه عدم شرعيته . ولو كان كل حكم يحتاج الى نص معين لزم ان تضيق الشريعة واللازم باطل لانها واسعة فكذلك الملزوم . روى الشيرازي عن الامام ابي حنيفة انه قال = لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً حتي يعلم ان شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله = ولم يقل حتى تنص عليه ، وهذا من دقة فهم ابي حنيفة رحمه الله عليه انه اذا كان كل حكم يحتاج الى نص معين أضافت الشريعة وضيقها بكون حرجاً على الامة وهذا ينافي كونها محض بسر وسعادة

ثم ان المصلحة بالنسبة الى شهادة الشرع - كما ذكر الغزالي ثلاثة انواع . مصلحة شهد الشرع باعتبارها . ومصلحة تشهد بطلانها . ومصلحة لم يشهد باعتبارها ولا بطلانها فالاولى حجة . وارجع الغزالي حاصلها الى التماس لان كل حكم شرعي امكن تعليله بالتفاس جاري فيه . قلت ومن انكر التماس لا ينكر هذا النوع لكن يسميه باسم آخر كما يؤدبه اليه اجتهاده . والثانية مرددة . وقد مثل لها الغزالي بقول بعض العلماء

لبعض الملوك لما جامع في نهار رمضان ان عليه صيام شهرين متتابعين . ولما انكروا عليه ذلك لكونه لم يفته باعتناق رقة مع اتساع ماله اجاب نو أمرته بذلك اسمل عليه واستحققر اعتناق رقة في جانب قضاء شهرته فكانت المصلحة في ايجاب الصوم لينتجر به (١) - قال الغزالي - وهذا قول باطل وبخالف نص الكتاب بالمصلحة . وفتح هذا الباب يؤدي الى تغيير جميع حدود الشرائع ونصوصها ؛ بب تغير الاحوال . - قال - ثم اذا عرف ذلك من صنيع العلماء لم تحصل الثقة للملوك يفتواهم ، وظنوا ان كل ما يفتون به فهو تحريف من جهتهم بالرأي .

أما الثالثة وهي التي لم يشهد لها نص معين من الشرع بالاطلاق ولا بالاعتبار فهي محل نظر . بيان ذلك ان المصلحة تنقسم الى ما هو في رتبة الضرورات ، والى ما هو في رتبة الحاجيات ، والى ما يتعلق بالتحسينات . والمراد بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع . ومقصوده من الخلق خمسة وهو ان يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم وأهلهم . فكل ما ينضم صيانة هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوتها فهو مفسدة ، وينفعها مصلحة . وحفظ هذه الاصول واقع في رتبة الضرورات . وكل مصلحة لا ترجع الى مقاصد الشرع المعروفة بالكتاب او السنة او الاجماع وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة . ومن صار اليها فقد شرع . وكل مصلحة رجعت الى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب او السنة او الاجماع فهي من المصالح المرسلة المقبولة . وكوبت هذه المصالح مقصودة عرف بادلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الاحوال وتقارير الامارات . واذا فسرت المصلحة بالمحافظة على مقاصد الشرع فلا خلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حاجة . هذا ملخص كلام الامام الغزالي في مستصفاه ولا غبار عليه ولا اشكال به . وانما الاشكال فيما اذا كانت معارضة لنص فبينما محل التردد واعمال النظر . فقال الغزالي اذا كانت ضرورية فلا نزاع في جواز التعليل بها وترتيب الحكم من المجتهد عليها .

(١) عزى هذا القول ابن عابدين في نشر العرف الى أبي نصر محمد بن سلام من كبار أئمة الحنكية ، والى بعض أئمة المالكية ولم يسمه ، وذكر نفس التعليل وهو الانتجار . قلت لكن تعليل الامام الغزالي بنقضه اوجه وافوى فليتدبر .

ومثلي لما يكفران نترسوا بمجاعة من امرى المسلمين = قال فلو كففتنا عنهم لصدونا
وغلوا على دار الاسلام وقتلوا المسلمين كافة . ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً معصوماً لم
يذنب ذنباً . وهذا لا عهد به في الشرع . ولو كففتنا السلطان الكفار على جميع المسلمين
فيقتلونهم ثم يقتلون الأسارى أيضاً فيجوز ان يقول أقاتل هذا الأسير مقتول بكل
حال فحفظ جميع المسلمين اقرب الى مقصود الشرع الا ناعلم قطعاً ان مقصود الشرع
تقليل القتل كما يقصد حنم سبيله عند الامكان ، فان لم نقدر على الحسم قدرنا على
التقليل ، وكان هذا التفاناً الى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع لا بدليل
واحد وأصل معين بل بأدلة خارجة عن الحصر لكن تحصيل هذا المقصود بهذا الطريق
وهو قتل من لم يذنب غريب لم يشهد له اصل معين . فهذا مثال مصلحة غير مأخوذة
بطريق القياس على اصل معين . وانقذاح اعتبارها باعتبار ثلاثة اوصاف وهي كونها
ضرورية قطعية كلية

وخلاصة القول أن القول بالمصالح عند معارضتها لحكم شرعي مستفاد من نص
او اجماع محل نظر وتردد . وهو - رحمه الله - يراها صالحة للاعتبار متى كانت
ضرورية قطعية كلية . وفيما عدا ذلك لا يعتبرها فلا يمكن تخصيص النصوص العامة
بها فضلاً عن الغائما وتعطيلها . وهو نعمنا الله بعلمه حجة الاسلام وثقة عظيم من
ثقات العلماء العظام علماً وعدالة .

وبما يستدل به الجاهلون الى اعتبار المصالح في الشريعة كالطوفي (١) وغيره تصرف
بعض الصحابة لا سيما سيدنا عمر رضي الله عنهم اجمعين فانه اعتبر المصالح في كثير من
اجتهاداته فقد اسقط سهم المؤلفة قلوبهم مع ان القرآن الكريم عداهم من ارباب
الاستحقاق ، واسقط الخد عن السارق عام الجماعة ، والغنى التفرغ في الزنا بعد ان

(١) هو العلامة الاصولي النظار نجم الدين ابو الربيع سليمان الطوفي ولد سنة
بضع وسمعين وسبائة بقرية طوفي على فرسخين من بغداد وقرأ بها ثم بصرصر ثم ببغداد
انواع العلوم ثم سافر الى دمشق فسمع بها الحديث وجالس أئمتها كالامام ابن تيمية
الشيبي . ثم سافر الى مصر وقرأ بها على امام العربية ابي حيان وغيره ثم جاور بالحرمين
المشرفين . ثم نزل الارض المقدسة فتوفي سنة ٧٤٦ هـ في بلد الخليل عليه الصلاة والسلام

خفي أحد المغربين بالروم وتنصر، وجعل الطوائف الثلاث بكلمة واحدة ثلاثاً بعد أن كان واحدة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد أبي بكر عليه الرضوان وصدر أمارته . وله من هذا التبيل كثير . وقد وافقه في بعض هذه الاجتهادات جمهور الفقهاء وفي بعضها بعضهم . ولم يقدم رضي الله عنه على ذلك إلا لعل بأن نصوص الشريعة معاملة بالحكم والمصالح لأن قصد الشارع من التشريع صعادة البشر في الدارين فإنما وجدت تلك الصعادة فثمة شرع الله تعالى ودينه . وقد ساق ابن القيم هذه المسائل ونظرها في معرض اختلاف الفتوى باختلاف الاحوال . وللفائليلين بآثار المصالح أدلة عديدة واجوبة دفاعية عما ورد عليهم مذكرة في مظانها .

وعلى كل حال فإن الاسترسال في هذا الطريق خرج جداً فينبغي عدم عبوره به ربح خشية منالة القدم ، بل يجب إيراد بابه معها أمكن إذا يقاس أفراد الناس بها علا كمهم نبوغاً باعيان الصحابة لثبوت عدالتهم بمزية الصفة ، ولوجودهم في عهد الوحي والتشريع ، ولكونهم من اهل اللسان لا من اهل صاحب الموافقات القرآنية سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه واضرا به من علماء الصحابة كانوا يفتيهمون المصلحة بما يقضه الله تعالى في قلوبهم من الفهم المستمد من انوار النبوة ، وما يشهدونه بانفسهم من تصرفاته صلى الله عليه وسلم فيأخذون بعض الاحيان بالمصالح وان كانت مخالفة بحسب الظاهر لظاهر النصوص كما سلف آنفاً عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب .

اما غيرهم لا سيما اهل زماننا فلا يميز لهم فتح هذا الباب الا اذا وجدت مصلحة عظيمة اقتضتها الضرورات السككية القطعية كما قال الغزالي ، فان كانت واضحة الضرورة كالتي مثل لها من تئرس الكفار بالمسلمين ساغ بل وجب اعتبارها ، وان كانت غامضة ولم يسبق لها واقعة ولا فتوى من العلماء المجتهدين فلا يسوغ عندي ان يتصدى لها عالم بمفرده و يأخذها على عاتقه خشية الفوضى في الدين وللاعبار باب الحيل بالشريعة . بل يجب على امام المسلمين او نوابه جمع اهل العلم وأخذ رأيهم او مكتابة علماء الامصار ثم تعرض جميع الآراء واجوبة علماء الامصار على جمعية عامة (وهي ما أسميها لجنة الشورى الشرعية) تدقق جميع الاجوبة وتعرضها على اصول الشريعة وقواعدها العامة وعلى انواع تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم فاذا وجد ما اقتضته هذه المصلحة

ملائماً لذلك كله تبرم تلك اللجنة باجماع الآراء او اغلبها الاخذ بهامخ بيان وجوه الملازمة
 للاصول الشرعية والاسباب الموجبة . ثم ترفع ما أبرمته الى الامام الاعظم او نوابه
 لاقراره والموافقة عليه حتى يعمل بموجبه . ومن قبيل الاول روي^١ ما كانت واضحة
 الضرورة أنه لو حاول انسان او طائفة او شعب عظيم اعتناق دين الاسلام وشرطوا
 على الامام او جماعة المسلمين شروطاً فاسدة او باطلة كأن يقبل اسلامهم على شريطة
 ان يقرأوا على معصية كشراب الخمر مثلاً مع اعتقاد التحريم بسائق ضرورة دعوتهم الى
 تعاطيه على زعمهم وأنهم اذا لم يقرأوا على ذلك لا يسلمون ولا صيدل لنا على اجبارهم .
 فهل يرد اسلامهم من اجل هذا الشرط ؟ ام يقبلون ويقرون عليه بينما تخاف بشاشة
 الايمان فلم يسم فيقلمون عنه من ثلثاء انفسهم . لامراء انه لا يقبل مسلم على معصية في
 دين الاسلام لكن لدى نقل تأمل يتضح جلياً وجوب قبولهم مع هذا الشرط الباطل
 لان ضرر ترك الاسلام اعظم من ضرر تعاطي شرب الخمر فانه تعالى لا يفتقر ان يشرك
 به ويفتر ما دون ذلك ان يشاء لا سيما اذا اضيف الى ذلك مصلحة اعتزاز الاسلام
 وقوة منعة المسلمين باعتناق امة عظيمة ذات شوكة وبأس هذا الدين . ونجد انه قد
 وقع نظير ذلك في تصرفات الشارع فقد روينا في احدي المقدمات عن نصر بن عاصم
 الليثي عن رجل منهم انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم على ان يصلي صلاتين فقبل
 منه . وفي لفظ آخر علي انه لا يصلي الا صلاة فقبل منه . وعن حبيب — في رواية
 ابي داود — انه قال سألت جابراً عن ثقيف اذ بايعت فقال اشترطت على النبي صلى الله
 عليه وسلم ان لا صدقة عليها ولا جية . وأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك
 يقول (ميتهم قون ويهاهدون) وغير ذلك من الاحاديث المشرفة الدالة على مشروعية
 مبايعة الكفر وقبول اسلامه وان شرط شرطاً غير صحيح لان الشريعة مبنية على الحكم
 والمصالح . ولا ينبغي على ارباب الوقوف على احوال الامم اليوم ان كثيراً من الادريين
 ظنقوا يعتقدون دين الاسلام كبحض افراد البريطانيين في اورندره ولحقاقها وغيرهم من
 بقية الامم لكنهم ثقاليد وعادات لا تنطبق على السنن الاسلامية فهل يسوغ لمرشديهم
 ان يحولوا دين اسلامهم اليهم بمقتلدهم المتأصل بهم بتأثير الخيط والورشة كلا .
 بل يجب على المرشدين بذل قصارى انواع التماسح ليعكثروا هناك سواد المسلمين . اما

ارباب الجود فلا تدرك ادبهم هذه الحقائق الجليلة كما وقع للامير الروسي مع المفتي
القراني (١) ولا حول ولا قوة الا بالله . نسأله تعالى التبصر بدينه المبين لتفهمه حق
الفهم كما بعث به خاتم النبيين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن تبهم باحسان
الى يوم الدين . والحمد لله رب العالمين .

الخاتمة

تضمن ادب المفتي وشكل لجنة الشورى الشرعية

(الباب الاول في ادب المفتي)

لا يخفى ان المفتي لغة المبين من أفناه في الأمر أبانه له والفتيا والفتوى ما افني به
الفقيه . والفقه العلم بالشريعة والفهم له وغلب على علم الدين لشرفه كما في القاموس .
فتبين من ذلك ان المفتي غلب في اللغة على الفقيه المبين للحكم الديني ، وتفصيل هذا الاجمال
بلسان الشرع أن المبين إما ان يبلغ الحكم نقلاً عن الكتاب او السنة ، او حكاية اجماع
قطعي . وذلك فيما لا يكون فيه مسأغ للاجتهاد من القطعيات ، وإما ان يجتزأ بالحكم
استدلالاً بأصول الشرع واستنباطاً منها وذلك فيما يسوغ الاجتهاد فيه من الظنيات .
لحققة المفتي والفقيه والعالم يعرف علماء اصول الفقه هو المجتهد . والمراد من ذلك ان
كل فتوى تصدر عنه فيما يسوغ الاجتهاد فيه ينبغي ان تكون منبعثة عن اجتهاد لا عن
تقليد سواء كان الاجتهاد تاماً او منجزاً لأن صاحب التمييز مفتي فيما عرف دليله
كالمجتهد المطلق وان كان مستفتياً فيما لم يعرف دليله . والمعتمد جوازه (٢) لأن القصد

(١) ارجع الى ما نقلناه في الحاشية صفحة ١١٨ عن تاريخ مراد بك الداغستاني

بشأن واقعة الامير (ولاديمير) الروسي مع المفتي القراني .

(٢) وقد عزاه العيني الهندي الى أكثر العلماء وجوزوه الغزالي والرافعي وقال ابن

السبكي هو الصحيح وقال ابن دقيق العيد هو المختار وقال ابن الهمام هو الحق قلت وهو
الذي يتبادر الى العقل . اذ من كان مجتهداً في مسألة كيف يسوغ له ترك اجتهاده
وتقليد غيره بها ويؤيده ما قاله الآمدي في الاحكام ونصه : (المسكلف اذا كان قد
حصلت له مسألة من المسائل فان اجتهد فيها واداه اجتهاده الى حكم فيها فقد اتقى الكل -

صدور الفتوى عن اجتهاد وهو حاصل من صاحب التجزي . أما المخبر عن تقليد لاعتن اجتهاد فليس بجفت عندهم ، بل هو ناقل اقوال غيره . والاجتهاد لغة بذل الجهد واستفراغ الوسع في فعل من الافعال ، ولا يستعمل الا بما فيه مشقة وجهد فيقال اجتهد بحمل الصخرة ولا يقال اجتهد بحمل خردلة . وفي اصطلاح العلماء هو استفراغ المجتهد في استنباط الحكم الشرعي الفرعي من دليله على وجه يخص من نفسه العجز عن المزيد فيه لبدله تمام الطاقه . فلا عبرة والحال هذه باجتهاد المقصر في اجتهاده مع امكان الزيادة عليه . وقد اشترطوا للمجتهد عدة شروط ما بين مخفف ومشدد ، ومقل ومكثر . وصنم بها استقراء على سبيل الایجاز . وقد رأيت تسميتها الى ذاتية وعرضية

— تلي أنه لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين في خلاف ما اوجبه ظنه ، وترك ظنه) . وكذلك لو زعم العلم بجمع المآخذ للزم العلم بجميع الاحكام لأنه لازمة وهذا مناف للواقع لتوقف المجتهدين في كثير من المسائل كإروى واشتهر عن الامام . الك انه سئل عن اربعين مسألة فقال في ستة وثلاثين لا أدري . ولم يظهر لي وجه عدم جوازه . سوى تعطيل المدارك والمواهب وعرقلة المصالح البشرية فيما اذا نزلت نازلة غير منصوص عليها ولم يوجد مجتهد مطلق ، فليت شعري هل يجوز عدم النظر بها ، وترك العامة يقتبطون بها ويلقي كل واحد منهم حبله على غاربه حتى يوجد المجتهد المطلق ؟ كلا بل يجب على من كان اهلاً للنظر ان يجتهد بها وان كان مقلداً غيره في غيرها مما لم يعرف دليله . وتحقيق من لا خسرو في البرهنة على عدم جواز التجزي منقلب عليه اذ قال في مرآة الاصول (التحقيق ان الاجتهاد الذي هو الفقاهاة كالبلاغه وسائر العلوم التي هي عبارة عن الملكات فكما ان الشخص اذا قدر على تطبيق فرد من كلام بل نوع منه من شكر او شكابة او مدح او ذم على مقضى الحال لا يكون بايقناً . بل يجب ان يكون له ملكة يقدر بها على تطبيق كل كلام على مقضى الحال حتى يعتبر قصده اياها فكذلك الاجتهاد فيكون المجتهد من له ملكة يقدر بها على استنباط كل حكم شرعي فرعي عن دليله) . فتقوله هذا يؤيد جواز التجزي من حيث يريد عدم جوازه لأن المجتهد في بعض المسائل دون بعض قد احرز هذه الملكة بدليل مقدرته على الاجتهاد في بعض المسائل وفاقدها لا يمكنه الاجتهاد مطلقاً فيما قلّ او كثر وتوقفه في المسائل الاخرى .

لازمة . فالذاتية ثلاثة وهي البلوغ والعقل والاسلام مع الايمان . لان غير البالغ قاصر العقل ومن لم يكمل عقله لا يعتبر قوله . واذا كانت كذلك فلا يعتبر بطريق الاولوية قول فائد العقل لتقدانه التمييز ويحقق بذلك المعتوه ونحوه . ولان من لم يكن مؤمناً بوجود الله تعالى وبما يجب له وما يجوز ويستحيل عليه الى آخر ما هنالك من المعانيد وكذلك يبعثه الرسول صلى الله عليه وصدقه بما جاء به مع الانقياد اليه لا يمكنه تحقيق ما يستند الى الشرع . فالاسلام والايمان ضربة لازب للمجتهد ولوضوح ضرورتهما لم بعد هذا الشرط اكثر العلماء . ويحقق بغير المؤمن في هذا الموطن اهل الزيف والضلال من الفرق الاسلامية لانهم ليسوا على هدى من ربهم

أما الشروط العرضية اللازمة فهي - كما قالوا - ان يكون المجتهد اولاً فقيه النفس اي شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام ليتسنى له الاستنباط لتقصود بالاجتهاد . وهذا عين المراد بالفهم الذي ذكرناه في بعض الفصول السابقة (٢) ان يكون عارفاً بالادلة العقلية فانه مستند النبي الاصلي للاحكام وهو البراءة الاصلية لان العقل يدل على استحباب العدم الاصلي ، وعلى رفع الحرج فيتمسك بذلك الى ان يصرف عنه صارف شرعي من الادلة السمعية وهي الكتاب والسنة او الاجماع . كما دل العقل ايضاً على تحكيم العرف والعادة والمصلحة في سياسة المكلفين مما لم ينص الشرع عليه بمفرده قال الطوفي في رسالة المصالح (أما مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم فهي

- غير نائية عن فقدان الملكية بل هو ناشيء عن عدم الوقوف على دليل تلك المسائل . على ان الغزالي قد توسع اكثر من ذلك في جواز التجزي اذ قال في "مستصفاه (وليس الاجتهاد عندي منصباً لا يقزأ بل يجوز ان يقال للعالم بمنصب الاجتهاد في بعض الاحكام دون بعض فن عرف طريق النظر التامامي فله ان ينقي في مسألة قياسية وان لم يكن ماهراً في علم الحديث . فن ينظر في مسألة التركة يكفيه ان يكون فقيه النفس عارفاً باصول الفرائض ومعانيها وان لم يكن قد حصل الاخبار التي وردت في مسألة تحريم المسكرات ، او في مسألة النكاح بلا ولي الخ) . وصفوة القول ان القول بعدم جواز تجزي الاجتهاد غير مستند الى دلائل من ادلة النقل والعقل . بل هو عقبة في سبيل الرقي وخرج على الناس وتمطيل لمصالحهم . وهذا يتنافى مقصد الشارح من التشريع والله اعلم .

مهمة لم يحكم العادة والعقل فاذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن افادتها علمنا اننا احبنا
في تخصيصها على رعايتها كما ان النصوص لما كانت لا تفي بالاحكام علمنا اننا احبنا بتامها
على القياس وهو الحق المسكوت عنه بالنصوص عليه بجماع بينهما . قلت وهذا كله
من متعلقات الدلائل العقلية . (٣) ان يخبري علم الكتاب المتعلق بالاحكام (١) بهاتيه
لغة بمعرفة جواهر الكمات واشتقاقها واعلالها وتراكيبها واساليبها وبلاغتها وذلك عائد
الى علوم التصريف والتجوير والبلاغة وخصائص العربية وامرارها وتكفي المعرفة الوسطى
فلا يشترط ان يكون المجتهد في التجوير والصرف كسبويه والخليل وفي المعاني والبيان
كعبد القاهر الجرجاني واضرابه . وبهاتيه شرعاً سواء كانت مفهومات الالفاظ او
منوطات الاحكام . وذلك بمعرفة اصول الفقه كما يعرف به اقسام الكتاب من خاص
وعام وبجمل ومفسر ونحوها . ومن متعلقات علم الكتاب معرفة الناسخ والمنسوخ واسباب
نزول الآيات لان الخبرة بها ترشد الى فهم المراد . وقد ألف بهذين الموضوعين كتب
كثيرة مثل السبيل . (٤) أن يحوي علم السنة بأن يطلع على متن الاحاديث المتعلقة
بالاحكام ويعرف معانيها بنفس العلوم التي يعرف بها الكتاب الكريم ، ويعرف
اسانيدها وهي طرق وصولها اليها سواء كان تواتراً واحاداً وهذا يتضمن حال الرواة
والجرح والتعديل والصحيح والضعيف وغير ذلك من الموضوعات والانواع . قالوا .
ويكفي في الخبرة بحال الرواة وتمييز الصحيح من الضعيف الرجوع في زماننا الى أئمة
هذا الشأن . قلت وقد تكفل ببيان ذلك احسن بيان كتب اصول الحديث والفقه .
وأرى أن يضاف الى علوم السنة علم آخر لم أر من تعرض لاشتراطه وهو الوقوف على
اسباب ورود الحديث كما اشتراطوا معرفة اسباب نزول الآيات اذ لا فرق بينهما فكان
عليهم ان يشترطوه كما اشتراطوا معرفة الناسخ والمنسوخ من كتاب او سنة وقد افردت
لهذا الموضوع مؤلفات على حدة مثل كتاب البيان والتعريف في اسباب ورود الحديث

(١) وقد افرد آيات الاحكام وجمعها وفسرها الجصاص من أئمة الحنفية وابو بكر
ابن العربي من اكابر المالكية والكتاتبان مطبوعان وهما من أجل ما يرجع اليه في هذا
الباب . وكذلك احاط بآيات الاحكام التفسير الاحمدي الهندي ولم ينج لي الاطلاع
عليه كما اطلمت على ذينك الكتابين .

الشريف (١) الذي اقتطفه من كتاب أبي البقاء العكبري وزاد عليه السيد ابراهيم الشهير بابن حمزه . كما يجد أيضاً بمن يحاول الاستهداء بأصول الشريعة في زماننا الاطلاع على كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة اذ يتضح بالوقوف عليه انتكاس جهة الاختلاف بين الحديثين . وقد اختلف العلماء في مقدار احاديث الاحكام التي ينبغي للمجتهد الوقوف عليها فقبل خمسمائة حديث وهذا القول غريب لا يعتمد به لان الاحاديث التي تؤخذ منها الاحكام الشرعية تعد بالآلوف . وقال ابن العربي ثلاثة آلاف . وههل عن الامام احمد بن حنبل أن الاصول التي يدور عليها العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي ان تكون ألفاً ومائتين . وقال الغزالي في المستصفى يكفيه مثل سنن أبي داود ومعرفة السنن للبيهقي . قال صاحب حصول المأول (وتبعه الرافعي ونازعه النووي وقال لا يصح التمثيل بسنن أبي داود فانها لم تستوعب وكم في البخاري ومسلم من حديث حكى ليس فيه وكذا قال ابن دقيق العيد في شرح العنوان = ولا يخفاك ؟ ان كلام اهل العلم في هذا الباب من قبيل الافراط والتفريط . والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها اهل الفن كالامهات الست وما يلحق بها مشرقاً على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة . ولا يشترط في هذا أن تكون

(١) طبع هذا الكتاب في مدينة حلب الشهباء سنة ١٣٢٩ هـ وهو بين ايدينا أما مؤلفه السيد ابراهيم بن محمد كمال الدين الشهير بابن حمزه الحسيني الحنفي المدمشق فانه كان احد الاعلام المحدثين ولد بدمشق سنة ١٠٥٤ هـ وتخرج بآبيه واخيه وغيرهما واستكمل من التلخيص عن الاشياخ والاستبصار منهم ومن اشهر اساتذته بدمشق علاء الدين الحمصكي صاحب الدر المختار والسيد عبد الباقي الحنبلي ومحمد بن سليمان المغربي . وفي مصر عبد الباقي الزرقاني ومحمد الشويري ومحمد البقري . وبالحرمين الشريفين احمد النخعي وابن سالم البصري والحسن بن علي العجمي المكي وابراهيم الكوراني نزيل المدينة المنورة . ومن شيوخه ايضا خير الدين الرملي وعبد القادر البغدادى . تولى نقابة الاشراف في مصر سنة ١٠٩٣ هـ وتوفي سنة ١١٢٠ هـ فاذلاً من الحج بمنزلة ذات الحج ودفن بها رحمه الله تعالى

محفوظ له مستغصرة في ذهنه ، بل يكون ممن يتمكن من استخراجها من مواضعها بالبحث عنها عند الحاجة الى ذلك يتميز الصحيح منها والحسن والضعيف ، وكذا يتمكن بالبحث في كتب الجرح والتعديل من معرفة حال الرجال ، وما يوجب الجرح وما لا يوجب من الاسباب ، وما هو مقبول منها وما هو مردود ، وما هو قاذح من العلل وما ليس بقاذح (اهـ) قلت ان هذا الكلام وجيه اذ يجدر بالمجتهد الاطلاع على احاديث الأحكام في الامهات السنة وبقية المسانيد كما ينبغي عليه في عهدنا هذا اتخاذ نيل الاوطار للامام الشوكاني مرجعاً يرجع اليه كل وقت وحين . وقد نص الامام الغزالي في المستصفى أنه لا يلزم حفظها عن ظهر قلب ، بل أن يكون عنده اصل صحيح لجميع الاحاديث المتعلقة بالاحكام كسان بن داود وسنن البيهقي أو أصل وقعت العناية فيه بجميع الاحاديث المتعلقة بالاحكام ويكفيه أن يعرف مواقع كل باب فيراجعه وقت الحاجة الى الفتوى وان كان يقدر على حفظه فهو احسن واكمل . فترى أنه جنح الى تمام التخفيف . ولم أر من صرح باشتراط الحفظ عن ظهر قلب بل رأيت من زعم بعدم لزومه كالمسكي في جمع الجوامع وقد رأيت ما قاله الغزالي وما نقله صاحب حصول المأمول من عدم اللزوم (هـ) ان يكون خبيراً بمواقع الاجماع لئلا يخرفه . قال صاحب حصول المأمول (وقل ان يلبس على من بلغ رتبة الاجتهاد ما وقع عليه الاجماع) وهو على رأي الشيخ المسكي شرط لا يقاع الاجتهاد لا لكونه صفة في المجتهد . بمعنى انه بوصف بكونه مجتهداً وان لم يعلم مواقع الاجماع لكن عند ايقاعه الاجتهاد بالفعل يشترط ان يكون خبيراً بمواقع . وقال الغزالي في المستصفى (واما الاجماع فينبغي ان يتميز عنده - اي المجتهد - مواقع الاجماع حتى لا يفتي بخلافه كما يلزمه معرفة العصوص حتى لا يفتي بخلافها . والتخفيف في هذا الاصل أنه لا يلزمه أن يحتفظ بجميع مواقع الاجماع والخلاف ، بل كل مسألة يفتي بها فينبغي أن يعلم ان فتواه ليس بخلاف للاجماع . إما بأن يعلم أنه وافق مذهباً من مذاهب العلماء ائيم كان ، أو يعلم أن هذه راقعة متولدة في العصر لم يكن لاهل الاجماع فيها خوض . فهذا القدر فيه كفاية) . وارى ان اشتراط معرفة مواقع الاجماع على اطلاقه غير داف بالمقام في هذا المقام ، بل يحتاج الى قبيل من البسط والتفصيل لكونه ذا انواع منها اجماع الصحابة على حكم

بغداد الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذا لا خلاف بوجود العلم به على المجتهد لوجوب
اتباعه حتى ان بعض العلماء لا يعترف بغيره انه 'اجماع' . وقد نسب ذلك الى الامامين
احمد بن حنبل ودارد الطاهري ؛ من جنح اليه بعدهما ابن عربي الطائفي فقد قال
(الاجماع اجماع الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غير وما عدا عصرهم
فليس باجماع يحكم به) كما قال ايضا في موضع آخر من فتوحاته (ولا حكم باجماع بعد
اجماع الصدر الاول) . وقسم ابن فورك الاصبهاني في مقسمته الاجماع الى ضربين .
اجماع عام كاجماع الامة على تفديروكومات الصلاة ونصب الزكاة وما اشبه ذلك ،
واجماع خاص كاجماع أهل المصر على حكم الحادثة . قلت لا مرأى ان من يخالف
النوع الاول يحكم بكفره . ولا ارى حاجة الى التصريح بوجود معرفة موافقه على
المجتهد لانه مشروط بضرورة لكونه مما علم من الدين بالضرورة . ولا ارى فرقا
بينه وبين اجماع الصحابة ، بل مؤداهما واحد وان اختلف الاسم باختلاف التسمية
من قبل العلماء . وهما واضحان كل الوضوح . لكن الغموض كل الغموض في اشتراط
معرفة مواقع الضرب الثاني قال الامام الغزالي في فيصل الشفرقة ما نصه : وأما ما يستند
الى الاجماع فدرك ذلك من اغمض الاشياء اذ شرطه ان يجتمع أهل الحل والعقد في
صعيد واحد فيتفقوا على أمر واحد فابلفظ صريح ثم يستمرؤا عليه مرة عند قومه والى
تمام انقراض المصر عند قوم ، او يكاتبهم الامام في اقطار الارض فيأخذ فتاوتهم
في زمان واحد بحيث تلتقى اقوالهم اتفاقا صريحا حتى يمنع الرجوع عنه والخلاف
بعده الخ) وقال في موضع آخر منه (ان معرفة كون الاجماع حجة فاطمة فيه غموض
يعرفه المحصلون لعلم اصول الفقه) . قلت ومن يرجع الى ارشاد الفحول او مختصره
حصول المأمول يتضح له كلام الغزالي . ولا ريب ان مراده بالاجماع ذي الغموض
هو النوع الثاني لان الاول لا خلاف بحجته ووجوب اتباعه . فنتج من ذلك ان
برهنة متأخري الفقهاء على كثير من الفروع بالاجماع غير قطعي الاجماع حتى اجماع
فتاوى مذهبيهم الذي يحتاج به بعضهم على بعض الا اذا عنوا به اتفاق الاكثرين منهم
وهذا غير الاجماع الذي يعنيه العلماء المنقدون . بل هو اجماع اصطلاحى بالنسبة الى
هؤلاء المتأخرين . وبهذا القدر كفاية . ٦١ . أن يحوي المجتهد علم وجوه القياس من

شرائط واحكام باقسام . وبعبارة اصح واشتمل ان يكون عالماً بعلم اصول الفقه قال السلطان حسن صديق خان (فانه اهم العلوم للمجتهد وهو عماد فسطاط الاجتهاد واساسه الذي تقوم عليه ارکان بذاته . وعليه ان بطول الباع فيه . ويطالع على مختصراته ومطلولاته وينظر في كل مسألة من مسأله نظراً يوصله الي ما هو الحق فيها) وقال في موضع آخر من حصول المأمول (وأما فائدة هذا العلم فنجي العلم باحكام الله تعالى او الظن بها والترقي عن حضيض التقليد اذا استعمل فيها وضع لاجله من استنباط الفروع من الاصول وهي سبب الفوز بمعادة الدارين = قال = وقد يزعم بعض من لاحظ له من التحقيق أن هذا الفن انما هو حكاية سير اقوام مضوا السبيلهم وسلكوهم مسلك النظر في الاحكام وليس لنا الا اتباعهم فيما وضعوه مذهباً ودليلاً وانك خبير بأنه يؤل الى جعل هذا الفن كفقول التواريخ في انه لا يترتب عليها غاية يعتد بها) اه . قلت بل ان بعض نقول التواريخ يعتد بها وتعتبر اشد الاعتبار . والخلاصة أن علم الاصول هو الآلة التي لا بدتغي عنها من مجال الاجتهاد البتة . أما علم فروع الفقه فلا تشترط معرفته لأنه نتيجة الاجتهاد وثمرته فلا يتقدمه . اذ يلزم الدر لتوقف كل منهما على الآخر . لكن قالوا ان منصب الاجتهاد في زماننا انما يحصل بممارسة الفروع . قل الغزالي (وكيف يحتاج الى تسارع هذه الفروع بولدها المجتهدون ويحكمون فيها بعد حيازة منصب الاجتهاد فكيف تكون شرطاً في منصب الاجتهاد وتقدم الاجتهاد عليها شرط . نعم انما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارسته فهو طريق تحصيل الدربة في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمان الصحابة ذلك ، ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة ايضاً) اه . قلت وبهذا الاعتبار تنفك جنية الدر لأن الفروع ثمرة الاجتهاد باعتبار كونها احكاماً ونلزم معرفتها للمجتهد باعتبار كونها دربة على الاجتهاد . (٧) ينبغي للمجتهد العدالة عند من يشترطها والمعتد اشتراطها للاعتداع على فتواه لا لجواز اجتهاده قال الغزالي فكان العدالة شرط القبول للتتوي لا شرط صحة الاجتهاد . ولا يشترط علم التكلام لا يمكن الاستنباط بدونه بل يشترط له ما جاء به الشرع من عقائد الاسلام كما لا تشترط الذكورة والحريية لان ما جاز للرجل من قابلية الاجتهاد جاز لانه وان كن دون الرجال عقلاً . وكذا العبد فان رفعه لا يمنع حرية استنباطه

حين تفرغه عن خدمة مولاه .

وانت ترى بعد هذا أن من البدهاة بمكان كون وسائل الاجتهاد في هذا الزمان متوفرة أكثر من ذي قبل باضفاف مضاعفة ان رزق قسطاً من العلم وحظاً من الفهم — كما قال ابو شامة وحسن صديق خان وغيرهما — وذلك لوفرة المواد الغزيرة ، وانتشار الكتب الواسعة المصنفة في جميع نواع العلوم التي تعوز من يزاول الاجتهاد سواء كانت ادبية كما سيجي متبن اللغة على اختلاف اساليبها ، وكتب الصرف والاشتقاق ، والنحو واصوله (١) ، والمعاني والبيان والوضع . غير ذلك على امرار العربية . او شرعية كهجوم القرآن (٢) من تفسير واصوله (٣) ، واسباب النزول ، بيان النسخ والمذوخ وقه غير غيره كنفردات الرغب الاصفهاني ، نزهة القلوب لابي بكر السجستاني . وعلوم السنة من متن وسند كلاميات والمسائيد وشروحاتها وكتب الجرح والتعديل ، وطبقات الحديث ، اصول الحديث ، واسباب ورودها ، وتأويل مختلفة . وتفسير غيريه كنهاية ابن الاثير وغيرها . وكتب اصول الفقه وفروعه المختلفة باختلاف الاساليب والمذاهب ، والكتب التي افردت لبيان القواعد والضوابط والاشباه والنظائر والمخارج والفروق ، ترجيح اليبينات ، والقول لمن ، والضمائم ومصطلحات الفقهاء كطالبة الطلبة ، وكتب الفتاوى . وكتب الحكمة الدينية كحجة الله للدهلوي ، والسياسة الشرعية

(١) من أراد الرقوف على اصول النجور المضارع لاصول الفقه فليطلع على الاقتراح واشرافه والفتاوى للجلال السيوطي كما ان مزهره قد حوى كثيراً من الاصول .

ومرجع الجميع خصائص الامام ابي الفتح ابن جني

(٢) ينبغي الاطلاع على الاتقان في علوم القرآن للجلال السيوطي . (٣) وقد افرد له السيوطي طائفة من كتابه اتمام الدراية قال في ترميزه ' علم يبحث فيه عن احوال الكتاب المزيّن من جهة نزوله وسنده وآدابه والفاظه ومعانيه المتعاقبة بالفاظه والمتعاقبة بالاحكام وغير ذلك — قال — وهو علم انبئس لم اقف على تأليف فيه لاحد من المتقدمين حتى جاء شيخ الاسلام جلال الدين البلقيني فدونه وتقدمه وهذبه ورتبه في كتاب سماه مواقع العلوم من مواقع النجوم فاني بالحب العجيب وجدله خمسين نوعاً على نظم انواع علوم الحديث الخ) .

كالطرق الحكيمية ، وكثير من كتب الغزالي وابن تيمية وابن القيم وغيرها . وكتب طبقات القدماء على اختلاف مذاهب رجالها . وكتب أسباب الاختلاف كالانصاف لابن سيدة ورفع الملام لابن تيمية . وغير ذلك من الكتب الجليلة المملوءة بالألوف المتداولة بين ابدنا بعد ان كان وجودها في عهد اسلافنا اندر من الكبريت الاحمر . ومن الغريب الاعتراف بالعجز عن الاجتهاد بعد توفر هذه الاسباب الوافية الشافية . وأغرب منه فيهم بعض العلماء دقائق عبارات العضد والسعد والسيد والعصام ونحوها ودعواهم عدم المقدرة على استنباط حكم واحد من آية قرآنية او حديث نبوي كما سلفت ذلك باطناب في بعض فصول المقصد الاول .

وقد اتضح لي بعد التدبر منذ انقاس اراء التقليد عن الاجتهاد فالفيتنه دائرا على ثلاثة اسباب اصلية وبقية الاسباب متفرعة عنها . السبب الاول الوهن ويندرج ضمنه غبابة الدهن وصغار النفس وخور العزيمة . فالغبابة اعمت بصائر القلدين عن التمييز بين النور والظلام والتفرقة بين الحق والباطل فرأوا التقليد اتباعا والاجتهاد ابتداء ، وصاروا يرجعون قول متبوعهم مهما كان واضح المبانيعة للشريعة على الحديث الصحيح مهما كان ظاهر الدلالة ويرون ان هذا هو الورع وان هجر هذا القول واتباع ذلك الحديث هو الزيف والتهور . وصغار النفس سلبهم معرفة قيمة النفوس ووظائف القول ، وادرسهم التأثير بالتوارث وفناء ارادتهم ومداركهم بارادة ومدارك الآباء والمشايخ والمتبوعين اذ نظروا اليهم نظار المعصومين فعملوا بمدارك عقولهم ومواهب نفوسهم وانكادوا على غيرهم . وخور العزيمة ادرسهم الكسل والتواكل والاعتماد على الغير والعيل عليه . السبب الثاني الجهل بلباب الشريعة وسيرة العلماء المجتهدين وتاريخ الامراء والملوك الظالمين الذين كانوا يتذرعون اتباعا لاهوائهم السياسية ، وشهواتهم النفسانية بمعونة علماء السوء لافعال باب الاجتهاد ، وتنجير هؤلاء العلماء المداجين على الناس الاستدلال والاستنباط حرصا على روايتهم ومنارلم عند الملوك والامراء . ومداداة ارباب الوهن والجهل بتزوير الدهن بدراسة الحكمة العقلية وعلم النفس ، ونواميس الاجتماع البشري ، ومزاولة التاريخ والطبقات ، والتدبر فيما ورد في فم التقليد من كتاب وسنة واثرا وقوال علماء السلف الصالحين والخلف المجددين وكثرة

مزاولة علوم القرآن وكتب السنة واصل الفقه . السبب الثالث سوء الأخلاق فإن كل جيل لا يخلو من أفراد فلائيل لا يجهلون هذه الحقائق لكنهم يفترون على الله هم وعلى غيرهم الاجتهاد على سبيل النية حرصاً على الوظائف والرواتب وارفاق الاوتاف . واحتفاظاً بمكانتهم عند اولياء الأمر والعوام . ومداراة هؤلاء ان لم يكونوا ممن طبع الله على قلوبهم بالارشاد والاكتراث من الاطلاع على كتب الزهد والاخلاق وعلم الآخرة ، وان كانوا من القاسية قلوبهم فلا دواء لهم الا الاذراء والتمسك بهم الى أن يقضى عليهم ، او الى أن يتغلب العلم على الجليل وينزل الجود فانهم ينقلبون بحجارة لرواي العالم كما هو شأنهم من الدوران ، هم الدهر كيف يدور ، ولباسهم لكل وقت لباسه . ارشدنا الله تعالى وايامهم الى محجة الصواب .

ويبقى أن لا يتبادر الى الأذهان أننا نعي بالijtihad في هذا العهد من بعد تأسيس مذهب يدعو اليه لأن ذلك تحصيل حاصل لكون مذاهب الأئمة المجتهدين - اجزل الله ثوابهم - كانت وقت لئكن الذي يدعو اليه ان يكون العالم صاحب بصيرة ينظر الى دليل كل قول من اقوال العلماء فما وجد دليلاً أقوى أخذ به سواء في حق نفسه او مستفتيه احتياطاً لدينه واستبراء لدمته . كما نريه اذا نزات نار الله على ان يجتهد لها ثلثا يهجر شرع الله ، ويعطل مصالح عباده . وهذا غير عسر على العالم اذا قصد وجهه الله تعالى اذ يمكنه استنباط الحكم في النازلة اذا فرغ للدراسة جميع ما يتعلق بهذه المسألة من جميع اطرافها وان لم يحيط بجميع ما يلزم المجتهد المدقق لأن المتمرد كما اسلفنا ان الاجتهاد يتجزى ، كما قال الامام الأعمدي في الاحكام ونصه : (واما الاجتهاد في حكم بعض المسائل فيكون فيه ان يكون عارفاً بما يتعلق بتلك المسألة ، وما لا بد منه فيها ولا يضره في ذلك جهله بما لا يتعلق له بها مما يتعلق ببعض المسائل الفقهية . كما ان المجتهد المطلئ قد يكون مجتهداً في المسائل المتكثرة بالغاربية الاجتهاد فيها . وان كان جاهلاً ببعض المسائل الخالصة عنها فانه ليس من شرط المفتي ان يكون عالمًا بجميع احكام المسائل ومداركها . فان ذلك مما لا يدخل تحت وسع البشر) . قلت فاذا كان المجتهد المطلئ لا يطالب منه الاطاعة بجميع الاحكام فبطريق الادلى ان لا يطالب ذلك ممن هو دونه . وقال الامام الغزالي في المستصفى مانعه : (وليس

الاجتهاد عنددي منصباً لا يجوز أبداً يجوز أن يقال للعالم بمنصب الاجتهاد شيء بعض الاحكام دون بعض فمن عرف طريق النظر القياسي انه أن يفتي في مسألة قياسية وان لم يكن ماهراً في علم الحديث في ينظر في مسألة التركة يكفيه ان يكون فقيه النفس عارفاً باصول الفرائض ومعانيها وان لم يكن قد حصل الاخبار التي وردت في مسألة تحريم المسكرات ، او في مسألة النكاح بلا ولي . فلا استمداد لنظر هذه المسألة منها ، ولا تعلق لتلك الاحاديث بها . فمن أين تصير العقلة عنها ، او التصور عن معرفتها نقصاً . ومن عرف احاديث فقه المذاهب بالذم ، وطريق التصرف فيه فما يضره قصوره عن علم النحو الذي يترتب قوله تعالى (وامتدوا أيديكم وأرجلكم إلى السكبين) وقس عليه ما في معناه . وليس من شرط المفتي أن يجيب عن كل مسألة . فقد سئل مالك رحمه الله عن أربعين مسألة في قل في ستة وثلاثين منها لأدري ولم توفف الشافعي رحمه الله بل الصحابة في المسائل فاذن لا يشترط الا ان يكون على بصيرة فيما يفتي فيفتي فيما يدري ويدري انه يدري ويميز بين ما لا يدري وبين ما يدري فيمتوقف فيما لا يدري ويفتي فيما يدري (اهـ) . ذلك ما نرجي اليه ، وذلك المفتي بالمعنى الحقيقي في نظارنا سواء كان اجتهاده تاماً او مجزئاً . ويطابق البعض توسعاً لفظ المفتي على من كان من ارباب التخرج أو الترجيح في المذهب . أما الذي ينقل نصوص متأخري المذهب ولا يجهد عنها فيدشبر فهو ليس بمفتي البتة في لسان العلم ومصطلح اهل لا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز . وإنما هو ناسخ عن الكتب خطأ او مردود صداها لفظاً . فهو اشبه بموظف مراجعة ما دام خالياً من التبصر والترجيح أو الترجيح (١) وان كان باصطلاح الحكومات المتعققة يوم المفتي . واذا كان كذلك فلا عبرة بما رسمه المتأخرون من رسم المفتي لأنه مبني على انقطاع الاجتهاد عندهم كما

(١) نقل ابن عاردين في المقود عن ابن كمال باشا أنه قال (السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر (اي من التخرج او التمهيز) ولا يفرّقون بين الفث والسعين ، ولا يميزون الثمان من اليمن ، بل يجمعون ما يجدون كحاجب ليل فالويل لمن قدّم كل الويل (اهـ) ولا ريب ان من انضت به الحال الى هذا الجور لا يجوز الاستسلام له في امور الدين .

قال ابن عابدين سيف عقود رسم المفتي (ولما انقطع المفتي المجتهد في زماننا ولم يبق الا المقلد المحض وجب علينا اتباع التفصيل فنفتي اولاً بقول الامام ثم وثم الخ) . قلت ولم نجد برهاناً سريعاً او عقلياً يدل على هذا الانقطاع . كما ان تفسيرهم الفقهاء الى سبع طبقات غير معقول لانه مرتب على التقدم الزمني وهو لا يستلزم التقدم بالعلم والفهم اذ كثيراً ما يظهر للتأخر ما لم يظهر للتقدم . أما رسم المفتي المعول عليه عندنا هو ما ثبت عن الامام ابي حنيفة رحمه الله من النهي عن الفتيا بقوله بدون معرفة دليله . والامر بطرح قوله اذا صح بعده حديث يخلفه . وكذا عن الامام الشافعي رحمه الله . اذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث واركوا قولي . قال علي القاري . وهذا مذهب كل مسلم . قلت لكن واأسفاه لم يعمل به كل مسلم بل افراد قلائل من علماء المسلمين وهم في نظر غيرهم زائغون عن الصراط السوي .

ثم انه ينبغي للفني ان يكون حكماً خبيراً باحوال الزمان واحله ، ورعاً لا تأخذه في الحق لومة لائم ، وان يفتي بلفظ النص الأصلي مهما امكنه تضمنه الحكم والدليل ، وان يفتي بتعليل الاحكام واسرارها لأن في معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكم — كما قال الغزالي — استمالة القلوب الى الطائفة والقبول بالطبع ، والمسارة الى التصديق . لان النفوس الى قبول الاحكام المعقولة الجارية على ذوق المدائح أميل منها الى قهر التحكم ومهارة التعبد . ولئلا هذا الغرض استحب الوعظ ، وذكر محاسن الشريعة ، واطوائف معانيها ، وكوت المصلحة مطابقة للنص . وعلى قدر حذقه يزيد بها حشماً وتأكيداً . ومن فقهه ونصحته اذا سأله المستفتي عن شيء فمنعه منه ان يدلّه على ما هو عوض له منه فيسد عليه باب المحذور وينفتح له باب المباح قال ابن القيم (وهذا لا يتأتى الا من عالم ناصح مشفق قد تأجر الله وعامله بعداً . فمثاله في العلماء . مثال الطبيب العالم الناصح في الأطباء . يحكي العليل عما يضره ويصف له ما ينفعه فمذا شأناً أطباء الأديان والابدان) . وكذلك من فقهه وحذقه تغير فتواه بتغير الأزمنة والامكنة واختلافها باختلاف المستفتين فقد نقل صاحب الرسم عن فتاوى البهري ما نصه :

(يظهر أن الاولى بالمفتي التأمل (١) في طبقات العامة فان كان السائلون من الاقوياء

(١) يقول المألف ع: هكذا كانت خطتي في الفتاوى الالهية المتعلقة بالعبادات .

الآخذين بالعزائم وما فيه الاحتياط خصهم برواية ما يشتمل على التشديد . وإن كانوا
من الضعفاء الذين هم تحت أمر النفوس بحيث لو اقتصر في شأنهم على رواية التشديد
أهملوه ووقعوا في هذه المخالفة لحكم الشرع روى لهم ما فيه التخييف شفقة عليهم من
الوقوع في ورطة الهلاك لا تساهلاً في دين الله تعالى ؛ أو لباعث فاسد كطمع أو
رغبة أو رهبة . وهذا الذي تقرر هو الذي تعتقدون دين الله به (اهـ) أما الذين يجحدون
على ظاهر النصوص فليدعوا بمقتضى قول ابن القيم (وأكثر الناس نظرم فأصر على الصور
لا يتجاوزها إلى الحقائق فهم مجبورون في سجن الالفاظ معيدون بقيود العبارات) .
ولا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة أو المكروهة وإفتاء الناس بها وتعليمهم إياها
طلباً للتخصيص لمن يروم منه نفعاً بمال أو بيت إليه بقرابة أو صداقة ، أو سعياً وراء
التغليظ على من يروم مفسرته من أعدائه . قال العلماء يجب على ولاية أمور المسلمين
الضرب على يديه ومنعه من القضاء والفتيا لأنه أضرب على المسلمين من ابليس اللعين
لان مضرة ابليس بالقوة وهي الموسسة ومضرة هذا المفتي المحتال بالفعل . ولا يجوز
له ان يتسرع بالتفتوى واعطاء الحكم قبل استيفاء النظر . ولا ان يفتي
وهو في حالة غضب شديد ، أو جوع مفرط ، أو هم مقلق ، أو خوف مزعج ، أو نعاس
غلب . أو ألم عظيم ، أو شغل قلب مستول عليه ، أو حال مدافعة الاختشين . وليس
له ان يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل ، بل ينبغي ان يستفصل من المستفتي . ولا
يجوز له تجهيز السائل والفاؤه في الاشكال والخيرة . بل عليه ان يبين بياناً مزبلاً
الاشكال ، متضحاً لفصل الخطاب ، كافياً في حصول المتصود لا يحتاج معه إلى غيره ،
ولا يكون كالمفتي الذي سئل عن مسألة في الموارث فقال يقسم بين الورثة على فرائض

ـ حينما كنت متقلداً للفتيا في قضاء وادي المعجم من اعمال دمشق في عهد الدولة العثمانية .
ولما كان ذلك غير ممكن في الفتاوى الخطية لان منشور شيخ الاسلام ومفتي الانام يعيد
الفتوى باصح وارجح اقوال الأئمة الحنفية مع صريح النقل كنت اتجرى في كتابة
جواب القاضي على جريدة ضبط الدعوى عدم اضاءة حقوق المتخاصمين بأن اقول مثلاً ان هذا
الكلام لا يدل على الاقرار ونحو ذلك فيضطر عباد المنافع إلى نقض ما لقوه من الدعوى
المتضمنة هضم حقوق احد الخصمين نلقاء تناول السمح بابلديهم الاثيمة كفى الله العباد شرهم .

الله عز وجل وكتبه فلان . ولا يجوز له اذا جاءته مسألة فيها تحيل على اسقاط واجب او تحليل محرم او اضعاف حق او مكر او خداع أن يعين المستفتي فيها ويرشده الى مطلوبه او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصوده . بل ينبغي له ان يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم وان لا يحسن الظن بهم . فاذا لم يكن فقيهاً باحوال الناس ودخائلهم مثل فقهه بالشرع زاع وازاغ . وكمن مسألة ظاهرها جميل ، وباطنها مكر قبيح . فلنبي ينظر الى ظاهرها ويقضي بجزاؤه ، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها . ولا يجوز له ان يفتي في الاقرار والايان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ دون ان يعرف اهلها والمتكلمين بها فيحملها على ما اعتاده وعرفوه وان كان مخالفاً لحقائقها الاصلية فان لم يفعل ذلك فقد ضل واصل . وبالحتم ينبغي للمفتي الموفق اذا نزلت به المسألة ان ينبعث من قلبه الافتقار الحقيقي الى ملهم الصواب ومعلم الخير وهادي القلوب أن يلهمه الصواب ويفتح له طريق السداد ويدله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه المسألة . فمضى قورع هذا الباب قورع باب التوفيق وما أجدر من أمل فضل ربه ان لا يحرمه اياه . فاذا وجد من قلبه هذه الهمة فهي طلائع بشرى التوفيق . هذه قطرة اقتربناها من بحر الامام العلامة المحدد قارع البدع وناصر السنن ابن قيم الجوزية فيما كتبه في اعلام الموقعين عن رب العالمين . فمن اراد زيادة الاشباع في هذا الموضوع فليرجع اليه . والله الموفق .

الباب الثاني

في لجنة الشوري الشرعية

لا يخفى ما وصلت اليه حالة القضاء الشرعي والفتيا من التشويش لكثرة الافوال وتضارب الآراء ، فانك لا تكاد ترى مسألة واحدة الا وتجدها ذات اقوال عديدة مختلفة يعسر على اسراء التقليد اختيار الارجح من بينها لان كل قول يوصف بانه المعتمد ، او الارجح ، او عليه الفتوى ، او المقتضى به أو به تأخذ وعلم جرا حتى بات المستفتي لمسألة في حيرة من أمره اذ لا اطاراد لديه ولا انتظام ليعرف الارجح من المرجوح . وقد فسح تكاثر هذه الاقوال المتضاربة مجالاً رحباً لتلاعب قضاة السوء واضرارهم من

الملتزمين والمحامين الذين آثروا الدنيا على الدين فأساءوا الى الشريعة الاسلامية واساءوا سمعتها وصوروها في نظر الاجانب عنها والمارقين منها قوانين عسف وعسر، ومصدر شقاء وضرر . على حين انما - ابدها الله تعالى - محض عدل ويسر وسعادة وتفتح . وقلبوا رحمة اختلاف العلماء نقمة على العباد . وهذا ظاهر كل الظهور فلا يستطيع احد أن يرده علينا . كما نشأ أيضاً من جراء تكاثر هذه الاقوال وتضاربها ما هو مشهود لدينا اليوم من تقاليم الفوضى الدينية بين الواعظين فان أحدهم يفتي في حلقة وعظه العام أن هذا حلال ، والاخر يقطع بأنه حرام . حتى لبس الأمر على العامة وأمسوا تائبين في مهامة المتناقضات . منتخبين بدياجي الجهالات . واذا فاض العاصي أحد الواعظين بتناقض قوليهما يرغي ويزبد ويتبري بغمز وصيفه بكل لمزة من قوارص القول ، وينعت بالزنيغ والمروق والكفر والزندقة (وما اسهل التكفير عند ارباب الجود واعوانهم الدجالين) فنقلصت بذلك الثقة بالخاصة من قلوب العامة ، وغلت في صدور الخاصة مراحل الضغائن وحقد بعضهم على بعض ، فانفصمت عرى التضامن فيما بين ارباب المذهب الواحد فضلاً عن ارباب المذاهب المختلفة . وانفراط عقد اتحاد المسلمين في وقت هم اشد الناس فيه حاجة الى التضامن وخالفوا قوله تعالى (ولا تنازعوا فتعشلوا وتذهب ريحكم) . وقد ذافوا وبال تنازعهم وحاق بهم القتل وذهبت ريحهم ولم يزالوا سادرين في غلوائهم ، عاكفين على تنايذهم انقياداً لعواصف اهوائهم النفسية ، واستمرالاً مع تيار التعصب الدميم .

والذي زاد في طين البلاء بلة جود المتفهمة من الملتزمين والعلمين والواعظين على نصوص كتب متبوعيهم المتأخرين بدون تبصر واعمال روية ورجوع الى اصول الشريعة واقوال السلف ، وجهلهم بمقتضى الزمان والعمران ، وفقورهم من كل جديد بدون أن يزوده بميزان الشريعة ، ومناوأتهم المحددين بدون اصغاء الى ابراهيمهم ، ومكافحتهم العلوم العقلية والكونية ، وتحذير الناس من دراستها ، وتحجيرهم على غيرهم الاستبداء من الكتاب والسنة لزعيمهم ان ذلك كله مخالف للدين لجهلهم (١) بحقيقة

(١) ان فريقاً من هؤلاء يعرفون الحق كما يعرفون ابناءهم لكن اتجارهم بالدين يمنهم من الاعتراف بالحق كما أنهم لا يحيلون فوائد العلوم العقلية والكونية بدليل انهم -

الدين لأن هذه الشريعة الغراء سمجة تسير مع العلم جنباً إلى جنب ، واسعة تُسع قواعدها العامة كل جديد من مقتضيات الزمان والعمران لأنها محض رحمة وسعادة . وأغرب من هذا أن هؤلاء الجامدين من امراء التقليد لا يتأثمون من مداخنة الحكام والتجسس لهم ، وغشيان ولائمهم التي يتقالم من المنكرات ما تقطع الشريعة بتحريمه ، وتوقيعهم المقررات المستمدة من القوانين الوضعية ، او الارضاع الادارية ، او الاستحسان الكيفي حرصاً على روائهم التي يتقاضونها من خزينة الحكومة ، او تعزيزاً لجاههم ومكانتهم ، ويتورعون من الاجتماع في نازلة نزلت بالمسلمين لأنها غير منصوص عليها بصريح العبارة في كتب المتأخرين من متبوعيهم . فنجح عن تورعهم هذا هجر الشريعة والاستماضة عنها بالقوانين ، وتشتت شمل المسلمين اذ ضربت القوضى أضراسها ، والقي كل واحد حبله على غاربه ، وخيل الى الجاهلين بالشريعة أنها عقبة كؤود في سبيل الرقي والتجدد والسعادة كما رشح في اذهان الكثير من ابنائها انها غير وافية بمقتضيات هذا الزمان لعدم وقوفهم على قواعدها العامة الواسعة الشاملة . لان هؤلاء الجامدين حالوا بتكاثف جمودهم ، وتلبذ غباوتهم بينهم وبين من يريد اقتباس انوارها والاستضاءة بأشعتها ، واقطاف ثمرها واستنشاق أريج نورها .

فهذه الدال من اكبر اسباب تبليل المسلمين ، وفققرهم الادبي ، وانحطاطهم المادي . فيجب التدرع بأقرب الوسائل لاستئصالها لان دواء الشق ان يحاص لا ان يترك وشأنه حتى يودي . والجمع علاج فيما أرى ان يؤلف اولياء امور المسلمين جمعية تلم الشعث ، وتوحد الكلمة . وهي ما ادعوه . لجنة الشورى الشرعية . التي مازال يتوهمها على حكومات المسلمين دعاة الاصطلاح وعلاء التجدد . والكلام عليهم اهتدأ على ثلاثة امور (١) وظائفها (٢) صفة اعضائها (٣) مشروعاتها . أما وظائفها فقد سبق بيان

- بتذرعون بكل وسيلة لأدخال ابنائهم في المدارس التي تدرسها لكن من جنل علماء عاداء وتندد بأهلها . فإذا كانت هذه العلوم لا تتباذ الدين فلماذا يتكرهونها . وإذا كانت منابذة فلماذا يحملون اولادهم وفلذات اكبادهم على تعلمها وهي سبيل الضلال !! كل ذلك يدل بأوضح برهان على انهم يتجرون بالدين بغية الحصول على الدنيا . وشر خلق الله من اتخذ دينه اجولة لاقتناص دنياه

بعضها استطراداً في غير موضع من هذا الكتاب . وسنلم هنا بجمعها .

(أ) ان يدقق اعضاؤها فقه الأئمة المجتهدين فيما يتعلق بالمعاملات والعقوبات والمناكحات والمفارقات ؛ وكل ما يدخل تحت تصرف القضاء . فيقتبسوا ما كان أقوى دليلاً ، واقرب ملائمة لروح الزمان ، ومقتضيات العمران . ووافق لعيانة الحقوق وتأيد المصالح العامة فيما يتعلق بالمعاملات والعقوبات . وما كان اقرب للسعادة البشرية ومصلحة الشؤون العائلية فيما يتعلق بالمناكحات والمفارقات صيانة للفروج والانساب ، وابتعاداً عن حديث ما لا تحمد مخبئه في اقصية الزوجية ثم يألفوا بذلك كتاباً اوضح العبارة ويذبلوا كل حكم بدليله وبيان الاسباب الموجبة لترحيل هذا القول على غيره وبعد ذلك يرفع هذا الكتاب الى المراجع العليا موافقة امام المسلمين عليه وصدر أمره بالعمل به . وبذلك يخلص القضاء الشرعي من التشويش والاضطراب ويضرب على ايدي المتلاعبين باحكام الشرع في سبيل مآربهم الدنية . ويستغني الحكماء عن كثير من القوانين الوضعية المتأبذة للشرعية المنزلة وتنبلي رحمة اختلاف الأئمة باجلى المظاهر .

(ب) أن يتأهبوا السكل نازلة غير منصوص عليها لكونها لم تكن لأن النصوص محدودة . والنوازل ممدودة فيجتهدوا لها ، ويستنبطوا حكمها الشرعي من حظار او اباحة او وجوب و يرفعه مع الادلة والاسباب الموجبة لموافقة امير المؤمنين عليه حتى لا يفتي احد بما يخالفه ، درأ للنواضي الشرعية ، بذلك يرتفع التعطيل وينالشي توم الذين يزعمون ان الشرعية عقبة في سبيل التجدد والتتري الحديث .

(ج) استأنف اليهم الفتاوى بواسطة القائم بادارة الشؤون الشرعية فيدققونها ثم يحكمون عليها بالرفض او القبول وفقاً لمقتضى الجرح والتعديل

(د) يرفع اليهم بمراض خفية المتناقضات من اقوال الواعظين ما بين تحريم وتحليل فيفصلون القول بها وفقاً لمقتضى التعارض والترجيح .

(هـ) يذبحون من حين الى آخر اشهرات تتضمن سر حكمة الشريعة ومحاسنها وامرار شريعها ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومكافحة البدع ، ويعربون للناس أن الشؤون الحيوية من صناعة وزراعة وادارة وصياغة ومحاربة موكولة الى عوام البشر

وعقولهم ونجاريتهم ما لم تنابذ النصوص الشرعية او تمس الفضائل وبذلك تقطع السنة الذين يدخلون الدين في كل شأن من شؤون الحياة ، وتهتدأ نائرة الذين يريدون فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية .

ثم بعد ذلك ينبغي ان تكون لهم مجلة شهرية تنشر جميع مقرراتهم ومداد ولائهم واذاعاتهم يصدرونها الى جميع الاقطار الاسلامية .

وأما صفة اعضائها فينبغي أن يكونوا من حكماء الشريعة الذين نقدم نصحهم في مباحث المقصد الثالث ، وبعبارة أخرى أن يحرزوا شروط المنفي الآتية الذكر في الباب السابق .

وأما مشروعاتها فقاعدة الشورى في الاسلام الثابتة بنص القرآن لأن امر المسلمين اذا كان شورى بينهم في شؤون الدنيا فبطريق الاولى ان يكون بامور الدين . وما رواه سعيد بن المسيب عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه أنه قال (قلت يا رسول الله الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ولم تمض فيه منك سنة قال = اجمعوا له العالمين او قال العابدين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأي واحد =) وهذا الحديث وان كان غريباً جداً كما قال ابن القيم لكن قاعدة الشورى في الاسلام تؤيده كما يؤيده سيرة السلف الصالحين فان الصحابة رضي الله عنهم تشاوروا في كثير من الاحكام الشرعية كيراث الجد والعول والمفوضة وغيرها . ونقل الحافظ ابن عبد البر عن المسيب بن رافع أنه اذا جاء الشيء من القضاء ليس في الكتاب ولا في السنة رفع الى الامراء فجمعوا له اهل العلم فما اجتمع عليه رأيهم فهو الحق . ونقل الشمراني عن الامامين سعيد بن المسيب وابي حنيفة رحمهما الله أنهما كانا يجمعان العلماء في كل مسألة لم يجدها صريحة في الكتاب والسنة ويعملان بما يفتونهما به (١) وقال في موضع آخر من الميزان الكبير ما نصه : (وكان الامام ابو حنيفة يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدها صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها . وكذلك كان

(١) قلنا وهذا لا يتنافى كونهما مجتهدين لان كثيراً من المسائل يتوقفها المجتهد . كما أن استشارة الامام ابي حنيفة اصحابه لا تنافي اجتماعه لانه إما ان يتفق رأيه مع رأي مستشاريه ، وإما أنه اتخذ هيئة استشارية يستشير بأرائهم ثم يرجع الى رأيه .

يفعل اذا استنبط حكماً فلا يكتبه حتي يجمع عليه علماء عصره فان رضوه قال لابي يوسف اكتبه = الى ان يقول = وقال صاحب الفتاوى السراجية . قد اتفق لابي حنيفة من الاصحاب ما لم يفتق لغیره . وقد وضع مذهبه شوری ولم يستبد بوضع المسائل . وانما كان يلقيها على اصحابه مسألة مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده وينظرهم حتي يستقر احد القولين فيثبت به ابو يوسف حتي اثبت الاصول كلها الخ) . ولو أن أهل الحل والعقد من المسلمين استمروا على هذه الشورى وعقد اللجان الشورية الشرعية لما افضت بنا الحال الي هذه التوضي والتشتت (والله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بانفسهم ولن تجد لسنة الله تبديلا) .

فهذا ما ظير لنا واحسن ما قدرنا عليه . نأخذه ولا ندعو اليه . اذ للانسان على نفسه بصيرة فاذا كان من أهل الانصاف والبرهان فحسبه ما نشرناه من اول الكتاب الى آخره ، وان كان من امراء التقليد فما اضيع البرهان عنده وحسب المقلد - كما قال الغزالي - أن يسكت ويسكت عنه ، وان كان من ارباب العناد والتعصب الذميمة فهذا الكتاب حجة عليه . أما المدجالون والجاهلون فلا كلام لنا مع لغوهم بل نمر بهم كراماً واذا خاطبوا فاقول لهم سلاماً . لكنني استرشد أهل العلم الصحيح والعقل السليم ان يهدوا الي عيوبي ويرشدوني الى الأحسن متمثلاً بقول امامنا الجليل الشان ابي حنيفة النعمان . هذا أحسن ما قدرنا عليه فمن قدر على احسن منه فهو اولى بالصواب . وهذا آخر ما سهل الله ايراده راجياً أن يتفع به ، مبتعلاً اليه تعالى ان يكون خالصاً لوجهه الكريم فأمر به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم .

(وما من كاتب الا سيئلي ويبقي الدهر ما كتبت يداه)

(فلا تكتب بكفك غير شي يسرك في القيامة ان تراه)

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد في الآلين والآخرين وعلى آله

وصحبه اجمعين

—

تم الكتاب

التأريظ

تفضل العلامة الأجل صاحب الفضيلة سالم افندي البخاري رئيس
المعلماء بالشام بالكتابة الآتية :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

وبعد فقد اطلعت على اغلب فصول كتاب (عمدة التحقيق) البمد عن الاسترسال
مع تيار التقليد والتقليق (في احكام التقليد والتقليق) . ودرست الطرف في رياضه
البهيجه وحدائقه الذناء التي فاح أرجها بنفحات (البان) ، ودل وجيز مبتهاها وغزير
معناها ببرهان العيان على براعة منشئها (السعيد) ، وسعة اطلاعه ، وقوة مداركه ،
ودقة استنباطه . ولا ذليل اوضح من دلالة الأثر على المؤثر

تلك الفصول البديعة ، والآيات البينات التي لا عيب فيها غير أنها سهام مرفوعة
على اغراض المبتدعين والمتهموكين الذين الصقوا بالشريعة البيضاء النقية ما تبرأ منه
براءة صاحبها صلى الله عليه وسلم من كل عيب .

وإذا كان أكثر نظريات ذلك الكتاب لا تروق بنظر ارباب الجود واسراء
التقايد فانها لا تعدم انصاراً مؤازرين في كل قطر ومصر من علماء التجدد ودعاة
الاصلاح . وسيكون لها شأن خطير كلما ازداد - ان شاء الله تعالى - انبذ المسلمين
من سباتهم العميق اذ يعلمون وقتئذ ان لا سعادة لهم الا بالرجوع الى عهد شباب
الاسلام ، والاخذ بلباب الحنيفية السمحة بدون حشو ولا ابتداع . اذ لا يصلح آخر
هذه الامة الا بما صالح به اولها . وخير الهدي هدي سيدنا (محمد بن عبد الله) معلم

لطير، والمرشد الاحكم الى السبيل الاقوم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن
اتبعهم باحسان، ونهج نهجهم القويم الى يوم الدين

فاله نعمه وكتب هنا بقلمه النقيز
محمد سليم الآمدي نسبة البخاري
شهرة الدمشقي موطناً ومحدثاً عفا
الله عنه بمنه وكرمه

❦❦❦❦

وقال العلامة الجليل السيد عبدالله العلي الحسيني الغزي
ما اكثرت الكتب التي قد ألقت لمسائل التقليد والتقليق
لكنها لم تحك ما هو عمدة فأنت السعيد (بعمدة التحقيق)
وقال الاستاذ الشيخ شريف العطار من فضلاء حماه وإدبائها ومن رجال
القضاء والفتيا .

❦❦❦❦

ان رمت فهم المشكلات وحلها
فعليك صاحب عمدة التحقيق (في الذ
سفر عن الاسلام اسفر جملة
والاختلاف من إمام الأئمة رحمة
وأبان في التقليد احكاماً سميت
لا بدع أن اضحى بديعاً بالذي
والفاضل انهم (السعيد) مؤلف
حبر له في المعضلات يد سميت
هجر الكرى والطيبات وغاص في
فأنت الزرى بقلائد من عبيد
فأنت كشافاً مفرداً في باب
وافي بتساريج بديع جيد

ومن الصعاب المعضلات أجلاها
قليد والتقليق) فتم حلها
وأبان من يسر الشريعة فضلاها
اهدى الى الطلاب منه سؤلها
بسواه ان تاني وحققك مثلها
يحوي وأحسن في النتائج شكلها
لعموده الحسن (بان) اصلها
قد عز أنت يافى مجد حولها
بحر الفوائد ينظم شملها
من كل شاردة تهادي من لها
بل جنة في العلم فيها المشهى
سفر جلامر الحقائق وانتهى

سنة ١٣٤١

فهرست

کتاب عمدة التحقيق وحواشیه

الموضوعات	الصيغة
ديباجة الكتاب - تخریج الاحادیث وقصة الاعمش مع ابي حنیفة . حاشية	٢
المدخل	٤

(الشطر الاول في الوسائل)

المقدمة الاولى الاسلام دين النطرة .	٦
« الثانية ان هذا الدين يسر .	٩
« الثالثة في اتساع الشريعة - الكلام على حديث جبریل . حاشية	١٢
تمة عقد ابن القيم فصلاً في تغير الفتوى بتغير الازمنة والامكنة	٢٠
المقدمة الرابعة جميع الأئمة المجتهدين على هدى من ربهم	٢١
ترجمة الأئمة زين العابدين ، زيد ، محمد الباقر ، جعفر الصادق ، القاسم	٢٣
ابن محمد . حاشية	
ترجمة ابي القاسم الجنيد . حاشية	٢٤
فصل الرأي ينقسم الى محمود ومذموم .	٢٨
فصل في اصابة الحق .	٣١
تزييف قاعدة مذهبنا صواب الخ . تمة تزييفها في الحاشية	٣٢
المقدمة الخامسة اختلاف الأئمة رحمة بالامة .	٣٦
النهى عن السؤال عما لا يقع .	٤١
فصل في بيان المراد من الدعوى الى وحدة المذاهب .	٤٤
نتيجة المقدمات السابقة	٤٧

الموضوعات	الصفحة
الشطر الثاني في المقاصد	
المقصد الاول في التقليد	
فصل في بيان ما فيه مساع للاجتهاد والتقليد وما لا مساع فيه لها .	٤٩
الباب الاول في الكلام على التقليد المطلق (تعريفه)	٥٠
فصل في حكم التقليد .	٥٠
كلمة عن الحشوية والتعليمية حاشية	٥١
ترجمة ابي زيد الدبوس . حاشية .	٥٦
انظ الشرع يطلق على ثلاثة معانٍ . حاشية .	٦١
فصل لا افراط ولا تفريط .	٦٣
ترجمة العلامة الشيخ عبد الحكيم الافغاني استاذ المؤلف . حاشية	٦٣
فصل في ايراد سؤال قوي الاشكال .	٧٠
وصل ديفي عمراني من متمات هذا الفصل .	٧٤
فصل يتضمن بعض مسائل في التقليد .	٨٠
مسألة في تقليد الميت .	٨٠
مسألة في التزام المقلد مذهباً معيناً .	٨١
مسألة ذات صور متباينة وقوال متضاربة .	٨٠
الباب الثاني في تقليد غير الأئمة الاربعة .	٨٥
كلمة على ارباب التعصب واخراجهم . حاشية	٨٨
(المقصد الثاني في التلفيق)	
تعريف التلفيق او رسمه .	٩١
حكم التلفيق .	٩٢
فصل في انكار الاعتراف بالتلفيق في الشريعة على طريقة المنع .	٩٠
فصل في فرض التسليم بعد المنع .	٩٦
ترجمة الشيخ حسن الشطي وولده ووالد المؤلف . حاشية .	٩٧

الموضوعات	الصفحة
ترجمة الشيخ مرعي الكركي . حاشية	٩٩
ترجمة الشيخ مصطفى السيوطي والشيخ السفاريني . حاشية .	١٠١
وصل في جواز العمل بالتلفيق على اقوال متأخري الفقهاء وطريقهم .	١٠٥
كلمة على قول الشاعر (احل العراقي البيهقي وشريد الخ) حاشية .	١٠٠
ترجمة السيد منيب هاشم مفتي نابلس ومغلا علي الترككاني . حاشية .	١٠٧
فصل في شروط التلفيق عند المشترطين	١١١
فصل في بيان الرخص والاطاييب ونواذر العلماء واحكامها .	١١٤
قصة ومحاوله ولاديمير الامير الروسي اعتناق الاسلام والمفتي القراني . حاشية .	١١٨
فصل في التلفيق الممنوع	١٢١
قصة المختارين لرد المطلقة ثلاثاً بغير الطرق المشروعة . حاشية .	١٢٣
فصل نتيجة ما تقدم جواز التلفيق بالتشديد	١٢٤
محنة المؤلف بالنسج والتعريب . حاشية	١٢٩
تلبس القائلين بالاباحة واسقاط التكليف على الجهال . حاشية .	١٣٢
من اكبر اسباب تقهر المسلمين خضوعهم للحاكوك الظالمين ووزرائهم الخائنين . حاشية .	١٣٦
فصل في الفرق بين الحيل والمخارج .	١٤١
الامام ابو يوسف بريء من فرية الاحتيال لاسقاط الزكاة	١٤٦
الكلام على المخارج الشرعية	١٥٠
فصل في التفرقة بين المدايرة والمداينة ونحو ذلك .	١٥٣



المقصد الثالث ينبغي على العلماء والفقهاء أخذ ضعفاء الامة بالرفق	١٥٧
---	-----

واليسر وهو انواع -

النوع الاول الاحاديث الشريفة السالمة على اليسر مطلقا	١٥٩
--	-----

الصحيفة	الموضوعات
١٦٣	النوع الثاني فيما يدل على طاب الاقتصاد في العمل .
١٦٦	النوع الثالث فيما ينهى عن فرط المنقشف والتجرج من الطيبات
١٦٧	النوع الرابع فيما يتضمن دحض امور يظن انها من الدين وليست منه
١٧٥	ختم الموضوع بشذرة من كلام الغزالي وغيره بشأن الدين او غلوا بدقائق الطهارة ونهاونوا بحقائق الشريعة .
١٧٦	نقطة من فوائد الخواارج
١٧٧	وصل في القواعد . الاولى المشقة تجلب التيسير .
١٧٨	الثانية الضرورات تبيح المحظورات . الثالثة اذا ضاق الامر اتسع .
١٧٩	الرابعة اليقين لا يزول بالشك . الخامسة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته . السادسة اذا اجتمع امران من جنس واحد دخل احداهما في الآخر غالباً . السابعة ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى التنية .
١٨٠	الثامنة قاعدة الشبي اذا اختلف عليك امران فان ايسرهما اقرب الى الحق . التاسعة ان مدار الفقه على ما يسقط به الخرج . العاشرة اعتبار النسب في الموانع يقتضي تخصيص الحكم عن عمومه .
٠٠٠	ترجمة ابن زروق . حاشية .
١٨١	قائدتان للمؤلف .
١٨٢	كلمة بشأن حكماء الشريعة
٠٠٠	كلمة على حديث (ان يغلب عسر يسرين) . حاشية .
١٨٤	منشأ الفهم في دين الله تعالى بمجموع أمرين .
١٨٥	فصل في تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم .
١٨٦	النوع الاول تصرف الرسالة والثاني تصرف الفتيا .
١٨٨	الثالث تصرف الارشاد الرابع تصرف القضاء الخامس تصرف الامامة
١٨٩	السادس تصرف المنحة وهو منح الامة الاختيار وسعة التصرف في الشؤون الحيوية الخ

الموضوعات	الصفحة
فصل في المصالح واقسامها .	١٩١
ترجمة الطوفي . حاشية .	١٩٣
...	
الخاتمة في ادب المفتي وشكل لجنة الشورى الشرعية . الباب الاول في ادب المفتي .	١٩٦
شروط المفتي المجتهد . الذاتية والعرضية .	١٩٨
ترجمة السيد ابراهيم الحزاوي صاحب كتاب البيان والتعريف حاشية	٢٠٠
اصياف نقاعس امراء التقليد عن الاجتهاد .	٢٠٥
ينبغي للمفتي أن يكون حكيماً خبيراً الخ .	٢٠٨
الباب الثاني في لجنة الشورى الشرعية .	٢١٠
تمام الكتاب .	٢١٥
...	
التقاريف . تقرير فضيلة رئيس العلماء الاستاذ البخاري .	٢١٦
بيتان للاستاذ الشيخ عبد الله العلي .	٢١٧
ايات للاستاذ الشيخ شريف العطار .	٢١٧



- جدول الخطأ والصواب -

الصحيحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥	١٧	الماء	الماء
٥	١٨	يسلندعي	يسلندعي
١٠	٠٣	يبتلي	يبتلى
١١	٠٣	وانقوا	فانقوا
١٦	٢٠	وقلت	قلت
١٧	١٦	ومشربة	مشربه
٢٠	٣٠	يخاطب بالغيرة	فيخاطب بالغيرة
٢٢	٢٥	وم	قوم
٢٣	٠٢	تابعيهم	تابعيهم
٢٤	١٥	يرى	ير
٢٨	١٤	اواناطته	اواناطته
٢٩	٩	اناطته	ناطته
٣٤	١٣	فقههم	فهم
٣٦	١٦	لقيت	لبقيت
٤٠	٨	بدفع	بدافع
٤٦	١٣	وتعصبوا	وتعصبوا
٥٥	٢١	ففضل	ففضل
٥٧	٣	وقعله الحقية	وقعله بالحقية
٦٤	٢٠	مناءاً	مناواً
٦٥	٢٠	بمحمد الله	بمحمد الله
٨٠	٣	وظفني	وظيفني
٨٠	٤	ارباب	ارباب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
مداراتهم	مداراتهم	١٢	٨٠
تجبي	تجبي	٩٠	٨٤
ووزرائهم	ووزرائهم	٢	٨٩
الشرع	الشروع	١	٩٧
ولد سنة ١٢٠٤ هـ	ولد سنة ١٢١٨ هـ	٦	٩٧
ولد سنة ١٢٥١ هـ	ولد سنة ٢٥١ هـ	١١	٩٧
سئل	سأل	٣	١٠١
سنة ١١٦٥ هـ	سنة ١٦٥ هـ	١٩	١٠١
الحرمات	الحرمات	١	١٠٢
وهو حرام لكن	وهو لكن	٢	١٠٣
لا باطل كما ذكره	لا باطل حرام	٣	١٠٣
ولا اباحة	ولا اباحة	٩ - ١٠	١٠٣
امير حاج	امين حاج	٣	١١٣
مقتضيات	مقتضيات	١٢	١١٦
الذين	الذين	٥	١٢٢
المطلقات	المطلقات	٥	١٢٢
زناه	زناه	١٤	١٢٢
والعياذ	واليعاذ	١٧	١٢٢
والعياذ	واليعاذ	٢١	١٢٢
المبتلى	المبتلى	٢	١٢٩
المبتلى	المبتلى	٤	١٢٩
يفتي	يفتي	٢	١٣٠
يفتي	يفتي	٣	١٣٠
يفتي	يفتي	٥	١٣٠

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
كالمتهوكين	كالمتهوكين	١٠	١٣
الذين	الذين	٧	١٣٢
فمبناها	فمبناها	٧	١٣٥
وقرائن	وقرائن	٣	١٣٨
يتبصروا	يتبصروا	٣	١٤٢
المبتلي	المبتلي	٢٤	١٥٥
والمسكر	والمسكر	٢٠	١٥٦
يقول	يقول	٢٢	١٥٧
مسندة	مسندة	١	١٦١
جبراً للكسر	جبراً للكسر	١٢	١٧١
من الايمان	على الايمان	٥	١٧٦
ينهى	ينهى	٨	١٨١
اغلب	غلب	٢٣	١٨١
قوي	قوي	٢٠	١٨٤
بكثرة	و بكثرة	٩	١٨٥
انقم	انقم	١٩	١٨٦
او اقربراً	واقربراً	١٦	١٨٨
من امرار	على امرار	٧	٢٠٤
فمن ينظر	في ينظر	٣	٢٠٧
فقال	في قال	١٠	٢٠٧
واقطرط	وانقراط	١٣	٢١١
الى جنب	لى جنب	١	٢١٣
جديد	حديد	٢	٢١٣
الذين	لذين	٢	٢١٤

— ط —

الصواب	الخطأ	السطر	المصحفة
إذا	اذ	١	٢١٥
خاطبونا	خاطبوا	١٤	٢١٥